

Copyright © King Saud University

789.



وقد تأملنا في هذه المسئلة فوجدنا أنها من قبيل المسائل التي لا يمكن حلها بالبرهان بل بالحدس والحدس لا يقبل الشك ولا يثبت بالدليل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
الغنى والقوى لما وقع له كالمعينة بين يدي كورنيلي زاده المفتي السابق بالبنات
وسمع الطلبة المنتسبون البنات اهل العرفان والازعان التمسوا منا تحرير
ما قلنا فخرهم به ما زدتنا سمع المبرور فستل رسالتهم فاستجابوا
فما مل اياما كثيرة ثم علموا رسالتهم فاستجابوا فاستجابوا
لايسعني الخالفة ورأى فيها المشايخ وسئل جاشية لازالة فخرهم على وفق
الارادة قوله الفانية في الفنا يعني الفانية بكثرة الجاهلة في الفنا في الله **قال**
الشريف قدس سره الفنا سقوط الاوصاف المذمومة كما ان البقاء وجوب الوجود
المحمودة والبقاء معناه احو وهو عدا الاحساس بعالم الملك والمذكور وهو الوجود
في عظمة الله تعالى من ارادة معرفة الفنا حقيقة فليكن سالكا وتقليدا فليرجع الكتب

كتبه
بسم الله الرحمن الرحيم

قوله فاعلم

قوله فاعلم ان اجمع المليون آفة فيه فوائد وافرة لا يحصى على من له فاكهة وما زعم انه

لا فائدة في هذا التطويل لان القائل من المتكلمين وكلامه مبني على ان العذاب للروح مع البدن جميعا
ليس بشئ لان القائل انما نفس الزاعم واما القائل الذي سرق منه الكلام فان كان
نفسه فهو من لا يفهم كلام المتكلمين فضلا عن ان يكون منهم وان كان المسروق هو
منه فهو ايضا من لا يعلم حاله ولا يفهم كلام المتكلمين فالبنياد المذكور غير مسلم ولو
سلم فما لم معلوم مما سألني **قوله** المعاد الروحاني يعني التذلل للنفس بعد المفارقة
وتألمها بالذات والالام العقلية فلا يتعلق التكليف باعتقاده ولا يكفر منكروه ولا
شتر عيا وعقليا من اثباته **قوله** هو النفس الناطقة وهي مجردة ليست جسمانية ولا
بل هي لا مكانية لا يقبل الاشارة الحسية متعلقة بالبدن تعاق التدبير والتصرف **قوله**
لنفس الناطقة اي تجردها واعلم ان النفس الناطقة التي يشبه اليها كل واحد بقوله انا
اختلاف المتكلمين ليجردوها في انها اما هيكل مخصوص واما جزء لا يتجزى في القلب واما
اجزاء لطيفة سارية في البدن سر بان ماد الورد في الورد باقية من اول العمل الاخرة لا
اليها تبدل واما قوة في الدماغ او في القلب واما تلك قوى قوة حيوانية في القلب واما
في الكبد ونفسانية في الدماغ واما اخلاط المعتدلة واما اعتدال امراج نوعي واما
دم معتدل واما هو اواء البدن بمنزلة الرق المنفوخ فيه فالجمل تسعة مذاهب
مشهورة والاول المحمود قال صاحب المواقف ان شيئا منها لم يبق عليه ليل ولا يصح
للقبول على خذ هذا ولا تخط خط عشوا **قوله** ان المليون انفقوا على حدوث
النفس الناطقة لكن اختلفوا في انها حادث قبل حدوث البدن او مع حدوثه واما
الحكماء قال ارسطو ومن تابعه يحدوث البدن مع البدن وقال من قبل بقدمه **قوله**
لكن بقاء الاحتمال لا عقلية انما الظاهر بالجرأة اعني على اي احتمال فرض يكون جوابنا ان
جوابا **قوله** الاول عند بعض المتكلمين والثاني عند بعض اخر منهم والثالث
اختيارا امام الحرمين **قوله** ذهبوا الى هذه الاقسام احدها الى احدها والاخر
الى الاخر والاخر الاخر الى الاخر **قوله** كذا في بعض الكتب كذا في بعض الكتب

قوله فاعلم ان اجمع المليون آفة فيه فوائد وافرة لا يحصى على من له فاكهة وما زعم انه

تغذيب المعصوم قال الزاعم هذه القضية دعوى بلا دليل فلا يتوجه المنع الا
ان يقال دليلها مطوية بان يقال لا نرى غير مشترك في المعصية وكل ما
هو كذلك ينلزم تغذيب المعصوم فكان المنع انك المجازفة في الدعوى لكن
فيه افتراء محض لا يليق لذي الانصاف لان القائل ليس بمدعى بل ناقل عن الغير والمخبر
الذي اورد السائل غير موجبه وغير واقع في مقابلة كلام القائل انتهى **اقول** لا يصح
مثل هذا الكلام الا من ذي حجة لان هذه القضية على نقد يكونها دعوى مجردة
توجه عليها المنع المجازفة للدعوى على رأي او التحقيق اذا لم يكن لفظ المنع وما يثني
منه على رأي بلا احتياج الى الدليل المطوى ولا ينكره الا من لا يجوز معه المناظرة
وقول لكن فيه افتراء **اقول** ليس هذا افتراء بل القائل الزاعم عرض على هذه القضية
المعروفة بسمعه باسناد قصدي بابطال السند وعجز عن ترتيب المقدمات
وتحريف فقر من المجلس مكره مقدمته المنوعة وتقصيل الحكاية مذكورة في بعض
منه وانما على الرسالة الله اعلم من المقتري ومن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر
قوله لا نسلم الاستلزام اما على الفرق الاولى فلكون العذاب للروح المتعلق بالبدن
فقط قال الزاعم فيها ان كان التقدير ما عدم التسليم على الفرق الاولى فهذه السائل
يكون مدعى بعدم التسليم فسقامته بدعي وان كان التقدير ما عدم الاستلزام
على الفرق الاولى اه يكون مدعى مع الدليل فيكون غاصبا انتهى **اقول** لا يخفى توجيه
قولنا على من لا يجس عقله باخباره بدينه ان لا يكون المنع مستدلا اذا صور
سند به اى صورة كان ثم قال قوله فلكون العذاب للروح المتعلق بالبدن فقط
ما اخذ من قول الخيالى لكنه مبني على ان العذاب للروح فقط كما سياتى انتهى
ايها الاثم المقتري الظان سوء الظن فان هذا القول ليس مأخوذا من قول الخيالى بل
توارد له ولقول القاسم تأمل الم تحسبك بهذا الجواب حين عرفت على قوله
الله اعلم حقيقة الحال والبناء المذكور لا ينفعك كما لا يخفى **قوله** انما يكون هذا
ان لو كان المذهب ان البدن اه قال الزاعم فيها ان كان مراده ان البدن ليس شاع

العذاب

للعذاب اصلا ولو بواسطة الروح كما يفهم من قيد فقط فهذا الكلام ليس بمقابل
ولا موجبه لانه قد علم مما سبق مبنى كلام القائل وان كان مراده من البدن ليس بشيء
للعذاب بل بواسطة الروح فقد اعترف المطر لان من اعترف ان العذاب يتعلق بالبدن
اعترف ان يتعلق بالجزء الزائد المعصوم لانه جزء من البدن وهو مع كونه مخاطبا بالجلد
محل للالام لان القوة الالهية مودعة في الجلد فلو تعلق النار بالجلد يتألم البدن
كله وهو عين العذاب انتهى **اقول** اما على الفرق الاولى ولو اخبر الشق الاول بعد ما
سمع قولنا فلا شبهة في توجيه الكلام قطعا ولو اخبر الشق الثاني بعد ما فهم
الاجوبة الالهية فلا يلزم الاعتراف لعل سبب صدور ذلك الكلام من ذلك الزاعم
مصادفة فخره وقت الشك محبوسا مع كون وسادته عريضا بغير **قوله** وفي
دفع الثاني لان الملازمة لم لا يجوز ان يشتد عذاب الروح المتعلق بالبدن قال
الزاعم فيه انه مبني على ان العذاب للروح فقط وقد عرفت ما فيه فتدكر **اقول** قد
عرفت ما فيه فتدكر ثم قال وايضا فيه انكار بالقوة الالهية **اقول** من لم الانصاف
لا ينكر قولنا كيف لان حال السمعة مسموع لنا واكل النفاق ممتنا وامرئى
لنا على ان بين البرزخ والناظر عظيم فلا قياس لنا **قوله** لجواز ان يكون الاجزاء
الزائدة نارا لا يعذب زعم ان الاجزاء الزائدة يلزم ان يكون من جنس الاجزاء الاصلية
لان تركيب الجسم من الاجزاء المضادة من حيث تضادة محال فالنار من حيث هي
نار لا يجوز ان يكون جزءا من جسم الجحش وليس هذا لاسهوا انتهى **اقول** في جواب
من شئ خلقه وقال من يجبي العظام وهي ميم يجبيها الذي انشاءها اول مرة
وهو بكل خلق علم الذي جعلكم من الشجر الاخضر نارا اعازنا الله من سوء
الافتقاد بارجل تب من قولك هذا توبة بصوحا وليس الذي خلق السموات
والارض بقادر على ان يخلق مثل ذلك المركب ا لم يمكن لله تعالى ان يركب العنصر
وجعل جسمه **قوله** لجواز ان يحفظ الله تعالى الاجزاء الزائدة من العذاب وقت التعذيب
قال الزاعم قلت كلام هذا القائل بالنسبة الى تجويز العقل والا لا يشهد باب علم

ان قيل قولك انك لو كان لو كان المذهب اه
نفاى لا قال على القارى ان احكام الدنيا على الايدى
والارواح تبع لها وان احكام البرزخ على الارواح
والايدى تبع لها وان احكام الجنة والنار على الارواح
والاجساد فظاهر فلا منافاة ولا يخفى قولنا على
على السند ولو سلمنا العن من كون الكلام
القارى واعضنا العن من كون الكلام
على السند جعلنا هاهنا التسليم

الكلام فالله تعالى اجري عادة يجعل الروح الحيواني في الجسم وايداع القوة
اللامسية فادنى الجسم يذوق العذاب في الشاهد فكذا في الغائب والله تعالى
على كل شيء قدير انتهى **اقول** لا يقابل الجوز بالجوز والا لا شدة باب علم الكلام
ولا يقاس الغائب على الشاهد والالوقع الخط في كثير من المرام على ان يكون
الروح في الجسم نظراً على الفرقه الاولى وقدرة الله تعالى على كل ممكن حتى كثرها
لا تستلزم مطلوبك كما لا يخفى على ذي مسكة **قوله** قلت مرادك بالبدن
ام اصله والرائد او مجموعهما قال الزاعم فيه ان كون مراد القائل مجموع الاصل والرائد
يدبهي فلا حاجة الى التردد انتهى **اقول** في اعترافه الرائد بخط عظيم كما ستقف فلا
تفعل وعلى تقدير بداهته يكون ترديداً فيحتاج توسيعاً للدائرة وسد الباب
الحضيم واطهار الجراءة وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام لا يخفى
على من لدن من اساليب الكلام **قوله** ان اردت الثالث اه قال الزاعم قد عرفت
ما عرفت فذكر **اقول** قد عرفت ما عرفت فذكر **قوله** فنمغ المقدم فيه بخار كوني
او حذ في اعني حقيه المقدم بقرينة السابق والملاحق على ان الاشهر ان يقول
مقام الذكر والعجب كل العجب من الزاعم الذي لا يقدر مثل هذا التوجيه الهين
حيث قال والمراد من المقدم قوله لما احترف البدن وهذا المنع غير موجه وما قاله الزاعم
من ان احتراف البدن بدبهي لا يمكن انكاره لا يصدر من عاقل لا سيما من طائفة
لان على تقدير كونه الاول فالتم الملازمة لاحقيه المقدم حتى يصح المقابلة
وعلى الثاني والثالث فالمتوعة ان كانت ملازمة فاحال كما سبق وان كانت
حقيه المقدم فيكون اتيان قوله هذا اعادة للمتنوعة كما هي حاله عند العجز
على ان دعوى البداهة لا تسمع في محل النزاع منشأ غلطه اما ان يكون عند
التفريق بين حقيه المقدم والملازمة واعتقاد استلزام منع الملازمة من
حقيه المقدم واما ان يكون اعتقاده كون الاعادة ودعوى البداهة مفيدة
تأمل **قوله** قيل في التفصي اه قال الزاعم فيه بحث لان هذا القول اما من طرف

المراد من المقدم قوله لما احترف البدن وهذا المنع غير موجه وما قاله الزاعم من ان احتراف البدن بدبهي لا يمكن انكاره لا يصدر من عاقل لا سيما من طائفة لان على تقدير كونه الاول فالتم الملازمة لاحقيه المقدم حتى يصح المقابلة وعلى الثاني والثالث فالمتوعة ان كانت ملازمة فاحال كما سبق وان كانت حقيه المقدم فيكون اتيان قوله هذا اعادة للمتنوعة كما هي حاله عند العجز على ان دعوى البداهة لا تسمع في محل النزاع منشأ غلطه اما ان يكون عند التفريق بين حقيه المقدم والملازمة واعتقاد استلزام منع الملازمة من حقيه المقدم واما ان يكون اعتقاده كون الاعادة ودعوى البداهة مفيدة تأمل قوله قيل في التفصي اه قال الزاعم فيه بحث لان هذا القول اما من طرف

المستدل او من طرف السائل لا يجوز ان يكون من طرف المستدل لانه ادعى اولاً بان
ضرس الجهر من مثل احد يستلزم تعذيب المعصوم بالدليل الذي فلو ادعى ان
ذلك بالانتفاخ لا يضمن رائد فلا يستلزم تعذيبه يكون منافضاً ولا يجوز ان يكون
من طرف السائل ايضا لان الاصل الاشكال على زعمه منع لاستلزامه تعذيب
المعصوم بناء على ضم رائد وحاصل ما يقال في التفصي اما منع لاستلزامه تعذيب
بناء على الانتفاخ او معارضة وعلى كلا التقديرين يكون اشكالا اخر لا تفصيلاً عنه
انتهى **اقول** ليس هذا القول مني ولا من القائل المدعى صاحب الاشكال بل هذا
جواب اخبر بد جوابي والغرض من الاتيان به البحث عليه ومن لم يعرف معنى
اقول وقيل وقال ومعنى التفصي عن اصل الاشكال لم يفهم المراد وقال ما قال
سراً الجهر بين القوام والجهر بال وما نطقه من قوله لانه ادعى اولاً في اعترافه
لا يخفى **قوله** اورد الجهر الفرد اه قال الزاعم لا يخفى مقامه هذه العبارة الا ان يقال
مراده اورد ان الجهر الفرد فلعله سهر من الكاتب انتهى **اقول** مرة ان فاعل اورد
راجع الى المصدر اى وقع الايراد والجملة بيانية ومرة ان اورد هنا بمعنى قيل
ولو غير حقيقي ومرة ان معنى الكلام اورد قولنا الجهر الفرد اه والا لا يخفى
على من له ذوق من العربية والثاني من البيان والثالث من شرح المواقف فليس في العبارة
سهر ولا خطأ كاظن سوء الظن قال بعد قوله السابق وايضاً ما يقبل الانفساً
هو الجسم لا الجهر الفرد فان الله تعالى بعد خلق الاجسام من الاجزاء التي لا تتجزى
ينفخ فيها فيكون كالجبال كما يقال في داء الغيل ويشأ هدي في الاجسام المذبوحة
وعبرها تدبير لا حاجة الى الغيل والقال قد برأته **اقول** في كلامه انظاراً لا سيما
انه قد نفى بسكينة تطفن مع ان كلامه على منقول ليس ملتزم الصحة كما لا يخفى على

ما نقله كمال و

المراد من المقدم قوله لما احترف البدن وهذا المنع غير موجه وما قاله الزاعم من ان احتراف البدن بدبهي لا يمكن انكاره لا يصدر من عاقل لا سيما من طائفة لان على تقدير كونه الاول فالتم الملازمة لاحقيه المقدم حتى يصح المقابلة وعلى الثاني والثالث فالمتوعة ان كانت ملازمة فاحال كما سبق وان كانت حقيه المقدم فيكون اتيان قوله هذا اعادة للمتنوعة كما هي حاله عند العجز على ان دعوى البداهة لا تسمع في محل النزاع منشأ غلطه اما ان يكون عند التفريق بين حقيه المقدم والملازمة واعتقاد استلزام منع الملازمة من حقيه المقدم واما ان يكون اعتقاده كون الاعادة ودعوى البداهة مفيدة تأمل قوله قيل في التفصي اه قال الزاعم فيه بحث لان هذا القول اما من طرف

وهو مذهب الجمهور فلو كان كذا كان العذاب المتعلق بالبدن وان كان بواسطة الروح فتعلق بجميع اجزائه معصوما وغير معصوم فلو كان الكبير يضم زائد به
 شريك في المعصية يلزم تعديه بلا شبهة لان الروح يتعلق بجميع الاجزاء التي
 تغلف بها الحية فثبت انه بالانتفاخ انتهى **اقول** قوله مبني على معناه ان تتم
 يعني لما كان العذاب للروح مع البدن جميعا كان كون الضرس كذا بالانتفاخ فيه
 نظرا لانه لو اريد بالبدن اصله فالاملازمة مقدوحة بجواز كون كذا بالزيادة لا بالانقاص
 ولو اريد بجميع اجزائه فلا نسلم ان كون العذاب كذا مذهب الجمهور بجواز كون
 الشق الاول مذهبهم وكذا لان الملازمة لان الله تعالى ما لم يحقق في
 في ملكه كيف ما يشاء فلو عذب الله تعالى جميع اجزاء البدن لم يلزم المحال اذا علمت
 او هنية هذا البناء علمت او هنية الملازمة بين الاثنين وبطلان الثاني ثم قوله
 لان الروح اه لا يتم استلزامه للمط على ما لا يخفى اذا عرفت ما قدمناه لك عرفت
 اندفاع قوله فثبت انه بالانتفاخ ثم قال الزاعم بعيد قوله هذا فان قلت ان الانتفاخ
 في الضرس غير معقول لانه غير مشاهد في العظام قلت العظام يقبل النمو
 وما يقبل النمو يقبل الانتفاخ كما يشاهد في سن الصبي والبالغ وعظامها
 انتهى هذا الكلام **اقول** لا السؤال نسأل لانه مبني على ان كل غير مشاهد
 غير معقول وبداية بطلان هذا الحكم ليس بخفي على الفطن العارف لان كبر
 من الاشياء معقولة لنا غير مشاهدة لعل الزاعم لا يتعلل ما لا يشاهده فلا
 قال ما قال ولا الجواب جوابا لان قوله العظام يقبل النمو ان اراد ببلان انضمام
 شئ اصلا فهو ثم وان اراد بضم زائد فالصغري مسلمة ولكن ان اراد بالانتفاخ
 الواقع في الكبري الانتفاخ ببلان فزنى ثم وان اراد بزيادة القرب من لان لما عرفت
 اللازم ليس بمط والمط ليس بلام تقطن وقوله كما يشاهد اه لا يسمي
 ولا يعني من جوع قوله فهو قادر على منع الشرطية وهي
 قولنا لما كان الله تعالى قادرا على كل ممكن فهو قادر على ان يجعل الفرد كالجمل قوله

ليست

لان الصبي مثلا يوضع الذي
 في نمو عظامه بحركي عادية
 تعالى تامل في تامل

قول ينفعنا اه خلاصة هي هذا كون الضرس كذا لا يستلزم ذلك اما لما قلت او
 لما قيل هذا اخر ما حرته على مع شئ شئ حال ليظهر للمقابلة بين قول كورونيل زاده
 ومقالى فانه ما تركت شيئا من قوله الا الاستحواج والرياحة وكتبت حاصل قوله مرة لانه
 خفت الملامة

تم
 تم

بسم الله الرحمن الرحيم وفي بعض المواضع من شرح اربع الحجج عن العباد طلب الاختلاف
 في القهوة على اربعة طرقات وحررها وظهرها رتبا وبجاستها في بفرط يعني بالاسكار والنجاسة
 ومن يفرط يعني بان شربها قربة فضلا عن الحلي والطهارة لرفع فتور النفس او العانة
 السر على الطاعات والحق انه وان لم يكن فيه نحو اسكار لكن قد يضر بعض الامور
 لمصادرتها لما فيه من البرودة واليبوسة وحفظ الصحة واجب شرعا والادوية
 اعتاد عليها لا يمكن تركها كالافقيون ثم قيل هذا كله لا يوجب التحريم لعدم تأثيرها
 في العقل والبدن فصار حلالا والمفهوم من فتاوى ابي السعود يدل جانب المنع
 ووجه البغض ايضا لذلك السرف لاحيانا يدل على ان شربها لا يضر شرعي ولا حراما
 وقيل للتشبيه للنفقة لعل الحق في ذلك على الاباحة الاصلية كما ذهب الى حله جمهور
 العلماء والمشايع سيما عند قصد التسلط والتفوق على الطاعة وما ذكره والاصح
 باعث للعدول من ذلك الاصل الفقهي الاصولي لعدم ثبوت ما ذكره وافضل ما يشهد
 الوجود ان الصادق بعد الشائعه الفائق يقول هذا ما على الفقهاء فلعلي انما وان كان
 حلالا لا كثر ليست بطبيعية فلا تعلق لاصول الفقهاء اذ الاختلاف لا يكون اقرب من البراءة
 الشبهة وان حال الوبع الترام العمل بالاتفاق كما قيل الاحتياط في الاتفاق
 واتقوا على في اختلاف جامع الخادم وقت السحر عند استغفار بالذكر كان نور القباب
 مع فوائده وانا اجتهدي في نكته فاذا طمس ذلك بالالاء التي يطبخ بها القهوة ولم اقدر
 الى دفعه حتى تبغضت في تلك الحالة وبعد زمان انقضت اصحاب تلك القهوة ثم بعد
 زمان وانا في تلك الحالة كاني في مجلس اعطى الى مع اهل المجلس فليكن من القهوة ونبهني
 بالمنع فلم اقدر الى شربها فبقي في يدي ولم اقدر الى دفعها ففرضت على حجاب وفضيحة
 ونذامة وايضا في مجلس في تلك الحالة اعطى الى كاس ماء صاف للتي فيه نوع كروادة
 دروس القهوة فسبعا بالي طرفي تلك الحالة انه تنبيه على المنع من شربها ثم التزم
 عدم شربها بلا داع من كود دفع فتور واستنشيط عبادة
 الفاضل الحادي نفعنا الله على الهادي

واقول على ان المنع ايضا
 فيما كتب بعض صلوات الله
 عليه من انظر عند توجهه الى
 زينة صلاحيه فان كان في
 فصل مقام الموقنين بالمرتب
 والقهوة مسلا

قد تترك
 الذوق له ان تركه
 فلا داع



ومن شر كل نفس وشيطانها الرجيم يا منزل المعاش على الناس والمواش والأفراح في العيشاش من الطعام
 والرياش تحت يا رحيم يا ذا النواصير طائع وعاص فاعنه من
 مناص لعبد ولا خلاص لما يحزن ولا مقيم يا خير مستفاد من لحيض اليقين
 راجن فاهو عليه فاجن من احكامه المواض قدست يا كريم يا من
 بنا محيط وعنا الاذي محيط ومن ملكه البسيط ومن حكمه القسيط
 على البر والاثيم يا رائي المحوظ وباسامع المفوظ وباقاسم الخطوط
 باحصائه الحفوظ بعدل من القسوم يا من هو السميع ومن عرشه
 الرفيع ومن خلقه البديع ومن جاره المسبح من الظالم الغشوم يا من
 جبا فاسبح ما قد هنأ وسبح يا من كفى وبلغ ما قد صفا
 وافرغ من منه العظم يا منفرع الكهيف يا ملجأ الضعيف
 تباركت يا لطيف رحيم بنا روي حكيم بنا عليم يا من قضى بحق
 على نفس كل خلق وفاقا بكل فوق فما ينفع التوفيق من الموت والخنوم
 تراني ولا اراك ولا رب سواك فقد في الرضاك ولا تغشني
 ردك بتوفيقك العصوم يا رب الخلال والعر والكمال وذا الحمد
 والمعال وذا الكبد والمجال تعاليت يا حكيم اجرت في رحمتك يا رحيم
 الخليم ومن عيشها الدميم ومن خزيها المقيم اغثنني يا رحيم
 احسنني القرآن واسكني الجنان وزوجني الجنان وناولني الامان
 الى جنه النعيم الى نعمة وهو بغير استماع لغو ولا باركار شجوق
 ولا اعدار شكوسقيم ولا كلم الى المنظر الزينة اذا اللغو ليس فيه هيبا ساكنه
 وطهر لي اماريه دوى المدخل الكريم الى منزل تنقي تنقي به اجلالا بالحمد قد تولى بالبور
 قد تلى زباري السيم الى المنكب البري الى المقرن الوطي الى المظنم الشري
 الى المشرب الروي باعطائنا الكريم قديم هذا الدعاء يوم السبت

اللهم اغفر ذنوبي خطاياي كلها
 اللهم اغفر ذنوبي خطاياي كلها
 واغفر لي صياح الاعمال والافراح
 انه لا يهدي لصالحها ولا يهدي
 بصرف سبيلها الا انت
 اذكرك

لا يخرج ابونعيم الا خطبت في رواية ماكر
 والابن في الرواية ماكر
 قال في كل يوم مرة لا اله الا الله
 الملك الحق المبين كان في الدنيا
 من الصفوات اثنا عشر وحشة القبر
 حصول الرزق
 باصول الرزق

يوم التشرع في يوم الاحد
 في سنة ١١٢٤
 هـ

والله اعلم
بما في صدوركم
والله اعلم
بما في صدوركم

والله اعلم
بما في صدوركم
والله اعلم
بما في صدوركم

والله اعلم
بما في صدوركم
والله اعلم
بما في صدوركم

استاذنا الميرزا محمد باقر
المرشد الكمال في الدين
والعلم والادب

اذا اذاد الشيخ ان يعطى المريد عهدا يامر به بالطهارة الباطنة
والظاهرة ويقول له ثلاثا استغفر الله العظيم الذي لا اله الا
هو الحي القيوم واتوب اليه ويسبك يده اليمنى بيده وتغطين
بشيء ويقول له اشهد الله وملائكته وكتبه ورسله وجميع خلقه
من المسلمين اني قاتب الي الله من يدك على خدمة
الفقراء بحسب الطاقة ان العجاة بجمعنا والمعصية تفرقنا
والعهد عهد الله ورسوله واليد يد شيخنا الشيخ عبد
القادر الكيلاني بل يد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ومنك
فانما ينكت على نفسه وبعد ذلك يذكر الله ثلاثا ويقرأ
الفاتحة ويصالح اخوانه ويجهده بعد ذلك على الطاعة
والصدق واتباع الشريعة المطهرة وحمل الجفا وكف الآداء
والصبر على البلاء ولزوم الجماعة والجد في الطاعة وما تقدموا
لانفسكم خير تجدوه عند الله والله يحب المحسنين
وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه

م

والعلم والادب
المرشد الكمال في الدين
والعلم والادب

المؤثر الهادي هو الله اعطانا
ان المشايخ منهم مظلون وكذا ولا يترحم
ونزله ان النبوة مكتسبة
لا يفتقر الى ان النبوة افضل من النبوة
لنور نبي جليله وقد ادعى النبوة
ناس فقتلهم المسلمون على ذلك وكان
عصرا شجرة الفقراء ادعى النبوة
بما لفة فقتله السلطان ابن الاحمر
وصلى الله على من يقتل عرنا طه
والله اعلم
بما في صدوركم

والله اعلم
بما في صدوركم
والله اعلم
بما في صدوركم

والله اعلم
بما في صدوركم
والله اعلم
بما في صدوركم

1957

King Saud University

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله العظيم شأنه العلي مكانه القيم ازيلته الدائم سرمدية
 الذي خلق السموات والارضين وجعلها عبرة للاولين والآخرين
 بحكمة الهية يعجز عنها سائر الحكم وتقاصدونها اتمام الامم
 جللت قدرته وعظمت مشيخته وتقدست اسمائه وكثرت
 الاوه صلى الله عليه على خير الورى محمد المصطفى الذي جاء بالهدى فاقبذ
 من الضلالة وصعد بالرسالة وعلى اله وغیره الطيبين الطاهرين
 واصحابه السادة المتجدين ما صح حاتم وسرجت في مراتعها
 الارام **وبعد** فان العبد الذي شملته الهمة العالية والسعادة
 التي انوارها متلاثة فالف هذا الكتاب على عدة ابواب مشحونا
 بالاجار والمروية والامثال الادبية والاشعار المعنوية وسماه
 غير الفوائد اذ يشتمل على حكم فائدة احسن من جواهر القلائد
 وسلك فيه سبيل الاختصار والتغني عن التطويل والاكتار لئلا يعثر
 قارئه ويحصل المقصود منه وفيه وبالله شتعين وهو
 نعم المولى والمعين والحمد لله رب العالمين **الباب الاول**
في فضل العقل **الباب الثاني في فضل العلم** **الباب الثالث**
في فضل الادب **الباب الرابع في فضل الحكم** **الباب الخامس**

القديم لا لا فضيلة له العلم افضل
 بل لثمة ذم وجهه اول لا لثمة ٣

في فضل الصمت **الباب السادس في فضل القناعة** **الباب السابع**
في فضل الصبر **الباب الثامن في فضل الحياء** **الباب التاسع**
في حسن الخلق **الباب العاشر في ذم الرغب** **الباب الحادي عشر**
في ذم الشهوة **الباب الاول في فضل العقل** **نظروا**
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العقل نور في القلب يفرق بين
 الحق والباطل قال عليه السلام ما اكتسب احد افضل من عقل يهديه الى
 هدى ويرده عن ردى وقيل العقل ما عقل عن السيئات وغبط
 القلب عن الحسنات قال بعض الادباء العقل معقل المذمات
 ونجاة الملهات وقال بعض الحكماء العقل الوقوف عند مقادير
 الاشياء قولاً وفعل وقيل اهل اللغة هو ما خوذ من عقل الناقة
 وهو ما يشبهها واحتجوا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حيث قال عقابها وتوكل به يميز بين الخطأ والصواب يعرف
 به المضاد والاشكال ويهتدى الى المنافع ويحترز عن المضايق
 ويستنبط به الغوامض ويعرف الامثال والاشياء وقال الله عز
 وجل وما يعقلها الا العالمون وروى عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم انه قال ليس لكل رجلالة وعبرة فالا المؤمن وعبرة العقل
 ولكل سبيل مطية ومطية المجتهد من العقل ولكل داء دواء

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله العظيم شأنه العلي مكانه القيم ازيلته الدائم سرمدية
 الذي خلق السموات والارضين وجعلها عبرة للاولين والآخرين
 بحكمة الهية يعجز عنها سائر الحكم وتقاصدونها اتمام الامم
 جللت قدرته وعظمت مشيخته وتقدست اسمائه وكثرت
 الاوه صلى الله عليه على خير الورى محمد المصطفى الذي جاء بالهدى فاقبذ
 من الضلالة وصعد بالرسالة وعلى اله وغیره الطيبين الطاهرين
 واصحابه السادة المتجدين ما صح حاتم وسرجت في مراتعها
 الارام **وبعد** فان العبد الذي شملته الهمة العالية والسعادة
 التي انوارها متلاثة فالف هذا الكتاب على عدة ابواب مشحونا
 بالاجار والمروية والامثال الادبية والاشعار المعنوية وسماه
 غير الفوائد اذ يشتمل على حكم فائدة احسن من جواهر القلائد
 وسلك فيه سبيل الاختصار والتغني عن التطويل والاكتار لئلا يعثر
 قارئه ويحصل المقصود منه وفيه وبالله شتعين وهو
 نعم المولى والمعين والحمد لله رب العالمين **الباب الاول**
في فضل العقل **الباب الثاني في فضل العلم** **الباب الثالث**
في فضل الادب **الباب الرابع في فضل الحكم** **الباب الخامس**

ويكفي خولا بالجهالة التي ارايت من انساب اليها واغضب
قيل لا زبد شير اي الكوز افضل فقال العلم الذي خفف حمله وهو في
الملة جمال وفي الوحدة انس يروى به حامله وينيل الرغب فيه
قالا لحن ثقيل والحلم به طويل ان كان صاحبه ملاشغاله فكره
وان كان وحيدا رفته حراسته **وقال الشاعر**
يا طالب العلم نعم الشيء تجمع له لا تعذر به ذرا ولا ذهبا
العلم كنز وود خرا لا تفادله نعم القير اذا ما عاقل صحبا
وجامع العلم مربوط به ابد فاما يحادر منه القلوب السلبا
وقيل العلم مسلوب غير مسلوب وقيل غير مغلوب
وقال الشاعر يا طالب العلم باشر الورع وفارق النور واهجر الشبع
اقبل على الدرس لا تفارقه فالعلم بالدرس قام وارتفع
وقال بعض العلماء العلم علق نفيس وجوه عتيق وهو الكثر الذي
لا يفقه والصاحب الذي لا يعلو ولا يقلى وقال ابو الفتح البستي
العلم نفس علق انت فاخره من يدرس العلم لم يدرس فماخره
فاجهد لتعليم ما اصبح جاهله فاول العلم اقبال واخره
وقيل العلم والعقل سعادة واقبال وان قل منهم المال وضاقت
علمهم الحال لان السعادة ليست بكثرة المال فكم من مكثرت شق

ومقر

ومقر سعيد وقال بعض الحكماء العجب لمن لا يطلب العلم كيف يدعو
نفسه الى المكرمة وقال ابو عمر المزني في بعض رسائله من كان من العلم
محروما لم يكن من الرلك معصوما فالعلم دعامته الاسلام والعلم اسراج
الانام **وقال الشاعر** مصايح الانام بكل ارض هم العلماء ابناء الكرام
فلولا علمهم في كل ناد كنوا البذر لاح بلا غمام فكان الذين يدرس
بعد حين كما درس الرسوم من الزمان وقال علي رضي الله عنكم
انما العلم خير من المال والمال يحترق وانت تحرس المال بقصير
النفقة والعلم يزكو على النفقة وقال الجنيد رحمه الله عليه من
فضله العلم على المال ان الله عز وجل اقرم سليمان عليه السلام
فمن عليه فقال فقهناها سليمان واعطاه الملك ولم يمن عليه
هذا عطاونا فامان او امسك بغير حياء **قيل** ليزجهر العلم
افضل ام المال فقال العلم فليل له ومالنا نرى اهل العلم على باب صاحب
المال اكثر مما نرى اصحاب الاموال على باب العلماء قال ذلك لعلم العلماء بالحاجة
الى المال وتجعل اصحاب الاموال بفضل العلم وقال علي رضي الله عنه الناس
في التمثال كفاء ابوهم ادم والام حواء فان يكن لهم في
اصلهم شرف يفاخرون به فالطين والماء ما الفضل الا
لاهل العلم انهم دور الهوى لم استهدى ادلاء فقيمة المرء ما قد

منه من العلم
منه من العلم
منه من العلم

كان يحسنه والجاهلون لاهل العلم عدا **وروي** اذ وفد العراق
وردوا على عمر بن الخطاب عبد العزيز وكان فيهم صبي يادرك الكلام فقال عمر
الكبير الكبير يعني ليلى الكلام ذوالاخرم فقال الصبي ليس الامر بالصغر
والكبر ولو كان الامر بذلك لولى هذا الامر يعني الخلافة فهو اكبر سينا
منك فقال له عمر وتكلم باراد الله فيك فقال يا وفد العراق اينك
لا رهبة ولا رهبة لان رهبة قدامناها بعد ذلك والرهبة قد
كفيناها بفضلك ولكنا وفد الشكر على توليتك لأمنا فانت خير
امير ونعم مستخلف ثم قطع الكلام فاستحسن عمر كلامه **شعر**
تعم قلبي المروءة عالما وليس خولكم كرهوا جاهل
فان كبير القوم لا علم عنده صغير اذا التف على الخافل
وقال بعض الأدباء العالم اربعة علم رافع وعلم نافع وعلم واسع وعلم
ساطع فاما الرافع فهو الفقه والنافع هو الطب والواسع علم النجوم
والساطع هو الادب **الباب الثالث في فضل الادب نظرا**
ونشرا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما نحل والد ولدا افضل
من ادب حسن وقال بزرجمهر من كثرة ادبه كثرة شرفه وان كان قبل
وضيعا وبعد صيته وان كان جامدا وسادا وان كان غريبا
وكثرت الحاجة اليه وان كان مقبرا وكان يقال عليكم بالادب

تقاله رويته على ابي عبد الله
در صحبت علماء

فانه

فانه صاحب السفر ومونس في الوحدة وجمال في المخيل وسبب طلب
الحاجة وقال بعض العلماء ما رايت ابلغ من وصية عبد الملك لابنيه
حيث يقول يا بني عليكم بصيعة لا يسئها سلطانا جازا لو او ما هي
قال الادب يقال زاد بابه رعم نف عذوه وقال ابن السماك زاد ب
ابنه صغيرا قربت عينه كبيرا وقيل الادب في الصغر كالنقش على الحجر
وبادب الكبير كالكتابة على الماء **وقال الشاعر** حرصت عليك على الآداب
في الصغر كما تقر به عينك في الكبر فانما مثل الآداب تحفظها
في عبقوان الصبي كالنقش في الحجر وقال بزرجمهر العاقل يلا ادب
مثل الأرض الطيبة الحارث قال بعض الحكماء الادب اولى بالمرء
النسب واعل شاهد على الحسب **وقال الشاعر** لكثرة حسن زينة
وزينة العاقل حسن الادب قد يشرف المرء بأدابه يوما
وان كان وضع النسب **قال آخر** ايها الفاخر جملنا بالحسب
انما الناس لام ولا ب هل رايتم خلقوا من فضة ا وحديد
او نحاس وذهب فترى فضلهم في خلقهم هل سوى لحم و
عظم وعصب انما الفخر بعقل راجح وبخلق كريم وادب
شرف الحسب محتاج الى شرف الادب وشرف الادب مستغن عن شرف
الحسب **قال الشاعر** من كان يفخر بالاموال والحسب

إنا فخرناهم بالعلم والآداب لا خير في حسب بلا أدب
نعم فان كان منسوباً إلى العرب ما للمعجول في صدق عا دله
الاحكام وكل باب في حجب **وقال** اخيرا لهما المرء كن اذ ادب
من عجم كنت او من العرب ان الفتى يقول ها هذا ليس الفتى
من يقول كازاي وقال ارد شير خكم دلالة على فضيلة الادب
انه ممدوح بكل الشئ من زين بي في كل مكان وقال الاصمعي قال في
اعرابي ما حرقك قلت الادب قال نعم الشئ فليكن به فانه
يزرك المملوك في حد المملوك وقال الاخفش لم يكن له علم ولا ادب

لم يكن له حسب ولا ونسب الباب الرابع في فضل الحكم

نظا وروى ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال يا رسول الله اوصني بعمل يدخلني الجنة ولا تكثر لفتي عقلي
فقال عليه السلام لا تغضب **وروى** عن علي بن ابي طالب رضي
الله عنه انه قال الحكم سحابة فاضلة وروى عن كعب بن ابي ان قال
من خلم برهيم عليه السلام انه قال لما قد فرغ من التحقيق الى النار
بعث الله تعالى جبرائيل عليه السلام فقال يا جبرائيل الحق عبدي
ابرهيم في الهوى فان استغاث بك فاعنه وان استجار بك
فاجره وان استصرك فانصره وان امرك باهلك اهل النار

فانه

فاهلكهم وانما عايش المستغيثين فليحقه جبرائيل فقال يا ابرهيم انما جبرائيل
بعثني الله لا نصر لك ان استصرت واعنيك ان استغثت فقال
يلجبرائيل ان لا افرح على ربي في رضى رب العالمين لنفسى ما رضى
لي ربي فلا اريد بدلا بل حسبى الله ونعم الوكيل فقال جبرائيل ابرهيم
امرني الله بطاعتك في اهل الارض فان اردت ارسلت عليهم
رغبة من جناتي فاهلكهم بها فقال ابرهيم عليه السلام وما لي ولعبيد
الحق اريد بهم الا ما يريد بهم ربي ان رحمتهم فهو الغفور الرحيم وان
عذبهم فهو العزيز الرحيم وان جعلني امرهم سألته ان يعفو عنهم
فغفر لك سماء الله تعالى عليهما فقال عز وجل ان ابرهيم لا واهل بي
وقال بعض الحكماء تلك لا يعرفون الا في تلك مواضع لا يعرف الجواد
الا في العزة ولا الشجاع الا في الحرب لا الحليم الا عند الغضب
وقيل الحكم عند الغضب افضل من قوة الانتقام وقيل ليزرجه من
ما الحكم قال العفو عند القدرة وقال عبد الله بن المعتز اول
الغضب جنون و آخره ندم **وقيل** اني عبد العزيز رجل كان
واجدا عليه فقال لولا انني غضبتك لضربتك وكان اذا اراد
ان يعاقب رجلا حبسه ثلاثة ايام فان اراد بعد ذلك ان
يعاقبه عاقبه كراهة ان يعجل عليه في واغضبه **وقال**

بعض الحكماء يبلغ السفينة من السفينة مجالها ما لا يبلغ القول النجيع
والضرب الوجيع وقيل الحكم يجمع على جزاء الخيرات كلها كما يشتمل
الثوب على جميع الاعضاء وكان للباس الحسن يروق الناظر وتفي الجسد
فكذلك الحكم يحل القلوب ويصون الاعراض **وروي** ان ملكا من
الملائكة قال لذي القرنين اياك والغضب فان الشيطان اقدر ما يكون
على الانسان حين يغضب **وروي** ان جبرائيل عليه السلام اتى النبي
صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد اتيتك بمكارم الاخلاق كلها في
الدنيا والاخرة قال وما هي فقال اخذ العفو وارمى العرف واعرض
عن الجاهلين وهو يا محمد عفوك عن ظلمك واعطائك من حرمك
وصيلتك من قطعك واحسانك الى من اساء اليك واستغفارك
لمن اغتابك وضحك لمن غشاك وحلمك عن اعضبك **وقال**
شبيب بن شبيب من سمع كلمة يكرهها فسكت عنها انقطع عنه
ما كرهه وان اجاب عنها سمع اكثر منها وكان يتمثل بهذا البيت
وتخرج نفس المؤمن من وقع شتمه ويشتتم الفا بعدها ثم يصبر
وقيل لبعض الحكماء ما الحكم قال العفو عند القدرة والصمت في
حالة الغضب **الباب الخامس في فضل الصمت** نظا ونثرا
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وسمي رجلا الله عبد الصمت

او قال

عن رجم الله عبد الصمت

او قال خيرا فغيم وقال عليه السلام ابتداء موكل بالمنطق وقال
عليك بالصمت فانك تغلب به الشيطان وقال عليه السلام ان افضل
الصدقة حفظ اللسان وقال عليه السلام العبادة عشرة اجزاء
فتسعة منها في الصمت والعاشرة في الهرب من الناس **وروي** عنه
صلى الله عليه وسلم عن اكثر ما يدخل النار فقال الاخوان القوم والفرج
وقال امير المؤمنين علي بن ابي طالب كرم الله وجهه الصمت من العبادة
وانتظار الفرج **وروي** عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
احفظ لسانك لا تذكرك الله وما يرضى به الله ولا تطلق عنانه
فهو شدة سورة على صاحبه من الاسد الجائع وقال بعض الحكماء من
حفظ لسانه لم يمت بشانه واعرض عما لا يعنيه وكف عن عرض
اخيه وامت سلامة وقلت ندامة **وقال** بعضهم الزم الصمت
تعد في عقال فاضد وفي جهلك عاقلا وفي قدرك حكيما وفي عجزك
جليما واياك وفضول الكلام فلما تظن من عيوبك ما بطن وتحرك
من عدوك ما سكن **وقيل** ان كانت العافية من شأنك فسلط
على لسانك وقال بعض الحكماء كثرة الكلام تزل اللسان وتزل الاخوان
وتبرم المجلس ويسيم الانيس وقيل من يهرام في سواد الليل
طائر يصور توبين يديه فوسه فسد عليه السهم نحو الصوت

وهو لا يرى الشخص في الطائر ميتا فقال فجهرم والطائر ايضا لو سكنت
 لكان خيرا له **وقال** امير المؤمنين عليه السلام وجهه لنا العاقل في
 وراء قلبه فاذا اراد الكلام رجع الى قلبه فان كان له تكلم وان كان عليه
 امسك وقلب الجاهل في طرف لسانه يتكلم بكل ما عرقله **وقال**
 رضي الله ما حبس الله تعالى لسانا امامه والشفهان من وراء ذلك
 فاتقوا الله ولا تطلقوا هذا المحبوس من حبسه الا اذا امسك شتره
وقال الشاعر رابا للسان على اهل اذاساسه الجمل كلما عقر
 وقال بعض الحكماء الادباء السكوت في وقت صفه الرجال كما ان
 النطق في موضع شرف **وقال** بزرجمهر الصمت آية الفضل
 وثمرة العقل ودين العلم وعون الحكم **وقال** رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اذا اصبح ابن آدم كفر جميع اعضائه للسانه ويقول انك ان
 استقيمت استقمنا وان اعوججت اعوججتنا في خلال الاسنان
 حفظ الله **وقال** جعفر الصادق رضي الله عنه الكلام افضل
 ام السكوت فقال لا امير المؤمنين عليه السلام وجهه المرء يحب
 تحت لسانه يكشف بكلامه عن اطيال الطيبات وعن ائس المتنبات
وقال سلمان الفارسي الصامت ملك ما لا يقدر على ارسال كلامه
 والناطق مملوك لكلامه **روى** عن ابراهيم بن ادهم رحمه الله عليه

انه كتب في سفيان الثوري هذه الكلمة من عرف ما يطلب هان عليه ما
 يبذل من اطلق بصره طال اسفه ونز طال مله ساء عمله ومن اطلق
 لسانه قيد نفسه **حكاية** قال اجمع اربعة ملوك وهم كسرى
 وقيصرو ومليك الهند ومليك بابل فقال كسرى انا على روم ما لم اقل قد
 متى على روم اقلت وقال قيصرو انا اذا تكلم بالكلمة ركبها فاذا تكلمت
 بها ركبته قال ملك الهند عجبت فيم يتكلم بالكلمة التي ان خيبت
 عنه ضرته وان لم تخك عنه لم تضره وقال ملك بابل قد ندمت على
 ما قلت لم ادم على ما لم اقل وقال خيان التركي لو كان الكلام من
 فضة لكان السكوت من ذهب **قال** بعض الادباء الصمت نبي العاقل
 وسير الجاهل **الباب السادس في فضل القناعة** **وقال** ابو
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم طوبى لمن هدى الى الاسقام وكان
 عيشه كفا فاقنع به **وقال** امير المؤمنين عليه السلام رضي الله عنه
 لا كنز اغنى عن القناعة وروى عنه رضي الله عنه ما قصر على بلغة الكفا
 فقد انتظمت له الراحة وهو حفظ العيش وقال رضي الله عنه رضي
 بالكفاي قل عناؤه ومن لم يرم العفاف سلم من العذاب فسر قول الله
 عز وجل فلنجيته حياة طيبة **قصة** اربا القناعة وقال عائشة
 رضي الله عنها ما اشتري شيئا فلم يكن له معي ما اشتري به

يقول النفر كذا من غير شك

في الحديث

فليستقرضه من نفسه **حكاية** قال رجل محمد بن علي بن موسى عم
وعليه ثياب فاخرة فنظر الناس اليه فقالوا ما احسن هذا الثياب
وافترها فقال محمد بن علي لا انتكم بلباس احسن واشرف من هذا قالوا
بلى يا محمد بن علي فقال لباس من القناعة كسوه الله تعالى عبده فيتغزوا
على الملوك ويصول بها على العظماء ويكون فيها غنى لا غنى **وقال**
بشر الحافي رحم الله عليه **ملك** لا يسكن الا في القلب المؤثر وقال ذو
النون المصري من قنع استراح من اهل زمانه واستطاع على قرانه
وقيل وضع الله تعالى خمسة اشياء في خمسة مواضع العز في الطاعة
والذل في المعصية والهيبة في قيام الليل والحكمة في بطن الحائي
والغنى في القناعة **وقال** بعض الحكماء الحرص مفسدة الدين والمروة
والله ما عرفت من رجل حرصا وشرفا فرائب فيه مصطنعا
وقال ابو بكر كافي من باع الحرص بالقناعة ظفر بالعر والهروة
وقال ابو شروان من قنع كان غنيا وان كان فقيرا وان تجاوز
منزلة القناعة فهو فقير وان كان موسرا **وقال الشاعر**
غنى النفس ما يكفيك من سداجة فان زاد شيئا غداك الغنى فقرا
فان بعض الحكماء عز الرجل استغناؤه عن الناس وقال بعض الادباء
القناعة رضى والحرص سخط والعائش رضى النعم العائش سخطا

في الحديث

قال علي بن ابي طالب

فمن عليم بالياس في ايام الناس

وقال

وقال اذا قنعت كثر عندك القليل واذا طمعت قل لديك الكثير
وقال بعض الصالحين رايت الدنيا شيئين شيئا الى وشيا العيزي فما
كان العيزي فلا سبيل اليه ولو حصدت كل الحرص عليه وما كان له فقد
اجتهدت ان اقدر عليه قبل وقته فاجزته في اى هذين اتعبت
وقيل كفاف العيش خف عمله واخصب منجمه من احتمال مؤنات
الطلب تقلد ريقه لمن **وقال الشاعر** يتنوع ناله من نال الغنى
لا باموال ولا لبس الخلل حيث لا ينقص منها قوته بل رضى البلى
راض بالاقبل ما اراد الدنيا صفت الالمه كان فيها زاهدا زهد
الرسول انما يشفى بها طلابها وسواهم غشقاها منغزل
دع طلاب الرزق واعمل صالحا ان ربى بالعطايا قد كفل
وقيل ارسل عثمان بن عفان رضى الله بصره الى ابي ذر الغفاري على يد
عبدله قال ان قبليها فانت خير لوجه الله تعالى فانه فلم يقبلها
فقال العبد اقبلها رضى الله فان فيها عتق قال فان كان فيها عتقك
ففيها ربي فاعاوده فابى ان يقبلها **وقال الشاعر**
طلب المستقر بكل ارض فلم اربى بارض مستقرا
خدمت مطامع فاستعبدتني ولواني قنعت كنت خرا
وقال كان نقش خاتم مهلب بن ابي صفرة الحر عبد ما طمع والعبد

خروا قنع الياس غير الاسير والطمع يذل الامير **وقال الشاعر**

دع الحرص من الدنيا والعيش فلا تطمع ولا تجمع من المال فلا تدرى
لمن يجمع فان الرزق مقسوم وسؤال الظن لا ينفع ^{ولا فائدة} وكان قانع فان
سؤال المل في الطمع **وفي الامثال** هذا الناس استعنا بالياس
استغنى عن الناس ومن قنع بما عفا بلغ منزله ما كفى وخير لفته
القنوع وشرا لفقر الخسوع ^{لله} وقيل القناعة ملك خفي والرضا
بالقضاء عيش هني ^{لله} والصبر على الضراء ^{لله} والتمسركم ^{لله} حتى
الباب السابع في فضل الصبر **ونثر** **قال رسول الله**

صلى الله عليه وسلم ما رزق العبد رزقا اوسع عليه من الصبر
وقال علي بن ابي طالب رضي الله عنه الصبر من الايمان بمنزلة الرأس من الجسد
وقال رضي الله عنه الصبر مطية لا تكبوا والقناعة سيف لا ينسوا
وافضل عدة الصبر على شدة **وروي** عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم انه قال يبشّر الصابرين بأشرف ابواب الجنة واعلى درجاتها
ان الجنة بابا يسمى باب الصبر يدعى اليه الصابرون على الباسا
والضراء المقيمون عندها على طاعة الله تعالى ويقال رزوة الايمان
اربع خصال الصبر للحكم والرضا بالقدر والاحلاص للتوكل ^{استسلم}
للمرب **روي** انه توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم في خلافة هشام

فيم ظن في حصر في ظن قانع

فمن اتقى من النسيب والسيف فانا الجواد
فمن يكبر والصامم فدينهوا

فمن لا يملك الا نفسه فانا من طاعة الله تعالى
فمن لا يملك الا نفسه فانا من طاعة الله تعالى

فوجد

والاستقامات التي منكم لا تتركها
وتتركها منكم لا تتركها

فوجد في حب مدرة لروح من الذهب مكتوب عليه اذا زال الصبر فقد
الفرج واذا قل الشكر انقطعت الزيادة من الخير وليس شيء احدا عاقبة

من الصبر على الشدة والثقة بان العسر يعقبه اليسر **وقال**
عيسى بن مريم عليه السلام يا معشر الكوريين انكم لا تدركون ما تاملون
الا بالصبر على ما تكرهون ولا تبخلون ما تريدون الا بترك ما تشتهون
وروي عن بعض الحكماء انه قال ما وهب الله شيئا افضل من الصبر لانه افضل
من الصلوة والصوم والحج والجهاد للعبادة وام رضوان **وقال رسول**
الله صلى الله عليه وسلم الصبر مفتاح الفرج ولقد اثني الله تعالى على
عبدائه بعبادته ما لم يثنيه على غيره فقال عز وجل يا ارحم الراحمين
صابرا ثم العبد انه اواب لقد وعد الصابرين ما لم يعد غيرهم فقال
عز وجل انما يوفى الصابرون اجرهم بغير حساب **وقال** سعيد بن جبير

رضي الله عن صبر علي المكنى اناه الفرج من حيث لا يحتسب **وقال الشاعر**

اني رايت وللآيام تجرئة للصبر عاقبة محمود الاثر
فاصبر على مضض الادلاج في السحر وفي الرواج الى الحاجات
والبكر لا يعجزن ولا يعجزك مطلبها فالتمسح بقبيلين الهتم
والصبري وقل جد في امر يطالبه فاستشعر الصبر الافاء ^{الاول}
بالظفر **وقال** لكل شيء حد وحدود الاسلام اربعة اولها

تجربة
جهاد
جود
وسعة

التواضع وهو شرف المؤمن والثاني الورع وبه تنال الجنة والثالث
 الشكر وبه الاستزادة والرابع الصبر وبه النجاة من النار **وقال**
الشاعر ما أحسن الصبر في موطنه والصبر في كل موطن حسن
 حبك من حسنة عواقبه عاقبة الصبر ما لها عثر **وقال**
 أبان بن تغلب سمعت أعرابيا يقول ما أفضل آداب الرجال أنه إذا
 نزلت بأجد هم حاجته استعمل الصبر عليها فالهمته نفسه الرجاء
 حتى كأنه يصبره ويغايي الخلد والغنى توكل على الله تعالى وحسن
 ظن به فمن لم هذه الصفة لم يلبث أن يقضى الله حاجته ويُرسل
 كرتي ويخرج طلبته ومعه دينه وعرضه ومروته **وقال**
 الشاعر ما زلت أذف شدة بتصبري حتى استرحض الأيادي
 واليمن فاليسل لبائل الصبر عند مسلمة فكان ما كان منها لم يكن
وقيل الصبر فضل الشيم والحياة أشرف خلال الإيمان والله
 يرزقنا الصبر والقناعة **الباب الثاني في الحياء نظرا**
ونشرا **وقال** رسول الله صلى الله عليه وسلم الإيمان كالحياء وقال عليه
 السلام قلة الحياء كفر **وقال** أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله
 عنهما كسبي الحياء اختفى من العيوب عيبه **وقال** جعفر الصادق رُبَّ
 حيٍّ خطأ صاحبه مثل الجبال في الأقاليم بهم الرجل عصىة
 فيذكر

قال
الحياء من الإيمان

لا المراء العار
من الظهور عيبه
والنفسارة

في جوارحه
المعصية

فيذكر اطلاع الله عليها فيرد نفسه حياء من الله تعالى فكيف عرفنا
 فخط ذلك عنه جميع ذنوبه كايحط الريح العاصفة الربيع الصقور
وقال بعض الحكماء الحياء حجاب كشف بين العبد وبين القبائح فإذا
 هنك ستر الحياء استولت عليه القبائح **وقال الشاعر**
 إذا قل ماء الوجه قل حياؤه ولا خير في وجه إذا قل ماؤه
وقال أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه مثل الحياء مثل الشكر
 السؤال فإذا زال الشكر غرقت الأرضون كذا إذا زال الحياء غرق
 صاحبه في المهالك **وقال** زين العابدين رضي الله عنه طمع
 ما يئو الشيطان في العبد إذا قل حياؤه **وقال** داود الطائي
 رحم الله عليه من قل حياؤه استكمل رد الأخلق ولا يفعل خيرا
 ولا يدفع شرا ولا يغفر ذنبا ولا يستر عورة ولا يردع عن قبيح
 فيصير كالعود الذعر لا يصلح إلا للاحتراق **وروي** عن موسى
 بن جعفر عن أبيه عن جده قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اشتد الناس حياء في الدنيا أكثرهم نظا قال إلى الجنة يقول الله عز
 وجل لا استحيي من عذابكم واستحيي من ترك كرامتكم فيكونكم
 برضوانه **وروي** عن علي بن موسى الرضا رضي الله عنه عن أبيه عن جده
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا بعث أهل النار يوم
 القيامة

غراي
جف

أراي حال
بهره من المعصية

فيل لامة الخاوية في محبته خاتون
نسيم

الطبعة الأولى: ١٩٥٠

والبطنة

٩٠٠
 ٩٠٠
 ٩٠٠

مسلكه ان قلت حاله
 اقول اجابا شريفا
 انما ان اوله اوسى الدين
 ولا يهكم من ان يفتوه
 فان الاول على ما ذكر في الكليات
 باسمه وصفاته المأخوذة من المعاني
 عن الانبياء في اللغات والشرحات
 اللطيفة للتصوف وسائر العبادات
 والذكر المتعددة في الباب
 ولا يجوز العار عن الباب
 العود العار عن الباب
 انما عذر على بلاطة
 كان في اللغة غير الكاف وان
 الفوقية في شفا وجوفا عاقل
 فان المؤمن في الكاف عدو الله
 اعلاه معلوم

بسم الله الرحمن الرحيم

تبعوا ودها
فاذنا و
بوكة ومن
بيع واخذ
وسلك
مسلك المنة
مسلك بواسطه
مسلك الطريقه
الاحميه م

فان جينا تسائلا آدم
وقربة وعياة محمد صلى
الله عليه وسلم
السلام مننا
القرآن والسنن
بواسطة الاستاذ
والشيوخ

50

ذى الملقب الموقد والجبروت السرمد والاسم المحمد اللازم في ملكه
 وبقائه المنفرد في أرضه وسماؤه الموحدة في علوه وكبريائه الذاكريم
 نذكره نزل وليائه الجيئ امله في دعائه المحمل في احشائه ولولائه المجرب
 في امتنائه وعطائه المطول بنعمه والآله المفضل على خلقه يوم
 عرضه وجزائه **احمد** واومرنه واتوكل عليه واشهد ان لا اله الا الله
 وحده لا شريك له شهادة اذخرها اليوم القصاص واسلك بها
 سبل ذوي الاختصاص واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله
 الموثق على ودائع الكتاب المنزه عن الدنس والمعاب المبعوث
 بالسداد والصلوب فافصح المقالة وبالغ في اداء الرسالة
 وجلل عنايه الصلاة صلى الله عليه وعلى اهل الرقعة
 والجلالة **وبعد** فالسلام الطاهر القدسي من الجناح العزيز العلوي
 على كل من يقف على كتابي هذا من السادة الاخوان في كل موضع ومكان
 اوضح الله لهم بانوار هدايته طريقا يقضي بهم الى طاعته فوجب
 لهم ما وعدت رحمته ونعيم حضرة المعد لاهل مشاهدته **اما**
بعد فقد سألني العبد الفقير الى الله تعالى الولد القلبي الورع
 الراهد للناسك العابد العالم العامل الفاضل والى الله شيخ يوسف
 بن حسن بن الحاج ولى فخم الله على الولاية واعتقه من الناد يوم المدامة

وصية القطب الرباني العبد
 الصالح المخلص السيد علي بن ابي طالب
 الاشواق المعاني سيد علي بن ابي طالب
 الدين عبد القادر الجيلاني قدس سره
 العزيز وتوفى رحمه الله ولدي وصيكم
 قال له رضي الله عنه وحفظ حذره و
 بالتقوى والعلم واعلم يا ولدي ونفك الله
 تعلم العلم واعلم يا ولدي ونفك الله
 واياها وانك لم يكن اجتهاد ان طرقتنا
 هذا مبني على الكتاب والسنة وسلامة
 الصدور وسخا، اليد وبذل اليد
 وكف الجاه والصغر غرة ات حفظ
 واوصيك ولدي بالبقاء وحفظ
 حرمان التبعيض وحسن الغيرة مع
 الاخوان والنصيحة للاصاغر
 الاكابر وبر خضوات خيرة
 امير الدين واعلم يا ولدي وقفا
 الله واياك والمسلمين اجازين
 ان حقيقة اتقوا ان لا تقف
 الخبز هو شكك حقيقة الغنى
 ان تستغنى عنه هو شكك

والبشر

وغير ذاك الرجال اعظم مثالي

والمستطير الذي
يألف في الخ
المراد من
واقفًا تشاء فالله
فقد قال
نحل

الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

عظم لا تحف الدنيا
عظم لا تحف الدنيا
عظم لا تحف الدنيا

بلاد الله ملك تحت
بلاد الله ملك تحت
بلاد الله ملك تحت

فقال الحسن الملقب بن
فقال الحسن الملقب بن
فقال الحسن الملقب بن

أنا الحسن الملقب بن
أنا الحسن الملقب بن
أنا الحسن الملقب بن

المراد من الطبل
المراد من الطبل
المراد من الطبل

ومرشد ومربي ومسلّم سينا وشيخنا وقد تولى ردينا ولينا
وهادينا ومهدينا ومرشدنا الى الله تعالى **الشيخ** الاسم علم الاسلام
وركن الشريعة علم الحقيقة حجة الحق على الخلق نائب رسول الله صلى الله
عليه وسلم ووارثه في الامور خلاصة العناصر حامل راية المعالي
والمفاخر الذي خضع لقدمه رقاب الاولياء والاكابر وتوارثت
كرامته وقرنته المتواتر خرجت عن حصر الحصر قطب الاقطاب
عين الانجاء نيل الابدال فرد الافراد وتداولوا سدا الرحا
استاذ الوجود ومعدن الفضل والكرم واجود علامة الزمان
شيخ الانس والملائكة والجان جامع فضائل الامتثال قطب دائرة
الاولياء وما لك ازمة الاصفيا ورئيس الصديقين القطب
الرباني والقوت الصمداني والفرد الرحمان ذوالكاس النوراني
الجامع للعالمين محيي السنة والدين **الحمد** عبد القادر الكيلاني
اعاد الله تعالى علينا بركاته ولبسها القطب الغوث سلطان
العارفين عبد القادر الكيلاني في زبد الشيخ الصالح الراهب العابد
قاضي القضاة ابي سعيد بن المبارك بن علي الخزرجي البغدادي
ولبسها ابو سعيد منه قال **الشيخ** العارف بالله تعالى شيخ
الاسلام محيي الدين عبد القادر الكيلاني انما الله تعالى علينا

ابن الحسين بن الحسين
ابن الحسين بن الحسين
ابن الحسين بن الحسين

بركاته جاء في ابو سعيد الخزرجي وقال الابن ان تلبس من خرقه واليس
منك خرقته ترك كل مناباة خرقه فلبست من خرقه وليس من خرقه و
شيخهما في الخرقه **الشيخ** الاسلام ابو الحسن علي بن محمد بن يوسف
الغريشي الهكاري رضي الله عنه ولبسها ابو الحسن الهكاري زيد شيخه
ابن الفرج الطرطوسي رضي الله عنه ولبسها ابو الفرج الطرطوسي زيد
شيخه **ابن الفضل** عبد الرحمن بن عبد العزيز التميمي رضي الله عنه
ولبسها ابو الفضل عبد الرحمن بن عبد العزيز التميمي زيد شيخه
الكبير العارفين **ابن بكر** بن دلف الشيبلي رضي الله عنه ولبسها **الشيخ**
ابو بكر بن دلف الشيبلي زيد شيخه سيد الطائفة وامام اقطاب العلوم
تاج العارفين **ابن القاسم** الجنيدي البغدادي رضي الله عنه ولبسها
الاستاذ ابو القاسم الجنيدي زيد شيخه صاحب الطريقة والمقامات
والحقيقة **الشيخ** سري الدين السقطي رضي الله عنه ولبسها الشيخ سري
السقطي زيد شيخه وقوته العروج ذي العلوم والآداب والطائف و
الحقائق **الشيخ** معروف الكرخي رضي الله عنه ولبسها العبد الفقير الى
الله تعالى الشيخ معروف الكرخي زيد شيخه العارف بالله تعالى **الشيخ**
داود الطائي الخنفي رضي الله عنه ولبسها العبد الفقير الى الله تعالى الشيخ
داود الطائي الخنفي زيد شيخه والخبير الكبير العالم الخبير **الشيخ**

جيب العجى رضى الله عنه ولما اجيب العجى الامام الجليل السيد الحفيل
 ذى الجلال الاثيل سيد التابعين **الحسن البصرى** رضى الله عنه وليسها
 الحسن البصرى **شيد** الامام الجليل الفارس الضعاع اسد
 الاسلام ذوق التبول وابن عم الرسول سيف الله المسلول باب مدينة
 العلم معدن الجود والحكم مفرق الكنايب ومظهر العجايب **ليث بن عاب**
 الامام امير المؤمنين **الحسين بن علي بن ابي طالب** رضى الله عنه والامام
 علي خد العلم والادب نادى بابن عمه سيد المرسلين وسلطان المقربين
 ورسول رب العالمين وقائد الغر المحجلين وصفوه بالخلق اجمعين
 بحر الحقائق وملاذ الخلاق الذي ما في الوجود مقر **ابو النبي**
 العربي المصطفى الشيخ المشقى اشرف الخلق وجيب الحق سيدنا محمد
 ابن عبدالله بن عبد المطلب هاشم بن عبد مناف معدن الجود والكرم
 والعفاف صلوات الله وسلامه وتحياته وبركاته عليه وعلى آله واصحابه
 وارواحهم اجمعين وذريته وعترته الطيبين الطاهرين
 رضوان الله تعالى عليهم اجمعين وعز التابعين وتابعي التابعين لهم
 باحسان الى يوم الدين امين يا رب العالمين والبنى صلى الله عليه
 وآله نادى بامير المؤمنين طائوس الملائكة **جبرائيل** واخذ عنه علمها الصلوة
 والسلام وجبريل اخذ عن **اسرافيل** ونادى به علمها السلام غريب
 العزة

العزة والخلوة ثقل الذي ليس كمثل شئ وهو السميع البصير جل وعز
 لا اله الا هو ولا تدب لنا سواه وايضا النبي صلى الله عليه وسلم قال ادبني
 ربي فاحسن نادى بي وقال ايضا فقراء امتي يسمعون الاغنياء ينصفونهم
 وقدره خمسمائة عام **وقال** صلى الله عليه وسلم كل شئ رآه فاتبعت
 الا فقر رايته فاتبعت والفقر فخرى وبه افتخر وقال صلى الله عليه
 وسلم اللهم اجنني مسكينا واغني مسكينا واحشرني في زمرة المساكين
 لو قال فاحشرهم في زمرة لكان يكفي في شرفهم فكيف وقد قال واحشرني
 في زمرة المساكين **وقال** صلى الله عليه وسلم ربي اشعب عيني مدفع
 في الابواب لا يعاب له لوا قسم على الله لا برة ولا حاديت في فضل شرف
 الفقر والفقراء كثيرة جدا وفي بعضها مقنع وكفاية وققنا الله
 واياكم للقيام بواجب هذه الصعبة واعاد على وعليك وعلى سائر
 الاخوان والمسلمين اجمعين نربك هذه النسبة الشريفة **ودلك**
 بعد ان اوصيته بتقوى الله والتمس في جميع اموره وبذل الجهد في سلوك
 طريق الصالحين واقفا **آثار** السلف الماضين المعبرين ولم ينم
 للشيخ المشار اليه عن يوسف المريد الولاية الداعية والكرامة الباقية
 نفضل الغنى المريد القديم الباق ما جهال ما نشرط عليه من سلوك
 الطريق الحميدة والمتاهج السديدة وبايعناه والبسنا الحرق المسنونة

اول انفاذها من بعد انشاها بالبركة والقبول والذاهي
 في كل وقت من الايام والاعمال والاعمال والاعمال
 في كل وقت من الايام والاعمال والاعمال والاعمال
 في كل وقت من الايام والاعمال والاعمال والاعمال
 في كل وقت من الايام والاعمال والاعمال والاعمال
 في كل وقت من الايام والاعمال والاعمال والاعمال

وأرى الراية المعنوية وأجرنا إليها تعلية لما علمناه من صحيح رغبته
 فيما نروم فيه من سريرة وإذناه بغير العلم العودى إن اقتضى فيجب على كل
 من يقف على كتابه هذا من السادة الأخوان وسائر المجازين في جميع القواف
 والبلدان في كل موضع ومكان أسودهم الله بطاعته واجزل فيهم
 أقسام برة ورحمة اشبهوا لهم على مصالح الشيخ المشار إليه شرف الله
 في الدارين الكاف ما موه في هذه المجازة المباركة الشريفة الأخوة المحمية
 المستما الشريفة بالقادرية واحترامه مساعديته على علمه في
 مرامه ليكن ذلك سائلا لاستقامة امره وانتظامه ودعاء همه
 بئيل مرامه بخير ومعاذته لا سيما وذلك من وظائف الأخوان
 الذين اعتدوا من أوقات المصافات على ظهر خوان لقول النبي صلى الله
 عليه وسلم من كان نبيا وقيل كالنبيا يشد بعضه بعضا فيجب
 يجدر على فقراء جدينا ومريديه وخلفاءه وسائر الأشراف المكارم المأ
 مراعات المشار إليه الأكرام والاحترام وملازمة والاعانة له
 فيما روم مساعديته في السير والعلانية وتقديم العلم بين يديه
 لأن من حصل له مرتبة القيام بحقوق الأخوان فقد صح له قسم البر
 والمخرجين ليركبوا من أركاب الأخلاق على حمد وارشاد سنين والى الله
 عز وجل الرجوع في امتدادهم بخير عناية الضامنة لمصحة له

حقيقة

حقيقة القرب من حضرة توفيق المشار إليه نصره الله بمحض عناية والآخر
 في طاعة عبته ورحمة وفضله ومنته عليه عليهم رحمة الله وبركاته
 وأقام الشيخ المشار إليه فتح الله طريقه وباركه له ولغيره من الخواص
 احسن الله تعالى في الدارين شيئا في سائر البلاد الإسلامية والممالك
 المحمدية وإن تحمل السجادة بين يديه ويقول في الأمور عليه وتخل على
 رأسه الأعلام وتخل مائه لدى الحج والغزو الطبل مع الفقراء السائ
 الكرام ويأخذ العهد على شيا ويقيم شيا ويقعد شيا
 ويجلس من شيا على السجادة ذنعا ما وجعله خليفة عنه في أقواله
 وأفعاله في سائر البلاد على السادة القادرية الجيا الكرام ومن أكرمه
 فقد أكرم سيدنا سلطان الأولياء الشيخ عبد القادر الكيلاني
 ومن أكرم الشيخ عبد القادر الكيلاني فقد أكرم الطريق ومن أكرم الطريق
 فقد أكرم صاحب محمد أصلي الله عليه وسلم فأن طريقه طريقه والكرامة
 نجاة ومنه إلى شلاك طريقه ومن أكرم الشيخ عبد القادر فقد أكرم
 محمد أصلي الله عليه وسلم ومن أكرم محمد أكرم حديثه والقران ومن أكرم
 بهما أكرم الله تعالى سبحانه وأنه إذا قديم بركة من البلدان تتلقاه
 السادة القادرية وغيرهم من المجازين العلم والعمل والذكر والفكر
 بالبشاشة والخير والاحسان والجماعة ومريديه وآل الشيخ

مصروف قوله تعالى أن أكرمكم عند الله أتقاكم
 فاعلم من تقوى كل كلمة الله تعالى المكنون المفقون
 والكرام والكرام لا حياء ولا ديار ولا دار
 وليا حسن الشيا من جنة

المشار اليه على الله ذكره في تلقين الذكر والتجليس على السجدة بمأواه
 ويختاره لم يراه هلا لك على فوق الشرح وان يقيم ايضا شيئا
 ويختار من النساء الدنيا في اختيار للخبير لسيدي الدال على السكوة
 الشيخ محي الدين عبد القادر الكيلاني رضي الله عنه بالواسطة بمحرمهم
 وبأخذ عليهن العهود ويغيرن شيئا منهن واذن ايضا سيدنا
 الشيخ المشار اليه الشيخ ان ياخذ للنساء الدنيا في اختيار ان يقرن
 من نيشان ويخلص من نيشان ويغيرن من نيشان اذنا عاما واذن
 له بالقول والفعل في كل ما يراه ويختاره وقيل الشيخ من شيخه
 الشيخ المشار اليه لك بعد ان اذن لاذنا عاما في القصص بالمفراض
 في الشعور للشورب فيقبل منه الاذن المعين جميعه وتلقاه نفسه
 قبول شرعيًا والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله
 وصحبه اجمعين وسلم تسليما كثيرا دائما الى يوم الدين والحمد لله
 رب العالمين ثم الاجازة

كلمة الفقير
 الداعي
 المأذون
 سلمه الله

تمت
 في شهر
 ربيع
 الثاني
 سنة
 ١٢٥٠

ان الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويستحيون وله يسجدون
 وله يسجدون في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدو والاصال
 والله يسجد ما في السموات وما في الارض ذبابة والملائكة وهم لا يستكبرون
 يخافون ربهم من فوقهم ويفعلون ما يؤمرون ان الذين اتوا العلم
 من قبله اذا تبلى عليهم امروهم للاذقان سجدا ويقولون سجدنا ان كان
 وعد ربنا لمفعولا ولا يخرون للاذقان سجدوا ويريدهم خفوعا اولئك
 الذين انعم الله عليهم من النبيين نردية ادم وعمر حملا مع نوح ومردية
 ابراهيم واسرائيل وعمر هدينا واجتبينا اذا تبلى عليهم اياتنا الرحمن
 خروا سجدا وبكيا في القرآن الله يسجد له من في السموات ومن
 في الارض والشمس والقمر والنجوم والجلال والشمس والدواب وكثير من
 من الناس وكثير حق عليه العذاب ومن يرين الله فاعلم ان الله يفعل ما يشاء
 واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن ان يسجدوا لما امرنا وادهم بقول
 الا يسجدوا لله الذي يخرج الخبث في السموات والارض ويعلم
 ما تخفون وما تعلمون الله لا اله الا هو رب العرش العظيم في السجدة
 انما يؤمن بآياتنا الذين اذا ذكروا بها خروا سجدا وسجوا بحمد ربهم
 وهم لا يستكبرون ثم وظنوا اننا قضاه فاستغفروا ربهم وخر
 راکعا واناب فغفرنا له ذلك وان له عندنا لرفي وجنس ما ج في
 وقرابة الليل والنهار والشمس والقمر لا يسجدوا للشمس والقمر
 واسجدوا لله الذي خلقهم ان كنتم اياه تعبدون فان استكبروا

تمت
 في شهر
 ربيع
 الثاني
 سنة
 ١٢٥٠

فأذن عند ربك يسجدون له بالليل والنهار وهم أيسأ مومن في النجم
 أن هذا الحديث عجيبون وتضخكوا ولا تبكوا وأنتم سامعون فاسجدوا
 لله واعبدوا فأنهم لا يؤمنون وإذا قوي عليهم القرآن لا يسجدوا في الشقاق
 لا تقطعه واسجدوا وقربوا إلى العلق

روى القاضي أبو القاسم عبد الله بن علي حاكم إلى
 سهل الاستروشي أنه قال إذا كان يهلك عدوه فليقل
 في الركعة الأولى سنة الفجر لم تشرح لك وفي الثانية
 لم تتركف فإذا تم دعا هذا الدعاء بين الفرض والسنة
 بسم الله الرحمن الرحيم لا حول ولا قوة الا بالله العلي
 العظيم يا اياك نعبد ويا اياك نستعين اللهم كف عني
 شر من يريدني سوءا فإنك أشد بأسا وأشد تنكيلا
 قال الامام جرت بهذا الدعاء فاهلك الله ثمانية من الأعداء

فأذن عند ربك يسجدون له بالليل والنهار وهم أيسأ مومن في النجم
 أن هذا الحديث عجيبون وتضخكوا ولا تبكوا وأنتم سامعون فاسجدوا
 لله واعبدوا فأنهم لا يؤمنون وإذا قوي عليهم القرآن لا يسجدوا في الشقاق
 لا تقطعه واسجدوا وقربوا إلى العلق

هذا طريقة نقشبندية وهذا سند السادات النقشبندية
 قدس الله سترهم العزيز ونورا لله مرقدهم ١١٣٧

الكبير المتعالي بحيث لا يزيد ولا ينقص
 من هذا العدد ٧٧٣

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى **ما بعد** فان الطريقة
 النقشبندية قدس الله تعالى اسرارها هي طريقة الصحابة رضوان
 الله تعالى عليهم اجمعين على اصحابها لم يزيدوا ولم ينقصوا وهي عبارة
 عن دوام العبودية ظاهرا وباطنا بكمال الالتزام بالسنة وتعام
 الاجتناب عن البدعة والرخصة في جميع الحركات والسكنات في
 العادات والعبادات مع دوام الحضور بالله تعالى على طريق الذوق مما سواه
 والاستراداء في طريقة الانضباط والانعكاس لكمال ارتباطهم
 جوامع هذه المجاهدات الزكية المستورة يستوفى في استفاضتها
 الشيوخ والصبيان في افاضتها الاحياء والاموات مندرج
 انتمائها في الابتداء وابتدائها في انتمائها غيرها لما فيها من
 الانجذاب والمحبة الذاتية مما فضل به واسطرتها الصديق الكبير
 رضي الله تعالى عنه ونفعنا الله تعالى بشفاعته **ولها** اصلا

فأذن عند ربك يسجدون له بالليل والنهار وهم أيسأ مومن في النجم
 أن هذا الحديث عجيبون وتضخكوا ولا تبكوا وأنتم سامعون فاسجدوا
 لله واعبدوا فأنهم لا يؤمنون وإذا قوي عليهم القرآن لا يسجدوا في الشقاق
 لا تقطعه واسجدوا وقربوا إلى العلق

فأذن عند ربك يسجدون له بالليل والنهار وهم أيسأ مومن في النجم
 أن هذا الحديث عجيبون وتضخكوا ولا تبكوا وأنتم سامعون فاسجدوا
 لله واعبدوا فأنهم لا يؤمنون وإذا قوي عليهم القرآن لا يسجدوا في الشقاق
 لا تقطعه واسجدوا وقربوا إلى العلق

فأذن عند ربك يسجدون له بالليل والنهار وهم أيسأ مومن في النجم
 أن هذا الحديث عجيبون وتضخكوا ولا تبكوا وأنتم سامعون فاسجدوا
 لله واعبدوا فأنهم لا يؤمنون وإذا قوي عليهم القرآن لا يسجدوا في الشقاق
 لا تقطعه واسجدوا وقربوا إلى العلق

فادلم نظهر فيما وقع من الخلاف في الآداب فليست أنف وليطابق
 الفعل والقول فان المقصودية فيما سواه اذا كانت باقية في الواقع
 لزم الكذب فليس بصادق ولا حصر في العدد فاذا جاهد فيه خوجها
 وانتفى المنفى وثبت الميثب وظهرت النتيجة تصح له المراقبة وهي
 ان يلازم القلب معنى اسم الذات على طريق الاستغراق والاستهلاك
 بحيث لا ينفك عنه في حال كان فاذا انتهى امره الى انتفاء العلم
 مطلقا حصل مبادى الفناء فيسوغ له الذكر الشا بلا الاله
 مع التدبر الحقيقي واقلة خمسة الاف في الملوكين وبحصول
 الفناء التام حصلت له اول درجة المولانية الصغرى وبقي بالله تعالى
 وقام به سباجا وقتا فيجئ بذليق بالاستغفال بنوافل الصلواتية
 فاذا انتهت الصغرى بحض كرمه تعالى وتشرق بالكبرى وهي ولاية
 الانبياء عليهم السلام ساع لا الاشتغال بالتلاوة **فاذا** شملت
 عليه العناية وقت لا افنية وحصلت له الابقية وانقطعت
 البرائح من الاصول والظلال لتشرق بولاية الملاء الاعلى ذلك
 فضل الله يؤتية من يشاء والله ذو الفضل العظيم ولا يظن
 الظان سهولة الامر فان قطع مسافة اذ في درجة مقدار خمسين
 الف عام كيف الوصول الى سعاد وودونها قلل الجبال وودونها
 خيول وهذا اشارة الى اجمال هذا الشأن العظيم تذكروا

وما خلقت الجن والانس
 فناء في الله
 من غير قدامه في طلب العلم
 حرم الله جل جلاله
 على اناس
 اللهم ارحمنا في حق النبيين وحفظ
 المرسلين والهم الملائكة المقربين
 اللهم اننا ننتلك حسن الخاتمة
 اللهم ادخلنا في جنات النورية
 المستجابة

وتدبر
 الى
 ان
 لا
 ينفك
 عنه
 في
 حال
 كان

الفضل

واين

واين الجمال واين التفصيل فانه لا يسعه الايفار لكن
 من شملت العناية الالهية لا يقدر له المقدار ولا يحمل عطايا
 الملك الاعطاياء ولمثل هذا فليعمل العاملون والحمد لله
 رب العالمين وصلى الله على جيبه واله وصحبه كما يحب
 يرضى وسلم تسليما كثيرا دائما الى يوم الدين **ولقد** تشرف
 هذا الفقير لهذه الطريقة العلية قدس الله تعالى امره الى
 عبده وشيخه الشيخ محمد معصوم الفاروقى غفر الله له
 الالف الثاني الشيخ احمد الفاروقى **عن** شيخه خواجة محمد الباقى
 عن شيخه مولانا خواجة امكنى غفر الله له مولانا درويش محمد
 عن خاله مولانا زاهد غفر قوة الطريقة ناصر الدين عبيد
 الله الشراير خواجة احرار **عن** مولانا يعقوب الجرنجى عن
 رئيس الطريقة خواجة بهاء الدين محمد المعروف بالنقشبند
عن سيد امير كلان عن خواجة محمد بابا سماع عن الشيخ علي
 راميتى الملقب بغيرزان عن خواجة محمود بن حيدر ففنى
 عن خواجة عارف ديوكروى **عن** رئيس الطريقة خواجة عبيد
 الخالق العجودى عن خواجة يوسف همدانى عن الشيخ ابى علي
 الفاريدى عن الشيخ ابى الحسن الخرقانى غفر روحانية سلطا
 العارفين ابى يزيد البسطامى غفر روحانية الامام الاعظم
 جعفر الصادق غفر الى هذا الفقير السبعة قاسم بن

شرف
 الى
 ان
 لا
 ينفك
 عنه
 في
 حال
 كان

محمد بن الصديق الأكبر غفر له سلمان الفارسي عن الصديق الأكبر
 أبي بكر رضي الله تعالى عنهم **عن النبي** صلى الله تعالى عليه وسلم
 والفاردي ايضا غفر له الخفاف بدون واسطة الكركاني
 وهو ايضا غفر له عثمان المغربي غفر له الكاتب غفر له علي الرواسي
 غفر له الطائفة الجند غفر له سري السقطي غفر له والنوف
 المصري **عن** معروف الكرخي غفر له داود الطائي غفر له جيب العجمي
 غفر له الحسن البصري **عن** امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي
 الله تعالى عنهم غفر له النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى آله وصحبه
 صلاة وسلاما دائما من ايامنا الى يوم البعث والنشور
 والصادق ايضا غفر له والده الباقر غفر له والامام الاعظم
 زين العابدين غفر له والامام الاكرم الحسين غفر له والده
 امير المؤمنين **علي** بن ابي طالب رضي الله تعالى عنهم اجمعين
عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والكرخي ايضا الامام علي
 الرضا غفر له والامام موسى الكاظم غفر له والامام جعفر
 الصادق غفر له والده الى اخر النسب وسنفي هذه السلسلة
 الذهب امير المؤمنين ايضا غفر له الصديق الاكبر غفر له النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا آخر ما يسره الله سبحانه
 وتعالى من الطريقة النقشبندية وما اخذوا عنه الطريقة
 من شيخ الى شيخ الى الصالحين رضوان الله تعالى عليهم الى النبي

بعد
 بالمتنوع

ص

صلى الله تعالى عليهم وسلم وعلى آله وصحبه صلاة وسلاما
 دائما الى يوم الدين والحمد لله رب العالمين **فائدة**
 هذا الختم للحواشي لواء الدين النقشبندية قدس الله سره
 فائدة الترتيب الذي يعتمد السادة النقشبندية في وقت
 الشدائد لقضاء الحاجات وهو هذا القول مرة يتوضأ ويصلي
 سنة الوضوء ويدعو بما يريد ثم يتوضأ ويصلي ركعتين و
 يهدي ثوباهما للأرواح السادة النقشبندية ويدعو الله
 ويتوسل بهم ثم يصلي ركعتين اخرى لقضاء الحاجة ثم يدعو
 بهذا الدعاء وهو اللهم يا مفتح الابواب يا مسبب الاسباب
 ويا مقلب القلوب ويا ابصار ويا دليل المتحيرين ويا غياث
 المستغيثين اغني عنك عليك وافوض امرى اليك
 يا ربني وافوض امرى الى الله انا لله يصير يا عبنا لا حول
 ولا قوة الا بالله العلي العظيم رحمتك يا ارحم الراحمين
 مرتين ثم يقرأ الفاتحة سبع مرات ثم يصلي على النبي صلى
 الله عليه وسلم مائة مرة وهي اللهم صل على محمد النبي
 وعلى آله وصحبه وسلم ثم يقرأ الم نشرح لك تسع وتسعون
 مرة ثم يقرأ قل هو الله احدا الف مرة وواحدا ثم يصلي
 على النبي صلى الله عليه وسلم مائة مرة كما مر ثم يقرأ الفاتحة
 سبع مرات انتهى فلو ينبغي ان يقع بين يدي الثاني

وقال الشيخ في نسخة
 في هبت نواياهم روح التي تغفلها
 الى روح شيخهم والمؤمنين م

لهذا الايات والصلاة على الرسول صلى الله عليه وعلى آله وصحبه
وسلم حلوا فيمنها خمس محالين وعثمان وآل نقرأ بعده و
من يتق الله يجعل له مخرجا لا قدر ثلثنا ويقول الفاتحة
لا رواح السادة الخواجا كان قدس الله اسرارهم وجعل
لجنة ثما وهرم والمسلمين اجمعين
امين امين امين

اللهم اكفني بجلالك عن حرامك واغنني بفضلك عن سواك
وبروي ان تر قال بعد صلاة الجمعة اللهم يا غني يا مجيد
يا رحمن يا رحيم يا ودود اكفني بجلالك عن حرامك واغنني
بفضلك عن سواك قضى الله دينه واغناه عن خلقه وبروي
ان تر قال بعد صلاة الجمعة سبع مرات اللهم اكفني بجلالك
عن حرامك وبطاعتك عن معصيتك واغنني بفضلك عن
سواك قضى الله دينه واغناه عن خلقه تر والطيب على ذلك
بعد كل فريضة الى الجمعة الاخرى لا وفدا غناه الله تعالى
بجلالك رزق وقضاء الدين اللهم يا وكيلا نعمة وبجرا العطا
تر كل فضل وسيع علينا الرزق جودا منك وتكرمة
تجولك وقوتك وا بعد عنا هم نفينا وخفف عنا ما
ثقل على ظهورنا هم العيش وكدر الحيرة وانزل على
نفوسنا من رياض الرحمة وروضة الجبور وبرد العيش
المخصوص بالاكرامين في عبادك المرضيين المخلصين

السلام على من لا ينال
السلام على من لا ينال
السلام على من لا ينال

اللهم وسعنا منك رزقا لا يتبعه كبر يذكر
ولا خوف ويحق وأفضل بركة العيش
وحياة الابد مع الواحد الاحد الذي
الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له
كفرا احد

الخير
الخير
الخير

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الجنة الاسدي والمسلمين الامم العالم العامل العلامة الامم الغزالي
رضي الله عنه فان ترقرأ المستبجات العشرة التي اهدى الخضر عليه
السلام الى ابراهيم التيمي وقصاه ان يقرأها غدوة وعشية فقد اسلت
وجمع له ذلك فضيلة جملة الادعية لما تورة فقد روى كثرين وبروكان
تر ابدال قال انما لي اخ لي من اهل السلام فاحدى لي هدية وقال لي يا كز
اقبل مني هذه الهدية فارها نعمة الهدية فقلت يا اخي من اهدى لك هذه
الهدية قال اعطيتنا ابراهيم التيمي فقلت افلم تسأل ابراهيم تر اعطاء قال
بلى فقال كنت جالسا في فناء الكعبة وانا في التريل والتسبيح والتحميد
فجاء رجل فسلم علي وطبق غريبي فامرتني فاما احسن منه وجهه والصل
ولا احسن منه ثيابا ولا اشدي باضا ولا اطيب لبا حاشته فقلت فاي شئ
جئتني فقال السلام عليك وهي هدية عندي اريد ان اهديها اليك فقلت
ما هي فقال هي ان تر قبل طلوع الشمس وانسأطها على الارض وقبل
الغروب سورة الفاتحة سبع مرات وقل هو الله احد وقل اعوذ برب
الناس وقل اعوذ برب الفلق وقل يا ايها الكافرون واية الكرسي كل
واحدة سبع مرات وتقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله
اكبر سبع مرات وتصل على النبي صلى الله عليه وسلم وتستغفر المؤمنين
والمؤمنات سبع مرات وتستغفر لنفسك ولوالديك سبع مرات
وتقول اللهم افعل بي وبهم عاجلا واجلا في امر الدين والدنيا والاخرة
ما انت له اهل ولا تفعل بنا يا مولانا ما نحن له اهل انك عفو رحيم
جواد كريم رؤوف رحيم سبع مرات وانظر ان لا تدعوك غدوة
وعشية فقلت احب ان تخبرني تر اعطاك هذه العطية

Copyright © King Fahd University

فقال اعطانيها محمد صلى الله عليه وسلم فقلت اخبرني بثواب ذلك
فقال اذا لقيت محمدا صلى الله عليه وسلم فاسئله عن ثوابه فانه
يخبرك بذلك قد كرا برهيم التيمي انه راى ذات يوم في منامه
كان الملائكة جاثية فاحتملته حتى ادخلته الجنة فرأى ما فيها
ووصفها من عظمة مما رآه في الجنة قال فقال الملائكة فقلت له هذا كله
فقالوا للذي يعمل مثل عملك ذلك وقد كرا برهيم ثوابها وسقى من شرابها
قال فانما في الجنة السلام ومعه سبعون صفات الملائكة كل صف
ما بين المشرق والمغرب فسلم على واخذ بيدي فقلت يا رسول الله ان اخبر
اخبرني ان سمع منك هذا الحديث فقال صدق الخضر وكما يحكيه فهو حق
وهو عالم اهل الارض وهو رؤس الابدال وهو من جود الله في الارض
فقلت يا رسول الله فم فعل هذا وعمله ولم ير مثل الذي رايت في منامه
هل يعطي شيئا مما اعطيته فقال والذي بعثني بالحق انه يعطي العالم هذا
وان لم يري ولم ير الجنة وانه ليغفر له جميع الكبائر التي عملها ويرفع الله
عنه غضبه مقته ويقرضه اجال الشمال ان لا يكتب عليه شيئا من السيئات
الى سنة والذي بعثني بالحق نبيا ما يعمل لهذا الامر خلق الله سعيدا ولا يترك
الامر خلقه الله شقيا وكان ابرهيم التيمي مكشرا بعد ان شره لم يطعم
ولم يشرب فلعله كان بعدا لروبا فخذ في وظيفة القرآن فان اصاب
اليه شيئا مما انزى اليه وودعه من القرآن نقل من احياء العالم

هذه الرسالة المنسوبة للامام الصغاني مصنف مشارق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام الامان الاكملون على سيدنا
محمد وآله وصحبه البررة الطاهرين **وبعد** قال صدر الامام والشيخ المصنف العالم العال
والفاضل الكامل ابو الفضائل الحسن محمد الصغاني الملقب بالحرم الله تعالى
ادخله الله الجنة وخصه بمزيد لطفه ورصوانه واحسانا **اما بعد**
فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كذب على متعمدا فليتبوا
مقعده من النار وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يكذب علي كالكذبة علي عيسى
وفي بعض طرق الحديث سيكذب علي وقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم من حدث عني بحديث وهو يزعم انه كذب فهو واحد الكذابين
وقد كثرت في زماننا الاحاديث الموضوعة برويها القصاص على
رؤس المنابر والمجالس ونذكرها الفقهاء والفقهاء في الخوانق والمدارس
وتداولت في المحافل واشهرت في القبايل لقد معرفة الناس بعلم
السنن وانحرافهم عن السنن ولم يبق من علماء الحديث الا قوم يبلح بحفي
شعر كان لم يكن بين الجحون الى الصفاء انيس ولم يسم بك سائر كيف لا
والبني يقولون ابائي زمان الاول الذي بعده شر منه حتى تلقوا ربكم
قال بعض السلف ما من يوم الا يموت فيه سنة ويحيى فيه بدعة

الكتاب من كتاب
الشيخ محمد بن
الشيخ محمد بن
الشيخ محمد بن
الشيخ محمد بن

ذروني ما تركتكم واني تركتكم على المحجة البيضاء النقية ليها كفارها
ان تمسكتكم بها لن تضلوا بعدي كتاب الله وعترتي واتباع اصحابي وسنتي
وقد نظم بعض ائمة الحديث اسماء الكذابين الوضاعين على الرسول عليه السلام
في هذين البيتين **شعر** احاديث بسطور وبشر وبغتم وبعد اشبح القيس
ثم خراش ونسخة دينار واجار شرية الى هدية القيس شبه فراش
وقد هدد جميع الموصوعا جماعة العلماء المعبرين كابن جبار والحاكم ابى
عبد الله النيسابوري وابى الفرج بن الجوزي وغيرهم والاحاديث المنسوبة
الى محمد بن سريالجي كلها موصوعة واحاديث شهر بن حوشب كذلك
في الاحاديث الموصوعة قولهم اول ما خلق الله العقل وقال فاقبل الحديث
بطوله وقولهم الملك والدين تويمان وقولهم من عرف نفسه فقد عرف
ربه وقولهم ولدت في رضى الملك العادل وقولهم انما عرابي ولباسه
التقوى وزينة الحياء وثمرته العلم وقولهم عجلوا بالصلوة قبل الفوت
وعجلوا بالتوبة قبل الموت وقولهم حب الدنيا راس كل خطيئة وقولهم
الدنيا جيفة وطالبها كلاب وقولهم الدنيا قفزة فاعبروها ولا تمروا
وقولهم العلم علم الابدان وعلم الاديان وقولهم الناس كلهم
موتى الا العالمون والعالمون كلهم هلك الا العالمون والعالمون
كلهم غر في الا الخاصون والخاصون على خطر عظيم ومنهم من يقول

كل

كل موتى وهذا الحديث مفترى ومكسور والصواب الاعراب في العالمين و
العاملين والخاصين ومنها قولهم من تكلم بكلام الدنيا في المساجد
حبط الله اعماله اربعين سنة ومنها الاحاديث الموصوعة في فضيلة
السراج والقناديل والحصى في المسجد لم يثبت منها شيء بل كانت الصحابة
يتكلمون ويبيعون ويشترون في بعض الاحيان في المسجد وبناموزية
ايضا لكن لا بد من الاحتمة والاحترام وكذا المقابر وخلف الجنازة
ومنها قولهم من كتب بقلم عقود او مشط بمشط مكسور فتح الله سبعين
بابا في الفقر ومنها قولهم عليكم بحسن الخط فانه من مفااتيح الرزق ومنها
قولهم شرار امتي عرابيها ومنها قولهم لا هم الا هم الدين ولا وجع الا
وجع العين والضرس ومنها قولهم من صلى على نبي لم يبق ذنوبه ذرة
ومنها قولهم سلوا على اليهود والنصارى ولا تسلموا على يهود امتي
قالوا يا رسول الله من يهود امتك قال باركوا صلوة ومنها قولهم من صلى
صلوة الصبح في الجماعة فكأنما حج مع آدم خمسين حجة ومن صلى صلاة الظهر
مع الجماعة فكأنما حج مع نوح اربعين حجة او ثلاثين الى اخره ومنها
قولهم من ترك صلاة الظهر برئ منه القرآن الى اخره ومنها قولهم لا صلوة
لجار المسجد الا في المسجد ومنها قولهم من مات بين الحرمين بعث امنا
يوم القيمة ومن مات في طريق مكة حاجا لم يعارضه الله ولم يجاسه
ومنها قولهم من حج البيت لم يزني فقد جفاني ومنها قولهم من حج البيت

من أحدث ولم يتوضأ فقد جفاني ومن توضأ ولم يصل فقد جفاني ومنها
قولهم من شتم الورد الأحمر ولم يصل على فقد جفاني ومنها قولهم الورد
الأحمر عرق النبي عليه السلام ومنها قولهم أنا أكرم على الله من أن يتركني
في التراب الف عام ومنها قولهم من قاد أعني أربعين خطوة غفر الله ما
تقدم من ذنبه ومنها قولهم من غير أخاه بذنب لم يمت حتى يعمل به و
منها قولهم لأن يؤدب الرجل ابنه خير من أن يتصدق بصاع منها
ومنها قولهم غمر سراج أهل الجنة وأبو بكر سراج امتي ومنها قولهم
الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر ومنها قولهم خلقتكم على سبع ورزقتم
على سبع فاعبدوه على سبع ومنها قولهم من شغل مشغولا بالله
حبط عمله ومنها قولهم الموت كفارة لكل مسلم ومنها قولهم النظر
إلى الخسرة يزيد في البصر والنظر إلى المرأة الحسنة يزيد في البصر ومنها
قولهم من عثرى مضابا فله مثل أجره ومنها قولهم عليكم بالسراي
فإنهن مبارك الأرحام ومنها قولهم اتقوا اليهود والنصارى ولو ولد
سبعين بطنا ومنها قولهم من في بلاد الهند وأقام مثل أذان الفيل
فكلوا منها فإن فيها منفعة ومنها قولهم أجمع حج المساكين
ومنها قولهم صوموا تصحوا ومنها قولهم قلب المؤمن بيت الله
ومنها قولهم أعز النساء يلزم من الحجال ومنها قولهم اتقوا فراسة
المؤمن فإنه ينظر بفور الله ومنها قولهم خادم الفقير بحسن مع الأبناء

ومنها

ومنها قولهم عليكم بدين الجوار ومثها قولهم الفقر فخرني ومنها
قولهم لولا لك لولا لك لما خلقت الأفلاك ومنها قولهم شرف المؤمن
قيامه بالليل وعزاه استغناؤه عن الناس ومنها قولهم الفقر
سواد الوجه في الدارين ومنها قولهم حب الهرة من الإيمان ومنها
قولهم حب الوطن من الإيمان ومنها قولهم الحياء يمنع الرزق
ومنها قولهم قلوب الشعراء خزانة الرحمن ومنها قولهم خير
حكم خلركم **ومنها الأحاديث** التي تروى في أكل سطة الخيش
لم يثبت منها شيء ومنها قولهم لولا أن السؤال يكذبون مما قدس
من درهم لو صدق السائل ما أفلح من يردده ومنها قولهم من كثرت صلاته
بالليل حسن وجهه بالنهار ومنها قولهم الصبغة تمنع الرزق
ومنها قولهم اطلبوا الخير عند حسن الوجوه ومنها قولهم موت
البنات من المكربات ومنها قولهم القاضي ينظر المقت والمحتكر
ينظر اللعنة ومنها قولهم صاحب الورد ملعون وقادد الورد ملعون
ومنها قولهم الغيبة أشد الزنا ومنها قولهم صاحب القميضين
لا يجد حلاوة الإيمان أو حلاوة العبادة ومنها قولهم ترفعوا ولا تطلقوا
فإذا الطلاق فخر عرش الرحمن ومنها قولهم خير الناس بعد المائتين
أخفيف الحاذ الذي لا أهل له ولا ولد له ومنها قولهم لا تسأفروا
والفقر في العقب ومنها قولهم من بشرني بخروج الصقر بشرته
يدخل الجنة ومنها قولهم البلاد موكل بالمنطق أو بالبقول ومنها

قولهم المؤمن مخلوق يحب لخلوه ومنها قولهم ذا اننا كرم قوم فأكرموه ومنها
قولهم عشرين ما شئت فانك ميت وصل ما احببت فانك مفارق
واعمل ما شئت فانك مجزي ومنها قولهم الدنيا ساعة فاجعلها
طاعة ومنها قولهم الدنيا مزرعة الآخرة ومنها قولهم التعظيم
الله والشفقة على خلق الله ومنها قولهم الشفقة في الروم
والبركة في الشام ومنها قولهم تسافروا تصحوا تجاوروا غزب السخى
فان الله تعالى اخذ بيده كلما عثرا قائم يديه ومنها قولهم الوصف
قبل الطعام ينفي الفقر وبعده ينفي الهم ويصح البصر ومنها قولهم
الأرزقني وانما الأرض ومنها قولهم خلقت الأرض من بقية نفسي
ومنها قولهم لو كان الأرض حيوانا لكان آدميا ولو كان آدميا لكان
صالحا ولو كان صالحا لكان نبيا ولو كان نبيا لكان مرسل
ولو كان مرسل لكنت أنا ومنها قولهم من اكل الأرض أربعين يوما
ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسان ومنها قولهم عليكم بالقدر فان
مبارك مقدس وقدير في سبعين نبيا اخرهم عيسى بن مريم
ومنها قولهم من اخلص لله أربعين صباحا نور الله قلبه واجري ينابيع
الحكمة من قلبه على لسان ومنها قولهم لا تجعلوني كفتح الراكب والحديث
التي ترى في تسمية محمدا واحدا لم يثبت منها شيء ومنها قولهم لا تقطعوا
الدم والخير بالسكين كما تقطعوا الاحجام ولكن اخشوه خشا ومنها
الحديث الموضوعة في فضيلة البطيخ والبادنجان والكرف

والثوم

والثوم والبصل ومنها قولهم الباذنجان لما اكله ومنها الحديث المنقولة
في بعض التفاسير ان ستة عشر حيوانا مسخروا لقرء والدب والضبع
والسحفات والخنزير وغير ذلك لم يثبت منها شيء غير ما ذكر الله في كتابه
العزيز القرء والخنزير واهلكهم الله بعد ثلاثة ايام ولم يقولهم نسل ومنها
الحديث الموضوعة في حديث رجب فيها قولهم رجب شهر الله وشعبان
شهرى ورمضان شهر امتى وفضيلة كل شهر وليلة ويوم كذا ذكر صاحب
يواقيت المواقيت والصحيح ما جاء في كتب السنة كالصحيحين وسنن ابى داود
والترمذى وابن ماجه والدارقطنى وسائر ائمة الحديث من غير قولهم
في هذا الباب ويؤمر بمرحلة عند اول الباب وكل عاقل ادب فطن ليدب يعرف
من ركاكة الالفاظ انها ما من كلام المؤيد بالكشف الألهى والفيض القدسى بقوله
عليه السلام انا افصح العربى النعم وهذا من جنس غنى بعض اغنياء الجبال
والعوام الضلال ودعوتهم بدعاء غثيسا ونشيسا وتخصيسا ودعوتهم
في الشدايد باسماء اصحاب الكهف وبدعاء يسمي وغير هذه الدعوات المجهولات
يزعمهم على ان هذا من الاسماء العظام والدعاء المستجابة عند الغلام وانه
من التورية والانجيل ولنا ملتمسين في شريعتنا بتلك الدعوات في الصباح
والمساء ولم يقل به احد من العلماء والصالحين بل وضعها اغنياء الأرباب
وسفهاة القصاص لتغري العوام وجمع الختام وقد قال الله تعالى والله اسما الحسن

فادعوه بها مخلصين وقال رسول الله عليه السلام تسعة وتسعين اسما
 مائة الا واحدة ولا يعدها من ائمة الحديث غير محمد بن عيسى بن سواد الرقيدي
 وللشيطان في اكثر الاحيان بظن تلك الاسماء تاثيرات ومنافع لاجل
 غرور الجهال واقناعهم وربما يكون تلفظ بتلك الكلمات كفرانا لا يعرف
 معناها بالعربية وقد قال الله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء وهو
 يقول ويدعونا بهيا شرا هيا دوننا برا هيا وشا فكن متفظا لهذه
 الدقيقة فقد خلق كثير وقينا الله تعالى عن البدع والاهواء والفتن
 الموهمة الظلمات كالليلة السوداء وكذا الاعتناء بالف اسم واسم واحد
 يدعون بعض العوام بها ولم يرد بها خبر ولا اثر عن السلف الصالحين
 وائمة الهدى بل بعضها كفر لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يجوز لنا
 ان ندعوا لا بما ورد في الكتاب السنة فنقول يا كريم ولا نقول يا سخي
 ونقول يا قديم ولا نقول يا عتيق ونقول يا عالم ولا نقول يا عاقل
 فافهم ترشد وبالله التوفيق ومنها فضيلة ليلة اول جمعة من
 الصلوة الموضوعة فيها المسمى برغائب ولم يثبت في السنة
 ولا عند ائمة الحديث وان كان ذكره صاحب الاحياء وصاحب قوت
 القلوب لكن السنة لا تثبت الا بقول النبي او فعل النبي عليه السلام
 او تقرير النبي عليه السلام فافهم ترشد ومنها قولهم القرآن كلام

المؤلف

لا يا
والكجود

الله غير مخلوق ثم قال المخلوق فهو كما فرما به ومنها قولهم اذا رويتم ابروي
 او ان احديثتم عني حديثا فاعرضوا على كتاب الله تعالى وان وافقوا قبلوه وان
 خالفوا ردوه ومنها قولهم الحق بعدي مع عمر حيث كان ومنها قولهم
 من استشفى بيد القرآن فلا شفى الله تعالى ومنها قولهم لولم ابعث بعث
 يا عمر ومنها قولهم العلماء يخشون مع الانبياء والقضاة يحشرون
 مع السلاطين ومنها قولهم من اكحل بالامد يوم عاشوراء لم ترم عيناه
 ابدا ومنها تعيشوا ولو كيف خشوا فان ترك العشاء مرمية ومنها الحديث
 الطويل الذي يروي في كسوف القمر في كل شهر وحديث خراب البلدان كل بلدة
 باقة كالغرق والحرق والزلزلة والموت والقط وغير ذلك فافهم ترشد
 وحديث رواه ابو عقال عن انس في الطواف بالمطربا بطلا اصله ومنها
 قولهم من تكلم عند الاذان خيف عليه روال الايمان والله اعلم بالصواب
 واليه المرجع والمآب **اسامي الضعفاء** المتركيين عند ائمة الحديث
 شبيب بن خوشب وحامد بن عمر الضبي وعبد الرحمن بن زيد بن اسلم وايوب
 بن عتبة ومحمد بن عبد الله الجويباري ومحمد بن البلخي وسهمان

يستحسن باقي البر على الطهارة
 ثم يرضى كعتي ثم يقول
 اللهم انما عبد ضعيف سئلتك
 انما فسلكه وبارك الله في
 صلواته التي عليه السلام فانه تعالى
 حفظه من الذنوب غفاته وبها رفته
 كما في قوله

السلامة

وكذا في كتابه
 غير ابن عباس
 على صواب
 الرزق العبد
 فلهذا في كتابه
 فيقول في الدنيا التي
 هذا الذي في الشرح
 بها

بسم الله الرحمن الرحيم
 قوله في الدنيا والآخرة
 قوله في الدنيا والآخرة
 قوله في الدنيا والآخرة

هذا جاع منسوب يوسف للوجيز موجز الخراف الصانع مع خبرات في الدين وساجل يقينا
 نقابة **قوله** رينا جوق حزن الذاء من سورة الكهف حال المقصود **قوله** رينا جوق حزن الذاء من سورة الكهف حال المقصود
 رحمتك وهي المغفرة والرزق والأمن من الأعداء كذا في مدارك التبريل لصاحب الكثر
 ولحق **قوله** في امرنا أي الذي نحن عليه بشداخته نحو بسببه راسدين مهتدين أو
 اجعل امرنا كله رشدا كقولك رابت منك أسدا أو نيرة لنا طريق رضاك كذا في
 ابيضه ولحق **قوله** الأنا م كسحاب الخلق أو جميع ما على وجه الأرض والجن والانس ويراد
 الأنا م بالمد والائتم كما مر على ما في القاموس ولحق **قوله** على الصواب كسب بالالف هكلا
 عقلا لا وادى فلعله غلط شاع بين الكتاب فذلك هكذا كتبت ولحق **قوله** فيما صفة
 نادوا **قوله** شربا لا أي لتسريب الضبط والحفظ منه **قوله** لبقا حال من اصول الفقه
 وقوله من الأدلة متعلق بمعرفة **قوله** الكلية الشاملة لمباحث المبادئ والأدلة والترجيح
 والاجتراد فلا يحتاج إلى نقل آخر في اطلاق الاصول على العلم المسمى بها لدخوله
 في الاصل منه **قوله** العلمية من الكتاب السنة والجماع والقياس في يحتاج إلى نقل
 آخر في اطلاق الاصول على العلم المسمى بها لعدم دخوله في الاصل لغتمه **قوله**
 من معرفة متعلق بالتمكن **قوله** البحت عن القياس هو بحث من حيث استنباط
 الأحكام من الكتاب السنة والجماع منه **قوله** إلى الحديث لأن الحديث علم الحاجة للحادث
 إلى علم مؤثرة فيه عندنا **قوله** الآية أي بتسلسلها وتقريره أنه لو كان موجبا
 فاما بلا شرط لزم الترجيح وبشرط فليزم الترجيح أيضا واحاديث بلا تسلسل
 الشروط لزم الترجيح في اختصاص ذلك الشرط بوقتها وتبلسلها فلا يلزم
 الترجيح لكن التسلسل باطل ساجل في داه **قوله** لا أنا الأخضر إن يقال لا أنا نفس

أي رابطة

قوله في الاصل من السنة
 بسم الله الرحمن الرحيم
 قوله في الدنيا والآخرة

بسم الله الرحمن الرحيم

نفس صحة العلم والقدرة واعلمنا **قوله** صحة أه فتبوت العلم والقدرة يقضي ثبوت
 صحتهما وثبوت ما يقضي صحتهما بلا مرتبة منه **قوله** في شرح الطريقة المعروف
 بالجديد ما كونه قادرا فلان تأثير الواجب وجود العالم بحاجته يكون بطريق القدرة
 والاختيار إذ لو كان بطريق الإيجاب فاما أن يكون بلا واسطة وبوسط قد ير
 فليزم قديم العالم وقد بين حدوثه واما بوسط حادث فينقل الكلام إلى كيفية
 صدوره ويتسلسل وقد بين بطلانته انتهى وقد قال الأمام حجة الاسلام في كتاب
 الاحياء ان دليل قدرته تعالى كونه العالم محكما في صنعته مرتبة في خلقته فان
 من رأى ثوبا من ديباج حسن النسيج والتأليف ثم رأى أنه صادر من رجل غير قادر
 كان متخلعا من غريزة العقل ساجل في قدرته **قوله** دون وقت لاستواء نسبة العلم
 والقدرة إلى الأوقات بلا رتبة **قوله** العلم أي سمعه وبصره فالقسي لم جميعها اليه
 وقوله مرسل بمنزلة العطف على متكلم **قوله** وتماينا في من كونه مصدقا في أنه
 من الله تعالى مرسل منه إلى عباده ليهديهم إلى العقائد الحقة والأعمال الصالحة
قوله في اصطلاح متعلق بقوله وضع لا المستعمل **قوله** وشرعية كالصلوة والزكاة
 وعرفية كالإبنة فيما يدرب في ذوات الأربع والفرس منه **قوله** مختلف فيه فقيل
 مجاز مطلقا وقيل حقيقة مطلقا وقال بعضهم انه مجاز فيما يمكن بقاؤه و
 حقيقة في غيره منه وقوله المشق مخوف قتل وتبليح مجاز قبل القتل وعند القتل
 حقيقة وبعد مختلف **قوله** ولا يجوز بان يجعل وجه التسمية الذي هو
 لترجيح الاسم على غيره علمه لصحة الاطلاق كعلاقة المجاز بان يسمى
 الآن قارورة لتسمية القارورة قارورة لقرار الماء فيه منه **قوله** في غير آراء
 أي في غير جميع ما وضع له في اصطلاح التخاطب في أن اكتفى في المجاز
 بالاستعمال في غيره ما وضع له في الجملة كما يكتفى في الحقيقة بالاستعمال

المواد التي لا
 الردي

قوله في الدنيا والآخرة
 قوله في الدنيا والآخرة
 قوله في الدنيا والآخرة

فما اوضح له في الجملة يلزم ان يكون اللفظ المستعمل في احد معنييه
 مجازا باعتبار كونه مغاير المعناه الاخر فلا يكون تعريف المجاز ما يعار **قوله**
 بالعلقة احترازا عن الغلط منه **قوله** مرسل سمي سلا لاطلاقه لان معنى الاساس
 لغو الاطلاق والاستعارة مقبلة علاقتها باعادة ان المشبه جنس المشبه به في الحيوانية
 كالرجل والاسد مثلا وهي ان يذكر احد طرفي النسبة ويراد به طرف الاخر لما مصرحة
 وهي ذكر المشبه به وارادة المشبه بخورابت اسد في النجاشي بقرينة الحام وعلاقته
 المشابهة او كناية وهي ذكر المشبه وارادة المشبه به عكس الصورة بخورابت رجلا
 غليظ اللبن بعلقة المشابهة والقرينة غلظ اللبن للمعروف غيره وتخييلية وهي
 اثبات لازم المشبه الى المشبه به بخورابت اسد ابري السرايا او عكس في شاك
 انصرفت الكناية او مرشحة وهي ما قوت بما يلايم المستعار منه اي يناسب
 بخورابت رجلا اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فيها
 تشبيه الهداية والضلالة بالمسح بقرينة الشرى وهو بلايم المشري واسناد
 الرجح الى التجارة مجاز مرسل **قوله** مصرحة كقولك رايت اسد ابري مرادا الرجل
 الشجاع منه ومعنا كناية العباد **قوله** ومكنية كقولك اظفار المنيه انشبت فهاون
 مرادا المنيه الموت دعاء منه قوله ادعاء غلط لان المكنية المذكورة في الاصل
 مذهب الخطيب الادعاء المذكور انما هو مذهب السكاكي وهذا لا يخفى على من تتبع
 كتب البياسا جفرا زاده الكناية تشبيهه بضمير في النفس المستعار في امثال المنيه
 والمستعار منه الحيوان المقترن القرينة الاظفار المستعار له فلان اوله راجع الى
 المستعار منه فيكون المستعار له المنيه **قوله** حسا كاستعارة الاسد للرجل الشجاع
 واستعارة الصراط المستقيم للدين فان الرجل محسوس والدين وهو
 الوضع الاهي معقول ثم الدين وضع الهي يدعو اصحاب العقول يقول ما هو
 عند الرسول في مختصر المتري وضع الهي سائق لدفع العقول باختيارهم
 المحور الى الخير بالذات المراد الموضوع في القرآن والحديث او ما في قلب المؤمن

كان يقول في قوله
 العرش كان الكبر
 ثم يادى الى الاظفار
 بالمشبه به
 تشبيه مصرحة لصراح
 شرايت اسدا الاستعارة والمجاز
 فيها هي
 ومطلقة ومجردة انشبت
 او قرينة الاستعارة بغير
 المستعار والاول ما ظلت
 من اشتد المصحة جوت الفقه
 طبيب الفقه وفضاه ورسوله
 وفيه تشبيه الضعفاء الذي
 وميض النور والحيالى للقول
 وتشبيه النور لم يبق للقول
 والمذكور للقول
 قوله ادعاء بقرينة الاظفار
 تشبيه لا تشبيه
 وهو يقول لفظ المشبه ادعاء
 ان التشبيه عنى اي من المشبه

وكون المستعار له
 الاظفار المشبه
 اظهر في التخييل
 صحيح للمحقق

وتخيل في المشبه
 الاظفار المشبه
 او المنيه المشبه
 اظفار المشبه
 صحتها كناية
 ومرفوعة كناية

خلاف السلف
 لان المكنية
 لفظ المشبه
 المستعار منه
 في النفس
 اليه يترك اللفظ

خلاف
 المشبه
 فان عند
 مكنية الاظفار
 المشبه ودور
 اللفظ كناية
 هو صحت

خلاف السلف
 لان المكنية
 لفظ المشبه
 المستعار منه
 في النفس
 اليه يترك اللفظ

في عرف
 اللغة لا
 اصل للغة

او المشبه
 في المشبه
 او المشبه

قوله وتخييلية كالاظفار المنيه فانما مستعمل في الاظفار المتوقفة الشهية
 بالمحققة **قوله** اسيم جنس كاسد وقيل له وهو فاد على ان صاحبه
 لان يصدق على كثير من غير اعتبار وصفه الاوصاف سا جفرا في
قوله ولا تبعية فعلا كان او مشتقا او حرفا منه كما فيتموا اعلم ان تقويم
 العود ليس معنى لغويا للاقامة بل هو معنى عرفيا لها ومعناها اللغوي
 جعل الشيء قائما اي منتصبا غير ملقى وسا فظ وان القيام هو الانصباب
 والاقامة افعال منه على الهمزة للتعدية ثم نقل لفظ الاقامة من هذا المعنى
 الى تقويم العود فقبل اقام العود اذا قومه وسواء وازال عوج جبهه فصار
 مستقيما شبه القائم فكانت حقيقة عرفية في نسوية الاجسام ثم
 استعير لنسوية الافعال والتمعا كتعديل اركان الصلوة وحفظها ان يقع
 رتبع في فعالها فعلى هذا يكون قوله تعالى اقيموا الصلوة استعارة بتعية
 حيث شبه نسوية الصلوة التي هي قبل الافعال بنسوية الاجسام فاستعمل
 لفظ الاقامة في نسوية الصلوة ثم اشتق منها اقيموا فكانت الاستعارة
 في المشتق منه اصاله وفي المشتق تبعيا احمد روى فيتموا استعمال الاقامة
 على معنى القيام حقيقة لغوية وفي نسوية الاجسام حقيقة عرفية لاستعمالها
 في الموضع لها **قوله** وعلاقة المجاز كالغيث في النبات والنبت في الغيث
 وكالعين في الرثية والاصابع في الانامل وكالحيوان في الانسان والانسان
 في الحيوان في العموم والخصوص وكالمشفر في شفة الانسان والشفة في
 المشفر للبعير وكالميزاب في الماء وعكسه وكالرحمة في الجنة وكالنادية
 في اهلها والدم في الدية والاسد في الشجاع اللازم له واليتيم في
 البالغ والغب في الحرمه ماد اربين الاستعارة والتشبيه فان

هذا خلاف السلف
 والجواز فان اللفظ
 وانبت له تشبيه
 انشبت في المشبه
 سمي كناية
 بقرينة الاظفار

صحة وقوع اسم المشبه موقع اسم المشبه به فاستعارة ولافتشبه كما
في السيد على المطول محمد بن **قوله** أو اللزوم بغير ما ذكرهنا قوله وانضاف
في المجاز الكون في الأولى والمراد في العلاقة **قوله** لا يستلزم وأن استلزم المعنى
الحقيقي منه وقوله قريب من المشترك أي اليه لا يكثر من المشترك ومنه وقوله بينه
أي المجاز لأن الاحتياج في الأول للمقارنة وفي الثاني في قربتين ابن مالك
هذا لما يكثر إذا تحقق كونه حقيقة في أحدهما بخصوصه ولا فلا يكون
المجاز خيرا من الاشتراك كما في الحائض على التذيق **قوله** معربة كالمشكاة
والفسطاط رواه ابن عباس وعكرمة منه وأن نقاه أي اللفظ المعرب **قوله**
بعد الاستعمال لأن الاستعمال مأخوذ في تعريف كل منهما منه **قوله** خلافا للصاع
في قوله عليه السلام لا تتبعوا الصاع بصاعين بعم المطعوم وغيره عندنا
فلا يجوز بيع صاع من الحنظل بصاعين منه وعند بعض أصحابه لا يعم غير
المطعوم فيجوز ذلك البيع منه فان البيع يجري في المكلف في الخاص **قوله** متعذرة
كما إذا حلف لا يأكل من هذه الخلعة فإنه يحمل على ثمة أو ثمة لتعذر أكل نفس
الخلعة منه قال خسر وفي المرأة إذا تعذرت الحقيقة بأن لا يتوصل إلى المعنى
الحقيقي لا يفسقه كالأكل الخلعة ساقط في رده وليس بيع نفس الصاع كذلك الأكل
قوله أو يجوز كما إذا حلف لا يضع قدمه في دار فلان فإن المراد الدخول بجار
لا موضع القدم فيها أو فيا منه ويكون أي المجاز منه **قوله** فلا يتوقفه فيجوز
أن يكون البتة مجازا عن العنق في الأكبر سنا عنده منه فان تركيب الكلام صحيح
في التكلم وقوله بلفظ واحد استعمال واحد في إطلاق واحد منه
قوله عموم المجاز وعمق المجاز أن يكون اللفظ مجازا عن معنى أعم من معناه
الحقيقي ومعناه المجازي الآخر كان يكون الأسد مجازا عن الشجاع مطلقا

أعم

أعم من الحيوان المفترس والرجل الشجاع الذي استعير الأسد له منه وكما
في قوله تعالى يصلون على النبي بأداة الاعتناء من الصلوة بغير تقدير الله تعالى
قوله بالعادة لأننا إذا تعارف بين الناس استعمال اللفظ المعنى ونقله عن
معناه اللغوي كان حقيقة في الثاني مجازا في الأول كالصلوة والركوة
والحج في العبادات فلو حلف عليها يقع يمينه على العبادات المعروفة
ولا يخرج عن العادة بمباشرة حقايقها اللغوية منه بأداة الدعاء
والتهليل والزيارة دون الشرعية الحقيقية **قوله** وببدلالة آه فلو حلف
لا يأكل من هذه الخلعة يقع يمينه على الثمر والتمر فلا يبحث بأكل عين الخلعة منه
قوله في التكلم أي الحال المتكلم ابن مالك **قوله** كما في آه فإذا قال لا تغذي
جوابا للمدعى إلى غدا بين يديه يتقيد يمينه لتقيد كلامه الداعي به فيبحث
لا بكل تغذي يوجد منه بعد كما لو قال ابتداء أن تغذي منه **قوله** كمال آه
فلا يتناول الناقص كاللحم لا يتناول لحم السمك وكالصلوة لا يتناول صلاة
الجنابة **قوله** ونقصا فلا يتناول الكامل فإذا حلف لا يأكل فأكفه لا يبحث
بأكل العنب الرطب الرما عن الذي ربح إذا لم يكن له يمينه وعندهما يبحث
بأكلها وهو قول الشافعي وإن نواه عند الحلف يبحث بالاجتماع منه
قوله وببدلالة نسيان الخاق قرينة لفظية مقتضية لترك الحقيقة
قوله ولا التحريم وكذلك لا يثبت التحريم في الأصغر المجهول النسب
إذا اصر فرق بينهما كذا في الأسرار والمبسوط منه وقوله بعين الكلام لا يأنوا
المتكلم **قوله** والنية مجرد تفسير للعرمية من قوله لا بالنية فلم يتعلق الحكم
بعينه بل بما نواه أو بما دل عليه حاله ساقط في رده قوله أو بدلالة الحال
كالغضب هذا كونه الطلاق منه **قوله** أو مجازا إذا لا تقابل بين الكناية

والجواز عند رباب الاصول كالقالب بينهما عند رباب علم البتامة **قوله**
 في الاقرار فلا يجب حذرها بقوله وطئت بفلاتة وبقوله فحرقها **قوله**
 بل يجب بقوله زينت لهما **قوله** الابا اجر صاى بالكناية من **الحجج**
 قوله لمعلوم واحد كزيد وانكاسه او متعدد كعشرة ومائة والفتية
 او غير محصور كجمع المذكور مثل رجاله ما راينا من كتب الاصول دل
 على ان الجمع المذكور اما واسطة بين العام والخاص ان الا شرط الاستغراق
 في العام واما داخل في العام ان لم يشترط ولم يؤخذ المتعدد الغير
 المحصور مستغرقا او غير مستغرق في تعريف الخاص سا جقلى زاده
قوله عن الدليل لا معنى عدم الاحتمال مطلقا ناشيا عن الدليل او لا كما هو
 المتعبر عند رباب العلوم اليقينية من **قوله** قطعنا بمعنى انه لا يحتمل
 الخصور احتمالا ناشيا عن دليل يتوهم **قوله** عندنا واما عند الشافعي فهو
 تخصيص ايضا وقد يطلق التخصيص عليه عندنا ايضا كما في التكملة
 وقوله مفصولا وقديين مقدار الفصل في بحث الشيخ س زاده **قوله** عليل
 وقع بالعين المرحلة لعله سهو من الناسخ والصواب تقليل المنسوخ بالقاء
 من القدر مقابل الكثرة س وفرضه فلا بد رجوع القاف الى العين **قوله** به
 الضمير في قوله راجع الى القياس لا الخاص كاظن وقوله المحصور يعني عند
 تخصصه **قوله** بعده فالصواب تركه س **قوله** عندنا ناظر الى التقييد بقوله
 بعد تخصيصه بقطعي مثله لان عند الشافعي يصح تخصيص العام
 بالقياس ولو قبل تخصيصه بقطعي سا جقلى زاده **قوله** بخلافه فيرجع
 الى اسباب الترجيح في العمل باحدهما **قوله** عندنا ناظر الى قيد المحصور يعني الى
 ان يكون ظنا لهذا القيد كائن عندنا وعند الشافعي هو ظن دائراس **قوله** ايضا
 اي بعد التخصيص لكونه ظنا عنده من اى عند الشافعي هذا تعليل

ما

لما في الاصل من جواز التخصيص بما قبل التخصيص ويحتمل ان يكون المراد عند
 التخصيص هو تعليل المضمون ايضا لكن الظاهر ح بعد مع ان فيه رهام
 ان كونه ظنا عند الشافعي مخصوص بما بعد التخصيص سا جقلى زاده
قوله كما كان لم فلا يخفى باحدهما في الحالين اى قبل التخصيص وبعد **قوله**
 بل بصيرة في يجوز تخصيصه بخبر الواحد والقياس عندنا كما يجوز تخصيص
 المحصور بكم مستقل باحدهما عندنا من **قوله** يبقى ولا يجوز تخصيصه
 بخبر الواحد والقياس بعد التخصيص كما قبله **قوله** اسماء الاجناس ليس
 المراد من اسم الجنس هنا ما هو المعبر في الاستعارة المصروفة والاصليته
 لان المراد هناك ما دل على ان صالحة لان يصدق على كثيرين بخبر وصف
 من الاوصاف كما في المطول كاسد وقيل بالمراد ما يشتمل الصفات ايضا بدليل
 تمثيله له بمثل السارق والسارقة س زاده **قوله** بتعريف اللام مخوعبدا لله او
 بتعريف الاضافه مخوعبدي زيدا والجموع مخو العباد او بتعريف الاضافه مخوعبدي
 واسماء الشرط مخومها وايضا والاستفهام مثل من وما واسماء الشرط مخومها
 وايضا والكرة مخوما ضرب رجلا من **قوله** في سياق آه مخوان ضربت رجلا
 فكذا فان معناه لا اضرب رجلا فكذا لكون اليمين المنعج مجلا في الشرط
 المنفي مخوان لم اضرب رجلا فكذا فان معناه اضرب رجلا **قوله** المحل ح
قوله فكذا في التفسير الاول سهو من الناسخ والوجه **قوله** والكرة مخو اكرم رجلا
 عالما بصفة اى الوصف المعنوي لا الحوي وايضا نكرة خبره تعميم خبره وقدر ضبط نكرة
 بالصفة مخو اى عبيدي صربك فهو حر فضره عتقوا بجلا فضره س
قوله ضربه بفتح التاء والفرق في التوضيح والتلويح من اى عبيدي مطلقا تدل
 على الماهية من غير دلالة على الوحدة والكثرة وقوله مجهول وجعله مقابلا
 للمطلق باعتبار اشتماله على قيد الوحدة تلويح **قوله** معرفة مثل فان

بالضم هو الظن
 اقول ليس
 في شيء من الظن
 بل الحاشية
 من الظن يظهر
 بالباء الضاف
 والى الدين

واجاب عنه القاري بان المراد من الوضع المتعدد ما هو في اصطلاح واحد
 لا في اصطلاحين مختلفين ولعل المراد بقوله على السوية افاة
 ما ذكره القاري فهو حال في الوضع المتعدد والمساواة انما تحصل
 بان تكون في اصطلاح واحد **قوله** وعلى المجموع اي المجموع من حيث
 هو المجموع فيراد كل واحد من المعنيين على انه جزء من معنى ثالث هو المراد
 ويراد في الرابع كل واحد من المعنيين على انه نفس المراد لا جزء من معنى
 ثالث كذا يفهم من التلويح **قوله** معا بان يتعلق النسبة لكل واحد منهما
 لا بالمجموع من حيث هو المجموع بان يقال رايت العين وبراها الجارية
 والباصرة واقراء هذاي حاضت وظهرت تلويح كالمع كاسبق
 وقوله فيما جاءه كاذكر من الامثلة بخلاف صيغة فعل على قصد الامر
 والتهديد والوجوب والامثلة متلويح وان يظهر ويجب الحمل عليها
 تلويح **قوله** يجوز ان يراد بالعيون باصرة وذهبت وجارية
 وقوله الراي ما يوجب الظل اعم من ان يكون رايا او خبر الواحد او
 القياس كذا يفهم من ان ملك لعله للمناد قولنا العدة مثل الغالب الراي **قوله**
 كذا كراي هو مشترك معنوي كما يفهم من الدرر ولم يصدق آه فلا يقبل
 تفسيره بعد الحكم بوقوع الطلاق حتى لو حكي عن هذه القرينة قبل
 تفسيره **قوله** والاصح ان المؤول كل لفظ ترج بعض احتمالاته بدليل فيه
 شبهة من بعض الاصول **قوله** من الخفي فانها سمي مؤلاحي لا مفسدا
 كذا في الميزان والتقويم واصول صدر الاسام وغيره **من المبحث الرابع**
قوله الثابت آه فلا استدلال بعبارة الض هو العمل بظاهر ما سبق الكلام
 له اي عمل المجتهد كما لو قيل الصلوة فريضة لقوله تعالى اقيموا الصلوة
 والرائح احرام لقوله تعالى لا تقربوا الزنا وامثاله هو العمل بظاهر النص

والاستدلال

والاستدلال بعبارة **قوله** بدون آه فدلالة قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم
 من النساء مثني وثلاث ورباع على العدد بالعبارة وعلى الاباح بالاشارة
 لان الاول مسوق ليس الا والثاني مسوق من وجه منه **قوله** تعارضها
 اي العبارة والاشارة وقوله بدلالة الض كدلالة قوله تعالى ولا تقل لها افعل
 حرمة الضرب وقوله بالراي خرج به القياس لان علمه ندرك بالراي **قوله** يقول
 اي يساوي وقوله تعارضها اي عند تعارض الثابت بالاقضاء والثابت
 بدلالة الض منه قوله ولا عموم آه وان وجد شيء من اسباب العموم السابقة
 يحتملها الى العموم والتخصيص منه **قوله** والمخزوف مخزوفات القرية اي
 اهلها فان اثبات اهل يغير الكلام بنقل النسبة من القرية الى البلد
 حقيقة هو اهل فيكون ثابتا لغيره في العموم والتخصيص منه **قوله**
المبحث الخامس **قوله** اوله كقوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربوا وقوله تعالى
 فاقطعوا ايديهما **قوله** مقصودا فقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء
 ظاهر في اباحه النساء نفي في بيان العدة وقوله لا يبق آه مخزوف
 الملائكة كلهم اجمعون وقاناوا المشركين كافة منه **قوله** اراد نحو ان الله
 بكل شيء عليم وقوله عليه السلام اجها ما ضل اليوم الفقيه منه وقوله
 لا ينال كاية السيرة فانها خفية في حق الظاهر والناظر لاختصاصها
 بحكم يعرفان بره **قوله** لارد حجت كاية الربوا فان قوله تعالى وحرم
 الربوا مجمل لان كل فضل ليس بربوا فلما بين عدم الربوا في الاشياء
 الستة اخرج الى الطلب ليعرف علم الربوا والحكم في غير الاشياء الستة
قوله لا طريقا مثل اليد والوجه والعين والقدم والاذن والمحي
 والاستواء على العرش وكالمقطعات في اواخر السور **المبحث السادس**
قوله جميع من العام والخاص والمشارك والحقيقة والمجاز والظ

والاستدلال بعبارة
 من النساء مثني وثلاث ورباع
 لان الاول مسوق ليس الا
 اي العبارة والاشارة
 حرمة الضرب وقوله بالراي
 اي يساوي وقوله تعارضها
 بدلالة الض منه قوله ولا عموم
 يحتملها الى العموم والتخصيص
 اهلها فان اثبات اهل يغير
 حقيقة هو اهل فيكون ثابتا
المبحث الخامس
 فاقطعوا ايديهما
 ظاهر في اباحه النساء
 الملائكة كلهم اجمعون
 بكل شيء عليم وقوله
 لا ينال كاية السيرة
 بحكم يعرفان بره
 الربوا مجمل لان كل فضل
 الستة اخرج الى الطلب
قوله لا طريقا
 والاستواء على العرش
قوله جميع من العام

والنفس والمفسر ومقابلتها وقوله خمسة بالاستعلاء منه بالبطوق متعلق
 بالياء وقوله ثانيا مثل قوله ثانيا ولا طائر يطير بجناحه لما يقال للبريد
 ان طائر السرعة مشبه **قوله** ومتراخيا كيانا عليه السلام قوله تعالى
 اقيموا الصلوة بالقول والفعل وبيان عليه السلام قوله تعالى واتوا الزكوة
 بقوله هاتوا ربع عشر أموالكم منه وهذا انما هو التقرير وبيان التفسير
قوله جائزاة والمخاطبة قالوا بامتناعه مطلقا والكرخي قال بامتناعه
 في غير المحل والجمع وابنه وعبد الجبار بامتناعه في غير النسخ منه
 وقوله الغاية مالى وما يفيد معناها تلويح وان طال آله قدره بعضهم
 وبعضهم باربعة اشهر وبعضهم بالمجلس **قوله** بالكلام متعلق
 بتخصيص العام قال في التلويح وذكر المستقل للتحقيق والتوضيح دون
 التقييد لان التخصيص بالكلام لا يكون الا بالمستقل انتهى فظهر ان العام
 مع الاستثناء والشرط والصفة والغاية من قبيل غير المحصور
 ساجد زاد **قوله** مستعمل آله ففي مثل له على عشرة الاثنية ان
 العشرة مجاز عن السبعة والاثنية قرينة كذا في التلويح مجازا وقرينة
 المجاز الاستثناء منه واليد ذهب صاحب المفتاح منه وقوله واليه
 ميم في الاستثناء الغير العدرى فقط **قوله** ما هو في مثله على
 عشرة الاثنية المراد بعشرة معناها اى عشرة افراد فيتناول
 السبعة والثلاثة معا ثم اخرج منها ثلثة حتى بقيت سبعة
 ثم اسند الحكم الى العشرة المخرج منها الثلثة فلم يقع الاستثناء
 الا على سبعة كذا في التلويح **قوله** ما عدا آله ففي مثل له على عشرة

١٠
١١

الا

الاثنية لفظ عشرة الاثنية موضوع باراء السبعة حتى كان وضع
 لها اسمان مفرد وهو سبعة ومركب هو عشرة الاثنية تلويح
قوله ليس الا آله ولذا قال ابو يوسف لا يجوز استثناء الافراد في التوكيل
 بالخصومة لانها انكار ولا قرار مسالمة لا يتناوله الخصومة فصار
 بل باعتبار قيام التوكيل مقام الموكل وقال محمد يجوز بناء على ان
 الخصومة مجاز عن الجواب هو تينا ولا افار ولا انكار **قوله** وصيغة آله
 لانها موضوعة للأخراج ولا اخرج في المنقطع لفظه استثناء منه فهو مشترك بينهما لفظا
 بلفظه المستثنى منه **قوله** او بما يساويه نحو عبيدي احرار لا عبيدي
 او ما ليكي بنحو عبيدي احرار لا هؤلاء ولا عبيد له غيرهم فانه يصح منه
 الاولى تقييده بقوله مفهومه الا انه اذا ساواه وجودا لا مفهومه ما جاز
 الاستثناء بنحو عبيدي كذا هؤلاء ولا عبيد له سواهم بزيادة محذوف
قوله جملة آله في قوله تعالى والذين يرمون المحصنات لم ياتوا باربعة شهداء
 فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا واولئك هم
 الفاسقون الا الذين تابوا من بعد ذلك واصلحوا فان الله غفور رحيم
 من سورة النور من جملة محل الخلاف هذه الآية والتفصيل في التوضيح وقوله
 نفى فيه بحث فليراجع الى التلويح وحسن حجة **قوله** حكم شرعى فيتعذر له
 غيره لاحكامه فلا يتعدى الى غيره **قوله** لا اى ليس الاستثناء من التقييدات
 عندنا بل الاثبات بكونه بدليل آخر ان كان منه بل نفى الحكم عما عدا
 المستثنى والمستثنى في حكم المسكوت عنه واعترض عليهم بانه يلزم
 ح ان لا يكون كلمة التوحيد توحيد تاما اذ لا لاله الا هو على وجود
 الله تعالى فاجابوا عنه بان معظم الكفار شركوا وفي عقولهم وجود

منه في الاستثناء والى انفسنا
 ونفسه الى الله والى الكعبة

الآلهة ثابت فسيقت كلمة التوحيد للمنفى الغير كذلك في الاصول وذلك كما
 قال تعالى وصف شركنا الفكرة ولئن سألتم من خلق السموات والارض
 ليقولن الله ربنا العلم **قوله** تدل فان دلالة الغاية عليه قول عوف
 المخالفة وهو مذهب الشافعي لا مذهبنا منه وقوله في العودى عند
 الحج وقوله والى عند الشافعي **قوله** بغير اى بالمسكوت منه
 وقوله الاولى مثل قوله تعالى وورثناه ابواه فلامه الثلث فان النطق
 يدل على حكم المسكوت عنه وهو ان الباقي وهو الثلثان للأب
قوله بدلالة آه كسكون صاحب الشرع عن تغيير امر بعينه قول او
 فعل فانه يدل على حقيقته منه وقوله المتكلم اى الذى من شأنه التكلم
 في الحادثة كالشارع والمجتهد وصاحب الحادثة تلوح **قوله** دفع آه
 كالمولى بسكت حين يرى عبده يبيع ويشترى فانه يدل على كونه مائونا
 دفعا للفرور عن الناس **قوله** او كثرته كقول علمائنا فيم القلان على
 ما قد درهم او مائة ففقد خطه ان العطف جعل بياننا للاول وقال
 الشافعي القول قوله في مائة المائة كما اذا قال له على مائة وثوب مائة
 وشاة منه وقوله من ثوبت كما يقال حرمت كذا سنة ابن وقوله ثبت
 صفة تايد **قوله** بضاً كقوله تعالى خالدين فيها ابداً وقوله عليه
 السلام الجهاد ماض الى يوم القيمة وقوله او دلالة كسائر الشرائع
 التى قبض عليها رسول الله على الصلاة والسلام منه فاعلم ما يؤيد بدلالة
 انه خاتم النبيين توضيح وشرطه اى شرط النسخ منه **قوله** الى التمكن
 مثل حجوا هذه السنة ثم يقول قبل عرفة هذه السنة لا تجزأ
 واما الفعل فغير لازم بالاتفاق **قوله** ويجوز آه كنسخ الوصية
 للوالدين باية الموارث وقوله والاحاد كما قال عليه السلام كنت

والاظهار ان هذا القسم مندرج
 في ثبوت البيان بدلالة حال
 المتكلم

نهيكم

نهيكم عن اذكار لحوم الاضاحى الا فادخروها منه **قوله** بالمشهور لان الزيادة
 على النص نسخ وهي جائزة بالمشهور منه وقوله بالقرآن كنسخ التوجه الى بيت
 المقدس الثابت بالسنة بقوله تعالى قول وجهك شطر الحرام منه بقرعة
قوله بالخبر كنسخ قوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد ما روت عائشة
 فاقبض رسول الله عليه السلام حتى اباح الله من النساء ما شاء منه
قوله ومنعه لكن القرآن اذا كان عاما والمواثر خاصا يجوز تخصيص القرآن
 بالخبر المتواتر اتفاقا كما في شرح مختصر المنهاى ساجدلى وقوله الاجماع
 اى القطعي كالحاصل الى الواصل البناء بطريق الاحاد عند ظرف نسخ وقوله
 وجوز ان كان قطعيا **قوله** ولا منسوخا اى بالقياس المظنون ولعل
 المراد هذا ولا فكيف لا ينسخ القياس المظنون بالمقطع مع ان القياس
 المقطوع ينسخ بمقطع كاسيا بعيدة من زاده **قوله** المقطوع لعله هو
 دلالة النص وقد سموه قياسا جليا وقد صرحوا بافادته القطع والمراد
 من القياس المظنون فيما سبق هو المشهور باسم القياس وتفصيل نسخ
 القياس المقطوع سياتى في قوله والمختار وجوز نسخ اصل الفهمى من زاده
قوله بزيادة جزاء كزيادة ركعة على ركعتين او شرط كالايمان في الكفارة
 او رفع آه كما لو قال في العلوقة ركوة بعد قوله في السائمة ركوة تنقح
 اقول يجب استثناء الثالث فان الزيادة بما يرفع مفهوم المخالفة لا ينسخ
 نسخا عندنا ج على انه لا يقول بمفهوم المخالفة توضع **قوله** التكليف
 اى التكليف بالاخبار عن التكليف وهو شريعة من قبلنا اذا قضى الله
 او الرسول بالانكار فالبناء متعلق بالتكليف من زاده **قوله** جواز آه كنسخ
 تحريم التأفيف مع عدم تحريم الضرب امتناع كنسخ تحريم الضرب دون
 تحريم التأفيف منه ومنهم من جوزها ومنهم من منعها **قوله** وروده
 قال ابو ج ان نسخ اصل القياس يبقى معه حكم الفرع خلافا للجمهور

واما آه كنسخ فمضمون
 عاشره مع فناء عند ونبه

وقوله لما رويت وغيره بعضهم اذا رويت صلاة سادسة خاصة فذلك نسخ للمحتمل من المنطوق في المذكور **قوله** للمنطوق والاليت الحكم في المسكوت عنه بدلالة نص ورد في المنطوق وبقياسه عليه منه وقوله **قوله** في الحجج العشرة بخو وباتيكم الا في حجوركم منه **قوله** لسؤال الكفولة عليه السلام في الابل السائمة زكوة فان وصفها بالسوم بناء على السؤال عن وجوب الزكوة فيها او وقوع الحادثة فيها لا يدل على عدم الزكوة عند عدم السوم منه خلافا لاي الشافعي منه **قوله** فانه الظاهر ان يذلة مثل فان طلقها فلا يحل له زرع بعد حتى تنكح زوجها غيره فان حتى يزل على كل بعد الزوج الاخر لا ينهاء الحرمة اليه لكن لا دلالة له بل للاباحة الاصلية لكونها من نبات آدم مع عدم المحرم منه **المبحث الثامن** قوله للترتيب في تحريم الزينة الوضوء عنده لا عندنا منه **قوله** في احكام مخجاء النساء قاضيت ويستعمل كما يقال لصاحب شقة ابشر فقد انك العوف منه اي المغيث بن ملك **قوله** على خلاف اذا كان المع علة غائبة للعدة كما في مثالنا فان الاشارة غرض من انبان العوف **قوله** للترتيب الظان يقال في ترتيب مع التراخي وهو راجع الى التكلم عند راجع والى الحكم عندهما محمد بن يحيى اي الذي يتبع التراخي وقوله عند راجع لا ادرى ما وجه التقيد به فالظا اسقاطه محمد بن يحيى يعني من عندنا الى التراخي لا طائل تحته اي طول **قوله** للاتصال قال تعام كان من الذين آمنوا اي وكان منه يحيى في النفي والاثبات وقوله وهي فان بل للاعراض عن الاول ولكن ليس للاعراض عنه منه **قوله** فللتخير وعليك الجمع في الاباحة دون التخيير منه هذا ملك كل هذا وهذا **قوله** في وجوبه فلو حلف لا يكلم فلانا او فلانا بحيث اذا تكلم احدهما ولو قال الا فلانا او فلانا له ان يكلمهما جميعا منه مثال العموم في موضع الاباحة مثال العموم في موضع النفي



قوله في موضع النفي اي في سياق النفي قال في المرأة وما يعناه كالمضي لفظا نحو ما جاء في ريدا وعرو وقوله تعالى لا تطع منهم اثما او كفورا او مع بان يقع في سياق اليقين المثبت بخوان فقلت هذا وهذا اي لا افعل شيئا منهما او في سياق الاستفهام الانكاري نحو فقلت هذا وهذا اي ما فعلت شيئا منهما لان واحدا للشيئين وانفاؤه لا يتصور الا بانفاء مجموعهما الاقرنية حالية ومقابلة تمنع كلمة او غيرها على العموم ما قال محمد بن ساجي **قوله** وقد يستعار فان حلف لا ادخل هذه الدار او ادخل هذه الدار الاخرى فان دخل الاولى ولا حث وان دخل الثانية او لا برمه او ادخل بنصب لغته حتى **قوله** فيكون الخ نحو ما في الناس من الانبياء ونحوه الحجج في المشاء منه مبتدأة وفي الكل معنى الغاية تلويح **قوله** فللغاية فان قال عبده حر ان لم اضربك حتى يصبح بحيث ان اقلع قبل الغاية قاله محمد بن يحيى نحو اسلمت حتى ادخل الجنة منه اي كما دخل **قوله** كل المحل نحو مسحت الحائط بيدي وقوله لا اناة نحو اسلمت برؤسكم منه **قوله** في الطلاق فيهما انا قال المرأة لزوجها طلقني ثلثا على الف فطلقها الزوج واحدة بكون رجعية ولا يجب ثلث الالف عنده لانه للشرط وعندهما يتو باثنا ويجب ثلث الالف لانه يجمع الالف **قوله** المختار من قوله ما بعدها خلافا فيما قبلها الامحازا ومن كونه خارجا الامحازا ومن كونه مشتركا بينهما ومن كونه داخلين كان كونه حائضا وخارجا عنه ان لم يكن منه فلهي فلا يدخل في الحكم **قوله** وفي الف وفي الاول يقع الطلاق مع الدخول وفي الثاني بعده ويظهر ان الخلاف

فيما لو قال لأجنبيته أنت طالق في نكاحك فترتوجها لا تطلق على الأول
 كما لو قال مع نكاحك ولو كان للشرط أطلقت كما لو قال إن تزوجتك
 فانت طالق كذا في كتب الأصول فالمراد الأول المقارنة والثاني
 الشرط **قوله** اثنتان أه وكذا يقع اثنتان ان قاله للمدخل بها
 محمد بنهما **قوله** واحدة ان قال لغير المدخول بها وأما في المدخول بها فيقع
 اثنتان في الوجهين ابن مالك **قوله** وكيف لا يظهر ان يقال كيف
 للسؤال في الحال فان استقام فيها والآ فان استقام المعنى المجازي يحمل
 عليه ولا بطلت **قوله** يبطل في ان قولنا انت طالق كيف شئت ليس
 كلمة كيف للسؤال في الحال كما صرح به في التوضيح مع انها فيه ليست
 مما تبطل الا ان يراد بالاستقامة ان يصح تعلق الكيفية بصدور الكلام
 ولو بالمعنى المجازي بجامع زاده **قوله** لا يعتق لانه لا يستقيم السؤال
 في الحال فيعتق بقوله انت حر وبطل كيف شئت **توضيح المصطلح الرابع**
قوله كضحية فانها توجب تفريغ الذمة ويتبعها الثواب كوجوب
 فانه عبارة عن ان ثياب على فعلها ويعاقب على تركها في الآخرة ويتبع
 على فعلها فراغ الذمة في الدنيا مـ **قوله** في المعاملات يخص
 التقسيم بها لما في الاشياء من انه لا فرق عندنا في العبادات بين
 الفاسد والباطل لكن في الفهست ان الباطل في العبادات ما انتفى
 ركنه او شرطه كصلوة بلا وضوء والفاسد ما انتفى وصفه من اوصاف
 الخارجية كصلوة بترك فاتحة الكتاب في التلويح ان الصلوة
 الفاسدة توجب تفريغ الذمة بحيث لا يجب قضاؤها انتهى **قوله**
 قوله لا يجب قضاؤها مشكلا لان ما أدى بترك الواجب يجب

كصلوة
 بلا وضوء

قضاؤه

قضاؤه وان فرغت الذمة عنه الا ان يراد من قوله لا يجب لا يفرض فان قلت
 ما ذكره من مفسدات الصلوة يمنع فراغ الذمة من الصلوة قلت مراد
 الفقهاء من مفسدات الصلوة مبطلاتها على ما فسره الفهستاني
 وأما الفاسد المقابل للباطل فهو ما أدى بترك الواجب لكن لا يترى
 واحدا من الفقهاء يعبر عنه المؤدى بترك الواجب بالفاسد من جهة
قوله اصليا اي غير مبني على التفسيرية توضيح وقوله طريقة التي يطالب
 المكلف باقامتها من غير افتراض ولا وجوب ابن مالك **قوله** مع منع الح
 ومنع الفعل ان كان بظني فمكروه كراهة تنجيز ويقطع فحرام هذا
 عند محمد فعند المالك والكوفي تحريم ليس بالحرام اقرب بل هو حرام بفتح فيه
 بدليل ظني كما ان ما لم يثبت الا بيقين ان ثبت ذلك فيه بقطع يسمى
 ولا يسمى واجبا وأما عندنا في حـ وابي يوسف ان المكروه اي الذي لم يمنع
 من فعله ان كان للحرام اقرب ان يتعلق به محذورون استحقا والعقابة
 بالنار كحرمة الشفاعة فكراهة تنجيز كترك السنة المؤكدة وان كان في
 الحال اقرب بمعنى انه لا يعاقب فاعله اصلا لكن لا يثاب تاركه اذ في ثواب كراهة
 تنجيز كترك السنة الزائدة كذا في التوضيح والتلويح في المتن ان قرناه
 على راي محمد فالحرام يتناول المكروه التحريمي وقوله فمكروه يراد به التنزيه
 وان قرناه على رايهما فالحرام لا يتناول المكروه التحريمي وقوله فمكروه اعم
 من التحريم والتنزيه من زاده **قوله** فحرام ويدخل فيه المكروه التحريمي عند محمد
 ولا يدخل عندهما ابن مالك وقوله فمكروه كراهة تنجيز عند محمد واعم
 من التحريم والتنزيه عندهما علما اي اعتقادا ان استخفاف بان لا يرى
 العمل لها واجبا ابن مالك **قوله** بينهما اي بين الفرض والواجب منه

سوى صاحب الفهستاني
 التوضيح

وعلى عندنا من قطعنا فمظننا واجب **قول** الهوى المراد بالهدى الدين واصافة
 السنة اليه باعتبار انها ممكنة له ان يملك كسيرة عادته **قول** وان كان
 عطف على قول ان كان حكما اصليا غير مبني آه منه وقوله متبينا آه عبارة
 التوضيح هكذا المراد بالثاني ان لا يكون حكما اصليا اي يكون مبني على
 اعذار العباد في عبارة المحض شي تذبذب استنبج اي عموما معاملة المباح **قول**
 كاجراء آه فان حرمة الكفر قائمة ابدامنه لان المحرم للكفر وهو الدلائل
 الدالة على وجوب الايمان قائم فيكون حرمة الكفر قائمة ايضا ابدامنه
قول لا الحمة فان المحرم للافطار وهو شهوة الشر قائم منه وضع اسقط
 رخصة لان الاصل لم يبق مشروعا أصلا منه فان الاصل في البيع ان
 يلاقي عينا وهذا حكم مشروع لكنه سقط في السام حتى لم يبق التعيين
 غرمة ولا مشروعا منه **قول** والحكم آه كان الصواب ان يزداد فاخر
 هذا التقسيم وان لم يكن طريقا للوصول الى الحكم فان توقف عليه
 وجوده فشرط ولا فلا اقل من ان يدل على وجوده فعلامته كما في التفتح
 ليصح قوله في التفصيل واما الشرط واما العلامة ولعل ذلك سقط من
 قلم النسخ سراده **قول** وجوبه فسر والوجوب بالثبوت عربي وقوله
 فهو السبب وذلك مثل دلالة الانثى السارق على ما الانسان ليس
 او على نفسه ليقوله ففعل لم يضمن الدال شيئا لان الدلالة سبب محض
 وقد تخلل بينها وبين حصول الموقوما هو علة غير مضاف الى السبب
 وهو فعل المدلول عليه باختياره منه **قول** وان تخلل مثل قود
 الدابة وشوقها فان كلامنا سبب لما يتلف بوطي الدابة من المال
 او النفس حالة القود والسوق لا علة له وقد تخلل بينه وبين الحكم

فخر

فعل الدابة لكن فيه معنى العلة فيضا الحكم اليه فيجوز الدابة
 وفودها منه **قول** اسما ومعنى كون العلة اسما ان يضاف الحكم اليها
 ومعنى كونها علة معنى ان يؤثر فيه ومعنى كونها علة حكما ان لا يتراخي الحكم عنها
 منه **قول** بالشرط كانت طالق فان دخلت الدار فانت طالق منه وقوله
 الموقوف فانه يتراخي الملك فيه وهو حكم البيع الى الجارة المملوك بالبيع منه **قول**
 القرابة كما اذا ورثا عبدا ثم ادعى احدهما انه قرينه وبخبر مدعي القرابة
 لان كانت معلومة منه **قول** كالسفر فان المؤثر هو المشقة منه
 وقوله ودلائلها مثل المرأة التي تزوجها طالق منه **قول** العلة مثل خسر البئر
 في الطريق لان علة السقوط النفل وسببه المحض المشي المباح ولا يصح
 احدهما لاضافة الحكم اليه **قول** لاحكاما كما اذا علق الطلاق بشرطين كان
 يقول لا يراثنان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق فانها قد دخلت
 احدهما ثم تزوجها فدخلت الاخرى يقع الطلاق عندنا منه كما اذا علق
 الطلاق بشرطين فاولهما وجود شرط اسما لاحكاما حتى اذا وجد الاول
 في الملك الثاني لا تطلق وبالعكس نطلق خلافا للرفر فوضي مثال المص
 مثال للعكس **قول** والمحكوم وهو فعل المكلف كالزنا فانه حرام وسبب
 الجدة كالاكل فانه يجنبه ويحرم اخرى منه كالبيع فانه مباح وسبب الملك
قول وفروعه من الصلوة والزكاة والحج والصدقة والصوم ونحوها منه
 وقوله المكروه اي لو اكراه المؤثر على الردة اي التكلم بكلمة الكفر فتكلم بها
 لم يصبر مرتدا في حق احكام الدنيا لان التكلم بكلمة الكفر دليل الكفر فلا يشك
 حكمه مع قيم المعارض وهو الاكراه وركنا ما هو بتدليل الاعتقاد **قول**

وقوله العلة مثل خسر البئر
 في الطريق لان علة السقوط النفل
 وسببه المحض المشي المباح ولا يصح
 احدهما لاضافة الحكم اليه

الاهلية المشروطة في العبادات الخاصة فوجب مال الصبي والمجنون اعتبارا
 بجانب المؤنة خلافا للمحد فان اعتبر جانب العيادة لكونها ارجح تلوج وقوله
 عقوبة ولذلك لا يبدى الحراج على المسلم وجاز البقاء عليه **مسألة قوله** اعتبار
 ولذلك لا يبدى العشر على الكافر لكن يبقى عليه عند محمد وعند أبي يوسف
 يضاعف العشر عليه وعند أبي بن قتيب ينقلب خراجا **مسألة قوله** كالحرد الح
 نحو حد الزنا والسرقة وقوله الميراث فلا يثبت الحرمان في حق الصبي ولا في
 القتل بسبب جفر البر ولا في الرجوع عن الشهادة على القتل **مسألة قوله**
 كالكفارات فلا تجب على المسيب كما في البر ولا على الصبي ولا على الكافر
 لغلبة العيادة في الكفارات غير كفارة الظهار والفطر وللشافعي خلا
 في المسبب والصبي **مسألة قوله** بالبلوغ ليس هذا على الطلاق بل مقيد في
 حق الاعتقاد بما اذا لم يعلم كمال العقل والتكثير الاستدلال واما اذا علم
 كالمراهقة اذا اعتقدت كراهية العقل بنفسه بلا شرط البلوغ واما
 في حق الفروع فلا اعتبار بكمال العقل بدون البلوغ تلوج وقوله على القطع
 صفة الاستحسان والاستيقاح على التنازع **مسألة قوله** في اعتبار العاقل البالغ
 الشاهق في الجبل اذا لم يبلغه الدعوة كالصبي العاقل فان اى الشاهق
 لا يتكلف بالانما بمجرد عقل حتى لو لم يصف بما تانا ولا كفا ولم يعتقه
 لم يكن من اهل النار ولو آمن صح ايمانه ولو وصف الكفر كان من اهل النار
 للدلالة على انه وجد زمان التجربة والتكثير الاستدلال واما اذا
 لم يعتقد شيئا فان وجد زمان التجربة فليس معدود ولا معدود

وليس

قوله في الجبل اذا لم يبلغه الدعوة
 كالمراهقة اذا اعتقدت كراهية العقل
 بنفسه بلا شرط البلوغ
 واما في حق الفروع فلا اعتبار بكمال العقل
 بدون البلوغ

وليس في تقدير الزمان دلالة عقلية او سمعية بل ذلك في علم الله تعالى
 وهذا مراد أبي جرح جرحا لا عذرا لاحد في الجهل بخالفه لما يرى من
 الاتفاق والانفس واما في الشرايع فيعذر الى قيام الحجة تلوج **مسألة قوله**
 دفعة الذمة في اللغة العهد وفي الشرع وصف يصير به الانسان اهلا
 لماله وعليه توضيح وقوله صلح فان التحمل يجب له الميراث والوصية
 والنسب والعق بعتق ابية ولا يجب عليه نفقة الاقارب لانتم ما اشترى
 له الولي **مسألة قوله** حكم وهو المطالبة بالاداء وعرضه وهو الابدان **مسألة**
 عليه في الصبي وقوضا كتم المبيع **مسألة قوله** ولا يجب عليه فلا يتحمل الصبي
 الدية وان كان عاقلا ولا يجب عليه العقوبة كالقصاص ولا الاخرية
 كحرم الميراث ولا العيادة بدنية او مالية ولا العقوبة كالحرد
 ولا عيادة فيها مؤنة كصدقة الفطر عند محمد ويجب غيرها ويجب عليه
 المؤنة المحضة كالعشر والحراج **مسألة قوله** كالايمان واما الكفر
 فيعتبر من الصبي ايضا كما يعتبر الايمان الجاهل لا يعذر علم الوعى عنه
 الكفر وجعل مؤننا صار الجهل بابيه علمه فيصح ارتداد الصبي
 حق احكام الاخرة اتفاقا وكذلك في حق احكام الدنيا عند أبي جرح ومحمد
 حتى يبين منه امرأة المسلمة ويحرم الميراث من مؤنة المسلم تلوج
مسألة قوله المجنون هو كونه العقل مسلوبا ابر مملك يشمل اكلها ومطبا اى
 معدوم الجرح والحي وقوله في الاقوال كالاقرار والطلاق والعناق ومخوها
مسألة قوله نصره الظان يقول ولو باجادة الولي تلوج دون الافعال
 فيؤخذ المجنون بزمان الافعال كالصبي **مسألة قوله** تبع الولي فيرتد

انظر في بعض
 المسائل في
 الكتاب

المجنون برده ابويه معا ويؤثر بايمان احدها وارتداد المجنون برده ابويه
 اذا حق بدار الحرب وبلغ مجنونا اما اذا تركه في دار الاسلام وكفها بدار الحرب
 او بلغ عاقلا مسلما وابواه مسلما ثم جن فارتد وكفها بدار الحرب لم يصح
 تبعها لهما في الردة **قوله** ما يجهل مثل العبادات والحدود والكفارات
قوله عامة ومنهم صدر الاسلام خلافا للامام ابي زيد فانه ذكر في التقيوم
 ان العتق في حق العبادات ملحق بالمرض حتى لا يمنع وجوب العبادات كما لم يصح
قوله لا للوجوب بل لا ليعطف على الاداء وهو يشعر ان نفس الوجوب بسببه
 ايضا الخطاب وفي التوضيح في فضل المأمور به يكون سبب نفس الوجوب
 شيئا غير الخطاب هو الوقت والتفصيل هناك فالصواب ان يقول
 لا للوجوب بدون لام الجر ليعطف على الخطاب كما هو المطابق لعبارة
 التقيح ساجي آية **قوله** والردة وكذا البيع والشراء وقوله كلها اي سواء
 كان قاعدا ومضطجعا او ساجدا **قوله** والنوم لا اي ليس النوم حدثا في كل
 الاحوال الا في حالة الاضطجاع والانتكاء والاستناد منه واذا قرأ في صلاة
 قائما وهو نائم لم يصح قراءته في المختار ولا يعتد بقيامه وكوعه وسجوده
 في الفرض وان نام في المقعدة كلها ثم انتبه فان لم يقعد قدر التشديد
 فسدت صلاته منه ويجهل الى الانهاء **قوله** كالنكاح حتى ينقذ نكاحه
 بدون اذن المولى بعد عتقه وكان هو المالك للبضع لو اذن ولا يملك
 المولى دمه ويصح اقاربا الفضاض منه **قوله** دمه في الحاشية اي لا يقدر على
 قتله كما لا يقدر على استخدامه من زاده وقوله فيها نكاح اي الصادر منه
 في حال رقيقته بدون احابة المولى فقوله بدون اذنه متعلق بالنكاح

فانما ذكرها

وقوله

وقوله بعد عتقه ظرف لنقذ فقط اذا النكاح واقع قبل العتق والحاصل
 اذا تزوج العبد بدون اذن ثم احتقه المولى قبل اذنه يصح النكاح الواقع
 في حالة الرقية بلا حاجة الى اذن المولى فهذا دليل على ان العبد يملك النكاح
 الواقع في حال الرقية بدون اذن صحيحا بعد العتق ولو كان النكاح للمولى
 فاذا عتقه قبل اذنه يبطل النكاح ولا فائدة للاذن بعد العتق من زاده
 فممن هذا عدم جواز نكاح المولى رقة لنفسه الا بعد العتق واذا اذن العبد من
 قائل الرقية بعد ان قال المص ومنها الرق والدين **قوله** كالنقمة حتى ان
 دفنته صغفت برقة فلم يجز للدين بنفسها والحل حتى ان العبد يبيع امرأتين
 وحد الرقيق نصف حرة وتطلق الامة ثنتين وتعتد بحضيتين منه
 والولاية فان الرق ينافي في الولاية كلها منه واما الكليات الاخرى فبها
 فان العبد يساوي الحر فيها لان اهلها بالنقوى ولا رجحا للحر على
 العبد في ابن مملوك **قوله** لا الصوم لعدم اخرج فيه منه حتى صح كالنكاح
 والطلاق وسائر ما يتعلق بالعبادة منه وهذه لقوته ولهذا لا يجب
 الزكوة من التركة خلافا للشافعي ويبطل عنه سائر وجوه القرب
قوله يبقى اي يبقى حق العبد في العين بعد موت من كان العين في يده
 كالمهون والمستاجر والمغصوب والمبيع والوديعة **قوله**
 لا بطريق كالدون الواجبة بطريق المعاوضة ماله لتأكد دمه
 الميت بذمة الكفيل منه وقوله بناء اه ولا اقدم جهارة على دونه
 وديونه على وصاياه من ثلثه ووصاياه على الموارث منه **قوله** كحل الكافر
 بعد وضوح الدلائل على وحدانيته تعالى والمجرات على ارسال الرسل

نحو الرقية

في قوله بعد عتقه ظرف لنقذ فقط اذا النكاح واقع قبل العتق والحاصل
 اذا تزوج العبد بدون اذن ثم احتقه المولى قبل اذنه يصح النكاح الواقع
 في حالة الرقية بلا حاجة الى اذن المولى فهذا دليل على ان العبد يملك النكاح
 الواقع في حال الرقية بدون اذن صحيحا بعد العتق ولو كان النكاح للمولى
 فاذا عتقه قبل اذنه يبطل النكاح ولا فائدة للاذن بعد العتق من زاده
 فممن هذا عدم جواز نكاح المولى رقة لنفسه الا بعد العتق واذا اذن العبد من
 قائل الرقية بعد ان قال المص ومنها الرق والدين **قوله** كالنقمة حتى ان
 دفنته صغفت برقة فلم يجز للدين بنفسها والحل حتى ان العبد يبيع امرأتين
 وحد الرقيق نصف حرة وتطلق الامة ثنتين وتعتد بحضيتين منه
 والولاية فان الرق ينافي في الولاية كلها منه واما الكليات الاخرى فبها
 فان العبد يساوي الحر فيها لان اهلها بالنقوى ولا رجحا للحر على
 العبد في ابن مملوك **قوله** لا الصوم لعدم اخرج فيه منه حتى صح كالنكاح
 والطلاق وسائر ما يتعلق بالعبادة منه وهذه لقوته ولهذا لا يجب
 الزكوة من التركة خلافا للشافعي ويبطل عنه سائر وجوه القرب
قوله يبقى اي يبقى حق العبد في العين بعد موت من كان العين في يده
 كالمهون والمستاجر والمغصوب والمبيع والوديعة **قوله**
 لا بطريق كالدون الواجبة بطريق المعاوضة ماله لتأكد دمه
 الميت بذمة الكفيل منه وقوله بناء اه ولا اقدم جهارة على دونه
 وديونه على وصاياه من ثلثه ووصاياه على الموارث منه **قوله** كحل الكافر
 بعد وضوح الدلائل على وحدانيته تعالى والمجرات على ارسال الرسل

فانكارها من انكار المحسوس فلذا لم يجعل الجهل الكافر عذرا ان ملك هذا البس في
 التوضيح ولا في ابره ملك **قوله** يحتمل كسب الخمر فلا يجد الذي يشرب الخمر توضع
 كالكفر هذا البس في التوضيح وان ملك دون ذلك ونحوه من الجهل الاول لمنا بالليل
 ويضم الباعى بالافعال العادل ونفسه الا ان يتصور له منعة فتسقط
 ولاية الا لزام ويجعل علينا حاربه **قوله** الصحيح اي غير الخالف للكتاب
 او السنة المشهورة والاجماع توضح وقوله الشبهة كالمحتمل اذا طرأ فطره
 فاكل عذرا ولا كفارة عليه لانه جهل في موضع الاحتياط فان الصوم يفسد
 بالجماع عذرا لا وزاعى بقوله عليه السلام افطر الحائم والمجور فيصالح
 شربة من كرمي بجارية امراته او والده فظن انها حلال لا يجد لانه موضع
 الاشتباه فيصير شربة في ذرة الحد على ما في التقييد سرزاده **قوله**
 حتى الطلاق فلا يقع ان كذا ذكره في الاسام وذكر في الدين خارجا
 وسقيا التوركان اقدم على اكل البس بعد العلم بتأثيره في العقل يصح
 طلاقه وعناقه **قوله** ومثل ان المثلث انما يجعل بشرط ان لا يسكر
 فالسكر كالسكر بالمحرم من وقوله لوجوب الحد واما في غيره غير
 وجوب الحد من الاحكام فالغير عند ايضا اختلاط الكلام حتى لا يرتد
 بكلمة الكفر ولا يلزم الحد بالافوار بما يوجب الحد لا ينافي اه اهلية
 عقدا البيع مثلا **قوله** كالبيع فلا يثبت مع الزهر كل حكم يتعلق
 بالرضي والاختيار كالبيع والاجارة فاذا نواضا على الزهر باصل
 البيع ينفذ البيع فاسدا غير موجب للملك وان افضل القبض
 مع ثبوت الملك بالقبض في النفسا بوجه آخر ويثبت مع الزهر
 كل حكم يتعلق بالسبب لا يتوقف بثبوت على الرضاء والاختيار

لأنه ليس بخاربه على غيره ولا
 وجوب الحد من الاحكام
 التوضيح وكذا اشتبه بالبيع
 ولم يظن المرأة بهذا الظاهر

كالطلاق والعناق **قوله** محال متعلق بالفعل المقدر في قوله لا فيما
 اي لا يؤثر الزهر بل محال في الاحوال فيما المال فيه مقصود والاحوال هي الانفا
 على البناء على الزهر المتقدم وعلى الاعراض عن الزهر المتقدم ووقع العقد
 على الجدا والاختلاف بين العاقرين بان قال احدهما بئسنا العقد على
 المواضعة المتقدمة وهي المواضعة على الزهر وقال الاخر عقداه على
 سبيل الجدا واعرضا عن المواضعة على الزهر والافتاق على انها لم تجزها
 حين العقد شيئا البناء على الزهر المواضعة عليه قبل العقد ومن الاعراض عنه **قوله**
قوله مؤثر فيه اي لا يقع الطلاق في صورة الخلع بل يتوقف على اختيار المرأة
 المال سواء هزل باصل الخلع او بقدر البدل ويجدسه هذا في صورة نفاقها
 على انها بئسنا العقد على المواضعة على الزهر لانه قد واضعا قبل العقد على
 انها يعقدان الخلع على الزهر واما ان اتفقا على انهما عقدا على الجدا واعرضا
 في الخلع عن المواضعة على الزهر فيقع الطلاق ويجب المال ولا يؤثر في المواضعة
 على الزهر وذلك بالاتفاق واما ان اختلفا فالقول المدعى الاعراض وان
 سكتا فهو جائز لانهما اتفقا سرزاده **قوله** بما يحتمل كالبيع وبما لا يحتمل
 كالنكاح والطلاق لا يثبت لانه لا يثبت على عدم المخبرية من نفري الاعراض
 الاصابة اي يعرض ولا يمنع لعل الصواب سقوط سقوط **قوله** يجوز ان
 اي الفسخ كالبيع والاجارة ما لا يحتمل كالنكاح والطلاق والعناق **قوله**
قوله عز اجتهاد حتى لو اخطأ في القبلة بعدما اجتهد جاز صلاته
 ولا ياتم ولو اخطأ في الفتوى بعدما اجتهد لا ياتم ويستحق اجرا واحدا
قوله لا حق حتى لو اخطأ بالانسا خطأ بان روى الى شاة على ظن انها
 صبيح الغلمان **قوله** كالذبة فان ذبة الخطأ اخف من ذبة شاة العمد

فان دية شبه العمد مغالطة خمس وعشرون من كل بنت مخاض وبنت لبون
 وحقة وجرعة ودية الخطأ من كل ما ذكر عشرون ومن ابن مخاض عشرون
قول المندرية أي المندفة فلا يأنم الخاطي ولا يؤخذ بالجد والقصاص
 ويصلح سببا للجزاء القاصر وهو الكفارة من طلاقه خاطي وقولا أصلا
 لا فضا ولا نفلا **قول** ولو ملأ وهو الأكرام الكامل بالقتل وقطع العضو
 الخطأ أي المنع **قول** الأقرار لأن الأقرار إنما يوجب الحق برئحان جانب الصدق
 في الخبر والأكرام لكونه معلوما للرضى يمنع ترجيح جانب الصدق فإقراره
 حتى لو أكرمه على أن يقر لعبد أنه ابنه أو جاريته إنهما أم ولده لا يعق
 ولا يتوارث أم ولده وكذا لو أقر بدين الأنثى أو ببراءة دين على أنثى وغير
 ذلك من الأقرار برسمه إلى مجرد مع قطع النظر عن فائدة **قول** هنا وإنما
 قال هنا لأن المعبر من أقسامه في علم المعاش هو الاستيفاء من استعلاء
 أي مستغنيا ونحوه كزال ورويد من وصيغة أي الأمر مبتدأ لا تحتل
 خبره **قول** ما دام كمين هو استاذ الأيمان الغزالي بكسر المعجمة من الشافعية
 حنابلة يعني عدم أي لا يمنع التقييد بالاستقبال من **قول** غضة
 كالأمر بالإيمان بوجوب المني عن اليهودية والمضاربة والتفاسد **قول** رآه
 فالمني عن القيام أمر بواحد من العقود والأضطجاع كحصول ترك القيام
 بواحد منهما من رآه **قول** والمأمورية والمختار عند صاحب التوضيح
 أن ضد المأمورية أن كان مقبولا المقصود بكونه حراما ولا يكون
 مكروها وكذا عدم ضد المني عنه تلويح أي أن كان انعدام ضده
 مقبولا للاجتناب عن المني عنه بكونه ضده واجبا ولا يكون الضد
 سنة مؤكدة من رآه بعض اصحابنا كالكرخي وبعضه كابي حامد
قول وتعتبر من الظن نقصا وكاله أو يقال يعتبر بصفته عند

مطلب الغرض

فساده

فساده بل لا يظهر بغير صفته من نقصانه وكاله عند فساده أي فساده
 الوقت كطلوع الشمس في الفجر وغروبها في العصر فليطالع التوضيح من رآه
قول غلة الأداء وفيه أنهم قالوا القضاء يجب بما يجب من الأداء لا بسبب حيد
 كايق مععلق بقوله يقع عندها ومنه التفرغ وقوله وعنده أه خارج
 من التفرغ من رآه **قول** كالكفارات والندورات المطلقة والقضاء من
قول وهو حقه أي مثل الواجب حق المكلف أي ماله لا مال الغير تفسير
 لقوله من عند المكلف قال في المناور وهو أي القضاء تسليم مثل الواجب
 أي بالامر وقال في شرحه فإن قلت كان عليه أن يزيد قوله من عند أي
 من عند المأمور بأن يكون حقه اذ لو صرف داهم الغير إلى دية لا يكون قضا
 قلنا الواجب بالامر تسليم مثل الواجب من عند لا تسليم الواجب مطلقا
 فلا احتياج إلى هنا كلام من رآه **قول** لا يأتي لقوت موضعها من
 أمر عبد أي عبد أبيه من آياها بدل منها **قول** كالقيمة حق العبارة
 أن يقول إذا انقطع المثل ولا مثله كما في التوضيح يوم الانقطاع أي القيمة
 متعينة بالاتفاق في ذوات القيم **قول** للشافعية فإن عنده وفي الجناية
 بخير بين القصاص وأخذ الدية بوضوح وقوله أيضا أي كما لا يقضي في حقوق
 الله تعالى من **قول** فلا يضرب لكن استحسن المتأخرون الصمات منافع
 الوقف من جلا فأي بجلا والمنافع ملا بسا بالعقد في صورتين
 الإجارة وعقد النكاح فإثر فيه تضمير بالمال المقوم بسبب الرضاء
 من الطرفين إذا العقد يكون بالرضا بجلا والغصب قوله بجلا وفيه
 ظرف مستقر حال المنافع في قوله فلا يضرب المنافع أي حالها المنافع
 في الغصب ملا بسا بجلا والمنافع حال كون المنافع الثانية ملا بسا بالعقد محال في

قوله بيننا وبين عبد وسط القدرة هي في ما يمكن به المأمور على أداء
 المأمور به لا يرى غير حرج غالبا نوضح **قوله** دون وجوب لأن وجوب
 القضاء يترتب على نفس الوجوب بسبب نفس الوجوب الوقت فلو اعني
 عليها ونظام في الوقت يجب عليه القضاء مع عدم وصف القدرة
 الممكنة في ذلك الوقت سراده والمراد بالقدرة سلامة الأسباب والآلات
 فيصح شرطية لأنها مقدم **قوله** والشرط لما اراد من القدرة الممكنة القدرة
 التامة الحقيقية وهي القدرة المستعينة بجميع شرائط التأثير وهي مقارنة
 للمعلول البنية لا تقدم عليه لأنها علة تامة ويتبع تخلف المع عن
 العلة التامة والشرط يجب ان يكون سابقا على المشروط بين ان الشرط
 هو توهم تلك العلة لا تحققها وتوفيق ان القدرة الممكنة التي هي
 شرط لوجوب الأداء هي سلامة الآلات والأسباب لا يحتاج الى ما ذكر
 ها هنا لتقدمها حقيقة سراده **قوله** فشرطه ولا يشترط دوام
 الممكنة لبقاء الواجب بالممكنة يسقط بعد الحول بعد التمكن من الأداء
قوله يكون آية بمعنى بالمعنى الأول للحسن والقبح سراده **قوله** في احكام الدنيا
 الصواب عند الله **قوله** لا يفتقر لان ما ذكره يشعره مؤثر عند الله
 وليس كذلك لان من اعتبر الافرار كذا لا يجعل يارك الافرار عند الاحتيا
 مؤثرا عند الله كما صرح به في النسخ وما ما ذكره المصنف قد ذهب
 لم يجعل الافرار كذا اصلا ولا شرطا بل شرطا لاجراء احكام الدنيا
 سراده **قوله** اذا خلى صوابه كونه بالالف هكذا اخلا كذا وعلا من الواوي
 هذا الشرط مثل الشرط في قوله عز اسمه خلق الانسان هلوعا
 اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا منه في المغارج

ان يقول

الخالق

الخالق سرعة الحركة عند مس المكره وسرعة المنع عند مس الخير
 من قولهم ناقة هلوعا سرعة السير كشاف **قوله** مخاطبون كذا ذكر
 هذه المسئلة شمس الأئمة يعني الشرخشي بسكو الرء **قوله** لا عند ان الكفار
 لا مخاطبون بالعبادات عند مشايخ تجاري في حق وجوب الأداء
 في الدنيا منه **قوله** وصفا لان واضع اللغة وضع هذا اللفظ
 لفعله هو فيج في ذاته عقلا من غير ورود الشرع به لان فتح كقول المنع
 مركز في العقول ان ملك **قوله** ذلك العيراي الذي في قربان الحايض
 وقوله صحيحا حتى ان قربا ووجد العلوق بينت النسب اتفاقا نوضح
 وقوله وصفا ولم يكن الذي من الافعال الحسية بل الشرعية ترك
 هذا القيد بناء على ما سبق اتفاقا متصلا حال بآي بالمنه **قوله**
 شهود ليل او نهارا بين الخطر مثل فطر العمد في رمضان بما يتغذى منه
قوله بسببه اي سبب مشروعية المعاملة تتعلق بقاء المقدور اي
 سببها توقف بقاء العالم المقدر بتقدير الله تعالى يوم القيمة
 على تعاطي الناس ابر ملك التعاطي التناول **قوله** لا يصلح مثل النام
 والمجنون والمعنى عليه اذا لم ترد اي الاغناء والجنون على يوم وليلة
 حتى امر بالقضاء منه فان زاد عليها لا يؤمر بالقضاء للمخرج منه
 وبسببه لكون نسبة الحكم الى شرطه مجازا منه **المرصد السادس** **قوله**
 حقيقة حال فيشترك كالقول يشترك بين القضية المعقولة والمفوضة
 على قول **قوله** الكعبي والي الحسين وهما من المعزلة او مجازا اي لا طائفا
 ولا مقيدا **قوله** ولا الطائفة اي لا عالم الطائفة وهو علم نظائير
 به النفس وتظنه يقينا لكن لو تأمل حق التأمل علم انه ليس يقين نوضح

لفظ الخلق

وشرطه اي غير معتبر عندنا

عند أحمد زاهل السنة وابن سريج من الشافعية في حادثة متعلق بورد
قوله في الصدر الاول وهو عصر رسول الله عليه السلام واصحابه جريد وابن علق
يعني القرن الاول والثاني والثالث تلويح اي لا يجوز خبره جنة في كل عصر
الاعصر الرسول واصحابه **قوله** بابا لربنا ليس ما نحن فيه وانما ذكر لبيان الفرق
بين الاخبار عنه وبين الحديث حيث يعتبر في الاول خبر الفاسق دون
الثاني ارافه صب الماء فاذا الاول ان وقع بالوصل موضع فاذا افه نظر
كما لا يخفى **قوله** كل عيزر بالتميز وهو فهم الخطاب ورد الجواب على القاري
بدون تحكيم من غير تحري الزام كالباع **قوله** من حقوق كالحقوق التي
تجزي فيها الخصومة وقوله عند الامكان احتراز عن عيوب النساء لسقوط
العدد فيها منه **قوله** بالولاية اي الحرية بان بالشرائط من عقل الراوي وضبطه
وعدالة واسلامه منه وقوله العقوبات كالحودود والفضائل
ثبت اي بالشرائط المذكورة منه **قوله** والعبادة لله عبد الله بن مسعود
وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وقوله قبل اي جذا لراوي
قوله حديث المصراة هو ما روي ان من اشترى شاة فوجدها
محفلة فهو خير النظرين الى ثلثة ايام ان رضى بها امسكها وان
سخطها ردها ودمعها صاعا من تمر والمحفلة شاة جمع اللبن
في ضرعها بترك حلبها لبطنها المشتري سميها فيغير فهذا
الحديث يخالف للقياس الصحيح من كل وجه لان تقدير ضا العدو
بالمثل او بالقيمة حكم ثابت بالكتاب السنة والاجماع من اي
لبطها كثيرة اللبن فقوله سميها فيه نظر تلويح الا ان نقول السمانة
نستلزم اللبن غاليا **قوله** وان قبل البعض وردد البعض تلويح وقوله

لا لفظه موزوم
صوابه هكذا المصراة
ويقبل

ويقبل اه اي مرسل القرن الثاني والثالث **قوله** موزوم اي القرن الرابع
اصحابنا لان المعتاد ان يطول الاسناد عند وضع الامر وعند عدم
وضوحه ان ينسب الي غيره من الغلبة الاصل في الباب اي باب الحديث
قوله في الاولين اي قراءة الحديث على المتعلم وقراءة المتعلم على المحدث
منه وفي الاخيرين اي في الكتاب الرسالة منه **قوله** والمناولة تأكيد
للأجازه المناولة ان يعطى الشيخ كتاب سماعه بيده الى المستفيد
يقول اجزت لك ان تروى عنه هذا ابن مملك لا يجوز المناولة بدون
الاجازة غير معتبرة والاجازة بدون المناولة معتبرة ابن تم فان كان
اي المجازلة تجوز اي الاجازة ان يقول اي المجازلة **قوله** والكتابة اي كتابته ما
سمعه من الشيخ من الحديث تذكراى سماعه من الشيخ وروايته منه
قوله المطلق اي الخالي عن قرينة الفرضية والوجوب والاستحباب
الاباحة وكونه زلة او سهوا او مخصوصا به تلويح **قوله** بوجوب التوقف
في لزوم الاتباع لنا كذا يفهم من التلويح وقوله وعند الكرخي اه قسيم هذا
الكلام لم يذكر في هذا المتن وهو ان عند طائفة لا يجوز بحكم ذلك
الفعل بالنسبة الى النبي عليه السلام من الاباحة والحكمة وغير ذلك
فما خلف هذه الطائفة بعد الاتفاق في ذلك في انه هل يلزمنا
الاتباع او يتوقف في الاتباع كما توقف في حكم ذلك الفعل بالنسبة
اليه عليه السلام كذا في التلويح من زاده سمي الله **قوله** فلا يكون لنا
معناه فلا يجوز لنا اتباعه وايضا معنى قوله لكن يجوز لنا يجوز لنا
كذا في التلويح ورح الصواب ترك الفاء من قوله فلا يجوز اذا الاباحة
للنبي عليه السلام لا يستلزم عدم جواز الاتباع لنا نعم يستلزم عدم

وجوب الاتباع علينا لكن ليس ذلك الكلام لهذا المعنى كما في التلويح وقد
 وقع في التنقيح الواو بدل الفاء هنا من زاده ولو استلزم لم يصح قوله
 والخيار من زاده **قوله** والخيار الأباحة أي الخيار هذا المجموع أي
 الأباحة مع ما بعد الاستدراك من زاده أي بعد لكن روعي أي قلبه من
 التبدل الظهور في ما يبدو أي تفعل وتأخذ **قوله** بما أراك الله عرفك
 وأوحى به اليك وقال الشيخ أبو منصور عما الهاء الله تعالى بالنظر في
 الأصول المنزلة مدارك وقوله حجة أي عليه على غيره من **قوله** أعز الأول
 أي الوحي الظاهر من عبد الجبار الحكيم وكيفية المعرفة **قوله** وهو
 مذهب مالك فيه نظر لما في شرح مختصر المشرك لنا أي للمالكية أن العموم
 حجة ومذهب الصنم ليس بحجة فلا يجوز تخصيص العام به ولا لزم
 ترك الدليل لا لدليل وأنه غير جائز من زاده **قوله** لا يجوز أنه قال في
 قال في التنقيح يجب تقليد الصنم فيما لا يدرك بالقياس عند الكرخي
 أقول فالصواب هنا لا يجب بدل لا يجوز فامس زاده **قوله** لا يدرك
 لأنه لا وجه له إلا السماع أو الكذب والثاني مستفوض وقوله
 منهم أي من الأصحاب فيما ذهب إليه من أنه فانه يجب أي على غيره
 من المجتهدين من **قوله** الشيخين أبي بكر وعمر من وقوله خالف
 وكان رأي علي رضي الله عنه قبول شهادة الأبن للأب فلم يقبلها بشرط
 محدد كما وكان مذهب علي قبول الشهادة لوالده من قد فسر الشهادة
 لعل الأم كالأب **قوله** تقليد التابعي أه وذكر الإمام السرخسي أنه
 لا خلاف في أنه لا يترك القياس بقول التابعي إنما الخلاف في أنه
 هل يعتد به في إجماع الصحابة حتى لا يتم إجماعهم مع خلافه
 فعندنا يعتد به وعند الشافعي لا يعتد به تلويع أقول المراد

بقول

بقول التابعي هنا فتواه لا نقله عن النبي عليه السلام أو عن صحابته زاده
قوله هم آه تابعون بخلاف فعل الصنم تلويع وأوجب وهو قول منصور
 بشهادة الرسول المنزلة في قوله من **المصدر السابع** غرافة فلاحه
 باتفاق غير المجتهدين ولا باتفاقهم من غير هذه الأمة ولا بشرط عدد
 التواتر فيهم ولا بمقتضى الحكم المجمع عليه ولا بشرط كونهم من أهل المدينة
 أو من عترة الرسول عليه السلام ولا بشرط عدم سبق خلافه من السلف
 حتى وميت من **قوله** وسبق عطف على النفوذ والمنفى من **قوله**
 وقوة الظهور كإمامة أبي بكر رضي الله عنه أجمع عليها بقياسها
 على إمامته في الصلوة فقبل رضىك لا مردينا أفلا نرضاك لا مردينا من
 وإنما قال في الحاشية الظ لا احتمال أن يكون هذا من قبيل دلالة النص
 أمر الدين أو من أمر الدنيا أي النبي من **قوله** والحق لا خلاصا للصحابه
 في بيع امرأت الأولاد ثم إجماع من بعدهم على المنع من **المصدر الثامن**
قوله بمنزلة فدل على القياس في التنقيح بأن لا تدرك بمجرد اللغة اخترازا
 عن دلالة النص قال في التوضيح وذكر هذا القيد واجب اتفاق العلماء
 على الفرق بين دلالة النص والقياس انتهى أقول الفرق بينهما أن الأول
 قطعي والحكم الثابت بالقياس ظني ويظهر من هذا أن العلة إذا كانت
 منصوطة كان الحكم الثابت لها في الفرع قطعيا لأنه فوق دلالة النص
 في القطع بالعلة من زاده **قوله** وغير مدلول في التلويح لأن القياس
 أن كان موافقا للنص فلا حاجة إلى القياس أعرض عليه بأن عدم الاحتياج
 إلى القياس لا ينافي صحة والاستدلال به قصد إلى بغاضة الأدلة وإلى
 هذا ذهب كثير من المشايخ وكثير في كتب الفروع الاستدلال في مشقة واحدة

وقوله
 وقوله
 وقوله

بالض والامجاع والقياس وان كان القياس مخالفا للنقض بطل القياس
 كقياس قتل العمد على الخطا واليمين الغموس على المنعقدة في ايجاب الكفارة
 فان مخالفا لما روي انه عليه السلام قال احسن البكائر لا كفارة فيها
 وعدمها الغموس وقل النفس بغير حق انتهى سزاوه **قوله** خزيمة اخض
 خزيمة من بين الناس يقول شهادته وحين بقوله عليه السلام من شهد له
 خزيمة فحسبه فان قوله تعالى واستشهدوا شهيدين لما اوجب على الجميع
 مراعاة العدد لزم منه نفي قبول شهادة الفرد فاذا ثبت بدليل في موضع
 كان مختصا به لثلاثة القياس بطلان للنقض محققا **قوله** عن سنن
 القياس اي غير طريقة المسلوكة وقاعدة المستمرة يعني بقوله حكم
 الاصل مخالفا لمقتضى القياس لعدم افضا اكل الناس فان القياس
 على اكل العامد يقتضي كون اكل الناس مفسدا للصوم وهذا قياس
 صحيح لكن الض وورد بخلاف مقتضى القياس فاجعل كل الناسي غير
 مفسد للصوم فلا يصح قياس اكل خطا على الاكل ناسيا والاول
 ترك لفظ السنن لكونه المغني غير معد ولا به اي بحكم الاصل عن
 القياس اي قياس الاصل على شيء اخر او قياس شيء اخر على الاصل
 ومعنى الاول كون حكم الاصل معد ولا به عن سنن اي مخالفا لمقتضى
 قياس الاصل على شيء اخر كما ذكر ومعنى الثاني كون حكم الاصل
 غير قابل للتعدية الى شيء اخر بسبب قياس الشيء الاخر على الاصل
 وذلك لعدم درك العقل علة حكم الاصل والقياس لا بد له من
 علة مشتركة وترك لفظ السنن هو مسلك التنقيح والمص
 تبع عبارة المنار سزاوه **قوله** وان لا يكون عطف على ان يكون

قوله
 حكما

حكما شرعيا منه دليله اي دليل حكم الاصل منه لاجتهاد لانها لا يعمل بها
 محجة غير الوصف المشتمل لها كحفظها كارض في التجارة انضباطها
 كالمشقة في السفر منه **قوله** المحل وهو الاصل ولا جزءا كالتأطيق
 الا انسانا ووقوعه بالرفع عطف على جواز يعنه جاز ووقع وفي شروط
 متعلق بعيدا لمؤخر كونه وتذكر الضمير باعتبار كونه العلة وصفا
 كالا سكار **قوله** باطل اي باطل متعنا لدخول العلامة في هذا التفسير
 اي التفسير بالمعروف بالعلامة اي بدخول العلامة وبالمؤثر عطف على
 قوله بالمعروف في قيل في الدار زيد والحجرة عمر **قوله** لبطان فان بطلان
 بيعها لا يدل على نجاستها لان بطلان البيع تارة تكون للنجاسة وتارة
 تكون لعدم كونه مالا متقوما وان لم يكن نجسا كالزنا فيكون لارض
 اعم يلزم غير المال نجسا والامة كحفظها كارض في التجارة انضباطها
 كالمشقة في السفر منه **قوله** بكل وصف ولا يلزم ان يكون الوصف
 مميزا على هذا المذهب لهذا امتاز عن المذهب في محمد بصماحي سزاوه
 فالمذهب اربعة كما في التلويح محمد يجب ان لا يتج في الخي عند الشافعي
 وحكما شرعيا ابراهيم **قوله** ولا يجوزاه كقياس الاخ على ابن العم في عدم
 العتق بالملك معطلا بصحة التكفير باعتنا فيقال ان اريد الاعتاق
 ما هو بنفس الملك كما في الاب فلا نسام وجود هذه العلة في الاصل
 وهو ابن العم وان اريد الاعتاق بعد الملك فلا نسام وجود هذه العلة
 في الفرع وهو الاخ لانه يعتق بالملك سزاوه **قوله** مع الاجماع مثلا
 وقع الاجماع على ان الحر لا يقبل بكتابة له مال يعني بدل كتابته وله وارث
 غير سيده لكن اختلف في ان العلة ما هي فالعلة عند الشافعي عدم
 مماثلة الحر بالما كتاب فلذا قياس عليه عدم قتال الحر بالبعد وعندنا
 جهالة مستحق استبقاء القصاص وهو السيد والوارث الذي هو غير السيد سزاوه

قوله بوصف الخ مع الكلام انه لا يجوز لتعليل مع وصف يقع به الفرق
 فالثاني قوله بوصف ليس صلة للتعليل بل هي باء المصاحبة تلويح
 مع وصف قارن العلة في الأصل والفرع اقول العلة ذلك بعد ثبوت
 ان الوصف له مدخل في تمام العلة سر زاده **قوله** سوى العلية مثل قول
 الشارع حرمت الخمر لعله كذا الا لاجل كذا او كذا كذا الا لان يتقوا او
 اذا يهتوا كذا مـ حرف ظاهر مثل كذا وان كان كذا او بكذا مـ **قوله**
 في الوصف يملوهم بكلوهم ودمائهم فانهم يخشون واوداجهم تشبه مـ
 في الحكم آخو السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما مـ **قوله** الفاء آه
 نحو سري رسول الله عليه الصلاة والسلام فسيجد ورثي ما عر قرجم
 سواء كان الراوي فقيرا او غيره مـ بالعين الملهمة والراي اسم رجل
 سري كنهه بالياء للثبوت صوابه بالالف **قوله** الحكم نحو اكرم العالم او يقع نحو
 واقعتهم اتي في غار رمضا فقال عليه السلام اعتق رقبة مـ الوقاع
 اجماع **قوله** احدهما نحو القاتل لا يرب بمحبت نحو القاتل سريها وللراجل
 سري مـ او يفرقه نحو الا ان يعفون فان العفو علة لسقوط
 المفروض نصف المهر في الطلاق قبل الوطء مـ **قوله** الغاية
 مخو حـ يظهر مـ الشرط نحو مثلا بمثل فان اختلف الجنس
 فيعوك كيف يشتم مـ **قوله** او يذكره مثل لا يقضي القاضي وهو غضبان
 فانه يشعر بان الغضب علة مانعة من القضاء مـ صريحا مثل وحل الله
 البيع مـ فان الحكم التفرقة بين البيع والربوا رد القول انما البيع
 مثل الربوا والوصف حل البيع وحرمة الربوا وهذا يستلزم مطلق
 الفرق الذي هو الحكم المعلوم وقوله والوصف كقوله حرمت الخمر مـ

ايضا اي كما يعرف العلة بالمضمرة على الصغير ثم يقاس على الولاية
 في المال الولاية في النكاح على الصغيرة عندنا مـ **قوله** بالوصف
 والمراد منه ان الشرع اعتبر جنس هذا الوصف في جنس هذا الحكم وكذا
 الجنس البعيد فان الصغرة بالاجماع لثبوت الولاية على الصغير في
 المال والصغر نوع يدخل في الجنس القريب الذي هو العر لشموله الجنون
 ايضا وهذا الجنس القريب يدخل في الجنس البعيد الذي هو الضرورة
 لشموله الطواف الذي في الهرة وكذلك الولاية في المال نوع يدخل في
 الجنس القريب الذي هو مطلق الولاية لشموله الولاية في النكاح وهو
 يدخل في الجنس البعيد الذي هو دفع الضرورة لشموله طهارة سؤر الهرة
 ايضا فالشرع لما اعتبر الطواف في طهارة سؤر الهرة ولا وجود للعام
 الا في ضمن الخاص فبواسطة هذا الاعتبار اعتبر الجنس البعيد لتلك
 العلة في الجنس البعيد لتلك الحكم **قوله** اعلم انه لم يلزم من اعتبار الطواف
 في طهارة سؤر الهرة اعتبار الجنس القريب للصغر في الجنس القريب
 مطلق الولاية لعدم دخولها في الطواف والطهارة فلم يثبت لهذه
 المرتبة التأثير فكما ثبت اعتبار الجنس القريب في الجنس القريب يثبت
 اعتبار الجنس البعيد بدون العكس فالتأثير يستلزم الملازمة بدون
 العكس سر زاده **قوله** هو الاثر وعند الشافعي التحليل مـ التأثير
قوله كالسكر مثلا الاعتبار نوع الوصف في نوع الحكم مـ لعل هذا
 ثبت بغير قوله عليه السلام كل مسكر حرام مـ **قوله** ارايت مثالا
 لاعتبار جنس الوصف في نوع الحكم فان في جنس عدم دخول شئ
 اعتبارا في عدم فساد الصوم مـ **قوله** كقياسه مثلا لاعتبار نوع

قوله
 العمل القياس هو
 شراة الشاهد قبل
 اراية منه كالحكمة

الوصف في جنس الحكم لان لفظة اعتبار في جنس الولاية تثبت في
 المال على التيق الصغيرة منه لفظة دفع الصغر اعتبارا بالاجماع **قوله**
 كطهارة مثال اعتبار جنس الوصف في جنس الحكم فان جنس الغرورة
 اعتبر في جنس التخفيف منه **قوله** وان وجد شهادة الأصل وهي ان يكون
 الحكم اصل معين من نوعه يوجد فيه جنس الوصف ونوعه مع قطع
 النظر عن اعتبار الشرع جنس ذلك الوصف او نوعه في جنس ذلك
 الحكم او نوعه فعند بعض الشافعية يجب العمل بنحو شهادة الأصل
 وعندنا لا يجب العمل به ما لم يؤخذ مع شهادة الأصل التاثير المذكور من زاده
قوله ويتحقق عطف على قوله بالسبب والتقسيم منه الفارق وهو الوصف
 الذي يؤخذ في الأصل دون الفرع **قوله** ابتداء اي لا طريق التعدي
 وقوله المذهبين والمراد بالمذهبين مذهب الجرح والشافعية منه
 من غيرهما من غير الحنفية والحنابلة **قوله** تعدية كعدية وجوب البائع
 على البائع كالمشتري على خلاف القياس استحسانا عند اختلافهما في
 مقدار الثمن قبل قبض المبيع لعدم انكار البائع شيئا يدعيه المشتري
 والمشتري ينكر زيادة الثمن وهو مدعي البائع بناء على انكار البائع
 تسليم المبيع بما ادعاه المشتري ثمنا الى واري البائع والمشتري
 اذا اختلفا في مقدار الثمن قبل قبض المبيع حتى يخالف الوارثان
 وكذا اختلفا في الموجب والمستأجر اذا اختلفا في مقدار الأجرة قبل
 استيفاء المنفعة منه قوله بناء على تعليل وجوب البائع على البائع وهو
 الى واريه متعلق بتعدية **قوله** كما توهه بناء على ان القياس ثابت
 في صورة الاستحسان وفي سائر الصور وقد ذكر العمل به في صورة
 الاستحسان المانع ومحل به في غيرها لعدم المانع وانما لم يكن

الاستحسان

الاستحسان ان تخصيص العلة كما توهه البعض لان انعدام الحكم في صورة
 الاستحسان انعدام العلة فيها لان الوصف لم يجعل علة في مقابلة النص
 والاجماع والضرورة لان في الضرورة اجماعا والاجماع مثل الكتاب السنة
 وكذا اذا عارض القياس الظاهر استحسانا او جرحا القياس فصار عدم الحكم
 لعدم العلة لا مانع مع قيام العلة وكذا نضيف عدم الحكم الى عدم العلة
 في جميع صور عدمه لا المانع مع وجودها حتى ينقض العلة بصورة عدم
 الحكم مع وجود العلة منه **قوله** ويتبعه لان الحكم حق الشارع وهو
 قادر على البناء القطعي فلم يجر اثباته بما هو شبهة وهو اي اثبات الحكم
 المذكور تصرف في حقه تعا تنقح **قوله** ويجب قال عليه السلام لم نزل
 امرنا اسرايل مستقيما حتى كثرت فيهم اولاد السبايا فقالوا اما لم يكن
 بما قد كان فضلو واضلوا فوضع فقبل هو واجب عقلا لئلا يخلو الواقع
 عن الاحكام اذا النص لا يثق بالحوادث الغير المتناهية وجوابه ان اجناس الحكم
 وكلية ان متناهية يجوز التخصيص عليها بالعمومات فيلوح **قوله** في
 الشرعيات اي في الاعمال وفي العقلية اي الاصول الدينية دون اي لا يكفي
 ذلك بدون ورود **قوله** ولا يجري القياس له رفع الايجاب الكلي لا يجوز
 القياس اذا كان حكم الأصل مخصوصا بالأصل او معدولا به عن سببين
 القياس من زاده **قوله** بغرض اي بحصول الغرض من الحكم فهذا يرجع الى الغرض
 تخلف الحكم كما يرجع الثاني الى منع جريان العلة في صورة النقض من زاده
 يصير اي في السبيلين هما اي في غير السبيلين مانع يمنع غرض وجود
 الحكم **قوله** نقضه كما قيل التيمم مسح فيسقط فيه التيمم كاستحسان
 فيعترض بان قد ثبت اعتبار المسح في كراهة التكرار كالمسح عن الخف فيلوح
قوله لا يمكن انما اذا الشئ لا يترتب عليه النقض منه **قوله** ودفعها

قوله وجود الوصف كالحرج لما كان سببا لوجوب القصاص بوصف
 السرية فقبل ثبوت هذا الوصف لا يجب القصاص منه **قوله** نسبة
 الحكم كقول الشافعي في الاخ لا يعق على اخيه لعدم البعضية كابر
 العم فقولنا ان علة عدم عتوان العم هي عدم البعضية فان عدم
 البعضية لا يوجب عدم العتق لجواز ان يوجد علة اخرى للعتق
 بل انما لا يعق ابن العم لعدم القرابة للحرمة منه **قوله** يفيض الحكم
 مثل تغليب اصحاب الشافعي لاثبات الفرقة باسلام احد الزوجين
 الذين قبل الدخول بها حيث قالوا اسلام احدهما يوجب اختلاف
 الدين فيوجب الفرقة وعندنا يعرض الاسلام على الآخر فان اسلم
 ففي له وان ابي يفرق بينهما في الحال قبل الدخول وبعده فقد جعلنا
 الاية غير الاسلام سببا للفرقة لان الاسلام جالب للنعمة لا فاطرها
قوله من لم يجوزاه يعني ان كان المعلن لم يجوز تخصيصة العلة
 وهو تخلف الحكم عنه لما منع يرد عليه السؤال بتخلف الحكم عن العلة
 سواء كان بلا مانع وهو مباح لان هذا يخصص العلة والمعلن
 لا يجوز من رآه **قوله** جوزه آه اي جوزه تخصيصة العلة او تخلف الحكم
 عن العلة لما منع لغير مانع متعلق بالتخلف المقدر في قوله وعندنا
 اي هو تخلف الحكم عن الوصف عند جوزه لغير مانع سراده كقول
 الشافعي الوضوء والتيمم طهارة فان فتستويان في النية فينقص
 بتطهير الخبث فيضطر الى ان يقول الوضوء تطهير حكيم كالتيمم

تطهير

تطهير الخبث فقولنا نعم الوضوء تطهير حكيم يعني ان النجاسة حكيم فيزيلها
 الماء كما يزيل الحقيقة لكن تطهيرها بالماء معقول بخلاف التراب فلا يحتاج
 الى النية في التطهير بل في صيرورة الوضوء فربة والصلوة تستغني عنها
 كما في شرائطها بل يحتاج الى كون الوضوء طهارة منه **قوله** بالنفي كما يقال
 لا يثبت النكاح بشهادة النساء مع الرجال لانه ليس بمالك كالحرد وانما كان
 فاسدا لا مكان وجود الحكم بعلة اخرى الا ان يثبت بالاجماع ان له علة
 واحدة في يلزم من عدم العلة عدم الحكم كقول محمد في ولد المغصوب ان غير
 مضمون لانه لم يغصب الولد للاجماع على ان علة الضمان هذا الغصب
 لا غير منه **قوله** بتعارض كقول زفران غسل المرفق ليس بفرض لان من
 الغايات ما تدخل وما لا تدخل فلا تدخل بالشك وانما كما فاسدا لانه لم يعلم
 ان هذه من اى القسمين منه لجواز ان يقال فلا يخرج بالشك على ان
 الاحتياط في عدم خروج المرفق عن الغسل لا في عدم دخوله فيه منه
 الا ان يقال الفرض يقتضي القطع لا عدم الفرض منه **قوله** تساويهما
 اشارة الى جواز تحقق التعارض من غير الترجيح على ما هو الصحيح اذ
 لا مانع من ذلك والحكم هو التوقف وجعل الدليلين بمنزلة العدم
 ولا يلزم اجتماع النقيضين او ارتفاعهما او التحكم كما لا يلزم شئ
 من ذلك عند عدم شئ من الدليلين منه ففي التساوي في القوة
 معارضة ولا ترجيح وفي زيادة احد الدليلين على الآخر بما هو بمنزلة
 التابع معارضة مع ترجيح وبما هو لا بمنزلة التابع لا معارضة حقيقة

الحكم بالتساوي

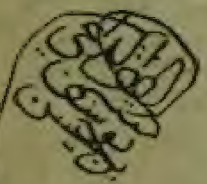
قوله في حق طرف ليرج المقدر في قوله والعام سرزاده ذلك في ذلك السبب
 كما في الاسماء اي اسما واووية موشع لتاخر التثديرات في الشريعة
 قوله ويرجح صورته هذه **قوله** احدا القياسين
 وانما جاز هذا و
 لم يجر ترجيح القياس
 بالقياس باعتبار
 ان قياس علة
 على جهة لان فيما
 نحن فيه القياس
 واحد والمغنى واحد
 الا ان اصوله كثيرة
قوله وبكثرة الاصول اي بان يكثر اعتبارات الشارع
 هذا الوصف في هذا الحكم كالمسخ في التخفيف
 في كل نظير غير معقول كالتميم ومسح الخف
 والجيرة والجور بخلاف الركن فان الركنية لا توجب التكرار
 بل الاكال ونحن نقول به وهو الاستيعاب منه ومعنى كثرة الاصول
 ان يشهد له احد الوصفين اصلا واصولا فيترجح على الوصف
 الذي لم يشهد له الا اصل واحد مثل وصف المسخ في مسألة
 التثليث والترجح بقوة التأثير بالنظر الى نفس الوصف و
 الترجيح بالثبات بالنظر الى الحكم منه **قوله** ويكون اي نفى الفارق
 دون الاخر بل وهما ويكون وصف مجزا مارة كالا حصار للرجم
 ويكونا علة للحكمة في احدها **قوله** المناسبة اي على القول
 بنحو السبر والمناسبة من مسائل العلية منه **قوله** وقدمت
 البنية وهو فيما سبق الثالث من الخمسة الضرورية فظهر ان
 المناسبة تقدمه هناك سرزاده في الاربعة من الخمس الضرورية
 موجب التخلف هذا يوجب المرجوحية وهو **قوله** مزاحم

العد

العلة المزاحم هو الذي احتمل ان يكون علة ايضا سرزاده **قوله** بغلبة
 الاشياء كقول الشافعي الاخ يشبه الولد بوجه وهو المحرمية
 وابن العم بوجه كحل الزكوة وحل الرقبة وقبول الشهادة ووجوب
 القصاص منه **قوله** كالطعم اي في علة الربو عند الشافعي والوزن
 فانه لا يشتمل القليل منه من قبيل الاول هو كون الحكم منوطا بالمجموع
 من حيث المجموع من قبيل الثاني هو كون الحكم منوطا بكل واحد **قوله**
 ورؤساء المعزلة كالجباين وعبد الجبار لنفاة القياس كالتأثير
 والامامية بعد التقابل بان يكون مع كل منها من المرجح مثل ما لاخر
قوله لا مطلقا اي غير مطالب به في العقلي والشرعي معا لغلبة
 العدالة بخلاف الاجتهاد في العلماء فانه غير غالب منه رحمه الله تعالى

في الموضع الثاني

ليكن هذا اخر ما جمعه الصعلوك من صعا ذلك
 المرعش حماها الله تعالى من شره والفساق
 والظلمة بجرمة نبيه المحترم وحسنه فانتخب
 لوانه بفضل مع الاولياء والعلماء
 العاملين والفضلاء الكاملين
 امين يارب العالمين
 في سنة ثمان وثلثين
 ومائة والف في شهر
 اوت من ذي القعدة
 محمد



Copyright © King's College London University



بسم الله الرحمن الرحيم
 ربنا اننا ندينك رحمة وهي لنا امرنا رشدا محمد
 علي ما هذاننا اليه من اصول الاحكام ونضلي على نبينا محمد
 سيد الانام وعلى له واصحابه هذه الاسلام **ولبعد**
 فخذ ما قصد اضعف عبد الله يوسف بن حسين
 الكرماني تقى الله عزما وعز كافة المسلمين من تحرير
 اصول الحقيقة مع الاشارة الى اصول الشافعية معرضا
 عن الدليل والمثال الا نادى فيها اشتد الحاجة اليه
 تسريلا للمطالبين لثواب رب العالمين وسماه عند
 اختتامه بلطفه تعالى وجيزا وسالما ان يجعله بالقبول
 جديرا ورتبه على مراد عشر المصد **الاول**
 المقدمة وهي في هذا اصول الفقه ليقبلا علم مخصوص
 وهو انه علم يتمكن به من معرفة الاحكام الفرعية
 من اوله التفصيلية ومضافا الى الفقه وهو ما
 يستند اليه الفقه من المقدمات الكلية من حيث
 حصول الاقتدار منها عليه وقيل من الادلة الاربعة

منها ما قصد اضعف عبد الله يوسف بن حسين
 الكرماني تقى الله عزما وعز كافة المسلمين من تحرير
 اصول الحقيقة مع الاشارة الى اصول الشافعية معرضا
 عن الدليل والمثال الا نادى فيها اشتد الحاجة اليه
 تسريلا للمطالبين لثواب رب العالمين وسماه عند
 اختتامه بلطفه تعالى وجيزا وسالما ان يجعله بالقبول
 جديرا ورتبه على مراد عشر المصد **الاول**
 المقدمة وهي في هذا اصول الفقه ليقبلا علم مخصوص
 وهو انه علم يتمكن به من معرفة الاحكام الفرعية
 من اوله التفصيلية ومضافا الى الفقه وهو ما
 يستند اليه الفقه من المقدمات الكلية من حيث
 حصول الاقتدار منها عليه وقيل من الادلة الاربعة

منها ما قصد اضعف عبد الله يوسف بن حسين
 الكرماني تقى الله عزما وعز كافة المسلمين من تحرير
 اصول الحقيقة مع الاشارة الى اصول الشافعية معرضا
 عن الدليل والمثال الا نادى فيها اشتد الحاجة اليه
 تسريلا للمطالبين لثواب رب العالمين وسماه عند
 اختتامه بلطفه تعالى وجيزا وسالما ان يجعله بالقبول
 جديرا ورتبه على مراد عشر المصد **الاول**
 المقدمة وهي في هذا اصول الفقه ليقبلا علم مخصوص
 وهو انه علم يتمكن به من معرفة الاحكام الفرعية
 من اوله التفصيلية ومضافا الى الفقه وهو ما
 يستند اليه الفقه من المقدمات الكلية من حيث
 حصول الاقتدار منها عليه وقيل من الادلة الاربعة

الشرعية الاحكام العلمية الفرعية والفقه عبارة عن
 التمكن الكاصل لاجازة معرفة الاحكام الشرعية الفرعية
 من اولها التفصيلية وفي فائدته وهي المعرفة المذكورة
 وفي موضوعه وهو الكتاب والسنة والاجماع من
 حيث استناد الاحكام الفرعية اليها واستنباطها
 منها المرصد **الثاني** ان للعالم صانعا موجودا قويا
 لذاته ولا يلزم وجود الممكن بل لا يجالان الا بجلالنا
 الوجود فان لا وجود له لا يجادل قديما والا احتاج
 الى الحديث فلا يفتي صانعا قادرا ان لو كان موجبا
 لزم الترجيح بلامرجح في اختصاص المحدثات باوقافها
 بحصول الموجب في جميع الاوقات وتسلسل الشرط
 الكادثة لان اثر الموجب لا ينفك حادثا الية عالم الان
 فضا القادر لا يتعلق بالمجهول جبالا لخاصة
 تقضي صحة العلم والقدرة او هي عبارة عن صحتها
 منبدا ولا يلزم في تخصيص المقتدر بوقت دون وقت
 تخصيص بلامخصص سميا بصير العلم بالمسموع
 والمبصرات منكما لكونه مجبرا امرانا هيا مرسلا

منها ما قصد اضعف عبد الله يوسف بن حسين
 الكرماني تقى الله عزما وعز كافة المسلمين من تحرير
 اصول الحقيقة مع الاشارة الى اصول الشافعية معرضا
 عن الدليل والمثال الا نادى فيها اشتد الحاجة اليه
 تسريلا للمطالبين لثواب رب العالمين وسماه عند
 اختتامه بلطفه تعالى وجيزا وسالما ان يجعله بالقبول
 جديرا ورتبه على مراد عشر المصد **الاول**
 المقدمة وهي في هذا اصول الفقه ليقبلا علم مخصوص
 وهو انه علم يتمكن به من معرفة الاحكام الفرعية
 من اوله التفصيلية ومضافا الى الفقه وهو ما
 يستند اليه الفقه من المقدمات الكلية من حيث
 حصول الاقتدار منها عليه وقيل من الادلة الاربعة

منها ما قصد اضعف عبد الله يوسف بن حسين
 الكرماني تقى الله عزما وعز كافة المسلمين من تحرير
 اصول الحقيقة مع الاشارة الى اصول الشافعية معرضا
 عن الدليل والمثال الا نادى فيها اشتد الحاجة اليه
 تسريلا للمطالبين لثواب رب العالمين وسماه عند
 اختتامه بلطفه تعالى وجيزا وسالما ان يجعله بالقبول
 جديرا ورتبه على مراد عشر المصد **الاول**
 المقدمة وهي في هذا اصول الفقه ليقبلا علم مخصوص
 وهو انه علم يتمكن به من معرفة الاحكام الفرعية
 من اوله التفصيلية ومضافا الى الفقه وهو ما
 يستند اليه الفقه من المقدمات الكلية من حيث
 حصول الاقتدار منها عليه وقيل من الادلة الاربعة

هذا هو الحق
في الكلام عندنا
فلا يتوقف صحة
الحقيقة على
استعمال المجاز
فلا يصح مجازا
ما لا يصح حقيقة
وغيره من الكلام
بمعنى المجاز
فلا يتوقف صحة
الحقيقة على
استعمال المجاز
فلا يصح مجازا
ما لا يصح حقيقة
وغيره من الكلام
بمعنى المجاز

هذا هو الحق
في الكلام عندنا
فلا يتوقف صحة
الحقيقة على
استعمال المجاز
فلا يصح مجازا
ما لا يصح حقيقة
وغيره من الكلام
بمعنى المجاز

الحقيقة متعذرة أو مجوزة وكونه خلفا للحقيقة
في حق الكلام عندنا فلا يتوقف صحة الحقيقة
وعندهما في الحكم فلا يصح مجازا ما لا يصح حقيقة
وترجم الحقيقة والمجاز معا استعمالا لهما مراد
كل منهما بلفظ واحد في وقت واحد عندنا والمحققين
من أصحاب الشافعي خلافا له وعامة أصحابه وما ظن
من الجمع بينهما فربما يصح المجاز وكون العبرة بالحقيقة
اتفاقا عند استوائهما في الاستعمال وأما عند غلبة
استعمال المجاز فالعبرة بالحقيقة عندنا في وعندهما
للمجاز في الحقيقة تترك إلى المجاز بالعادة وبذلك
يجل الكلام بأن يتعذر الحقيقة فيه وبذلك لا معنى يرجع
إلى المنكلم كما في بين الفوز وبذلك لا في نفسه بأن
يبنى غير كمال بعض ما يتناوله وصفا ونقصا فيه
بما أخذ اشتقاقه عند إطلاقه عند رجاء الله وعندهما
ينصرف إلى الكامل كالاول وبذلك لا سياق الكلام
وقد يتعذر المعنى الحقيقي والمجازي معا كقوله
لامرأته وهي أكبر سنًا منه أو معرفة النسب

فإنه لا يتوقف
على استعمال
المجاز في الحقيقة
فإنه لا يتوقف
على استعمال
المجاز في الحقيقة

فإنه لا يتوقف
على استعمال
المجاز في الحقيقة
فإنه لا يتوقف
على استعمال
المجاز في الحقيقة

هذه بنتي فلا يثبت النسب حقيقة ولا التي يراد
الصريح ما ظهر منه المراد ظهورا تاما بالاستعمال
وحكمه تعلق الحكم بعين الكلام ونفسه وقيامه مقام
معناه حتى استغنى عن العربية والنية حقيقة كان
أو مجازا والكناية ما استتر المراد منه بالاستعمال
حكمها أن لا يجب العمل بها إلا بالنية أو دلالة الحال
حقيقة أو مجازا فالأصل في الكلام هو الصريح و
يظهر التفاوت في الأقارب بالأسباب الموجبة للقبول
فإنها لا يوجبها إلا بالصريح المبحث الثاني في العام
والخاص والمطلق والمقيد والخاص ما وضع للعلوم
واحد أو متعدد محصورا وغير محصور لكن غير مستغرق
لما يصلح له بوضع واحد وحكمه أن يوجب تناول
الحكم لما وضع له قطعا بمعنى عدم الاحتمال الناشئ
عن الدليل والعام ما وضع وصفا واحدا لمتعدد
غير محصور مستغرق لجميع ما يصلح له وحكمه
أن يوجب الحكم في كل ما يتناوله قطعا عند عامة
أصحابنا ظنا عند الشافعي والشيخ أبي منصور

هذه

وسائر مشايخ سمرقند من اصحابنا فعندنا لا يجوز
تخصيص خبر الواحد والقياس ما لم يخبر بقطعي
عندهم يجوز فاذا تعارض الخاص والعام في قدر مائتا ولاء
ان تاخر العام ينسخ الخاص عندها وان تاخر الخاص
ينسخ العام موصولا وينسخه عندها مفضولا في
ذلك القدر فيكون العام المنسوخ بالخاص قطعيا
لا طيبا كالعام المخصوص فلا يصح تغليب المنسوخ
بالقياس كما يصح تخصيص العام المخصوص به بعد
تخصيصه بقطعي مثله عندها وان لم يعلم التاريخ
يجعل على المقارنة وينتسب عندها حكم التعارض في ذلك
القدر وعند الشافعي وما لا يخفى العام بالخاص علم
تقدم احدهما او جهل والعام المخصوص بالكلام
المستقل يصير ظاهرا عندها فيجوز تخصيصه عندها
بخبر الواحد والقياس كما يجوز قبل التخصيص ايضا
عند الشافعي والعام المخصوص بمستقل هو العقل
يبقى قطعيا كما كان قبل التخصيص والعام المخصوص
بمستقل هو الحسن والعادة او نقضا بعض الافراد

او

او زيادة بعضها لا يبقى قطعيا بل يصير ظاهرا كالمخصوص
بكلام مستقل عندها والعام المقصور على بعض ما يتناول
بكلام غير تام بنفسه لتعلقه بصدوره كاستثناء
والشرط والصفة والغاية وبذلك البعض عند بعضهم
يبقى قطعيا كما كان قبل الفرض كالمخصوص بالعقل
ويكون حقيقة في الباقي لا يجازا كالعام المخصوص بمستقل
كلام وغير كلام فانه مجاز من حيث اطلاق اسم الكل على الجزء
وحقيقة من حيث تناول اللفظ العام له والالفاظ الموصوفة
للعوم اسماء الاجناس المعروفة بتعريف اللام الاستغرافية
او بتعريف الاضافة للاستغراق والموصولات التي
اريد بها معنى الاستغراق والجموع المعروفة باللام الاستغرافية
او بتعريف الاضافة واسماء الشرط والاستفهام معا
واسماء الشرط والنكرة في سياق النفي وفي سياق الشرط
المثبت والنكرة الموصوفة بصفة عامة واي نكرة تعم
بالصفة والاصل في النكرة ان تكون خاصة وتكون
مطلقة في الانشاء وينتسب بها واحد مجهول عند
السامع اذا كانت في الاخبار والاصل فيها اذا عرفت

نكرة ان تكون غير الاول واذا اعيدت معرفة ان تكون
 عينه واصل المعرفة اذا اعيدت معرفة ان تكون عين
 الاول واذا اعيدت نكرة ان تكون غيره وكل ان دخل
 على النكرة فلهي عموم الافراد وان دخل على المعرفة فلهي عموم
 الاجزاء وجميع عمومته على سبيل الاجتماع وكلما تعمير
 الافعال ومتى تعمير الاوقات ويصح تخصيص الجمع و
 ما في معناه كالرهبان والقوم الى ثلثة وتخصيص
 المفرد وما في معناه نحو لا تزوج النساء الى الواحد
 والطائفة كالمفرد بناء على ان اقل الجمع ثلثة لا ثلثا
 كما ذهب اليه مالك وجماعة من اصحاب الشافعي وجميع
 المنكر غير عام عند اكثر وعند الجبائي واتباعه عام
 والعطف على العام بوجوب العموم في المعطوف عند
 اصحابنا خلافا للشافعية ومثل والله لا آكل ان
 اكلت فغدي حر عام في مفعولاته عند ابى يوسف
 والشافعي لا عند ابى حنيفة ونفي المساوات عام
 عند الشافعي لا عنده ومفهوم المخالفة عام ومفهوم
 الموافقة عام فيها سوى المنطوق وحكاية فعله

عليه

عليه السلام لا تعم واللفظ الذي ورد بعد سؤال
 او حادثة ان استقل وخرج مخرج الجواب قطعا او ظاهرا
 مع احتمال الابتداء او لم يستقل يحمل على الجواب وان
 استقل وكان اللفظ كونه ابتداء كلام مع احتمال الجواب
 يحمل على الابتداء عندنا ويصدق بانه لا قضاء في
 قوله غنيت الجواب وعند الشافعي يحمل الجواب على العبارة
 لعموم اللفظ عندنا لا لخصوص السبب خلافا للشافعي
 ومالك ويجوز تخصيص الكتاب بالكتاب السنة بالسنة
 وان خالف فيها طائفة وتخصيص عموم القرآن بالخبر
 المتواتر اتفاقا وتخصيص السنة بالقرآن خلافا لبعض
 وتخصيص الكتاب بالسنة بالاجماع وفعله عليه السلام
 يخص عموم عندنا وعند الشافعية والخائبة
 ونفاها لكرخي ومذهب الصحابي يخص للعموم عندنا
 وعند الخائبة وان كان هو الراوي لذلك العام
 لا عند الجمهور واجماع الاصوليين على امتناع العمل
 بالعموم قبل البحث والفحص عن المخصص فذهب
 الاكثرون منهم الى ان غلبة الظن بانتفاءه يكفي في

البحث عن العمل به وقال القاضي أبو بكر بلزوم القطع
 وكذا الخلاف في كل دليل مع معارضة والمطلق صفة
 أو اسم جنس أو يدينه المسمى بلا قيد **و** حكمه أن يجري
 على إطلاقه والمقيد صفة أو اسم جنس أو يدينه المسمى
 مع قيد **و** حكمه أيضا أن يجري على تقييده وتقييد المطلق
 شبيهه بتخصيص العام فيجوز تقييد المطلق بالمصل
 استثناء كما أوصفتها بشرط أو غاية أو بدل بعض
 بالمفصل عقلا كان أو نقلا كتابا أو سنة متواترا
 أو غير متواتر أو قياسا عند بعض فيها فإذا ورد
 المطلق والمقيد فإن اختلف حكمها فلا يحمل المطلق
 على المقيد اتفاقا إلا في مثل اعتق عن رقبة ولا تملك
 رقبة كافرة وإن اتحد حكمها فإن اختلف الحادثة
 لا يحمل المطلق على المقيد عندنا وعند الشافعي يحمل
 وإن اتحدت الحادثة فإن دخل على السبب لم يحمل
 المطلق على المقيد عندنا وعند غيره يحمل وإن دخل
 على الحكم يحمل عليه اتفاقا هذا إذا كان الحكم مثبتا
 فإن كان منفيًا لم يحمل اتفاقا **البحث الثالث**

في المشترك والمؤول المشترك ما وضع لمقتدر وضع مقتدر
 على السوية **و** حكم التوقف في دليل بعض معانيه بشرط المثال
 ليظهر المراد لكونه مرجوًا وإطلاقه على كل من معنييه
 على البدل حقيقة متفق عليه وإطلاقه على أحدهما غير
 معين وعلى المجموع المركب منها مجاز لا حقيقة وعلى كل
 منهما معامتنازع فيه كالمجمع بين الحقيقة والمجاز
 وقد ذهبنا في المتنازع في أن لا يصح حقيقة بل مجازا
 فلا عموم للمشارك عندنا وذهب الشافعي إلى أن يصح
 حقيقة لغة فيما صح اجتماعهما وإن يظهر غيرهما عند
 التردد غير القرائن ولا يحمل على أحدهما خاصة إلا بالقوة
 وقيل يجوز الجمع بينهما في النفي لا الإثبات وقيل يجوز
 في الجمع لا المفرد والآكرون لم يفرقوا بين المفرد والجمع
 في الجواز وعدمه والمأول ما ترجح من المشترك بعض
 وجوهه بغالب الرأي كذا البائز وأخواته حالة
 مذاكرة الطلاق يوقف بها على إرادة الطلاق
 فصار مؤولا فلو قال اردت البينة الحسية لم يصدق
 لوجوب العمل بالمأول وإن ترجح بعض وجوه المشترك

بقطع يسمى مفسر لا مولا والمأول كما يكون من المشترك
 يكون من الخفي والمشكل والمجمل اذا لحقها البناء بدليل
 ظني كخبر الواحد والقياس **المبحث الرابع** في العبارة
 والآشارة والدلالة والاقضاء الثابت بعبارة
 النص ما ثبت بسوق الكلام له واراوته به قصد
 سواء كان نفس الموضوع له او جزءه او لارائه المتأخر
 والثابت بآشارة النص ما ثبت بنظم مثل الاول بدون
 سوق الكلام له وهو الاول سواء في ايجاب الحكم
 وعند تعارضها العبارة ارجح والثابت بدلالة النص
 ما ثبت بمعنى النظم لغة لا استنباطا بالراي وهو
 كالثابت بالآشارة حتى صح اثبات الحدود والكفارات
 به وعند تعارضها ترجح الآشارة ولا بد في ثبوت
 الحكم بدلالة النص من معرفة المعنى المقوم بالحكم المنصوص
 عليه والثابت بالاقضاء ما ثبت باجتناب الكلام
 اليه من اللزوم المتقدم على الموضوع له كالبيع الثابت
 بخو اعتق عبدك عني بالف لانه من ضرورة صحة
 العتق وهو يعدل الثابت بدلالة النص وعند

تعارضها

تعارضها فدلالة النص أقوى من الاقضاء ولا يعمد
 للثابت بالمقتضى ولا تخصيص له عندنا خلافا للشافعي
 فهما وكذا لا يقبل التخصيص الثابت بدلالة النص بخلاف
 الثابت بآشارة النص فانه يجتمعا في الاصح لا عند
 الامام ابي زيد والمخذوف مما يوصل بالمقتضى وهو
 ما يغير اثنائه المنطوق بخلاف مقتضى فيكون المخذوف
 ثابتا لغة فيجري فيه العموم والخصوص بخلاف مقتضى
المبحث الخامس في الظاهر والنص والمفسر والحكم
 ومقابلتها الظاهر لفظا ظهر منه المراد بنفس الصيغة
 من غير تأمل سيق الكلام اولا والنص لفظا زاد وضوحا
 على الظاهر بان يكون المراد مقصودا بالسوق والمفسر
 لفظا زاد وضوحا على النص على وجه لا يبقى فيه حتم
 التخصيص ان عاما ولا احتمال لتأويل ان خاصا
 لكن يجتمعا في غير الخبر والحكم لفظا زاد
 وضوحا على المفسر والحكم المراد به غير احتمال النسخ
 وكل من الظواهر النص يوجب الحكم قطعا عند مشايخنا
 كالشيخ ابي منصور ومن تابعه حكم كل منهما وجوب

العرفين حتى صح انما لا يكون
 والكفارة بكل منهما وعند بعض مشايخنا

العمل بما وضع له اللفظ ظاهر لا قطعا وجوب
اعتقاد حقيقة ما اراد الله تعالى منه واليه ذهب اكثر
اصحاب الشافعي وبعض المعتزلة وعند تعارضهما
يرجح المفسر على الظاهر وكل من المفسر والمحكم يوجب الحكم
قطعا بلا خلاف وعند تعارضهما يرجح المحكم على
المفسر ويرجح المفسر على الظاهر والنظر اذا وقع التعارض
بينه وبين احدهما **و** ضد الظاهر الحق وهو ما خفي المراد
منه بعارض غير الصيغة لا ينال الا بطلب حكمه
ان ينظر فيه ليعلم ان خفاءه لمزية او نقصا **و** ضد
النظر المشكل وهو ما لا ينال المراد منه الا بالتأمل
بعد الطلب وهو حكمه **و** ضد المفسر المجمل وهو ما ارجحت
فيه المعاني فاشتبه المراد اشتباها لا يدرك الا ببيان
مذهبه المجمل **و** حكمة التوقف على اعتقاد حقيقة المراد
الى ان ياتي به البيان **و** ضد الحكم المتشابه وهو ما لا يطرق
لدركه حتى سقط طلبه **و** حكمة التوقف فيه على اعتقاد
حقيقة المراد **البحث السادس** في البيان وهو اظهار
المراد وهو يلحق جميع ما ذكر غير المحكم والمتشابه

ويلحق

ويلحق انواع السنة المتواترة والمشهورة والاحاد وهو
خمس بيان التقرير هو بيان المعنى الكلام معلوما بالمنطوق
بلا تغيير فيفيد توكيد الكلام بما يقطع احتمال المجاز
والخصوص فيصح موصولا ومنفصلا اتفاقا وبيان
التفسير هو بيان المعنى الكلام مجزئيا بالمنطوق بلا تغيير
وهو بيان ما فيه خفاء من المشترك والمجمل والمشكل
الحق وهو ايضا يصح موصولا ومنزليا اتفاقا
هذان البَيَانَانِ جائزان للكتاب بخبر الواحد لبيان
التغيير فلا يجوز تخصيص خبر الواحد عندنا
لا تاخير البيان عن وقت الحاجة الى الفعل بالاتفاق
الا عند من يجوز تكليفه لا يطاق وتأخيرها الى وقت
الحاجة الى الفعل جائز عند عامة الفقهاء مطلقا
وبين تغيير هو اظهار المعنى الكلام بالمنطوق مع
تغييره كالاستثناء والشرط والصفة والغاية
وهو انما يصح بشرط الوصل وان قال ابن عباس رضي
الله تعالى عنهما بصحة الاستثناء منفصلا عن المستثنى منه
وان طال الرمان ولا يجوز تخصيص العام الغير المخصوص

بالكلام المستقل من لحننا عندنا بل يكون نسخا وتبعا قال
 بعض اصحاب الشافعي ويجوز عدم واكثر اصحابه
 والاستثناء هو المنع من دخول بعض ما يتناول له صدر
 الكلام في حكمه بالاولا والآخرها **وشرطه** ان يتصل
 بالمستثنى منه لفظا او ما في حكمه ودخول المستثنى في
 صدر الكلام وعدم كونه مستغرقا وهو يمنع التكلم
 بحكمه بقدر المستثنى فيكون تكلما بالباقي بعد الاستثناء
 عند اصحابنا وقال الشافعي هو يمنع الحكم في المستثنى
 بطريق المعارضة فامتناع الحكم فيه عند وجود
 المعارض وعندنا عدم الدليل عليه والمستثنى منه
 مستعمل في غير المستثنى مجازا على قول الاكثرين
 واليه ذهب الشافعي وقال الآخرون المراد بالمستثنى منه
 ما هو معناه قبل دخول الاستثناء واليه ميل بعض
 مشايخنا والمذهب المشهور من اصحابنا ما قاله
 القاضي بوبكر من ان المراد بجمع المستثنى منه ^{المستثنى}
 ما عدا المستثنى من المستثنى منه وصفا والاستثناء
 ليس الاما اوجبه الصيغة قصد الاما ثبت بها

ضمنا

ضمنا وصيغته حقيقة في المتصل مجازا في المنقطع
 وقيل حقيقة ما لفظه فحقيقة اصطلاحية فيهما
 والاستثناء المستغرق باطل واصحابنا قيدوه
 بلفظه او بما يساويه ويجوز استثناء الاكثر والمساوي
 عند الاكثرين خلافا للمخابلة فيهما ولزفر في الاكثر
 والاستثناء بعد جمل متعاطفة بالاولا ويرجع الى الجملة
 الاخيرة عندنا في حقيقة وعند الشافعي يرجع الى الجميع
 والاستثناء من الاثبات نفي اتفاقا لكن هو يقول النفي
 مدلول للمضحك شرعي لعدم اطلاقه ونقول هو عدم اطلاق
 لاحكم شرعي وكذا الاستثناء من النفي اثبات عند مدلول
 للنفي وعندنا لا والشرط يجب اتصاله بالمشروط وهو
 بعد جمل متعاطفة بالاولا والجميع لا الاخيرة عندنا في حقيقة
 كما هو عند غيره والصفة للاستثناء في العود الى
 المتعدد والخلو فيها كالحذف فيه والغاية تقتضي ان
 يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها بانتهاء حكم ما قبلها
 فيما بعدها لان الغاية تدل عليه والخلو في الغاية
 بعد المتعدد كاستثناء بعده في العود الى الاخيرة

او الى الجميع وبينا الضرورة هو اظهرها المراد بغير المنطوق
وهو يقع بسبب الضرورة وانواعه اربعة الاول ما في حكم
المنطوق والثاني ما ثبت بدلالة حال المتكلم والثالث
ما جعلنا بالضرورة دفع العزور والرابع ما ثبت ضرورة
طول الكلام او كثرته وبينا التبدل هو اظهرها المراد بغير
معنى الكلام كالمدة بالمنطوق وهو النسخ وهو ان يرد
دليل شرعي من ارجاء عن دليل شرعي مقتضيا خلاف
حكمه والنسخ بيان محض لمدة الحكم بالقياس الى الشارع
ورفع وابطال وتبديل بالنسبة الى علمنا وهو جائز
عند جميع المسلمين في احكام الشرع المحتمل في نفسه
لوجود والعدم بان لا يلحق بها مانع من النسخ من
توقيت او تبايد ثبت ايضا اودلالة وقد انكره اليهود
وسرطه التمكن من الاعتقاد اتفاقا ولا حاجة الى التمكن
من الفعل عندنا فجاز النسخ قبل وقت الفعل وعند
المعتزلة والصيرفي لا يصح النسخ قبل الفعل لانه
المقوكون الناسخ والمنسوخ حكمان شرعيان
وكون الناسخ منفصلا متاخرا عنه ويجوز عندنا

كون الناسخ اشق لا عند بعض اصحاب الشافعي ويجوز
نسخ التكليف بدون ان يكون بدله تكليف آخر عند الجمهور
ويجوز بالاجماع نسخ القران بالقران والسنة المتواترة
بالسنة المتواترة والاحاد بالاحاد والمتواتر ويجوز
عندنا نسخ المتواتر بالمشهور بالاحاد عند الاكثرين
ويجوز عند الجمهور نسخ السنة بالقران وللشافعي فيه
قولان يجوز ولا يجوز ونسخ القران بالخبر المتواتر
ومنع الشافعي ولا يصلح الاجماع ناسخا عندهم
ولا ينسخ الاجماع بعضا واجماع ظنيين ولا ينسخ الاجماع
الاول كالحاصل بطريق الاحاد عندهم ويجوز عيسى بن
ابان وبعض المعتزلة نسخ الاجماع بالاجماع ولا يجوز
نسخ الاجماع قياسا ولا ينسخ القياس اجماعا ولا ينسخ
ولا يصلح القياس المظنون ناسخا ولا منسوخا عندهم
والقياس المقطوع ينسخ بمقطوع نسا كان او قياسا
لاجماعا والمنسوخ اما الحكم والتلاوة جميعا وانما الحكم
فقط واما التلاوة فقط وانكر الاخيرين بعض المعتزلة
واما وصف الحكم مع بقاء اصله والزيادة على النص

نسخ عندنا سواء كان بزيادة جزء أو شرط أو رفع معزوم
المخالفة وعند الشافعي وأكثر أصحابه والخائبة مثل
هذه الزيادة ليست بنسخ فلا يجوز الزيادة على الكتاب
والخبر المتواتر والخبر المشهور بحجبه الواحد عندنا
وعندهم يجوز والاتفاق على جواز نسخ تلاوة الخبر
وجواز نسخ التكليف بالخبر عنه وعدم جواز نسخ
مدلول خبر لا يتغير وعدم جواز قول الشارع زيد مؤمن
ثم ينسخه خلافا لبعض المعتزلة والخائبة جواز نسخ
أصل الفحوى وفيه امتناع نسخ الفحوى دون أصله
وعدم بثوث حكم النسخ قبل تبليغه المكلفين وبعد
وروده عليه السلام خلافا لبعض الشافعية وعدم
كون العبادات المستقلة بنفسها نسخا لما زيدت
هي عليه وجواز نسخ وجوب معرفة الله تعالى وجواز
نسخ تجريم الكفر وجواز نسخ جميع التكاليف بإعدام العقل
والإجماع على أن نسخ سنة من سنن العبادة كنسخ ستر
الراس في الصلاة لا ينفو نسخا والنسخ بتعيين بأن يعلم
تأخره من زمان المنسوخ أو بقوله عليه السلام هذا

نسخ

نسخ لذلك وما في معناه أو بإجماع الأمة على أن هذا الحكم
منسوخ بذاك المبحث **التابع** في المنطوق والمفهوم
ومن الناس من عمل في النصوص بوجود آخر هي فاسدة عندنا
وجدها راجع إلى القول بمفهوم المخالفة وهو أن ينشأ
الحكم في المسكوت عنه على خلاف ما ثبت في المنطوق وشرط
ذلك أن لا يظهر ولو لم يمسكوت عنه من المنطوق بالحكم
الثابت للمنطوق ولا مساوات المسكوت عنه للمنطوق
في الحكم الثابت للمنطوق وإن لا يخرج المنطوق مخرج
العادة وإن لا ينفو الحكم في المنطوق لسؤال أو حادثة
ولا يعلم المتكلم بأن السامع يجهل هذا الحكم المخصوص
المنطوق ومنه مفهوم المخالفة أن تخصص الشيء باسم العلم
أو الجنس يدل على نفى الحكم عما عداه عند البعض لا عندنا
وإن عدم الحكم عند عدم الاسم كان بعدم أصلي عندنا
فليس بحكم شرعي ومنه أن التعليق بالشرط يوجب
الحكم عند عدمه عند الشافعي عملا بشرطه وعندنا
لا يوجب بل يبقى على عدم الأصل فيما عدا المشروط
ولا ينفو حكما شرعيا متغذيا خلافا له فالشرط

عنده معتبر بدون الشرط وعندنا معه ومنه مفهوم الغاية
 فانه يدل على خلاف حكم المعانيها **المبحث الثامن**
 حروف المعانيها حروف العطف والاولى لطلق الجمع عندنا
 من غير تعريض لمقارنة ولا ترتيب وهو مذهب عامة اهل
 اللغة والشرع وعند الشافعي وبعض اصحابه للترتيب
 وقد يدخل بين جملتين فلا توجب المشاركة في خبر الاولى
 الثانية وقد نستعار الحال بمعنى الجمع ايضا والفاء
 للتعقيب ونستعمل في احكام العطف ويستعمل في العطف
 على خلاف الاصل بشرط ان يكون لها دوام ونم للترتيب
 مع التراخي عندنا في حقيقة والترتيب مع التراخي يرجع
 الى التكلم عنده وعندهما الى الحكم وقد يستعار بمعنى
 الواو اذا تعذر العمل بحقيقة الاتصال في معنى العطف
 وقبل موضوع لاثبات ما بعده والاعراض عما قبله منفيما
 كان او موجبا ولكن للاستدراك بعد النفي اذا دخل
 على المفرد وان دخل على الجملة يجب اختلاف ما قبلها وما
 بعدها وهي بخلاف بل لكن العطف به بطريق الاستدراك
 انما يكون عندنا ساق الكلام وان لم يتسق الكلام يكون

اصلا او
 رادوا
 في
 كلامهم

كأنه
 في
 الكلام

مستافا

مستافا غير متعلق بما قبله واو لاحد الشيئين فتوجب
 باعتبار وضعه ان يتناول احدا المذكورين عند عامة
 اهل اللغة وائمة الفقه لا للشك كما ذهب اليه الامام
 ابو زيد وابو اسحق الاسفرائني وجماعة من الخويزني وقال
 في الاسلام الصحيح قول العامة الا انه في الاخبار
 يفرض اليه الشك باعتبار محل الكلام واما في الانشاء
 فالتخيير والاولا بوجه وقد يستعار كلمة او للعموم
 فيوجب عموم الافراد في موضع النفي وعموم الاجتماع
 في موضع الاثبات وقد يستعار حتى وحتى للغاية
 ونحو للعطف فيكون المعطوف اما افضل واخسر وقد
 يدخل على جملة مبتدأة وتدخل الافعال فان احتمل
 الصدر الامتداد والآخر الانتهاء اليه فللغاية والا
 فان صلح لان يكون سببا للثاني فيكون بمعنى كـ والا
 فللعطف المحض ومنها حروف الجر الباء للاتصاف
 والاستعانة فتدخل على الوسائل كالامان قالوا
 ان دخل الباء في آلة المسح تناول كل المحل الا ان دخلت
 في المحل وعلى الاستعلاء ويراد به الوجوب بخوله

على ألفا ان يصل الوديعه ويستعمل الشرط ويستعاض
في المعاوضه المحضه بمعنى الباء اجماعا وكذا في الطلاق
عندها وعنده بمعنى الشرط ومن للتبعيض ويحتمل
البيان عندهما والى انتهاء الغايه ثم هي تفيد معنى الغايه
مطلقا فاما دخول الغايه في الحكم وخروجها عنه فامر
يدور مع الدليل وهذا هو المختار بين المذهبين في
وقيل ان كانت الغايه غايه قبل تكلمه لا تدخل تحت المعنى
والا فصدر الكلام ان لم يتناولها فهي لم تدخل اليها
وان تناولها فهي لا سقط اما ورائها وفي للظرف
تحقيقا او تقدير او يفرق بين حذف واثباته فيقع
هي في ان صحت الدهر على الابد وفي ان صحت في الدهر
على ساعه وتستعار للمقارنه في نحو انت طالق
في دخولك الدار وعند البعض يجعل مستعارا المعنى
الشرط والاولى الصحاح **اسماء الظروف** مع للمقارنه
فيقع اثنتان ان قال الغير المدخول بها انت طالق
واحدة مع واحدة وقبل للتقدم فيقع واحدة في انت
طالق واحدة قبل واحدة وثنتان في قبلها واحدة

وبعد على عكس قبل وعند المحضه فتقوله لفلان عذري
الف درهم قرار بالوديعه لا بالدين ومنها حر ووالشرط
ان اصل في الشرط لا اختصاص به فتدخل في امر على
خطر الوجود واذا عند الكوفيين يحى للظرف والشرط
فاذا استعملت في الشرط لم يبق فيها معنى الوقت و
صارف بمعنى ان واليه ذهب ابو حنبل وعند البصريين
حقيقه في الظرف وقد يحى للشرط بلا سقوط معنى
الظرف كمن واليه ذهب صاحباه ودخوله في امر كائن
او منتظرا لعماله وكيف للسؤال عن الحال فاذا لم يستقم
يبطل كلمة كيف ويجتنب في انت حر كيف شئت المرصد
الرابع في الاحكام الحكم ان لم يكن بتعلق شيء بشئ
آخر فاما صفة لفعل المكلف كالوجوب والحرمه
او اثر لفعله كالمالك وصفه الفعل قد يعبر فيه
المقاصد الدينيه ويلزمها الاخرى كصحة العباده
وقد يعبر فيه المقاصد الاخرى وان تبعها الدينيه
كوجوب العباده وفي المعاملات كون الفعل موصلا
الى الموقد الدينى يسمى صحه وكونه بحيث لا يوصل اليه

يسمى بطلانا وكونه بحيث يقتضي ركانه وشرائطه ايضا
اليه لا اوصاف الحجة يسمى فسادا وما يعتبر فيه
المقاصد الاخرية ان كان حكما اصليا غير مبني على
اعذار العباد وكان الفعل او الترك مع منعه بدليل
قطعي فالفعل فرض وبطلان وجب وبلا منعه سنة ان كان
الفعل طريقة مساوية في الدين والافئدة وبطلان وان
كان التارك او ترك الفعل مع منع الفعل محرم وبلا منعه
مكروه وان استويا فمباح فالفرض لازم علما وعملا
حتى يكفر باحده والواجب لازم علما ولا يكفر باحده
بل يفسق ان استخف باحدا اما مؤلا فلا
يعاقب تارك كل من الفرض والواجب الا ان يعفو الله تعالى
والشافعي لم يفرق بينهما وقد بطلوا الواجب على ما يعم
الفرض والواجب وهو ما يكون الفعل او تركه مع منع
التارك قطعا او ظاهرا وترك سنة الهدي يوجب كراهة
كالجماعة لا ترك سنة الروايد كسيرة عليه السلام
في لباسه وقيامه وفعوده والنفل ثياب فاعله لا يسيئ
تاركة وهو دون سنن الروايد ويلزم بالشروع عندنا

لا عند الشافعي والحرام ما يعاقب على فعله المكروه كراهة
تنزيه الى الحل اقرب المكروه كراهة تنزيه الى الحرمة اقرب
وعند محمد حرام لكن بغير قطعي والحرام بقطعي وان كان
ما يعتبر فيه المقاصد الاخرية حكما اصليا حثيا على
اعذار العباد يسمى رخصة والحكم الاصل في مقابلته يسمى
غربة والغربة فرض او واجب سنة او نفل لا غير والرخصة
اربعة انواع الاول ما استبيح مع قيام المحرم والحرمة كاجراء
كلمة الكفر مكرها بقطع او قتل لكن لو اخذ بالغربة كان
اولى والثاني ما استبيح مع قيام المحرم لا الحرمة كاقطاع
المسافر والغربة اولى من الرخصة عندنا الا ان يضعفه
الصوم والاولى الحق بكونها رخصة الثانية مع كونها
رخصة حقيقة والثالث ما وضع عناء الاضر والاضلال
يسمى رخصة مجازا والرابع ما سقط مع كونه مشروعا
يسمى رخصة مجازا كقول الراوي رخص في السلام
والثالث اتم من الرابع في المجازية وبعد الحقيقة
والحكم ان كان يتعلق بشئ آخر فالشئ المتعلق
ان كان داخل في الآخر فهو ركن وان لم يكن داخل فيه

وكان مؤثرا في إيجاب الحكم وابتداء وجوده ظاهر فهو العلة
 وأن لم يكن مؤثرا فيها وكان طريقا للوصول للحكم من غير
 أن يضاف إليه بوجوب ابتداء ولا وجوده لكن تخلص من السبب
 والحكم علة غير مضاف إلى السبب فهو السبب الحقيقي وأن
 تخلص به فاما علة مضاف إلى السبب صار السبب حكم العلة
 أما الركن فما يقوم به الشيء كالأقرار والصدقة والأيمان
 وأما العلة فاما علة اسما ومعنى وحكما كالبيع المطلق
 للملك وأما علة اسما فقط كالمعلق بالشرط وأما علة
 اسما ومعنى لاحكاما كالبيع الموقوف للفقير وأما علة
 معنى وحكما كالجواز والاحراز العلة كالقرابة والملك للعقب
 فإذا تأخر الملك يثبت العقب به وإن تأخر القرابة يثبت
 العقب بها وأما علة اسما وحكما لا معنى كالسفر والمرض
 وأما السبب فكما ترقيصه وأما الشرط فهو ما شرط
 محض حقيقي كالشهادة للنكاح أو جعله وهو كونه السر
 أو دلالته وأما شرط في منفعة العلة وهو كل شرط لم يعبأ
 علة صالحة لاضافة الحكم فيضاف إليه وإن لم يكن له
 تأثير في الحقيقة وأما شرط في حكم السبب وهو شرط

اعرف

اعترض عليه فإفعل مختارا غير منسوب إليه وأما شرط
 اسما لاحكاما وهو أول شرطي كل حكم يتعلق بهما وأما العلة
 فقد ذكرنا النظر بها الاحصاء للرجم والمحكوم به ارتباط
 الأول ليس له الوجود حتى وهو متعلق بحكم شرعي
 وسبب الحكم شرعي آخر كالزنا والثاني ليس له الوجود
 حتى وهو متعلق بحكم شرعي لكنه ليس سببا له كالأكل
 والثالث ماله وجود شرعي وهو متعلق بحكم شرعي وسبب
 الحكم شرعي آخر كالبيع والرابع ماله وجود شرعي وهو متعلق
 بحكم شرعي وليس سببا لحكم شرعي كالصلوة ثم المحكومة
 أما حقوق الله تعالى خالصا وحقوق العباد خالصا أو
 ما اجتمع في الحقان وحوائجها غالب كالحذف أو
 حق العباد غالب كالفقير وأما حقوق الله تعالى ثمانية
 عبادات خالصة كالأيمان وفروعه والأقرار أصل في الأيمان
 اتفاقا حتى صح إيمان المكرة في حق الدنيا ولا يصح رتبة
 والأعمال روائد على الأيمان وعبادة فيها معنى المؤنة
 كصدقة الفطر فلم يشترط لها كمال الأهلية ومؤنة
 فيها حقونة كالحراج ومؤنة فيها عبادة كالعشر

وحق قائم بنفسه غير واجب في ذمة أحد كحسن الغنائم
والمعادن وعقوبات كاملة كالحدود وعقوبات قاصرة
ونصيبها الجزية كحرم الميراث بالقتل وحقوق الأثرة
بين العباد والعبودية كالكفارات وأما حقوق العباد
فأكثر من أن يحصى نحو ضمان الدية وبدل المتلف وغيرهما
المحكوم عليه ولا بد من أهلية للحكم ولا تثبت إلا بالعقل
الحاصل بالبلوغ والعقل عند العزلة من العلل الموجبة
لما استحسنه المحرم لما استبحه على القطع والخطأ
متوجه بنفس العقل عندهم فالصبي العاقل وشاهق
الجيل مكلفان بالإيمان ويعذبان إن لم يعتقدوا كفرة ولا إيماناً
وعند الأشعر لا يعذبان بل يعذران فلم يعتبر كفر شافعي
الجيل فيضمر قاتل ولا إيماناً بالصبي وهو مذهب الشافعي
ومذهبنا التوسط بينهما فالصبي العاقل لا يكلف
بالإيمان ولكن يصح منه الإيمان لأصل العقل والمراهقة
إن غفلت عن اعتقاد الكفر والإيمان لم تجعل مرتدة ولم تثبت
من زوجها وتبين أن كفرت ثم الأهلية ضرباً أهلية
وجوب أهلية أداء فاما أهلية الوجوب فبناء على

قيام الذمة فلا بد من تولد له ذمة صالحة للوجوب عليه
بالجماع الفقهاء وقبل الانفصال هو جزء من وجه حتى صلح
لغير الحق ولم يجب عليه فإذا ولد بصير ذمة مطلقة
للوجوب له وعليه ولكن الوجوب غير مقصود بنفسه
بل المقصود منه حكم وهو الأداء واختياراً فإذا ثبت في
حقه لعدم حكم الوجوب غرضه فكل ما يمكن أداءه يجب عليه
وما لا فلا كما ثبت لعدم المحل كبيع الحر فمالكه حقوق
العنا غرماً وعوضاً يجب عليه وكذا ما كآصله يشبه
المؤمن كنفقة القريب والأعواز كنفقة الرقبة ولا يجب
ما كآصله يشبه الجزية ولم يجب الإيمان قبل أن يعقل
وإذا عقل يجب أصل الإيمان عليه دون أداءه وأما أهلية
الأداء فاما قاصرة تثبت بقدرة قاصرة ثابتة بالعقل
الناقص وهو عقل الصبي والمعتوه وأما كاملة تثبت
بقدرة كاملة ثابتة بالعقل الكامل وهو عقل البالغ
غير المعتوه فحقوق الله تعالى كالإيمان والعبادات البدنية
نصح من الصبي من غير لزوم أدائه عليه وحقوق العباد
التي هي نفع محض كقبول الهبة والصدقة يصح منه

بغير إذن وليه وحقوق العباد التي هي ضرر محض كالجهنة
والصدقة لا يصح منه وأن إذن وليه وحقوق العباد
التي ترد بين النفع والضرر كالبيع والشراء يصح منه
بإذن وليه لا بدونه والعوارض المعترضة على الأهلية
سماوية ومكتسبة مما السماوية غير الاختيارية فمنها
الجنون هو اختلاط العقل بحيث يمنع جريان الأفعال
والأقوال على العقل الأناراً وهو يوجب الحجر الأقو
ولا ينفذ تصرفه بإجازة الولي دون الأفعال ويسقط
بالحود والكفارات والعبادات والبرعاً المحضة
وما كان حسناً لا يجتمل غيره كالإيمان وما كان قبيحاً
لا يجتمل غيره كالكفر فثبت في حقه تبعاً لوليته
ومنها الصغر ويسقط من الصغير في أول حواله
ما سقط من المجنون ولم يصح إيمانه ولا تكليفه بوجه
وإذا ظهر فيه شيء من آثار العقل يسقط منه ما يجتمل
السقوط عن البالغ منه حقوق الله تعالى ولا يسقط
ما لا يجتمل به مثل فرضية الإيمان ويعفى عنه كل عقدة
يجتمل العفو فلا يعفى رذيلة ولا حقوق العباد

ومنها

ومنها القته هو آفة توجب خللاً في العقل فيشبه بعض
كلامه كلام العقلاء وبعضه كلام المجانين وكذا سائر أموره
هو بعد البلوغ مثل الصبي مع العقل في كل الأحكام فلا يمنع
صحته القول والفعل ويسقط عنه العبادات والعقوبات
كالصبي عند عامة المتأخرين وثبت الولاية على المعتوه
لغيره كالصبي ولا يثبت له ولاية على غيره كالصبي ومنها
النسيان هو عبارة عن غفلة الإنسان العاقل عن بعض ما كان
يعلمه مع علم البعض بدون آفة وهو لا ينافي شيئاً من نفس
الوجوب وجوب الأداء في حقوق الله تعالى لكنه إذا كان غالباً
في حق من حقوقه تعالى مثل النسيان في الصوم وفي تسمية
الدينية يجعل من أسباب العفو في حقه تعالى بخلاف حقوق
العباد فإنه يجب ضمان ما تلفه من مال الإنسان ومنها النوم
هو عجز عن الأدراكات والحركات الإرادية وهو يوجب تأخير
الخطاب للأداء لا للوجوب لا ختم الأداء بعده بلا حرج
وتبطل عبارة أصلاً في الطلاق والعاق والاسلام و
الردة لعدم الاختيار ومنها الانغماء وهو تعطل القوى
المدركة والمحركة حركة ارادية بسبب من يعرض للدماغ

والقلب وهو نوع مرض لا يعصم منه نبي ويعصم عن الجنون
وهو حدث في الاحوال كلها والنوم الا المضطجع او
متكئا او مستندا الى ما لا يزيل السقوط ويبطل العبارة
وينع البناء والنوم لا يمنع ومنها الرق وهو في اصل
وضعه جزاء عن الكفر وهو العقوب لا يحتمل التجزئ
وكذا الاعتاق عندهما وهو بناء في مال كنية المالا مال كنية
غيره كالنكاح والدم والحياة وهو بناء في مال كالحال في
اهلية الكلافة البشرية كالذمة والحل والولاية ومنها
الحيض والنفاس وهما لا يعدمنا اهلية الوجوب الاداء
لكن الطهارة عنهما شرط لجواز اداء الصوم والصلوة
فيفوت الاداء بهما ويسقط اصل الصلوة للمرجح لا الصوم
فيقضى هو لا هي ومنها المرض وهو لا ينافي اهلية الحكم
سواء كان من حقوق الله تعالى كالصلوة او من حقوق العباد
كالنكاح ولا اهلية العبادة حتى صح ما يتعلق بها
ومنها الموت هو عجز الخالص بسقط به ما هو في باب التكليف
لفوت غرضه وهو الاداء عن اختيار وما شرع عليه كاجبة
غيره وان كان حقا متعلقا بالعين بقي بقاء العين

وان

وان كان متعلقا بالذمة وكان وجوبه لا بطريق الصلة
لم يبق مجرد الذمة حتى ينضم اليها مال وذمة كقبول ما شرع
له بناء على حاجته يبقى له قدر ما يقضي به حاجته وله حكم
الاحياء في احكام الآخرة يبقى ما يجب له وعليه الحقوق
وما تلقاه من ثواب الطاعة وعقاب المعصية واما العوارض
المكتسبة فهي امان نفسه واما من غيره اما الاول فغيرها
الجهل وهو اما جهل لا يصلح عذرا في الآخرة ولا بشرته
كجهل الكافر فاعتقاده في حكم لا يحتمل التبدل لعبادة
الصنم مثلا باطل بلا بشرته وفي حكم يحتمل دافع للتعرض
له فقط عند الشافعي وعند ابي حنيفة دافع للتعرض وللدليل
الشرع في احكام الدنيا في دفع اعتقاده الدليل الموجب
للحرمة كان الخطاب لم يتناولهم في احكام الدنيا واما
جهل لا يصلح عذرا في الآخرة كالكفر لكنه دون لانه
مؤول للقران كجهل صاحب الهوى في صفاته تعالى واحكام
الآخرة وجهل الباغي بآويل فاسد ولما كانا مسلمين
لزمنا الزامهما بقول الحق في جميع احكام الشرع وجهل
من خالف في اجتهاده الكتاب والسنة المشروعة او

الاجماع ولو قضى القاضي بذلك لا ينفذ قضاؤه وأما جمل
يصلح شبهة كالجمل في موضع الاجتهاد الصحيح وفي
موضع الشبهة وأما جمل يصلح عذرا وهو جمل من اسلم
في دار الحرب فيكون عذرا في الشرايع ومنها السكر
وهو ما يطرق مباح كشر الدواء مثل الأفيون في
وشرب المكرة الخمر ونزول الضرر أياها وهو كالإغماء
يمنع جميع التصرفات حتى الطلاق والعناق وأما بطريق
مخطور كالسكر من شراب مخم أو من ذلك وهو لا ينافي الخطأ
ولا يبطل الأهلية أصلا فيلزم كل الأحكام ويصح كل
عباراته وينفذ تصرفاته كلها قولا وفعلنا عندنا الآ
الردة استحسنانا والاقرار بالحدود والخاصة لله تعالى
وحد السكر اختلاط الكلام وزاد ابوح ان لا يعرف السبأ
من الأرض لوجوب الحد فقط ومنها الهزل هو ان لا يراد
باللفظ معناه الحقيقي ولا المجازي وهو ضد الجذ وهو ان
يراد به أحدهما وشرطه ان يشترط باللسان قبل العقد
ذكر الهزل ولا يعتبر دلالة وهو لا ينافي الأهلية والرضا
بالمباشرة بل ينافي الهزل اختيار الحكم والرضا به بمنزلة

شرط

74
شرط الجواز في البيع فيكره بالردة هازلا ويحكم على السلام من
هزل بكلمة السلام ويؤثر فيما يحتمل لنقض كالباع لا يفني
المال فيه مقصود عندهما مجال كالمخلع وعنده ربح مؤثر فيه
ويبطل الاقرار بما يحتمل الفسخ وبما لا يحتمله ومنها السفه
وهو عبارة عن غفلة تغري الانسان فحمله على العمل بخلاف موجب
العقل والشرع مع قيام العقل حقيقة والمراد هنا تبذير المال
وتلافه على خلاف مقتضى العقل والشرع وهو لا ينافي
الأهلية ولا شيا من احكام الشرع ولا يمنع سقوط التكليف
مجال ولا يوجب الحجر عما لا يحتمل الفسخ ولا يبطله الهزل
كالنكاح والعناق وعما يحتمله ويبطله الهزل كالباع
والاجارة عند البيع وعندهما يجوز الحجر على السفه عما يحتمله
دون ما لا يحتمله وانعقد الاجماع على منع ماله عنه
في اول البلوغ ومنها الخطأ هو ان يفعل فعلا من غير يقضه
قصدا تاما كما اذا رمى صيدا فاصاب انسانا وهو يصلح
عذرا لسقوط حق الله تعالى اذا حصل عن اجتهاد لا حق العباد
ويصلح تخفيفا لما هو صلة لم تقابل مالا او وجبت بالفعل
كالدية ويصلح شبهة في العقوبة المندرية بها وصح طلاق

عندنا لا عند الشافعي وانعقد بعبه فاسدا كبيع المكره
ومنها السفر وهو لا ينافي الاهلية بوجه ولا يشترط الحكم
لكن جعل في الشرع من اسباب التخفيف بنفسه لانه من اسباب
المشقة لا محالة حتى اثر في رخصة قصر فريضة الرباعي
بحيث لم يبق له الا كمال مشروعا اصله عندنا وعند الشافعي
رخص له ان يصلي فريضة الرباعي ركعتين ان شاء واثر
في رخصة تأخير الصوم ان شاء وسفر لم يصح يوجب
رخصة السفر عندنا خلافا للشافعي ولا يوجب السكر الحرام
رخص روال العقل واما العوارض المكتسبة من غيره فالاكراه
وهو نوعا كاملا بنفسه الاختيار ويعدم الرضا ويوجب
الاجاء والاضطرار نحو التهديد بما يخاف على نفسه او
عضوه اعضائه وقاصر بعدم الرضا ولا يوجب الاجاء
والاضطرار ولا يفسد الاختيار بان اكره على الشيء
بجس او قيدا وضرب هو بعبه لا ينافي اهلية الوجوب
ولا اهلية الاداء ولا يوجب سقوط الخطاب عن المكره ولا
الاختيار ولا يثبت الترخص في القتل والجرم وزنا الرجل
بالمرأة بعد زكراه ولو لم يجز ولا يثبت الخطر مع الاكراه

الكامل

الكامل في الميتة والحجر والخنزير ولا يسقط حرمة ما بالاكراه القاصر
لكن سقط حد الحجر استحسانا والكامل يدخل المكلف اجزاء كالميتة
الكفر وفساد الصلاة والصوم وتلاؤ ما لا يغير فان صبر ولم
يفعل ما امر به فهو اولى فيها والجناية على الاحرام وتكثير المرأة
من الزنا ولا يصح الاكراه لابطال شيء من الاقوال ولا افعال فيثبت
موجبهما فالاقوال التي لا تنسخ ولا تتوقف على الاختيار كما
لطلاق والعقاق تنفذ بالاكراه كما تنفذ مع الهزل والاقوال التي
تنسخ وتتوقف على الرضا كالبيع والاجارة تقصد والمخى
وبغيره سواء لعدم الرضا وكذا الاقارب كلها لقيم الدليل
على عدم التحريم به **المصد الخامس في الكتاب** وهو القرآن المنزل
على الرسول عليه السلام المكتوب في المصاحف المنقولة عنه نقلا
متواترا بلا شبهة وهو النظم والمعنى جميعا في قول عامة الفقهاء
وهو الصحيح من مذهبنا لان الله لم يجعل النظم ركنا لارضا
في حق جواز الصلاة خاصة بل اعتبر المعنى فقط فما يعيد
الحكم من الفاظ الكتاب خبر ان احتمل الصدق والكذب نظرا
الى مجرب وثبوت شيء لشيء او سلبه او انشاء ان لم يحتمل
فالمحكوم به في خبر الشارع ان كان الحكم الشرعي مثل كتب

فان الرضا
بالاقرار
لا يوجب
الاكراه

عليكم الصيام واحل الله البيع وحرم الربوا فيفيد الحكم الشرعي
من غير ان يجعل مجازا عن الانشاء بلا خفاء وان لم يكن كذلك
فوجه افادته للحكم الشرعي ان يجعل الاثبات مجازا عن الامر
والنفي مجازا عن الرني فيفيد الحكم الشرعي بابلغ وجه واكيد
واما الانشاء فالمعتبر من اقسامه هنا هو الامر والره فيهما
يثبت اكثر الاحكام الامر قول القائل استعلاء افعل ونحوه
والرني قول القائل استعلاء لا تفعل ولفظ الامر حقيقة في
القول المخصوص اتفاقا ويطلق على الفعل فالأكثر على ان مجازا فيه
وقيل مشتراك بينهما لفظا وقيل متواطئ فيهما واذا كان
حقيقة في الفعل ايضا ففعله عليه السلام لا يجازي ان كان بيانا
لحمل الكتاب اجماعا فيجب اتباعه واذا كان طبعيا او خاصا لا يجب
اتباعه اجماعا وان كان غير ذلك فالمختار انه لا يجب اتباعه
وموجب صيغة الامر نحو افعل الوجوب فقط عند الجمهور
بدليل عدمه والامر قبل الخطر وبعد سواء عند جمهور
الاصوليين وقيل للذب بعد وللوجوب قبله وقيل موجبا
الاباحة وصيغته مجردة عن قرينة المرة والتكرار وان كان
موقفة بوقت او معلقة بشرط او مخصوصة بوصف

والامر حقيقة على ارادة
الفعل لا امر عندنا خلافا
لغيره لان قول السيد
الشيخ استغنى امر ونحو
الجملة بالمراد ان كان
لا يرد بغيره لا يظهر عينا
عندنا عند الاكثر ونحوه
على الصيغة عندنا خلافا
لاستحباب الشافعي
ولو كان الصيغة امر لكان
امرا لكان الاكل والشرب
امرا لكانوا ليس كذلك
منه

والامر حقيقة على ارادة
الفعل لا امر عندنا خلافا
لغيره لان قول السيد
الشيخ استغنى امر ونحو
الجملة بالمراد ان كان
لا يرد بغيره لا يظهر عينا
عندنا عند الاكثر ونحوه
على الصيغة عندنا خلافا
لاستحباب الشافعي

او مجردة عن جميع ذلك لا يتحمل العموم في افراد الفعل والتكرار
في الاثنان باقاع افراد متماثلة في اوقات متعددة بل هي للنصوص
والمرّة عند عامة علمائنا وبعض المحققين من اصحاب الشافعي
وعند بعض علمائنا وبعض اصحاب الشافعي لا يوجب التكرار الا اذا
كانت موقفة بوقت او معلقة بشرط او مخصوصة بوصف
وعند الشافعي لا يوجب شيئا من العموم والتكرار ولكن يتحملهما
واعلم ان من قال بان الامر للتكرار قال بانه للفقور ومن قال يحصل
البراءة بالمرّة منهم من قال انه للفقور وقال القاضي يجب الفقور
او الغرم على الامثال او بوقف امام الحرمين وعمر الشافعي انه لطلب
حقيقة الفعل والتعجيل والذخ خارج عنه والصحيح من مذهب
علمائنا انه للذخ بمعنى عدم التقييد بالمال وذهب عامة اصحابنا
واصحاب الشافعي الى ان الامر بالشئ نهى عن ضيقه واجدا او متعديا
وقيل نهى عن واحد غير معين من المتعدد وقيل هذا في امر لا يجب
لا امر الذب وقيل امر الذب نهى عن ضيقه نهى عن ذب الرني عن الشئ
امر بضيقه ان كان واحدا باقاعه وان متعدداف عند بعض
اصحابنا بكون امر بالاضداد وعند عامة اصحابنا بكون امر
بواحد من المتعدد **واما امور** نوعان موقت يتعلق بوقت

والامر حقيقة على ارادة
الفعل لا امر عندنا خلافا
لغيره لان قول السيد
الشيخ استغنى امر ونحو
الجملة بالمراد ان كان
لا يرد بغيره لا يظهر عينا
عندنا عند الاكثر ونحوه
على الصيغة عندنا خلافا
لاستحباب الشافعي

فان قيل
ان الامر بالاضداد
لا يوجب التكرار
لان الامر بالاضداد
لا يوجب التكرار
لان الامر بالاضداد
لا يوجب التكرار

محدود ومطلق لا يتعلق بوقت كذلك فالملقوع الوقت على
 التراخي الاداء على الفور في الصحيح من مذهب اكثر اصحابنا واكثر
 اصحاب الشافعي وذهب بعض اصحابنا وبعض اصحاب الشافعي الى
 انه على الفور والمقتد بالوقت انواع نوع جعل الوقت ظرفا
 للمؤدى وشرطا للاداء وسببا للوجوب وهو وقت الصلاة
 والاصل في هذا النوع ان لا يكون السبب كل الوقت بل هو الجزء
 الذي يتصل به الاداء فان اتصل بالجزء الاول فهو السبب والا
 انتقل الى الثاني والثالث الى اخر الوقت المضيوع عند زفر
 والى آخر جزء من اجزاء الوقت عندنا فتعين السببية فيه فيعتبر
 حال المكلف عند ذلك الجزء في الاسلام والبلوغ والعقل و
 الجنون والسفر والاقامة وتعتبر صفته من صحته وفساده
 واما ان حكي الوقت في الاداء يكون السبب لوجوب القضاء كل
 الوقت في كل مالا فلا يباين بقبضنا ونوع جعل الوقت
 معيارا وسببا للوجوب وشرطا للاداء وهو وقت الصوم
 ومن حكم هذا النوع ان لا يشرع فيه غيره فاذا نوى المسافر
 واجبا اخر في رمضان يقع عنه عندها وعنده ربح غرض ذلك
 الواجب كما يقع عنه في ظاهر الرواية ان نوى النفل ويقع

خلاط

عنه

عنه في الاصح عند اطلاق النية ويقع عنه في الصحيح عندنا
 اذا نوى المريض واجبا اخر ونوع موقوف بوقت مشكوك وهو
 فانه يشبهه الطرف لعدم استغراق افعاله او فاته كالصلاة
 ويشبهه المعيار لانه لا يصح في عام واحد الايج واحد كالزهار
 للصوم وهو وظيفة العمر فحجبه بعد العام الاول داء بالاتفاق
 لكن عندنا في يوسف يجب مضيقا فاما بنفسه الشاخر في العام
 الاول وعندنا لا يفرق به ما لم يقفه فبقى النفل في العام الاول
 مشروعا عندنا لا عند الشافعي والنية المطلقة تكفي في حجة
 الاسلام اتفاقا وتصح حجة الاسلام بنية النفل عنده لا عندنا
 ونوع كان الوقت لمعيارا لسببها كالكفارات وحكمه ان
 الوقت لا يمكن منعينا لها كان الصوم من عوارض الوقت
 فتجب النية من الليل والواجب بالامر بنوعا اداء هو تسليم عين
 الواجب الثابت في الذمة بالسبب الموجب له الى المستحق
 وقضاء هو اسقاط الواجب في الذمة بتسليم مثله من عند
 المكلف وهو حقه ويستعمل كل منهما في معنى الآخر مجازا
 والقضاء يجب بالسبب الجديد عند البعض وعند عامة مشايخنا
 يجب القضاء بالسبب الموجب للاداء من الامر والخلاف في القضاء

في الوقت

منها ما لا معيار له
 كالقضاء بالمال

القضاء

بمثل معقول فاما القضاء بمثل غير معقول فلا يمكن ايجابه
الا بنص جديد تفافا ثم الاداء اما كامل هو ان يؤدى
بالوصف الذى شرع مثله اداء الصلوة كلها بالجماعة او
قاصر وهو بخلاف مثله اداء الصلوة كلها فى الوقت منفردا
او بعضها الاول كما لمسبق فانه اداء فيه قصور وان ادى
بعضه الاخر منفردا كالا حق فهو اداء شبهه بالقضاء
واما القضاء فاما بمثل معقول كالصلاة للصلاة واما بمثل
غير معقول كالفدية للصوم في حق الشيخ الفاني وثواب النفقة
للج نبي بنصر ولا يعقل للممانلة بين الصوم والفدية ولا بين
الحج والنفقة وكل ما لا يعقل له مثل قرينة لا يقضى الا بنصر
كالوقوف بعرفة ورمى الجمار واما قضاء يشبه الاداء كما اذا اتى
بالتكبيرات الروايد لصلاة العيد في الركوع مزاد ركاء الامام
من غير ان يرفع يديه وان فات موضعه وقال ابو يوسف لا ياتي
بها كما لا ياتي الامام بها اذا نسيها وهذه الاقسام المذكورة
في حقوق الله تعالى يتحقق في حقوق العباد ايضا فاداء الكمال
حقيقة بمنزلة اداء الصلوة بالجماعة كتسليم عين العبد
المغضوب المبيع على الوصف الذى ورد عليه الغضب والعقد

والاداء الكامل بحسب اعتبار الشارع كتسليم يد للصرف والمسلم
فيه لان كلاهما وصف ثابت في الذمة لا يحتمل التسليم لكن
جعل الشارع المؤدى عين الثابت في الذمة كيلا يلزم الاستبدال
في يد للصرف والمسلم فيه قبل القبض وهو حرام بالنصر وكذا الحكم
في سائر الديون لانها تقضى بامثالها والاداء القاصر كد المغضوب
مشغولا بالدين او بالجناية او بعرض او حاملا وتسلم المبيع
مشغولا باحدى هذه الصفات والاداء الذى يشبه القضاء كما اذا
امر عبد لغيره اشتراه كان تسليمه اداء حتى تجبر المرأة على القبول
ولا يملك الزوج ان يمنعها اياها ولا يثبت الملك للمرأة قبل التسليم
او قضاء القاضى ويثبت للفروج والقضاء بمثل معقول كضمان
الغضب ما كامل كالمثل صورة ومعنى كما في المثليات او قاصر
وهو المثل معنى كالقيمة في ذوات القيم اذا انقطع المثل والامثال
فلا يجب القاصر الا عند العجز عن الكامل فيجب قيمته يوم الخصومة
عند ارجح وعند ابى يوسف قيمته يوم الغضب وعند محمد
قيمته يوم الانقطاع والقضاء بمثل غير معقول كالنفس والاطراف
تضم بالمال المتقوم في حالة الخطأ فلا يجب المال عند احتمال
المثل المعقول صورة ومعنى وهو الفضا ص حال العمد خلافا

للشا في ولا يقضي في حقوق العنا ايضا ما ليس له مثل مغفول
 الابيض فلا يضمن المنافع بالغصب بخلافها بالعقد في الاجارة وعقد
 النكاح بالرضا والقضاء الشبيه بالاداء كالقيمة فيما اذا امر
 عبدا غير معين فانها قضاء حقيقة لكن لما كان الاصل
 مجهولا من حيث الوصف ثبت العجز عن اداء الاصل وهو تسليم
 العبد هو جيب القيمة فكأنها اصل ولما كان الاصل وهو العبد
 معلوما من حيث الجنس يجب هو في اختيار الزوج بينه وبين
 القيمة وانهما ادى يجبر المرأة على قبول ثم الشرع فرق
 بين وجوب الاداء ووجوب القضاء فجعل القدرة الممكنة
 شرطا لوجوب الاداء دون وجوب القضاء والشرط كون القدرة
 متوقفا لوجود لا تحققها اذ هو لا يسبق الاداء لان الاستطاعة
 مع الفعل لا قبله ومن الاداء ما لا يجب الا بقدرة ميسرة للاداء
 وهي رائدة على القدرة الممكنة بدرجته فلما توقف الوجوب
 على الميسرة دون الممكنة صار كان الواجب تغيير العسر الى اليسر
 بواسطة في شرط دوام الميسرة لبقاء الواجب لها حتى يسقط
 الزكوة لهلاك الضاب والعشر بهلاك الخارج والخارج باستيصال
 الاف الزرع لتعلق كل منها بقدرة ميسرة وقال الشافعي

اذا

اذا تمكن من الاداء ولم يؤد ضمه ولا بد للمأموه من الحسن لان الشارع
 حكيم لا يامر بالفحشاء فالحاكم بالشرائع عندنا الشرع دون العقل
 بان يحكم بحسن فعل وقبحه في حكم الله تعالى بمعنى كونه متعلق
 المدح عاجلا والنواب اجلا وكونه متعلق الذم عاجلا والعقاب
 اجلا لان العقل الاحكام في شئ اصلا لان الحين والقيح بمعنى
 موافقة الغرض ومخالفة وتعتبر عنها بالمصلحة والمفسدة
 وبمعنى صف الكمال والنقص لا نزاع في كونها مدركين بالعقل
 بدون الشرع وانما النزاع في المعنى الاول فعد الاشاعة لا يثبت
 بالعقل بل بالشرع فقط فاحسن عندهم ما امر به امر وجوب وجوب
 والقيح ما نهى عنه نهى تحريم او كراهة فلا حسن ولا قبح للافعال
 قبل ورود الشرع ولو حسن الشارع ما قبحه او قبح ما حسنه
 لم يكن متمعا وانقلب الامر فصار القبيح حسنا والحسن قبيحا
 وعند المعتزلة والكرامية والبراهمة حسن الاشياء وقبحها
 عائد الى امر حاصل في الفعل قبل الشرع اما لذاته او لصفة لازمة
 او لوجوه واعتبارات على اختلاف مذاهبهم يكشف عن الشرع
 وليس له ان يعكس القضية من عند نفسه وذلك قد يدرك
 بالضرورة وقد يدرك بالنظر وقد لا يدرك بالعقل اصلا ولكن

لا يجوز الاصل في ان يثبت
 اما طاهر او نجس او ما حل
 او حرام او حلال او حرام
 فليس هذا من الاشياء

يُعلم بورد الشرع ان فيه جهة محسنة او مقبحة وعندهم الحسن
ما يحمد على فعله شرعا او عقلا والقيح ما يذم على فعله قالوا
والمندوب حيس والحرام والمكروه فيج فاصبح ما ذهب اليه بعض
اصحابنا والمعتزلة من ان حسن بعض افعال العباد وقبحها
يكون لذات الفعل او لصفة له ويعرفان عقلا كما يعرفان شرعا
بلا خلافة عند المعتزلة العقل حاكم بالحسن والقيح موجب
للعلم وعندنا الحاكم بهما هو الله تعالى والعقل آلة للعلم بهما
فيخلق الله تعالى العلم عقيب نظرا العقل نظرا صحيحا **والمأمور**
اما حسن لمعنى في نفسه واما حسن لمعنى في غيره والآول
ان لا يقبل سقوط التكليف كالصدق واما ان يقبله كالأقرار
والصدق هو الأصل في الأيمان والأقرار ملحق به لدلالة عليه
بخلاف عمل الأركان في صدق بقلبه وترك الأقرار من غير عذر
لم يكن مؤمنا في احكام الدنيا اعتبارا بجهة ركنية في حال
الاختيار وان صدق ولم يصادق وقتا بقرينه يكون مؤمنا
اعتبارا بجهة تيقنه في حال الاضطرار وكما لصلوة تسقط
بالعذر واما ان يكون شبيها للحسن لمعنى في غيره كالزكوة
والصوم والحج يشبه ان يكون حسنا بالغير وهو دفع حاجة

الفقر

الفقر وفقر النفس وزيارة البيت والثاني اما ان يكون الغير
منفصلا عن هذا المأمورية كالسعي الى الجمعة فانه حسن لاداء
الجمعة وليس قرينة مقصورة لسقوطه بسقوطها او قائما
لهذا المأمورية كالجهد لاعاد كذا الله تعالى حتى ان اسلم
الكفار لا يشرع الجهاد والامر المطلق اذ اخلى عما يدل على الحسن
لمعنى في نفسه او غيره يتناول ما لا يقبل سقوط التكليف
من الحسن لمعنى في نفسه ويصرف عن ما يدل الدليل عليه
والكفار مخاطبون بالآيمان والعقوبات والمعاملات والعبادات
في حق المواخذة في الآخرة وفي حق وجوب الاداء في الدنيا ايضا
عند العراقيين من مشايخنا لا عند مشايخ ديارنا وقال
الشافعي الكفار مخاطبون بالشرائع واليهي بخالف الامر في
ان حكمية التكرار والفور وهو بعد الايجاب للحظر بالاجماع
على ما نقله ابو اسحق وانقسام النهي في صفة القبح
كانقسام الامر في صفة الحسن فمنه ما قبح لعينه وصفا
كالكفر والبغث ومنه ما التحق به بواسطة عدم الاهلية
والمحلية شرعا كصلاة المحدث وبيع الحر وحكم النهي فيها

بيان انه غير مشروع فيكون باطلا اتفاقا والتمني عن الأفعال
الحسية فقط كالزنا وشرب الخمر يقع على القبح لعينه بالاختلاف
فيقتضي القبح لعينه فيبطل اتفاقا لكن لودل الدليل على ان
التمني عنها لعينه وكان ذلك العيزوصفا كان حكما ايضا
حكم القبح لعينه ملحقا به وان كان ذلك العيزو مجاورا
كالتمني عن قربان الحائض لا يلحق بالقبح لعينه بل يكون
صحيحا مشروعا باصله بعد التمني ومنه ما قبح لمعنى في غيره
وصفا او مجاورا فان كان مجاورا كالتمني عن البيع وقت
النداء يكون حكما ان يكون صحيحا مشروعا بعد التمني لا فاسدا
لكن مع الكراهة عندنا وعند الشافعي وان كان وصفا
للمتمني عنه كالتمني عن الربوا كان حكما فسادا للمشروع عندنا
لا بطلانا كما هو عند الشافعي والتمني المطلق عن الأفعال
الشرعية كالصلاة والصوم يقع على القبح لغيرة متصلة
وصفا حتى يبقى المتمني عنه بعد التمني مشروعا باصله
عندنا وان لم يكن مشروعا بوصفه وعند الشافعي
يضر في القبح لعينه فيبطل عنده وقال عامة أصحابنا

وبهم

نفاذ
يقول
والضابط
لا يضر
بصاف

وبعض اصحاب الشافعي ان الاحكام الشرعية اسبابا ايضا في اليها
والموجب للحكم في الحقيقة والشارع له هو الله تعالى دون غيره
وهو اختيار الشيخ ابي منصور وقال جمهور الأشعرية للعقوبات
وحقوق العباد اسباب ايضا في وجوبها اليها فاما العبادات
فلا يضاف الا الى ايجاب الله تعالى وخطابه وانكر بعضهم الاسباب
اصلا قالوا الحكم المنصوص عليه يثبت بظاهر النص وفي غيره يتعلق
بالوصف الذي جعل علة ويؤيد ذلك اشارة لبثوث الحكم في الفرع
بايجاب الله تعالى واشباهه فاصل الدين وفروعه من العبادات
والمعاملات والكفارات والعقوبات مشروعة باسباب جعلها
الشارع اسبابا لها كالخروج بالبيت والصوم بالشرع باتفاق
المتأخرين فذهب الامام السرخسي الى ان السبب مطلقا شرع الشرع
فذهب الامام ابو زيد وفتح الاسلام وصدر الاسلام الى ان السبب
دون اليك فالجزء الذي لا يتجزئ من كل يوم سبب لصوم ذلك
اليوم فيجب صوم جميع اليوم مقارنا له والصلاة باوقافها
والعقوبات باسبابها والكفارات الدائرة بين العباد والعقوبة
بما تزد بين الخطر والاباحة والمعاملات بتعلق البقاء المقدر
بتعاطرها والايمان بالآيات الدالة على حدوث العالم وانما الامر

لا لزوم ما وجب علينا بسببه كالبيع يجب به الثمن في الدفعة ثم
يطالب بالأداء واجماع الفقهاء على وجوب الصلوة على ما لا يصلح
للخطاب يدل على ان نفس الوجوب بالسبب وجوب الأداء بالخطاب
وتعرف السبب بتعلق الحكم به وتكرره وينسبته اليه **المصدر**
السادس في السنة وهي تطلق على قول الرسول وفعله
والحديث يختص بقوله والخبر يقال على لفظ مخصوص حقيقة
فيشترك لفظا بين الصيغة والمعنى القائم بالنفس وهو الكلام
المحكوم فيه بنسبة خارجية حتى يصدق عند الجمهور ان توافق
النسبتان ويكذبك اخالفنا وهو ينقسم الى متواتر واحاد
والمتواتر خبر جماعة يفيد بنفسه العلم بصدقه والاعلم
الحاصل به ضروري عند الجمهور ونظري عند الكعبة واليه الحيين
وعند الغلاة في قبيل القضايا التي قياساتها معها وشرطه
الصحيح امتناع تواطى مخبريه على الكذب عادة واسنادهم
الخبر الى الحسن واستواء الطرفين والوسط وعلم بعض المخبرين
به وان كان البعض مقلدا او ظاننا ومجازفا وشرطه الفاسد
الاسلام والعدالة وان لا يجورهم بلد واختلاف النسب والدين
والوطن واشترطا الشيعة ان يكون فيهم معصوم واشترطا

اليهود ان يكون فيهم هل الزلة واذا اختلف المتواتر في الوقائع
من جهة اللفظ فالمتواتر ما اتفقوا عليه من جهة المعنى وخبر
الاحاد ما لم ينسبه الى حد التواتر والخبر المشهور عندنا ما كان
من الاحاد في الاصل الى القرن الاول ثم انتشر بعده فصار متواترا
في القرن الثاني ومن بعدهم مطلقا وقيل في الثاني والثالث
دون القرون التي بعده وقال الجصاص وجماعة من اصحابنا
انه احد قسمي المتواتر فثبت به علم اليقين لكن بطريق الاستدلال
لا بطريق الضرورة وقال عيسى بن ابيان يضلل جاحده ولا يكفر
وهو الصحيح عندنا وهو حجة للعمل به بمنزلة المتواتر فضحت الزيادة
به على كتاب الله تعالى وهو نسخ عندنا مثل زيادة الرجم والمسح على
الخف وهو يوجب علم الطائفة لاعلم اليقين لكونه من الاحاد
في الاصل وعند بعض اصحاب الشافعي انه ملحق بخبر الواحد فلا
الا الظن وخبر الواحد لا يوجب علم اليقين ولا الطائفة بل يوجب
الظن ويجب العمل به عند الجمهور سمعنا عند اكثرهم عقلا عند احد
والقول وابن سيرنج وابي الحسين اذا ورد غير مخالف للكتاب
والسنة المشهورة في حادثة لا يعم بها البلوى ولم يظهر الصحاح
الاختلاف فيها وترك الحاجة به شرط الاسلام والعدالة

لا بد من العلم
بشرطه في
الاحاد

والعقل الكامل والضبط في الخبر وعند ثبوت هذه الشروط يقبل
حديث الراوي سواء كان عبدا أو اعمى أو امرأة أو محدودا في قذف
تأثبا وإن لم يقبل شهادته هؤلاء في حقوق الناس ومنع بعضهم
جواز العمل بخبر الواحد عقلا وبعضهم سمعا فإذا عُدَّ شرط
واحد من الشروط الثمانية لوجوب العمل بخبر الواحد لا يقبل ويستور
الحال كالفاسق لا يكون خبره حجة في باب الحديث باتفاق الروايات
مالم يظهر عدالة الا في الصدر الاول واخباره في باب الشهادة
مقبول وفي باب الديانات كنجاسة الماء وطهارته كإخبار الفاسق
فيها في الصحيح بحسب التحري فان وقع في قلبه انه صادق يتم
من غير اراق الماء فان اراق الماء فهو احوط للتيمم وخبر المعتوه
والكافر والصبي فيها لا يقبل فلا يجب التحري فاذا وقع في قلب
السامع صدقتم في خبرهم بنجاسة الماء يتوضأ ولا يتيمم
فان اراق الماء ثم تيمم فهو افضل وفي المعاملة التي تنفك
عن معنى الزام كالوكالات يعتبر خبر كل مميز عدلا كان
او غيره صبي او بالغ مسلما او كافرا بدون تحكيم الراي
وما فيه الزام محض من حقوق العنا فخير الواحد لا يقبل فيه
الابشرط العدد عند الامكان ولفظ الشهادة والاهلية

بالولاية وما فيه الزام من وجه دون وجه كعزل الوكيل وحجر الماذون
فان كان المخبر وكلاهما وسولا يقبل خبر الواحد غير العدل
وان كان فضوليا يشترط اما العدالة او العدد بعد وجود
سائر الشروط رعاية لشبه الزام وعدمه هذا في ثبوت حقوق
العنا بخبر يكون في معنى الشهادة واما ثبوتها بحديث يرويه الواحد
بالشرط المذكورة فمما لا يشك فيه ولا يقبل رواية المساهل و
صاحب الهوى ويثبت العبادات بخبر الواحد بالشرط المذكورة
كالديانات لا العقوبات عندنا وعند أبي يوسف العقوبات تثبت
بخبر الواحد كما بالبيعة ودلالة النص فبعد ثبوت حجة خبر الواحد
بالشرط الثمانية فالراي ما معروف بالرواية او مجهول لم يعرف
الا بحديث او حديثين والمعروف ان كان معروفا بالفقهاء والاجتهاد
كالخلفاء الراشدين والعبادة ويزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل
ونحوهم كان حديث حجة تركبه القياس وان خالف جميع الاقيسة
وان كان معروفا بالعدالة والحفظ والضبط دون الفقه
والاجتهاد كما في هيرة وأقرن مالك فان وافق جميع الاقيسة
او بعضها قبل حديثه وعمل به وان خالف جميعها لا يقبل عندنا
مثل حديث المتصترات وعند الكرخي ومن تابعه ليس فقه

الراوي شرطاً لتقدم الخبر على القياس بل يقدم عليه خبر كل عدل
 ضابط قال صدر الإسلام أبو اليسر وأليه مال أكثر العلماء
 والجمهور أن روى عنه السلف وشهدوا له بصحة الحديث صار
 مثل المعروف بالرواية وإن سكتوا عن الطعن والرد بعد ما بلغهم
 روايته فكذلك وإن قبل البعض مع نقل الثقات عنه يقبل أن وافق
 قياساً وإن رده الكل فهو مستنكر لا يعمل به وإن لم يظهر
 حديثه في السلف فلم يقابل برده ولا قبول لم يجب العمل به لكن جاز
 لإصالة العدل في ذلك الزمان وكان يجوز العمل به في زمانه حتى رجع
 إذا وافق القياس لغلبة الصدوقية ما بعد القرن الثالث
 فلا يعمل به **والمستند** الحديث أن يقول الراوي حدثنا فلان
 عن رسول الله عليه السلام **والمُرسل** منه منقطع عنه عليه السلام
 من حيث الظاهر لعدم الأسناد الذي يحصل به الاتصال وهو منقول
 الراوي قال رسول الله عليه السلام من غير أن يذكر الأسناد
 الذي يحصل به الاتصال من حيث الباطن للدلائل الدالة على قبول
 المرسل في رسل الصحابة مقبول بالإجماع ويحمل على السماع
 ومرسل القرن الثاني والثالث لا يقبل عند الشافعي إلا أن ثبت
 اتصاله من طريق آخر كمراسيل سعيد بن المسيب قال في وجدها

مسند

مسانيد ويقبل عندنا وعند مالك والمرسل فوق المسند لأن الصحابة
 أرسلوا ومرسل من دون هؤلاء يقبل عندنا أيضاً ويرد عند
 البعض إلا أن يروى الثقات مرسله كما روى مسنده مثل إرسا
 محمد بن الحسن ومثاله وكيفية سماع الحديث وهو الغزمية
 في الباب أن يقرأ الحديث عليك وتقرأ عليه فيقول نعم **والأول**
 أولى عند المحرّثين فإنه طريقة الرسول عليه الصلاة والسلام
 وقال أبو جعفر الأول في غيره عليه الصلاة والسلام الثاني والثالث
 وإرساله يقوم مقام الخطاب المختار في الأولين أن يقول حدثنا
 وفي الأخيرين أخبرنا **والرخصة** هي المجازة والمناولة فإن كان
 عالماً بما في الكتاب تجوز فالمستحب أن يقول جاز ويجوز أيضاً
 أخبر وإن لم يكن عالماً بما فيه لا تجوز عندهما خلافاً لأبي يوسف
والغزمية في الضبط الخطأ في وقت الأداء والكتابة كانت رخصة
 فأنقلب غزمية في هذا الزمان صيانة للعلم **والكتاب** نوعان
 مذكراً إذا رأى الخطأ تذكر الحادثة هذا هو الذي أنقلب غزمية
 وإمام وهو لا يفيد التذكير والأول حجة سواء خطه هو أو رجل
 معروف ومجهول والثاني لا يقبل عندنا في أصلا وعند
 أبي يوسف أن كان في يده يقبل في الأحاديث وروايات القضاء

والأول لا يقبل في ديوان القضاء ويقبل في الأحاديث إن كان خطا
معروفا لا يخاف عليه التبديل عادة ولا يقبل في الصكوك الخط
الأول إن يكون في يد الشاهد **وأما** التبليغ فلا يجوز عند بعض
أهل الحديث نقل الحديث بالمعنى وعند عامة العلماء يجوز لكن
الغرضية التبليغ كما سمع والتبديع بلفظه أولى والنقل بالمعنى
يجوز للعالم باللغة في الحديث المحكم وفي الظاهر يجوز للمجهول
فقط وفي المشترك والمجمل والمتشابه وجوامع الكلام لا يجوز أصلا
والطعن في الحديث أن ظهر من الراوي أن عمل بخلاف ما رواه
بعد الرواية بصير مجرّحا فيسقط العمل به وإن عمل بخلافه
قبل روايته أو لا يعلم التاريخ لا يخرج فلا يسقط العمل به وإن
ظهر مخالفة الراوي لما رواه بأن عمل ببعض احتمالاته فهو رومنه
للباطن بطريق التاويل لا جرح وإن ظهر بأن أنكرها صرحا لا ينكر
جرحا عند محمد وعند أبي يوسف جرح وهذا فرع خلاف فهمنا
في الشاهدين شهدا عند قاضيه قضى لهذا ولم يتذكر القاضي
قال أبو يوسف لا يقبل وقال محمد يقبل وإن كان الطعن في الحديث
من غير الراوي وكان صحابيا ولا يحتمل حكمه الخفاء يكون جرحا وإن
احتمل لا وإن كان غير صحابي من أئمة الحديث فإن كان الطعن

محملا لا يقبل وإن كان مفسرا بما هو جرح شرعا متفق عليه
والطاعن من أهل النصيحة لا العصبية يكون جرحا فيمنع العمل
وإن كان مفسرا بما يرتبه فيه غير متفق عليه أو بما هو جرح
بالإتفاق لكن الطاعن معروف بالتعصب فمنهم من لا يكون جرحا
كالطعن المبرم ولا يسقط العمل به **ومما** فعّال الرسول عليه
الصلاة والسلام ما يقتدي به وهو مباح ومستحب واجب وفرض
وما لا يقتدي به وهو ما مخصوص به أو زلة وهي فعل الصغائر
يفعله من غير قصد ولا بد من أن ينسب إليها كيلا يقتدي بها ففعله
المطلق يوجب التوقف عند البعض وعند البعض يلزمنا اتباعه
وعند الكرخي يثبت المتيقن وهو لا حاجة فلا يكون لنا اتباعه
والتحذير والإباحتان لكن يكون لنا اتباعه **والوحي** ظاهر وباطن
والوحي الظاهر يثبت بلسان الملك فوقع في سمعه بعد علمه بالتبليغ
بآية قاطعة والقرآن من هذا القبيل وما وضع له بإشارة الملك
من غير لسان بالكلام ودلالة كما قال عليه الصلاة والسلام إن روح
القدس نفث في روعي أن نفسا لن تموت حتى تستكمل رزقها
فانقوا لله وأجملوا في الطلب يسمى هذا خاطر الملك وما يتبدى
لقلبه عليه السلام بلا مشبهة بالهام الله تعالى أن أراه بنور

من عنده كما قال لنحكم بين الناس بما أراكم الله وكل ذلك حجة
مطلقا بخلاف إمام الأولياء فإنه لا يكون حجة على غيره أصلا
والتوحي الباطن ما ينال بالراي والاجتهاد وفيه خلاف لبعض
فالوا حظه عليه السلام الوحي الظاهر وأما الراي المحتمل
للخطأ لعينه عليه السلام للعجز عن الأول وعند البعض العمل
بهما والمختار عندنا أنه ما موربانتظار الوحي ثم العمل بالراي
بعد انقضاء مدة الانتظار لعموم فاعتبروا ومدته ما لم يخف
الفوت في الحادثة والقول الصحيح في شرع من قبلنا أن ما قص
الله تعالى ورسوله منه من غير انكار يلزمنا العمل به على أنه
شريعة لرسولنا وهو مذهب أكثر مشايخنا وذهب كثير من
أصحابنا وعامة أصحاب الشافعي إلى أنه يلزمنا على أنه شريعة
ذلك النبي إلى أن يثبت نسخها وذهب أكثر المتكلمين وطائفة
من أصحابنا وأصحاب الشافعي إلى أنه عليه السلام لم يكن متعبدا
بشرايع من قبلنا إلا ما لا يحتمل التوقيت والانتساح واختلف
في أنه عليه السلام هل كان متعبدا بشريع أحد الأنبياء قبل
البعث فتقاه أبو الحسين وجماعة من المتكلمين وأثبتة بعضهم
فقبل كان متعبدا بشريع نوح وقبل بشريع إبراهيم وقبل بشريع

موسى وقبل بشريع عيسى عليهم السلام وقبل بما ثبت أنه شرع وتوقف
فيه الغرالى وعبد الجبار ولا خلاف في أن مذهب الصحاح إماما كان
أوحا كما أوصفيا ليس بحجة على صحابي آخر وأما الخلاف في كونه حجة
على التابعين ومن بعدهم من المجتهدين فقال أبو سعيد البردعي وأبو بكر
الرازقي في بعض الروايات وجماعة من أصحابنا إنه حجة وتقليده واجب
يثرك به القياس وهو مختار شمس الأئمة وفخر الأساد وصدور الأساد
أبي اليسر وهو مذهب مالك وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين والشافعي
في قوله القديم وقال أبو الحسن الكرخ وجماعة من أصحابنا لا يجوز تقليده
إلا فيما لا يدرك بالقياس وآية مال الإمام أبو زيد في التقيوم وقال
الشافعي في قوله الجديد لا يقلد أحدا منهم وأن كان فيما لا يدرك
بالقياس وهو مذهب الأشاعرة والمعتزلة وبعض العلماء يجوز التقليد
وأن لم يوجهه والخلاف المذكور فيما إذا لم يعلم اتفاق الصحابة و
لا اختلاف فهم فإنه يجب تقليد الصحاح إجماعا فيما شاع فسكتوا مسلمين
ولا يجب إجماعا فيما ثبت الخلاف بينهم وكل ما ثبت اتفاق الشيخان
يجب الاقتداء والتابعي أن ظهر فتواه في دماء الصحابة فهو كالصحة
عند البعض كثير من خالف عليا ورد شهادة الحسن له وميسر وق
رجع ابن عباس إلى فتواه بذي شاة فيم يذرب ذبح الولد وكان ابن
عباس يوجب عليه مائة من الأبل فإذا رجع الصحابي إلى أهله
التابعي وجب تقليد التابعي كقيلد الصحاح هذا غير ظاهر الرواية

عزايح وقال في ظاهر الرواية لا أقدمهم رجال اجتهدوا في رجال
 اجتهدوا **والمختار** ان الصحاح راى النبي عليه السلام وان لم يرو عنه
 ولم يطل مدة صحبته معه وقيل جميع بينهما وقيل ظال صحبته
 معه عليه السلام وان لم يرو عنه ولا وجب بعضهم عدالة الصحابة
 وبعضهم لم يوجب فيجب الكشف عن حال الراوى منهم كغيرهم
المروى السابع في الاجماع وهو عبارة عن اتفاق المجتهدين
 العاديين من هذه الامة في كل عصر على امر من الامور وان لم يثبتوا
 عليه الى ان يموتوا وسبق فيه خلاف من السلف وقيل هو اتفاق
 المجتهدين من ائمة محمد عليه السلام في عصر على حكم شرعي **المرتبة**
 في الاتفاق الذي هو ركن الاجماع ان يثبت ذلك بالتكلم منهم او
 بعملهم **والرخصة** في ان يتكلم البعض او يعمل به ويسكت الباقي
 بعد بلوغ ذلك اليهم ومضى مدة التأمل وعند البعض لا يثبت بالسكوت
 واذا اختلف الصحابة على قولين يكون اجماعا على نفى قول ثالث
 عننا وكذا في غيرهم عند بعض مشايخنا وعليه الاكثر من
 بعضهم خصوص ذلك بالصحابة واختار الامدى التفصيل بان القول
 الثالث ان كان رفعا لما اتفق عليه القولان فهو ممنوع خلاف الاجماع
 والافلا وعامة الناس داخلون في المجتهدين فيما لا يحتاج الى الراى
 كنقل القرآن وامرات الشرايع ولا عبرة بهم فيما يحتاج اليه والاجماع
 فيما سبق فيه الخلاف من السلف بمنزلة الصحيح من الاحاد وفيما لم

منزلة

بمنزلة المشهور من الاحاد ونقل الاجماع اليها باجماع كل عصر
 في معنى نقل الحديث المتواتر ونقله بالافراد كنقل السنة بالاحاد
 يوجب العمل دون العلم ويقدم على القياس **والاجماع** حجة عند جميع العلماء
 الا النظام والشيعة وبعض الخوارج ولا عبرة بمخالفهم لانهم
 قليلون من اهل الاهواء نشأوا بعد الاجماع على حجة واحدة
 او جماعة يقولون وعرفوا بالهوى ولم ينكروا احد منهم لم يدركوا الموافقة
 ان كان بعد استقرار المذهب وان كان قبله فالحق انه اجماع قطعي
 او حجة قطعية وليس باجماع وقيل الاقرب انه حجة واجماع ولا يجوز
 الاجماع الا عند الجمهور الا نحن مستند في دليل وامارة
 والصحيح عندهم كما هو عندنا جواز ان يكون مستند قياسي وان
 منع بعض الظاهرة جوازها وبعض وقوعه واذا استدلل اهل العصر
 بدليل او اولواتا وبلا فاختاروه وهو قول الاكثر من جواز احداث
 دليل آخر لم يعمدوا واذا اختلف اهل العصر الاول على قولين وانفق
 اهل العصر الثاني على احدهما بعد ما استقر خلافتهم وقال كل مذهب
 فالاشعري واحمد وامام الحرمين والغزالي انه يمنع حصوله و
 جوزه بعضهم فقبل حجة وقيل لا والحق انه قد وقع قليلا وان بعد
 واذا اختلف اهل العصر لم يتفقوا بعينهم عقيب الاختلاف غير

ان يستقر الخلاف فاجماع وحجة وأما بعده فقول ان تمتنع وقيل
 جائز فقول حجة وقيل لا والخروج بالعمل بالاجماع المنقول بخبر
 الأحاد وانكره بعض أصحابنا والفرع الى انكار حكم الاجماع الظني
 ليس بكفر اجماعا وفي القطعي مذاهبا انه كفر وان لم يكفر واختار
 بعض المحققين ان نحو العبادات الخمس مما علم بالضرورة من الدين
 يوجب الكفر اتفاقا وهذا الخلاف في غيره والحق انه لا يكفر ثم اجماع
 على مراتب فالأقوى اجماع الصحابة في الذي ثبت بنص بعضهم وسكوت
 الباقيين ثم اجماع من بعد الصحابة على حكم لم يظهر فيه خلاف من السلف
 ثم اجماعهم على حكم ظهر فيه خلافهم وهذا اجماع عندنا وقيل لا
 ونقل اجماع النسا ان كان بالتواتر يفيد القطع وان كان بالشهرة
 يفيد ما يقرب من القطع وان كان بالأحاد يفيد الظن ويوجب العلم
المصدر الثامن في القياس وهو اظهر من مثل حكم الأصل في الفرع
 مثل علته فيه كإظهار تحريم النبيذ بمساركة الخمر المحرم للأسكا
 فيه وله اركان اربعة الأصل وهو المحل المشبه به كإظهار حكم
 الأصل كتحريم الخمر والفرع وهو المحل المشبه كالنبيذ والوصف
 الجامع كالاسكار وله شروط فمشرط حكم الأصل ان يكون
 حكما شرعيا غير منسوخ ثابتا باحد الأدلة غير القياس وان

جوزة الخبالة وابوعبدالله الصري وغير معبر في الفرع الذي
 نظيره من اطلاقه وتقييده وغيرها مما يتعلق بنفس الحكم وغير
 مدلول بنصه او عليه او على عدمه في الفرع وغير مخصوص بالأصل
 بنص آخر كشهادة خزيمة وغير معدول به عن سنن القياس وان
 لا يكون دليله شاملا لحكم الفرع ومن شرط علة حكم الأصل ان يكون
 بمعنى الباعث بان يشتمل الحكمة باعثة للشارع على شرع الحكم من
 تحصيل مصلحة او تكميلها او دفع مفسدة او تقليد لها لا اماره
 مجردة عن الحكم وان يكون وصفا ظاهرا منضبطا في نفسه حتى تكون
 ضابطا للحكم لا حكمه مجردة وذلك كخفافها او لعدم انضباطها
 وان لا يكون وصفا عدميا في الحكم النبوي فان المختار منعه
 وان اجازة الاكثرون وان لا يكون العدم جزءا منها وان لا يكون بعينها
 المحل لحكم الأصل ولا جزءا منه خاصا به ان كانت العلة متعدية يجوز
 ذلك في العلة القاصرة ولا خلاف في صحة القاصرة المعلوم عليها
 بضر واجماع وذهب ابو حنيفة الى بطلان علة القاصرة المستنبطة
 والشافعي واحمد الى صحتها وان لا يتأخر عن حكم الأصل وان لا يرجع
 على الأصل بالابطال وان لا يكون مقترنة بمعارض للأصل اذا كانت
 العلة مستنبطة وقيل لا بمعارض للفرع وان لا يخالف نصا
 واجماعا خاصين بمحل النزاع بالاتفاق وان لا يتصرف بزيادة على النص
 ان كانت مستنبطة وان يكون دليلها شرعيا وان لا يكون دليلها

متا ولا حكم الفرع بعمومه او خصوصه **والمتا** يجوز كون العلة
 في اصل القياس كما شرعنا ان كان الحكم الذي هو العلة باعثا في
 حكم الاصل لتحصيل مصلحة لا يدفع مفسدة وجوز تعدد الوصف
 المجهول علة ووقوعه وجوز تغليل الحكم الواحد في صورة واحدة
 بعليتين مستقلتين او على كل منها مستقلة مخصوصة ومستنبطة
 ووقوعه ومن شرط العلة بعد ان يكون العلة مطردة بمعنى كلما
 وجدت العلة وجد الحكم واختلف في جواز النقص وهو ان يوجد
 في محل ما مع عدم الحكم فيه فقول لا يقدح نقض العلة في عليتها
 في المخصوصة والمستنبطة وقيل يقدح فيها وقيل يفتخ المستنبطة
 فقط وقيل يقدح في المخصوصة فقط واما اشتراط العكس فهو
 انتفاء الحكم لاستفاء العلة فبني على منع تغليل الحكم بعليتين فمن
 قال لا يلزم العكس عنده ومن لا فلا **والمتا** يجوز تغليل حكمين بعلة
 واحدة بمعنى الباعث خلافا للقول ولا خلاف في جواز ذلك في الامارة
 ولا يشترط في علة حكم الاصل كونه قطعيا بل يكفي الظن في المختار
 ولا عدم مخالفتها لمذهب صاحب لان الحق جوازها ولا القطع بوجوده
 العلة في الفرع بل الظن بوجودها كاف في المختار ولا يفي المعارض
 لها فيه لان نفيه لها في الاصل كاف وحكم اصل القياس المخصوص عليه
 ثابت بالنظر لا بالعلة عند اصحابنا وعند اصحاب الشافعي ثابت
 بالعلة لا بالنظر ومن شرط الفرع ان يساوي الفرع لعلة الاصل

في العلة

الفرع هو
 الذي هو
 صريح

في العلة وان يساوي حكم الفرع حكم الاصل فيما يقصد كونه حكما
 شرعيا كالقصاص وجنس كولاية وان لا يكون حكم الفرع منصوبا
 عليه لا اثباتا ولا نفيًا وان لا يكون حكم الفرع متقدما على حكم الاصل
 وتفسير العلة بالمعروف للحكم باطل الطرد بالعلامة وبالمؤثر في
 الحكم باطل لعدم المؤثر في الحقيقة سوى الله تعالى على ان حكمه تعالى
 قديم فلا يؤثر فيه الحادث الا ان يراد بالحكم اثره كالوجوب لا بجنا
 وتفسير العلة بالباعث لا على سبيل الإيجاب بمعنى الاشتغال على الكلمة
 المقصودة للشارع في شرع الحكم من جلب نفع العباد ودفع ضررهم
 وبسبب معنى الجلب لا الدفع مناسبة **والوصف** المناسب لما حقيق
 او قناعي فالحقيقي اما المصلحة دينية كرياضة النفس وتهديب
 الاخلاق او دنيوية ضرورية في الاصل كحفظ النفس المقصود شرعية
 القصاص وحفظ العقل المقصود شرعية حد المسكر وحفظ
 الدين المقصود شرعية قتل الكفار وحفظ النسل المقصود من
 شرعية حد الزنا وحفظ المال المقصود شرعية حد السارق
 وقاطع الطريق وضمان المتلفات او مكملة للضرورة كحد
 قليل المسكر او غير ضرورية لكن حاجية بمس الحاجة اليه نفسه
 كالبيع والاحارة وغيرهما من المعاملات وقد يكون ضروريا في التعيش

كالأجارة على تربية الطفل ورضاعه أو مملكة للحاجة كوجوب
 رعاية الكفاة ومهر مثل في المولى إذا تزوج الصغيرة وغير حاجة
 ولا مملكة للحاجة لكن تحسين كسلب العبد أهلية الشهادة
 لنقص المناصب الشريفة والآفانعي ما يتوهم أنه مناسب
 أنه إذا تأمل نظرنا أنه غير مناسب كجاسة الحجر لبطاوان
 بيعها والحكمة لا تعتبر في كل فرد كخفاشها وعدم انضباطها
 بل في الجنس فيضاف الحكم إلى وصف ظاهر منضبط ^{الوصف} يدور
 مع الحكمة أو يغلب وجودها عنده **والأصل** في النصوص عدم
 التعليل عند البعض وعند البعض الأصل التعليل بكل وصف
 صالح لإضافة الحكم إليه حتى يوجد المانع عن البعض وعند
 البعض التعليل فيعمل بكل وصف لم يمنع مانع عن البعض
 فيعمل بالبعض وهو محجل فلا بد من تميز وعندنا وهو المختار
 الأصل التعليل وأنه لا بد من دليل مميز للوصف الذي هو
 علته ومع ذلك لا بد قبل التعليل والتمييز من دليل يدل
 على أن هذا النص معلق بالحكمة ويجوز أن يكون العلة وصفا ^{للربوب} لا مضافا
 كالتمنية للزكوة في المضروب عندنا حتى يجب الزكوة في الحكم وعند
 الشافعي وعارضا كالكيل للربو وجلبيا وخفيا واسما للجنس

وحكما

وحكما ومركبا كالكيل والجنس في علة الربو في الميكالات وغير مركب و
 منصوطة وغير منصوطة ويجوز التعليل بالعلة الفاصدة المنصوطة
 اتفاقا وكذا يجوز بالقاصرة المستنبطة عند الشافعي وعندنا
 لا يجوز بها ولا يجوز التعليل بعلة اخلفه وجودها في الفرع أو في
 الأصل ولا التعليل بعلة اخلفه في علمها مع الإجماع على ثبوت
 الحكم في الأصل ولا التعليل بوصف يقع به الفرق والعلة تعرف
 بالنظر ما صريحا وهو ما دل بوضعه وله أقسام أقراها ما صرح
 فيه بالعلة وهي التي لا يقصد بها سوى العلية ومادور ذلك
 ما ورد فيه حرف ظاهر للتعليل ويحتمل غيره ومادور ذلك ما دخل
 فيه الفاء في لفظ الرسول ما في الوصف وما في الحكم ومادور
 ذلك ما دخل فيه الفاء في لفظ الراوي وأما تبيينها وأما بيانها
 الحكم على المشتق أو يقع جوابا أو يفرق في الحكم بين شيتين مع
 ذكرهما أو ذكر أحدهما بحسب وصف أو يفرق بطريق الاستثناء
 أو بطريق الغاية أو بطريق الشرط أو يذكر وصف مناسب مع الحكم
 فما ذكر من أقسام الأبناء متفق عليه فاما إذا ذكر الوصف صريحا
 والحكم مستنبط أو يذكر الحكم صريحا والوصف مستنبط منه
 ففيه مذاهب كون كل واحد إيماء وعدم كونه إيماء وكون الأول إيماء

لا الثاني واختلف في اشتراط المناسبة في صحة على الائمة على اقول
اشتراطها مطلقا وعدم اشتراطها مطلقا واشتراطها ان فهم
التعليل من المناسبة والافلا وهو المختار والعلة تعرف بالاجماع
ايضا كاجماعهم على ان الصغرة لنبوت الولاية على الصغرة في المال
وتعرف العلة بالمناسبة ويسمى خالة ايضا وشرطها الملازمة
وهو ان يكون على وفق العلة الشرعية وهو المعنى بصالح الوصف
للعلية فلا يصح العمل بالوصف قبل الملازمة واذا ثبت الملازمة جاز
العمل به لكن لا يجب قبل ظهور عدالة وهو لا نزاعنا لاحتمال الرد
مع قيام الملازمة والتاثير عندنا ان يثبت بعض اجماع اعتبار
نوع الوصف او جنسه في نوع الحكم او جنسه كالسكر في الحرمة
وكقوله ارايت لو تمضمضت وكقياس الولاية على الثيب الصغرة
على البكر الصغرة بالصغر وكطهارة سور الحرة وقد تركت
بعض الاربع مع بعض وان وجد زيادة الاصل بدون التاثير
لا يكون حجة عندنا واجتج بعض العلماء على العلية في القياس
بالسبر والتقسيم وهو حصر الاوصاف التي يظن انها على حكم
الأصل وابطال بعضها بدليها المختص به فتعين التبا للعلية
فان كان الحصر والابطال قطعا كان التعليل قطعا وان كان

احدها

احدها ظنيا كان ظنيا ويتفق المناط وهو ان يبين عدم علية
الفارق لثبت علية المشترك وبالدوران وهو باطل عندنا وهو عند
بعضهم وجود الحكم في كل صورة وجود الوصف واد بعضهم العدم عند
العدم وهو الطرد والعكس في افادة الدوران بهذا المعنى العلية هذا
فقال بعض المعزلة يفيد العلية مجردة قطعا وقال الاكثرون يفيد
مجردة ظنا **والمختار** انه لا يفيد مجردة دون انضمام احد طرق العلة
قطعا ولا ظنا والتعديده حكم لازم للتعليل عندنا جاز عند الشافعي
فقدنا لا يجوز التعليل بالتعديده الحكم من المحل المصوب الى محل آخر
فيكون التعليل والقياس واحدا وعنده يجوز التعليل بزيادة القبول
والاطلاع على حكم الشارع فيوجد بدون القياس هذا في التعليل
الغير المصوب وما يقع التعليل لاجله اما اثبات السبب او
وصفه واما اثبات الشرط او وصفه واما اثبات الحكم او وصفه
واما تعديده حكم مشروع معلوم بصفة الى محل آخر ما تدر في التعليل
فالتعليل مختص بالتعديده فهو لا يثبت العلة او الشرط او الحكم
ابتداء باطل بالاتفاق واثبات حكم شرعي مثل الوجوب والحرمة
بطريق التعديده من اصل موجود في الشرع ثابت بالبطل والاجماع
جاز اتفاقا واختلفوا في التعليل لاثبات السببية او الشرطية
بطريق التعديده فاختلفوا في الاسام واتباعه جوازه وذبح كثير
من علماء المذاهب الى امتناعه والقياس حلي ان سبق اليه الاتهام

وقيل ان قطع بنى الفارق فيه وخفى ان لم يستقوا ولم يقطع والخفى
يسمى الاستحسان وهو اعم منه لان الاستحسان دليل يقابل القياس
لجلى ايضا كان واجماعا او قياسا على خلافه وقد غلبت القياس الخفى
في كتبنا وهو حجة عندنا وعند الخابلة ويعمل به اذا كان أقوى من
القياس الجلى وثبوته بالدلائل التي هي حجة اجماعا اما بالاثرة فكما السالم
والاجارة وبقاء الصوم في النسيان واما بالاجماع فكما الاستصناع
واما بالضرورة كطهارة الحيض والاباء فيكون هو دليلا مستقفا
عليه فلا دفع لانكاره من غيرهما فاذا صار في العلة علة بانها
عندنا قد مننا الاستحسان اذا هي اثره على القياس وقد مننا
القياس لصحة اثره الباطن على الاستحسان الذي ظهر اثره وخفى
لان العبرة بقوة الاثر وصحة دون الظهور وهذا قبل الاول
اكثر من ان يحصى في المستحسن بالقياس الخفى يصلح تعديته بخلاف
المستحسن بالنص كالسالم او بالاجماع كالاستصناع او بالضرورة
كطهارة الحيض والاباء في الاستحسان ليس من تخصيص
العلة كما نوهه البعض واعلم ان يجوز تخصيص العلة المستنبطة
وهو تخلف الحكم عن الوصف المدعى عليه في بعض الصور
لما نفع قول الامام ابى زيد والكرخي وابى بكر الزاري واكثر العراقيين
من اصحابنا ومذهبنا لك واحد بن حبل وعامة المعتزلة وذهب
مشايخ ديارنا قديما وحديثا الى عدم تجوزيه وهو اظهر قولي

الشافعي

الشافعي **وحكم** القياس بغيره حكم النص الى ما مضى فيه وزاد
الامام ابو زيد ولا اجماع ولا دليل فوق الراي ليثبت الحكم فيه بغالب
الراي على احتمال الخطأ ويجوز التعبد بالقياس بان يوجب الشارع
العمل بموجبه عند الشك في السلف من الصحابة والتابعين واكثر
الفقهاء والمنكابين ويتبع عقلا عند الشيعة والنظام وبعض
المعتزلة وعند القاسم وداود الاصفهاني وابنه والنهراني سمعا
ويحيى بن عبيد القفال وابى الحسين البصري وقال اصحاب الظواهر
الخارج بنى القياس اما في الشرعيات خاصة او فيها وفي العقليات
ايضا ثم الجمهور القائلون بجواز التعبد بالقياس اختلفوا في ثبوته
فقبل بالعقل وقال الاكثر بالسمع فقال ابو الحسين بسمعي ظني
وقال الاكثر بسمعي قطعي وهو المختار **والمختار** انه لا يكفي نص الشارع
على علة الحكم في تعديته بحدود ورود الشرع بالتعبد بالقياس
وقال احمد وابو بكر الزاري والكرخي ان يكفي وقال ابو عبد الله البصري
يكفي في التجريم دون غيره ولا يجري القياس في جميع الاحكام الشرعية
في المختار وان انبته شذوذ واما دفع القياس فاما بدفع العلم
المؤثرة او بدفع العلل الطردية اما دفع العلل المؤثرة بالنقض
وهو وجود العلة في صورة مع تخلف الحكم عنها فاجواب عنه

اما يمنع وجود العلة في صورة النقص واما يمنع معنى العلة الذي
 صارت العلة علة لاجله وهو بالنسبة الى العلة كالثابت
 بدلالة المنع بالنسبة الى الموضوع واما يمنع تخلف الحكم عن
 العلة في صورة النقص واما بالدفع بغرض نحو خارج ^{فمنه}
 ناقضا ففوقه بالاستحاضة ففوق الغرض التسويين السبيلين
 وغيرها فان حدثت ^{لكن} اذا استمر يصير عفوفا كذا هنا **فاعلم**
 انه ان تبسرد دفع النقص بهذه الطرق فيها والافان لم يوجد
 صورة النقص مانع فقد بطل العلة والافلا اما دفع العلة
 المؤثرة بنفسها الوضع وهو ان يترتب على العلة نقيض ما
 تقتضيه فلا شك ان ما ثبت تاثيره شرعا بان ظهر اثرها
 بالكافي والسنة والاجماع لا يمكن فشا الوضع فيه ولا يحتمله
 ودفعها بعدمها مع وجود الحكم لا يقدح فيها لاحتمال وجود
 الحكم بعلة اخرى ودفعها بالفرق وهو ان يبين في الاصل ^{صف}
 له مدخل في العلية لا يوجد في الفرع فاسد على ما قالوا لانه
 غصب منصب التعليل واما دفعها بالمانعة فهي ما في نفس الحجة
 لاحتمال ان يكون متمسكا بما لا يصلح دليلا كالطرد والتعليل
 بالعدم ولا احتمال ان لا يكون العلة هذا بل غيره واما في وجودها

في الامر

في الاصل او في الفرع كما مر واما في شروط التعليل واصناف العلة
 ككونها مؤثرة واما دفعها بالمعارضة وهو ان يقيم المعارض
 دليلا على نفي دليل المستدل فتجزي ثارة في الحكم وثارة في علته اما
 الاولى فاما بدليل المعلن وان بزيادة شئ عليه زيادة تقيده بقرينة
 وتفسير او هي معارضة فيها مناقضة فان دل على نقيض الحكم
 بعينه فقلب وان دل على حكم آخر يلزم منه ذلك النقيض بعكس
 والقلب قوي العكس لانه جاء بحكم آخر وبحكم مجمل واما بدليل اخر
 وهو معارضة خالصة وهو اما ان يثبت نقيض الحكم المعلن بعينه
 او بتغيير او حكما يلزمه ذلك النقيض واما الثانية فنراها في
 معنى المناقضة وهي ان يجعل العلة معلولا والمعلول علة وهي قلب
 ايضا واما يرد هذا اذا كان العلة حكما لا وضعيا والمخلص وورود
 هذا القلب لا يذكر علة على سبيل التعليل بل يستدل بوجود احدهما
 على وجود الاخر اذ ثبت المساواة بينهما ومنها خالصة بمعنى المناقضة
 والابطال وهي نوعان احدهما في حكم الفرع بان يذكر السائل علة اخرى
 توجب خلاف ما يوجب علة المستدل وهو صحيح فيمنع العمل بها
 الا بتبريح احدي العليتين على الاخرى وثانية ما في علة الاصل وهي
 ان يذكر السائل علة اخرى في المقيس عليه تفقده في المقيس
 يستدل الحكم اليها معارضا للموجب عليه وهو باطل اذا الحكم في
 الاصل يجوز ان يثبت بعلة مختلفة فذلك الوصف الذي ادعى السائل

عليه الحكم الاصل ان كان قاصرا لا يقبل عندها فيبطل المعارض لطلوع
التعليل فكذلك لا يقبل ان كان متعديا الى فرع مجمع عليه والى فرع مختلف
فيه وكل كلام صحيح في المورد السائل واهل الطرد في مقام السؤال
على وجه الفرق ولا يقبل منهم ينبغي ان يورد على سبيل الممانعة حتى يقبل
واما دفع العلل الطردية فاما بالقول بموجب العلة وهو التزم يلزم
المعلل بتعليله مع بقاء الخلاف في الحكم الموقوف وهو يلحق المعلل الى
القول بالعلة المؤثرة واما بالمانعة وهي ما يمنع وجود الوصف
الذي يدعي المعلل عليه في الفرع واما يمنع ثبوت الحكم الذي يكون
الوصف علة له في الفرع واما يمنع ثبوت الحكم الذي يعميه المعلل
بالوصف المذكور في الاصل واما يمنع صلاحية الوصف للحكم بعد
تسليم وجود الوصف واما يمنع نسبة الحكم الى الوصف وكذا ينبغي
العلل الطردية بنفسها الوضع وهو عبارة عن كون الجامع في القياس
حيث قد ثبتت اعتباره بنقل واجماع في نقض الحكم وهو فوق
المنافضة في الدفع وبالمناقضة وهو مختلف الحكم عن الوصف
المدعى عليه لمانع او غيره عنده لم يجوز تخصيص العلة وعند
مخبره لعدم مانع وهي تلحق اهل الطرد الى العلة المؤثرة **واعلم**
ان القائل قد ينتقل في قياسه من كلام الى آخر قبل ان يتم اثبات
الحكم الاول واقسامه المعتبرة في المناظرة اربعة الاول الانتقال
الى علة اخرى لاثبات علة القياس الثاني الانتقال الى علة لاثبات

حكم

حكم القياس الثالث الانتقال الى علة اخرى لاثبات حكم آخر يحتاج اليه حكم
القياس الرابع الانتقال الى حكم يحتاج اليه حكم القياس بان يثبت بعلة
القياس فهنا يحتاج فاسدة يحتاج بها بعضهم كاستصحاب فان حجة
عند السامعي في كل شيء ثبت وجوده بدليل وقع الشك في بقاءه وعندنا
حجة للدفع للاثبات كحيوة المفقود فيثبت عنده لا عندنا لان الارث
من باب الاثبات ولا يورث لان عدم الارث من باب الدفع فيثبت به وكالتعليل
بالنفي وكالاتحتاج بتعارض التشابه **المصدر التاسع** في المعارضة
والترجيح تعارض الدليلين كونهما بحيث يقتضي احدهما ثبوت امر
والآخر انتفاءه في محل واحد بشرط تساويهما في القوة او زيادة احدهما
بوصف هو تابع والقوة المذكورة رجحان وان كان اقوى بما هو غير تابع
لا يسمى رجحانا فلا يقال المضراح على القياس والترجيح عبارة
عن فضل احد المثلين على الآخر وصفا حتى قالوا ان القياس لا يترجح
بقياس آخر وكذلك الكتاب بكتاب الحديث مجدي والعمل بالاقوى
وزنوا الاخر واجب عند عامة العلماء وان قال قوم بوجود التوقف
والترجيح عند التعارض هذا اذا كان احدهما اقوى بوصف هو تابع
وبوصف غير تابع كالضرب مع القياس واذا تساوى بالقوة سواء
تساوى في العدد كالعارض بين اية واية او لا كالعارض بين
اية وايتين وسنة وسنتين وقياس وقياسين في حكمها انه
ان كان التعارض بين قياسين يعمل بايهما شاء وان كان بين ايتين

او قراءتين او سنتين قولين او فعلين او مختلفين او اية وسنة في
 قوتها كالمشهور والمتواتر فان علم المتأخر منهما فباسخ والافان امكن
 الجمع باعتبار مخلص الحكم والمحل والزمان فذاك ولا ترك العمل
 بالدليلين وح ان امكن المصير في الكتاب الى السنة ومن السنة الى
 القياس وقول الصحاح ان لا يقرر الحكم على ما كان عليه قبل ورود
 الدليلين وهذا مذهب تفرير الاصل كما في سور الحار عند تعارض الآثار
 فلا يجزى النسخ بين القياسين ولا يقع التعارض بين الاجماع وبين
 دليل اخر قطعي ولا ترتيب بين القياس وقول الصحاح فيما يدرى
 بالقياس يعمل بما يشاء بشرط التخي في القياسين ودفع التعارض
 المتساويين في القوة بالجمع بينهما اما بدفع اتحاد الحكم والمحل
 او الزمانا اما بوجود صريح اختلاف الزمانا فيكون الثاني ناسخا للاول
 او بوجود دلالة كنصين احدهما محرم والاخر مباح فيجعل
 المحرم ناسخا لان قبل البينة الاصل الاباحة والمباح ورد لا بقائه ثم
 المحرم نسخا وان كان احد الدليلين مثبتا والاخر نافيا فان
 كان النفي مبنيا على العدم الاصل فالمثبت مقدم والافان يتحقق
 انه بالدليل تساويا وان احتمل الامر ينظر ليتبين الامر **واعلم**
 ان بعض ما يقع بالتدريج يعرف مما سبق لاسيما وجوه الترجيح
 في النص والاجماع كترجيح النص على الظ والمفسر على النص والحكم
 على المفسر والحقيقة على المجاز والصريح على الكناية والعبارة

على

على الاشارة والاشارة على الدلالة والدلالة على الاقضاء عند التعارض
 والتميز على الامر والامر على الاباحة على الصحيح والنهي على الاباحة والافان احتمالا
 على الاكثر احتمالا والمجاز على المشترك على الاصح والمجاز على المجاز بشرط
 علاوة احدهما وقوته وان اتحدت جهتها وقرب جهة الحقيقة او رجحان
 دليله او شدة استعماله والاشهر مطلقا يقدم على غير الاشهر
 في اللغة والشرع والعرف سواء كانا حقيقين او مجازين واشهرهما
 حقيقة وغيره مجازا واشهرهما مجازا والاخر حقيقة عندهما وعند
 الجمهور لا عندنا في ح فان الحقيقة المستعملة لاهل وجه الشبهة ترجح
 على المجاز المشهور عند اللغوي المستعمل شرعا في معناه اللغوي
 يقدم على اللفظ الشرعي المنقول من معناه اللغوي بخلاف المنفرد الشرعي
 وهو ما لم يستعمله الشارع في هذا لول للتعوي اصلا بل استعماله
 في عرفه دائما فانه اذا اطلق الشرع ذلك اللفظ ترجح معناه الشرعي
 على معناه اللغوي ويقدم احد المتعارضين على الاخر بنا كدلالة
 احدهما وترجح في دلالة الاقضاء الاضمار بضرورة الصديق
 على ضرورة وقوعه شرعا وترجح في تعارض اليمينين ما يستدل
 فيه على العلية بانتفاء العتق في كلام الشارع على غيره من اقسام
 اليميناء من ترتيب الحكم على وصف وترجح الدال بمفهوم الموافقة
 على الدال بمفهوم المخالفة وما يدل بالاقتضاء على ما يدل بالاشارة
 وبالايماء وبالمفهوم موافقة ومخالفة وتخصيص العام على

تأويل الخاص والخاص ^{وتلوه} وجه على العام مطلقا والعام الذي لم يخص
على ما خص والمقيد وتلوه وجه على المطلق ومطلق لم يخرج منه
على ما اخرج منه وتقييد المطلق على تأويل المقيد والعام الصريح
الشرطي على النكرة المنفية وعلى غيرها كاجمع المحتل باللام والمضام
وتحويها والجمع المحتل باللام والاسم الموصول كقوما على اسم الجنس
المعروف باللام والاجماع على المضام كبا كان اوسنة والمقدم من
الاجماعين الظنيين المتعارضين على ما بعده كالصحابة على
التابعين والتابعين على تبع التابعين وكل ما ذكر ترجيح بحسب
المتن غير ترجيح الحظر على الاباحة وترجيح الميثب على النافي فانها
من الترجيح بحسب المدلول ومنه رجح الحظر على الذب على الكراهية
والوجوب على الذب والداري للمحد على الموجب والموجب للطلاء
والعنفق على عدمها وقد عكس الترجيح فيهما والاختلاف على النقل
والترجيح بحسب السند وجوه ترجيح الخبر المشهور على الاحاد
والمؤثر على المشهور وخبر المعروف بالفقه على غيره وخبر المعروف
بالرواية على غيره والمسند على المرسل ومرسل التابعي على
مرسل تبع التابعي والاعلى اسنادا على الاسفل والمسند المعنعن
اليه عليه الصلاة والسلام على ما يقال له معروف من كتب
الحديث وعلى المشهور ايضا والمسند الى كتاب معروف على مشهور
غير مسند والمسند الى كتاب مشهور عرف بالصحة كالبخاري

ومسلم

ومسلم على ما لم يعرف بصحة كسنان بن داود والمسند بالاتفاق
على مختلف في كونه مسندا والرواية بقراءة الشيخ على الرواية
بقراءة الشيخ عند اصحابنا وعكسه عند غيرهم وغير المختلف
في رفعه اليه عليه الصلاة والسلام على المختلف فيه وغير المختلف
في طريقه على المختلف فيه وغير المختلف في منته على المختلف فيه
والراوى سماعه من الرسول عليه الصلاة والسلام على الآخر المحتمل سماعه
وعدمه وسكوته عليه الصلاة والسلام عما جرى بحضوره عليه
الصلاة والسلام على سكوته عليه الصلاة والسلام عما جرى بغيته
وسمعه عليه الصلاة والسلام وورود صيغة منه عليه السلام
فيه على الفهم منه عليه الصلاة والسلام ورواه الراوى بعجالة نفسه
وخبر الواحد فيما لا يعم بالبلوى على خبره فيما يعم بالبلوى
والترجيح فيما يسند اليه المعقول ان يترجح بزيادة الثقة بقوله
وبالفطنة وبالضبط وبالخواررج الاشهر باحدى هذه الضفتين
على من انصف باحدهما وبالاغتماد على الحفظ لاعلى نسخته وبالاغتماد
على تذكرو سماعه لاعلى حفظ نفسه وبموافقة عمل احدهما برواية
نفسه ولم يعلم عمل الآخر وبان يعلم عدم رواية احدا المرسلين
الاغتر عدل ولم يعلم الآخر به وبمباشرة احدهما لما رواه دون الآخر
ويكون احدهما صاحب الواقعة دون الآخر ويكون احدهما مشافها
دون الآخر ويكون اقرب الى الرسول عند سماعه ويكون من اكابر

الصحة ويكون مقدم الاسم على الآخر ويكون مشهور
النسب ويكون غير ملتبس بغير ضعف روايته والآخر ملتبس ويكون
تحمله الرواية في البلوغ كإسن مسعود رضي الله تعالى عنه وتحمل الآخر
صبيًا كإسن عباس رضي الله تعالى عنه ويكون مترك أحد الراويين عدل
أو وثوق ويقول مترك أحدهما أصح من عدل ويقول مترك الآخر قد حكم
بشهادته ويقول مترك أحد الراويين أنه حكم بشهادته ويقول مترك
الآخر قد عمل روايته **والترجيح** بحسب الخارج من وجود ترجيح الموافق
لدليل آخر على ما لا يؤيده دليل والموافق لعمل أهل المدينة والموافق
لعمل الأئمة الأربعة أي الخلفاء الراشدين والموافق لعمل الأصحاب
والمرجح بدليل تأويل من أحد المؤلفين وما ذكر فيه العلة للحكم العام
الوارد على سبب خاص في حق ذلك على العام الوارد على سبب العام
الوارد على سبب غير ذلك السبب على العام الوارد عليه والعام
الذي لم يعمل به في صورة ما على عام عمل به في صورة ليحل به أيضا
وقيل الترجيح للعام المعلوم على غيره والعام الأتمس بالمعنى على غيره
وأحد الخبرين بتفسير راوية يقول أو يفعل على آخر لم يفسره راوية
بأحدهما وأحد النصين بذكر سبب وروده على الآخر وبقرائن
تأخره عن الآخر كما في الاسم وكونه مؤرخا بتاريخ مضيق
والآخر بتاريخ موسع وكونه تشديدا وكل ما ذكره التراجع
المعلقة بالمنقولين وأما التراجع المتعلقة بالمنقولين

أي القياسين فما عرف فيه علية الوصف بالفضل الصريح أو على معرفة
إيماء وبرج في الإيماء ما يفيد ظنا أغل في قرب إلى القطع على غيره وما عرف
بالإيماء مطلقا على ما علم بالمناسبة وترجح تأثير العين ثم النفع ثم
الجنس القريب ثم الأقرب فالأقرب اعتبار شان الحكم ولو لم اعتبار شان
العلة في ترجح تأثير جنس العلة في نوع الحكم على تأثير نوع العلة في
جنس الحكم وترجح أحد القياسين بقوة بنية على الحكم وبكثرة الأصول
وبالعكس بأن يقدم الحكم في جميع صور عدم الوصف ويكون حكم
أصل أحدهما قطعيا لأحكام الآخر وتقدم كون حكم أصل أحدهما معدولا
عن سائر القياسات اتفاقا وحكم أصل الآخر يظن أنه معدول عنه
وتقدم كون حكم أصل أحدهما منسوخا اتفاقا وتسخ حكم أصل
الآخر مختلفا فيه وبذلك دليل خاص على تعليل حكم الأصل ما أعلن به
في أحدهما دون الآخر ويكون وجود علة الحكم في أصل أحدهما
مقطوعا ومظنونا بالنظر الأغلب من الآخر ويكون مسلك العلية
في أحدهما قطعيا أو أغلب على الظن دون الآخر ويكون في الفارق
بين الأصل والفرع في أحدهما قطعيا والآخر ظنيا ويكون في
أحدهما مظنونا دون الآخر ويكون وصفا أحدهما حقيقيا و
وصفا الآخر اعتباريا أو حكمه مجردة ويكون في أحدهما ثبوتيا
وفي الآخر عينا ويكون في أحدهما باعثة وفي الآخر مجردة مارة
ويكون العلة في أحدهما منضبطة وفي الآخر مضطربة ويكون

في احدها ظاهرة وفي الاخر خفية ويكونان في احدهما متحدة
 وفي الاخر متعقدة ويكون الوصف في احدهما متعديا في فروع
 اكثر ويكون العلة في احدهما مطردة ومنعكسة دون الاخر ويكونها
 مطردة فقط في احدها وفي الاخر منعكسة فقط ويكونها جامعة
 وما نفع الحكمة دون الاخر ويكون احدهما مسلكي العلة في احدهما
 السائر وفي الاخر المناسبة وبقوة المصلحة عند تعارض اقسام
 المناسبة فقدمت الامور الخمسة الضرورية على الحاجة والتحسين
 والحاجة على التحسين والتكميلية في الخمسة الضرورية على اصل
 الحاجة وقدمت الدينية على الاربع الاخر الباقية عند تعارض
 الخمس الضرورية ويقدم في الاربع الباقية مصلحة النفس في
 النسب في العقل ثم المال ويقدم من العليتين المنقوضتين ما فيه
 موجب الخلف قوي ويرجح بانتفاء مزايا العلة في اصل احد
 القياسين وفي المراجحين ما ترجح العلة فيه على المزايا ويرجح ما
 قطع بوجود العلة في الفرع على ما ظن بوجودها فيه وعند
 تعارض وجوه الترجيح فما كان بالوصف الذاتي اولى مما كان
 بالوصف العرضي كترجيحنا الصحة على الفساد فيما يكون النية
 في رمضان في اكثر اليوم فانه صحيح عندنا فاسد عند الشافعي
 ومن التراجيح الفاسدة الترجيح بغلبة الاشياء وانما كان
 فاسدا لان الوصف الواحد المؤثر في الحكم المطلوب اقوى

قوله الشارح في المصنف
 ان من علة قولنا بالنية
 والقياس

في

من الشارح في الف وصف غير مؤثر والترجيح بكون الوصف عام كالطعم
 فانه يشمل القليل والكثير عند الشافعي بخلاف الكل والوزن عندنا
 وانما فسد لان الترجيح بالتأثير لا بالصورة والترجيح بكثرة الدليل
 وانما كان فاسدا عندنا في ح وابي يوسف رحمه الله تعالى لان كل دليل
 مع قطع النظر عن غيره مؤثر هو وجود الغير وعدمه سواء فلا ترجيح
 بكثرة الرواة عندنا ما لم يبلغ حد الشبهة فانه يحصل حينئذ اجتماع
 ويكون الحكم منوطا بالمجموع من حيث هو المجموع فيعتبر الكثرة ح واذ
 كان الحكم منوطا بكل واحد منها لا بالمجموع لا يعتبر الكثرة بل كل
 واحد فكثر الأصول والكثرة فيما اذا قارنت النية اكثر النهار
 في رمضان قبل الاول وكثرة الأدلة من قبيل الثاني **المرشد**
العاشر في الاجتهاد وهو استفراغ الفقيه الوسع لتحصيل
 ظن بحكم شرعي وشرطه ان يتجوى علم الكتاب بعائنه لغة وشرعا
 واقسامه المذكورة وعلم السنة متنا وسندا ووجوه القياس
 كاذرنا بعد كونه عالما بالله وبصفاته مصدقا بالرسول
 بما جاء به بالدليل ولو اجماليا وحكمة غلبة الظن على احتمال الخطأ
 فالجهد عندنا يخطئ ويصيب وعند المعتزلة كل مجزئ مصيب
 فعندنا في كل حادثة حكم معين عندنا تعالى وانما عند المعتزلة الحكم
 عندنا تعالى ما أدى اليه اجتهاد كل مجزئ واختلف في تجري الاجتهاد

الاجتهاد

بمعنى ان يحصل له في بعض المسائل ما هو مناط الاجتهاد من الادلة
 دون بعضها وفي ان عليه السلام هل كان متعبدا بالاجتهاد فيما
 لا يضر فيه واختار ابو يوسف واحمد وقوعه خلافا لبعض اصحاب
 الشافعي والامامية ورؤساء المعتزلة وقال بعضهم بكونه متعبدا فيما
 يتعلق بالحرب دون الاحكام الشرعية والجمهور قطعوا بان لا اثم على
 مجتهد في حكم شرعي اجتهد في خلافا لقياس حيث ذهبوا
 الى ثبوت الخطأ والتقابل بين الدليلين العقليين محال والجمهور
 على انه لا تقابل بين الامارات الظنية ولا تعادل بعد التقابل بينهما
 خلافا لاحمد والكرخي ولا يجوز ان يكون المجتهد في مسألة قولان
 متناقضان في وقت واحد بالنسبة الى شخص واحد اذا كان المجتهد
 قولان في وقتين فالظن كون الآخر رجوعا عن الاول ولا يجوز المجتهد
 ان ينتقض حكم نفسه في المسائل الاجتهادية اذا تغير اجتهاده
 ولا حكم غيره اذا خالف اجتهاده اجتهاده بالاتفاق هذا ما لم يكن
 مخالفا لقاطع واذا خالف قاطعا نقضه اتفاقا ولو حكم مجتهد
 بخلاف اجتهاده كان حكمه باطلا وان قلد فيه مجتهدا آخر فان
 نفاطاه مقلد ثم علم تغير اجتهاده مقلده فاختار ان ذلك
 وان حكم مقلد بخلاف مذهب امامه فان جاز تقليد غير امامه جاز
 والا فلا واذا ادى اجتهاد مجتهد الى حكم فهو ممنوع عن تقليد

يجتهد

مجتهدا خرافقا واما قبل الاجتهاد فاختار انه ممنوع عن
 التقليد مطلقا وقيل الا ان يكون المقلد اعلم منه صحابيا او غيره
 وقال الشافعي الا ان يكون المقلد صحابيا وقيل الا ان يكون صحابيا
 ارجح وذهب احمد وسفيان الثوري الى انه غير ممنوع مطلقا واختلف
 في جواز الخطأ على النبي في اجتهاده بناء على جواز اجتهاده وعلى تقدير
 جواز الخطأ لا يقر عليه **والاختيار** ان الناف في الحكم مطالب بالدليل
 وقيل مطالب به في الحكم العقلي لا الشرعي وقيل لا مطلقا واختلف
 في جواز التقليد في العقليات من مسائل الاصول كوجود الياء
 وما يجوز له ويجب منع من الصفات قال عبدالله الغبري بجواز
 وقال طائفة بوجوبه وان النظر والبحث فيه حراما ويلزم التقليد
 غير المجتهد وان كان عالما ببعض العلوم المعتمدة في الاجتهاد
 وقيل انما يلزم بشرط ان يتبين له صحة اجتهاده بدليله **والاستيف**
 ان ظن علم المفتي وعدالة اما بالجبر او بان رآه منتصبا للفتوى
 والناس متفقون على سؤاله يستفيه بالاتفاق ومن عديم علمه
 او عدالة او كلاهما لا يستفيه اتفاقا فان كان مجهول العلم
 وهو المجهول الذي فيه الكلام فاختارا امتناع استفتائه وان
 كان مجهول العدالة معلوم العلم يستفيه لغلبة العدالة في المجتهد
 والمجتهد اذا اجتهد في واقعة وتكررت لا يلزمه تجديد الاجتهاد
 وتكرار النظر في المختار وقيل يلزمه **والاختيار** جواز ان يفتي

في علم
الفتوى
مستوفى

غير المجتهد بمذهب مجتهد لو كان مطلقا على ما أخذ الكلام
 اهل النظر ولا فلا وقيل انما يجوز لعجز المجتهد عن عدمه
 لامع وجوده وقيل يجوز مطلقا وقيل لا يجوز مطلقا وجواز
 تقليد المفضل للمقلد اذا تعدد المجتهدون وتفاضلوا في
 احدا وبن سيرج ان الافضل متعين لتقليد ذلك العاقل واذا
 عمل العاقل بقول مجتهد في حكم مسألة فليس له الرجوع عنه الى
 غيره اتفاقا وانما في حكم مسألة اخرى فالمختار جواز تقليد
 غيره بخلافه تعالى اتمام ما اردته وضل على افضل
 النبيين وعلى اله وصحبه الطيبين الطاهرين ونحوها
 منهم الشفاعة في يوم الدين ثم على يد العبد الضعيف
 يوسف بن حسن الحاج وفي جعل الله له ولا يومية واجبة
 ولا جوده وحداته واخوانه في الدين واجباته
 ولا سائده كاهن وسائر المؤمنين بنبيه
 محمد صلى الله عليه وسلم شفيعا في يوم
 الحساب ومرتبههم ومرتبه في الجنة رفيعا
 عند اول الايام في اواسط
 شهر ذي القعدة يوم الاثنين
 في سنة ثمان وثلاثين
 ومائة والف
 مسم

صحة فتور
 بوقفون فزاد في طيفه
 منقول وان ريد بحدته
 ادب بدمه مرقومه وطيفه
 استحق اولاد في فقه محاسن

صحة فتور
 بوقفون فزاد في طيفه
 منقول وان ريد بحدته
 ادب بدمه مرقومه وطيفه
 استحق اولاد في فقه محاسن

صحة فتور
 بوقفون فزاد في طيفه
 منقول وان ريد بحدته
 ادب بدمه مرقومه وطيفه
 استحق اولاد في فقه محاسن

صحة فتور
 بوقفون فزاد في طيفه
 منقول وان ريد بحدته
 ادب بدمه مرقومه وطيفه
 استحق اولاد في فقه محاسن

صحة فتور
 بوقفون فزاد في طيفه
 منقول وان ريد بحدته
 ادب بدمه مرقومه وطيفه
 استحق اولاد في فقه محاسن

صورتها

انچه در فقدان خدمت خطیب است و شوق قدر
آنچه در فقدان خدمت خطیب است و شوق قدر
آنچه در فقدان خدمت خطیب است و شوق قدر

عبدالمعظم
عبدالمعظم

صدا

بر فقدان امامت خدمت منقطع اولی
از دست داده خدمت خطیب است و شوق قدر
آنچه در فقدان خدمت خطیب است و شوق قدر

عبدالمعظم
عبدالمعظم

کذا فی فتاوی
علی القدر

عبدالمعظم
عبدالمعظم

عبدالمعظم
عبدالمعظم

عبدالمعظم
عبدالمعظم

عبدالمعظم
عبدالمعظم

عبدالمعظم
عبدالمعظم

عبدالمعظم
عبدالمعظم

این خطیب علم و کبریا
است و تقوی و الهی
محمد بن محمد
علی القدر

والمواد بالاصحاح والبرهان
ويعبر عنها بظاهر الزاوية وعن الاما والنوا
والهيا ونيات واليكس نيات والهم قنيات
بغير ظاهريه وانيه
احمد

وتميز الزاوية والصلح ان السطح
انواعا عظمى من السطح
منه من السطح
السطح والظواهر
في بيان الزاوية والصلح
احمد



بدر اصل و در بیان
الصفحة و عوارضها
رجوع الیها
بدر اصل و در بیان
الصفحة و عوارضها
رجوع الیها



بسم الله وحده يقول الباشا الفقير محمد العشي
 المعزوب **قوله** انما اتفق مذكرة تفسير سورة
 البنا زعانه البيضاء وعلقت عليه حواشي قوله تعالى
 انيك حديث موسى الى قوله تعالى ان مريسا **قوله**
 اليس قد اتيتك انظاهران الكسوفم للتقريب ومعناه
 هنا التذكير فالمعنى قد اتيتك حديثه فلم لا يسليك
 ولم اعلم في العربية ماخذ تفسيره باليسر **قوله**
 فيسليك قال في الصحاح انسلي لهم وتسل على
 انكشف اقول فعنا على هذا فكشفه عن ستر
 الغم اي يكشف قلبك لكن قال في الصحاح سلا في
 نه هي تسلية اي كشفه عن اقول والظاهر ان بقا
 اي كشفتني عنه لا لكشف محي بمعينين الاظهار
 والرفع على ما في الفا صوس فاذا نسب الى البستر

قوله ومعه علم يعني ان النفسية مد لا في الحشر
 اما طائفة هنا قال السعدى وزاد ليس
 في احد على ذلك لانه مقدره في النظم اظهر
 ولا على ذلك لانه مقدره في النظم اظهر
 وفي افاذته على ذلك لانه مقدره في النظم اظهر
 ولا على ذلك لانه مقدره في النظم اظهر
 وفي افاذته على ذلك لانه مقدره في النظم اظهر
 ولا على ذلك لانه مقدره في النظم اظهر
 وفي افاذته على ذلك لانه مقدره في النظم اظهر

قوله انكشفه عن غشا
 هذا بضم نون
 فيسليك فكشف
 فلهذا عنك في كشف
 بقاءه في الظاهر ليس
 عنه اي اظهره عن

براد معني الرفع واذا نسب الى المستور براد معني
 الاظهار تأمل **قوله** ويهددهم ضبط باليا المشأ
 التحية فيما راينا من الشيخ وهو يحتاج الى تقدير
 وقد سمعوه فالظاهر انه بالفوقية **قوله** تعالى
 اذا ناداه قال عصام متعلق بالحديث اي حديثه الوا
 في هذا الوقت وفي ان بعض القصة وهو فار به
 الآية الكبرى لم يكن في هذا الوقت فالقدير اذكر
 اذا ناداه انتهى اراد من هذا الوقت وقت النداء
 فكانه ظن ان الوقت مضاف الى النداء فقط لكنه
 مضاف الى جميع القصة والواقع في وقت القصة
 هو نفس القصة فلا وجه للنظر **واما** قوله اذا ناداه
 ان اراد تقديره اذكر الحادثة اذا ناداه فالامر كما عثر
 عليه وان لم يقدر شئنا واراد وقوعه ذكر على الظن
 كقولك اذكر يوم الجمعة فوق النداء ان اشتمل جميع
 القصة فيتم الجواب لكن لا يزد النظر حينئذ وان
 لم يشتمل فلا فائدة في التقدير على ان ذكر الوقت
 لا يناسب المقصود ذكر ما فيه فكانه كتب هذه الحكا

قوله تأمل وجه ان تفسير
 الصحاح تفسير بالياد
 فان كشف الشئ اي اظهره
 يتوقف على كشف سائر
 اي دفع عنه
 قوله فانك هرعت ان صديق الغيبة
 معناه ايضا تقدير وقد سمعوه وذلك
 لا انا حديثه لروما عاديا
 التقدير لا من التبليغ
 لان النبي يلم به
قوله والواقع في وقت القصة هو
 نفس القصة يعني ان المورد في الآية واحد
 القصة هو نفس القصة لا حكاية
 واقع في ذلك الوقت ان قلت فانظروا
 هناك ترك اذ لم يكن في ذلك الوقت
 هناك ترك ان لم يكن في ذلك الوقت
 بل ارباب قلت نعم ان يعلم
 قوله على ان ذكر الوقت
 اي على ارادة وقوع الذكر
 على الظن

على النفا سار وعلى شغل آخر **قوله** على ارادة القول
يعني تقدير فقال فيكون كقوله تعالى فنادى فقال
ان قلت ليس النداء والقول مترادفين قلت لا
بل النداء اعم لانه بمعنى الصوت سواء كان حرفا ولا
قال في الصلح النداء الصوت و ناداه مناداة
ونداء اي صاح به وقال صا الكشاف عند قوله تعالى
كنش لذي ينطق بما لا يسمع الادعاء ونداء كمثل
الناتق بالبهائم التي لا تسمع الادعاء الناتق ونداء
الذي هو صوتيته بها وزجر لها ولا تفقه شيئا آخر
انتهى اقول ولذا صح فنادى فقال اذا لا يصح قعد فجلس
فقوله فقال تفسير لنادى وهنا وجا آخر وهو
اجراء النداء مجرى القول كما سبق غير البضاوي
عند قوله تعالى فلما آتيتها نودى يا موسى انا ربك
فتح ابركثير وابوعمر واي بانه وكسره الباقون باصم
القول واجراء النداء مجراه انتهى لعل معنى اجراء النداء
مجراه ارادة القول بالنداء مجازا ان قلت النداء
كالقول يكون بالفاظ لا بالمضمون وان بالفتح يجعل

الحكمة في تأويل المفرد فيلزم ان يكون النداء برؤية تعالى
لوسم مع ان النداء انما هو بلفظ يدل على ذلك
قلت فلمعل المعنى نودى بلفظ يدل على انا ربك
قوله وارشدك الى معرفة قال في الكشاف بعد
هذا فترقا قول في هذا في الكلام ايجاز وهذا
مبنى على حل الهداية على الدلالة على ما يوصل الى المط
سواء حصل الوصول ولا واما ان حمل على الدلالة
الموصلة الى المطلوب فلا ايجاز والاول مذهب أهل السنة
والثاني مذهب المعتزلة كما هو المشهور والمذكور في كلام
المفسرين ان المذهب على العكس كما في شرح العقائد للنفقا
وتحمل تحشي على النصيب ضمرا وان اذا حمل الهداية
على الدلالة الموصلة يمكن حمل تحشي على التفرع فامل لكن
حملها على هذا المعنى هنا بعيد لان النبي لا يقدر الا
على بيان الطريق واما الايصال فهو لله تعالى **قوله**
باداء الواجبات الباء للملابسة لا للسببية وهو
ظاهر لكن الظاهر فتؤدي الواجبات لما قال في
الكشاف رد ذكر الحشية لانها ملاك الامر من حشي

قوله فاما الحكم اي في قوله تعالى فنادى
التقدير فنادى فنادى فنادى

قوله فاما الحكم اي في قوله تعالى فنادى
قوله فاما الحكم اي في قوله تعالى فنادى
قوله فاما الحكم اي في قوله تعالى فنادى

اقمه كل خير ومن اضطر على شر ومنه قوله عليه السلام
 من خاف دج و زاد في بلع المنزل **قوله** اذا الخشية قال
 السعدي يجوز ان يكون تعديلا للعطف بالفاء ولا ضم
 المعرفة انتهى لا يخفى ان التعديل المذكور لا يكون للعطف
 بالفاء بدون تقدير المعرفة ولا يكون لتقدير المعرفة
 بدون العطف بالفاء **وبالجملة** ان العطف لما وقع
 بالفاء وكان حقيقة الى ربك في ذاته وهو دعي للخشية
 لان جملة له ذاته تعالى شدة خشية وهو ظاهر لكن الحقيقة
 غير مرادة بقرائن الشرع لان مواعيل السلام لم يتيسر له
 الرؤية فكيف يرى غيره فاجتبع الى تقدير مثل ثوابه
 او معرفة فاختيرت المعرفة لان الخشية انما يتفرع
 عليها وهذا حقيقة وهي ان الخشية فرغت على المعرفة
 ولم يتفرع التزكي على شيء مثل ان يقال اهديك الى
 قمح ما انت فيه لا التزكي برشي انما يكون بعد معرفة
 قمحه فكان ترك هذا بشيرا الى القبح العقلي الذي
 ادعت المعزلة ووافهم لما تريدته عليه **قوله**
 وبلغ فاراه المعجزة لعل الظاهر فقال ذلك فطلب

قوله لا يتفرع للعطف بالفاء بدون المعرفة
 حتى لو جعلنا للعطف بالفاء فقط
 لا في الخبر في التعديل ان لا يتفرع اليه
 من فاعول

قوله من خاف دج و زاد في بلع المنزل
 يدوم الخشية قلت لا بل يدوم الخوف
 الخشية اخف منه لانه خوف مقرون
 بالتعظيم ومجرد معرفة عقوبة
 المعاقب لا يدوم منه
 فنعظم المعاقب ما
 لم نعرف عظمته

الهالة

الهداية الى ربه فاراه الاله الهادية الى ربه **قوله** اذ لك
 ان التبليغ نقل قول واحد الى اخر وليس في الآية هنا
 امر بتبليغ امر من الله الى فرعون وهو ظاهر لم يزل
 ادنى تأمل وقال في المواقف المعجزة عندنا عبادة عما
 قصد به اظهار صدق من ادعى انه رسول الله ومن
 شر انطها كونه خارقا للعادة اقول راية موسى و
 ان دل على صدق دعوى رسالته لكن ليس في هذه الآية
 ذكر دعوى الرسالة وفرعون ما انكر صريحها الا الوهية
 حيث قال في سورة الشعراء بعد قول موسى وهارون
 عليهما السلام انا رسول رب العالمين ومارب العالمين
 ثم قال لن اتخذن الها غيري لاجعلنك من المسجودين
 فقال عليه السلام اولو حجتك بشيء مبين قال ايضا
 هناك مبين صدق دعوى بعض المعجزة فانها جامعة
 بين الدلالة على وجود الصانع والدلالة على صدق
 دعوى النبوة اقول قد صدر الاله هناك في سورة
 الشعراء بدعوى رسالته واما هنا فليس لا ذكر
 ان لفرعون ربا وما يقصد به الدلالة على الربوبية

لا يسمى معجزة الا ترى ان قوله تعالى الم نزل الذي حاج
 ابراهيم في ربه ان ابنته الله الملك اذ قال ابراهيم رب
 الذي يحبني ويميت الامة فان الاجا والامامة ليستا
 من المعجزات وذلك ظاهر نعم قد تكون اية الربوبية مما
 يصلح ان تكون معجزة كاية موسى عليه السلام قوله فانه
 كان المقدم والاصل قال في الكشف الية الكبرى
 قلب العصا حجة لانها كانت المقدمة والاصل والآخر
 كالسبع لها لانه كان يتبعها بيده فقبل له ادخل يدك
 في جيبك وارادها جميعا الا انه جعلها واحدة
 الا الثانية من جملة الاو لكونها تابعة لها انتهى ^{الحاصل}
 اذ الذي اراد الله تعالى عليه السلام وكانت ايتين قلب العصا
 والبدا البيضاء والتكديف كان عقيرهما لا عقيب الواحدة
 منهما لما قال تعالى والكشاف عند قوله تعالى في السحر
 فالقي عصاه فاذا هي ثعبان مبين ونزع يده فاذا
 هي بيضاء للناس ظنين قال الملاحر لانه هذا السحر ^{عليه}
 رويان فوعون لما راي الية الاو قال فهل غيرها
 فاخرج يده قال فما فيها فاذا خلفها في ابطن ثوبه نزع

قوله لانه كان يتبعها بيده فانه هذا
 التقليل لا يدل على خروج اليد بيضاء
 عند دعوة فوعون كالسبع لان ذلك
 الانقاء بيده كان عند اعطاء الرسالة
 في الدار المقدسة لان يقال ان
 وجودها الاول لما كان كذلك
 اعتبر ذلك عند وجودها عند
 الدعوة

ولها شعاع يكاد يغشي الابصار انتهى فلما افر
 الية هنا جاء السؤال فوجه بامر من الاول انه اراد
 قلب العصا وسكت عن اليد البيضاء لانه كالسبع والتا
 ان ارادها جميعا والوحدة اعتبارية ومعنى قوله
 الكشاف فقبل له ادخل يدك في جيبك ما قاله البيضاء
 عند قوله تعالى في القصص اسلك يدك في جيبك تخرج
 بيضاء من غير سوء وضم اليك جاك من الرهبان اجل
 الرهبان اذا عاك الحوق فافعل ذلك تجلدا وضبطا
 لنفسك قال الكشاف جعل الرهبان الذي كان يصبية ^{سببا}
 وعلة فيما امر به ضم جناحه اليه قال وانما ذكر المعنى
 الواحد يعني في سورة القصص لاختلاف الغرض وذلك
 ان الغرض في احدها خروج اليد بيضاء وفي الثاني اخفاء
 الرهبان انتهى يعني المأمورة ^{شئ} واحد والغرض متعدد فامر
 مرتين وذكر في مرة عرض غيرا في الاخرى اقول في
 قاله البيضاء وي وجمع معجزة كانه عرض على الكشاف
 في تخصيصه باليتين وعدول الى جهة واحدة اظهر
 جعل المتكثر واحدا وهي الالة على صدق الرسالة

الکبر

قوله فلا يصح وجهه لا فوار بالذکر
یعنی فلا مدخله فی التعلیل
فلا وجه لذكره فيه فلا فوار ما في
الكشاف او الاقتصار على
ذكر الاصله

الكبر والشماء ذكره الكشاف ثم قال والمفضل عليه
عند الكشاف اليد البيضاء حيث قال والاخرى كالتبع
لها اقول هذا على ما فهمه ان قول الكشاف لا يها
كانت المقدمة والاصل وجه لكونه الكبرى وقد عرفت
ما فيه بل المفضل عليه معجزات الانبياء السالفة لانه
الخراف واسم التفضيل للزيادة المطلقة ثم قال
الظاهر ان المفضل عليه عند القاضي بالحق المعجزات وجه
الظهور انه لم يذكر اليد وذكر في الوجه الاخر مجموع المعجزات
ولما ورد عليه انه كيف يكون اصلا تبين المعجزات اذ لم
يظهر اصالة الالب يد قال ووجه كونه قلب العصا حجة
اقول اصلا ان بقية المعجزة لتكذيبه اذ لو لم يكذب لم يات
بمعجزة اخرى انتهى قول لا بد من كونه تكذيبا صلا
ذاته اصلا لمعنى الاصالة هنا السببية ذكر السعد
ان المفضل عليه معجزات الانبياء السالفة **قوله** وعصى
الله كذا قاله الخشري او قال وعصا الكا ان نسب
وليت شئ ما معنى العدو عنه مع انه قال تعافى
فرعون الرسول فاخذناه اخذوا وبلا **قوله** ثم ادبر

غير الطاعة عين العصبية فلا معنى للتراخي حينئذ بعد
 قوله وعصى لا يتقد برودة اخرى الا عصبية امر عدي
 لا يتعدد الابدع والدة وذاك ظاهر وما احسن
 ما قاله الخشري هنا تولى غموم يسعي بجته في
 مكانه اقول بعينه تولى غموم واذم معارضة بال
 والترابي حينئذ ما رانا في اوربتي واما على الادبار
 بعد ما راي الثعبان البشة وذلك ظاهر ووجه التراخي
 الرتبى هنا ان كذبته انما هو بادعاء انما هي ومن
 معلومه ان السحر مجرد اداة لا يضر كما قال البضاوي
 في الشعراء عند قوله تعالى قال في السحر ساجدين
 ان من راي السحر تنويه بخيل شيئا لا حقيقة له فادبار
 فرعون مرعوبا بعيد عن كذبه قال تعالى فقال اناديكم
 الاعلى اقول ليس كفر فرعون لدعوى ربوبية لقولها
 الخشري الرب المالك ولم يطلقوا الرب الا في الله وحده
 وهو في غيره على التقيد بالاضافه لقولهم رب الارباب
 التافه وقوله تعالى ارجع الى ربك ان ربك احسن متولى ان
 اقول بل لوصفه بالا على فان فيه انكارا الربوبية تعالى ان

قوله تعالى لا يصح ان يكون زمانا
 لان ادبار وحينئذ في قوله تعالى
 وانما تظنون ان السحر لا يضر
 ان السحر لا يضر

قوله ومن معلومه ان
 معلوم فرعون وكذا
 انما تظنون ان السحر لا يضر
 فرعون يظنون ان السحر لا يضر

عليه تعالى **قوله** الخشري بالمرم باضافة اعلى الى
 ولما سقط لفظا اعلى غير نسخة نظر بعض الشارحين
 ما قال **قوله** في الاخرة ظرف للاخذ المتكلم باعتبار
 ذاته لا باعتبار صفة الهى التنكيل لانما هو في
 الدنيا باعتبار الانبياء به كذا قاله عصم فالاضافة
 بمعنى في كون التنكيل الامر في قوله والتنكيل واما وكذا
 في حمله على المصدر المؤكدا للمفعول فاضطررنا الى حمل
 التنكيل على التنكيل بالقوة وهو مكان التنكيل سواء
 وجد بالفعل ولا **قوله** تعالى ان في ذلك لعبرة لمن يخش
 اطباء ان به لامر من احدهما نعيم لعلة التنكيل لا التنكيل
 يتوقف على وجود العبرة والاخر نعيم التنكيل لكل من
 شانه الخشية وهو العاقل ذو البصيرة وفيه توبيخ
 بان من لم يعتبر به ليس من العقلاء **اعلم ان** البلاء
 ليست الا في العدول عما يؤدى اصل المقصود وكل
 كلام هو حقيقة او هو اقرب الى حقيقة اصل بالنسبة الى
 ما ليس كذلك كما يستفاد مما صرح به المطرزي في
 قوله تعالى واشتعل الرأس شيئا اصل رب شئت ثم

قوله تعالى لا يصح ان يكون زمانا
 لان ادبار وحينئذ في قوله تعالى
 وانما تظنون ان السحر لا يضر
 ان السحر لا يضر

قوله ومن معلومه ان
 معلوم فرعون وكذا
 انما تظنون ان السحر لا يضر
 فرعون يظنون ان السحر لا يضر

قوله تعالى لا يصح ان يكون زمانا
 لان ادبار وحينئذ في قوله تعالى
 وانما تظنون ان السحر لا يضر
 ان السحر لا يضر

قوله أصل العاقل في هذا الموضع
يعبر بذلك وهذا الموضع
سابقه لأنه يدل على أن علمه يبلغ
في العظمة تنبغ خفاة في عقله
ويعبر به كما قال في الموضع
مثل ذلك في الموضع
سبحه وتعالى

اشتعل شيب راسي ثم اشتعل راسي شيبا فاصل الكلام
هنا فتكلموا عما أنتم فيه عصيا الرسول الكافرون
ثم أصله فاعبروا بذلك ثم أصله أن العاقل يعبر بذلك
ثم أصله أن العاقل يعبر بذلك ثم أصله أن عند ذلك
لعبه العاقل به ثم أصله أن في ذلك لعبه للعاقل
فأصله أن في ذلك لعبه لم يعقل فعله في
ذلك لعبه لم يخشى قوله أي جعل مقدار ارتفاعها
في الأرض رفعا توضح أن السمك بمعنى الارتفاع
فلا يجوز نسبة الرفع إليه لا المرفوع هو الجسم الارتفاع
وهو ظاهر في رفع مجاز ومعناه جعل مديدا أي طول
والذي ظهر بعد التأمل أن رفع مجاز عن طول الرفع
فجرد معنى طول وكذا في السمك بمعنى الارتفاع
ومعناه مقدار سمكها مجاز في المخاض والوزن ذلك
أشار إلى نخشي بقوله بقوله جعل مقدار ذهابها
سمت العلوم مديدا رفعا أن قلت السمك مجاز
السقف كما في الصحا سماء البيت سقفه فلم يجعل
الآية على معنى رفع سقفها قلت قال الأمام الجوزي

قوله يعبر به هذا الموضع
يدل على أن علمه يبلغ في العظمة
يعبر به عن عقله في العظمة
بدون ما خفي في العقل
الامر بما عباد

قوله في الموضع
المقام لا يوضح ما قال
البعض ولا يوضح ما قال
رفع بمعنى مديدا
في بيانه قصور
لا يصح نسبة الرفع
إلى المقدار بالمعنى
إلى المقدار هو المديدا
والمنظور

تفسير

تفسيره المسمى بزاد المسير مع بنيها ورفعا وكل شيء
ارتفع فوق شيء فهو بناء أقول فلو حملنا الآية على
معنى رفع سقفها لكان غير معني بنيها تأمل على أن
ما اختاره المفسر بلغ وظاهر هذا أن البناء أخص
من الخلق لأنه هنا دل على شدة الخلق لأحد أركانهم
العظيم ورفعا بلا عدا شدة من أحداث النفس الإنسانية
وسقط ما قال عصام وينبغي أن يحمل على بنيها بذاته
من غير مداد أو على بنيها من غير سبق أساس انتهى
يريد أن نفس البناء هنا لا يدل على شدة الخلق ويدل
هذا على أن الخلق الإنساني أمداد وسبق مادة أما
الشفا ظاهرا وأما الأول فلا القرار في الرحم وانفصا
المنزلة الأعضاء يشبه الأمداد ثم تظاهر الاقتصار
على الشفا لأن المراد خلقهم بعد الموت لا الخطأ المنكرى
البعث كما صرح به في الكشاف ثم أنا لو فرضنا
أن نفس البناء لا يدل على شدة الخلق فاذكر ذلك
القائل لا ينفع هنا لأن الخطأ المنكرى البعث
ليس لهم كتاب هم لا يعرفون في بناء السماء عدم

قوله ما دل وجه أن السقف يعتمد على
الجدار فرفع لبنه على لبنه دفع للسقف
قوله المفسر إلى البضاوي
وجه بلغة ما اختاره
أنه وقع على الارتفاع كان
الرفع الرفع الرفع على
السقف

وعدم سبق الاساس فلا يقوم حجة عليهم **قوله** لا السود
 ممكنة ان قلت البناء اذا كان بامداد وسبق
 اساس لا يجوز ان كان كبناء شئ عظيم قلت المراد
 الشدة بالنسبة الى خلق الانسان وفي خلقه امداد
 بحسب ما ظهر للمخاطب سبق مادة هي بمنزلة الاساس
 وبناء الشئ العظيم مع الامداد وسبق الاساس ان
 بناء الشئ الحقيق معهما وهو معلوم عند الناس **قوله**
 او تختصها الذاهب ليس مناسب لان المخاطب لا يعرفه
 فلا يقوم حجة عليه قال السعدى امتداد الشئ اذا اخذ
 من اسفله الى اعلاه يسمى سمكا واذا اخذ من اعلاه الى
 اسفله يسمى معقفا قول ولما كان المخاطب تحت
 السماء فهم لا ياخذون امداد تحت السماء الا من
 اسفله الى اعلاها فقلت لا يثبت على اخذهم **قوله**
 فعد لها قال عصام اي اقامها وفي الفا موس كذا
 اقمته عدلت ان قلت لا يثبت المنقول مدعاه الا
 بانعكاس الموجبة الكلية كنفسها ولا تنعكس الاجزئية
 قلت مثله بعد ان يخفى عليه فاعلم ببيان التعديل

قوله ان قلت البناء اذا كان بامداد
 منشأ السؤال انهم اذا لم يعرفوا عدم
 الامداد وعدم سبق الاساس في
 بناء السماء فيختل ان يصدقوا في
 ادكلاها فينبغي بناء السماء
 ان يدعوا في لا يقوم حجة عليهم

مجاز لا لاقامة والعلاقة لزوم التعديل لا لاقامة
 ولعلنا اضطر الى هذا المجاز لا حقيقة التعديل
 النسوية فيشكل قولنا البيضاء او فجعلها مستوية
 لكرز كوالاقامة بعد ذكر رفع السماء ما معناه **قوله**
 ان اراد بعد لها ما افاده قوله تعالى خلق سبع سموات
 طباقا لان المراد من السماء هنا الجسور قال في الصحاح
 العدل بالكسر المثل وعدت فلانا بفلان اذا سويت
 بينهما **قوله** في المطابقة الموافقة وطا بقتبين
 الشئين اذا جعلتهما على حد واحد قوله او فجعلها
 مستوية معنى اخر هو استواء كل سماء ومرارا الخشبي
 ايضا بقوله فعد لها هو ما اراده البيضاء وى فكان
 البيضاء اشار الى ان الصواب لفصل بين المعنيين
 لمرجها كما قال الكشاف فعد لها مستوية ملاء
 ليس فيها تفاوت ولا فطور وترك البيضاء لفظ
 ملاء ولعل وجهه ان القران عربي والاستواء في
 عرف العرب لا يقتضي الملاسة اذ لا يمنع في الاستواء
 في العرف التفاوت التي لا يظهر في الحسن ولم يقد دليل

حقيقة التعديل النسوية
 لا يستقل عن الصحاح عدلت فلانا
 بفلان اذا سويت بينهما فافاده حقيقة
 التعديل هنا نسوية بعضها سطوحها بعض

ما معناه يعني ان معنى اقامة
 الاسماء هو رفع سمكا لا غير
 فلو

نقل على ملاسة السماء **قوله** وظل وهذا يشبه قوله تعالى
 رفع سمكها لان الليل اسم للظلمة فالعنى اظلم ظلماتها
 والمراد زاد ظلمتها وشبه ذلك ولا يخفى انه تعالى
 زاد ضوؤها ايضا فاصل الكلام اخرج ليائها واظلمتها
 واخرج ضجيجها ونورها على معنى زاد نورها لان
 الضجيج اسم للنور فهنا احتياك وهو ان يحذف الاول
 ما انبت نظيره في الثاني وفي الثالث ما انبت نظيره
 الاول وتفصيل ذلك في انقار السبع **قوله** لانه
 يحدث بمركتها قال في الكشف لا زال الليل ظلمتها كما
 البياض ويعد عنه لا السماء لاطل عند المعقولين
 بل الليل ظل الأرض عندهم وكان ما قاله الكشف مبنى
 على ان للعرش نور ابيض الأرض لولا حياولة السماء
 ونور العرش معروف في لسان اهل الشرع **قوله** البرز
 ضوء شمسها كذا في الكشف ايضا فاذا به امورا
 الاول ان الاخراج ليس على حقيقة لانه لا يتصور
 بعد الدخول والدخول يقتضي مكانا يحوى الداخل
 وضوء الشمس قبل النهار ليس بدخل في شيء يتصور

قوله لان الليل ظلها فلهذا افاضت
 حقيقة وظلها ما ذهب اليه البياض
 فجاز لانه نسبة الى البياض حقيقة
 والمجاز يشان في الكشف ايضا
 كما يشان في النسب الباقية كذا
 في المطول
 قوله على حقيقة بل
 في الاستفادة
 متبعة

الخروج

عبر على حقيقة
 قوله لان الليل ظلها فلهذا افاضت
 حقيقة وظلها ما ذهب اليه البياض
 فجاز لانه نسبة الى البياض حقيقة
 والمجاز يشان في الكشف ايضا
 كما يشان في النسب الباقية كذا
 في المطول

الخروج بل هو مستخرج من خلاف الأرض فاذا طلع الشمس برز
 والثالث ان الضجيج ليس على حقيقة لانه معناه اشراق الشمس
 قيام سلطانها كما اشير اليه في الكشف والمراد هنا
 مطلق الضوء وهو النهار ليس بالليل والثالث تقدير
 الشمس اشارة الى الاضافة ليست على حقيقة وبيان
 لوجه اضافة الضجيج الى السماء وهو ان الضجيج نور شمس مشتب
 فيه ولما كان هذا وجها قويا للاضافة لم يلتفت اليه
 يحدث بمركتها كما في الليل **قوله** كقوله والشمس ضجيجها قال
 في الكشف بدلهذا بدل ليل قوله تعالى والشمس ضجيجها
 وما فعله البياض وان كان الدليل ليس على امر نظري وكذا
 وضوء السماء شمسها اجزا البديهة فالاولى جعل تلك
 الآية تمثيلا **قوله** يرد النهار قبل بظاهره تفسير
 واخرج ضجيجها على طبق ما في الكشف في تكرار الواجب يرد
 ضوؤها كما في الكشف وكان جعله تفسير القول واخرج ضجيجها
 بغير يرد باخراج ضوء شمسها اخراج النهار انتهى اعلم
 ان الضجيج في اللغة اشراق الشمس قال في الصحاح ضجج النهار
 بعد طلوع الشمس ثم بعد الضجيج وهي حين تشرق الشمس

عبر على حقيقة
 قوله لان الليل ظلها فلهذا افاضت
 حقيقة وظلها ما ذهب اليه البياض
 فجاز لانه نسبة الى البياض حقيقة
 والمجاز يشان في الكشف ايضا
 كما يشان في النسب الباقية كذا
 في المطول

قوله قبل الفاتحة

مقصودة تذكر وتؤتى انتهى قال ابن الجوزي في تفسيره
المسمى بآراء المسير في المراد بضمها في الشمس وضمها
ثلاثة اقوال احدها ضمها حين يصفو بعد طلوعها
والثاني النهار كله والثالث خرها وقال ايضا في اخرج
ضمها اي برز نهارها اقول فلما ارى بدا الضم هنا
النهار كله وكان في الضم هناك ثلاثة وجوه صحيح التمثيل
بان حمل الضم هناك على النهار كما هنا فقوله يبرز النهار
جملة حاله يعني ان التمثيل به حال ارادة النهار بضمها
والشمس وضمها وانما اختار يبرز النهار على ما في
الكشاف في يبرز ضوها لان النهار اظهر دالة للمراد
الضوء في احتمال ان يراد به الاشراق والنهار اسم لمجموع
الضوء والطلوع الى الغروب اذا ذكر هذا في المثال به
يعلم ان المراد بالضوء في المثل النهار كله والعجب
قولا القائل لكذا الواجب حينئذ يبرز ضوها كما في
الكشاف وانما يجب ذلك اذا قصد نقل الكشاف
بعبارة وكانه يريد ان المراد بما في الشمس حقيقة
الضوء كما ذهب اليه الخشري والبضاوي والنهار

قوله في التمثيل ان يقال في المثال لئلا يكون
الضم في حيز الشمس في ارادة النهار
في الضم والشمس في ارادة النهار
على تفسير المذكور وهو في قوله
بضمها مراد به الضم في قوله
هو حقيقة الضم في قوله
الاخر ارادة الجواز في النسبة
الاضافية

قالوا جف كذا الضوء واردة الضوء المحض كما في الكشاف
وانما حملاه هناك على حقيقة لئلا يلزم تكرار المقسم
لقوله تعالى والنهار اذا جليها لكن يقول ارادة النهار
هناك احدا الاقوال هناك وبجمل النظم والتكرار
مدفوع بان الثاني النهار اذا جليها لا كل النهار كما
ثم ان قوله وكانه جعل تفسير القول واخرج ضمها
يعني يبرزها اخرج ضوء شمسها اخرج النهار ليس
حسنه لو قصد ذلك لذكره قبل التمثيل ثم ان قوله
يعني يبرزها اخرج ضمها ليس بمناسب والمناسب يقال
يعني يبرزها اخرج ضمها اخرج النهار ووجه ذلك
ان تفسير تفسير الشيء تفسير ذلك الشيء قوله بسطها
ومردها للسكنى كذا فيما راينا من النسخ بواو الجمع
والصواب والفاصل وبناء ذلك ان معنى حاسبها
قال في الصحاح حوت الشيء وهو ابسطه قال عز
شانه والارض بعد ذلك جيبها اي بسطها انتهى
البسط النشر كما في الصحاح فكان الارض كربة في اصل
الخلقة ثم سطحت وهو معنى بسطها وليس اخرج

قوله وهو مروج لا العطف على فعلية وهي رفع
سمكها أقول وبالله التوفيقها على تقدير
الرفع عطفان على السماء والتقدير وانتم
اشد خلقا من السماء والارض والجبال فيبين
مخوف كل واحد منها فقوله بعد ذلك دحاها بيا خلق
الارض وكذا دساها بيا خلق الجبال قبل ان ينادى عطف
ها بيز الجبلين على رفع سمكها لانهما لا يضلحان بيا فاما
بناء السماء فيبين في تقدير معطوف عليه فاما ان يقدر
فعلا ما فعل بالسماء او يقدر السماء وما يتعلق به
مخوفه وعلى هذا فالرفع ليس بمروج أقول العمل حاصل
هذا العطف ان تقدير قوله تعالى وانتم اشد خلقا
ام السماء الآية يصعب خلقكم على الذي فعل ما فعل
وفعل ما فعل بالارض وعلى الذي السماء مخلوقه والارض
مدحوه **قوله** على سائر الدواهي قال في الصحاح
سائر الناس باقيرهم **اعلم** ان اللغة لا تدل على كون
صلة العظم شيئا معينا من نوع الطام او من غير نوعه
معناه علا وغلب على شيء فغطه قال في الصحاح جاء
على

قوله عز وجل يا ايها الذين آمنوا اقول فعل هذا لا يصح
العطف انما يكون فكيف يقال لا ينادى لا ينادى
ظاهرا لان دحاها بيا خلق الجبال قبل ان ينادى
او ليس العطف انما يكون فكيف يقال لا ينادى لا ينادى
ههنا انما هو خارج عن مدحها
انما هو خارج عن مدحها
انما هو خارج عن مدحها
انما هو خارج عن مدحها

الذاهية الام العظم
الذاهية المنكر الذي
الدواهي لا ينادى
لداوي مدركا

السيل

السيل فطم الركبة احدى فنها وكل شيء كثر حتى على غلب
فقد طم يطم يقال فوق كل طامة طامة انما يعني مراتب الكثرة
والارتفاع غير متناهية فكل من رفع ستره ما تحته يمكن
ان يكون شيء يغلبه الكثرة ويستتره وانما يقدر الغلوب
في الطامة على حسب ما يناسب المحل في الآية بنا استعظاما
امر القيمة ان يكون غلبته بالنسبة الى الشدايد كما ستر
الشدايد لعظم شدتها وان جاز ان يكون بالنسبة الى
الخلايق كما انها لشدتها يستترهم كالسيل يستتر تحت
بطنه ثم اذا جعلنا المغلوب نوع الغالب فلا يجوز تقدير
جميع ما عداه بل يكفي بعضه كما ان القوم يمكن ان يكون
لهم كبراء ويكون الواحد اكبر الكبراء اكبر الكبراء فاز قلنا
نظم على الدواهي كما هو عينا الكشف فالمراد جنس الدواهي
لا جميعها فيجوز ان يبعد الطامة عن كبر القوم والكبرى
على ظاهره واذ قلنا على سائر الدواهي كما هو عبارة
البضاوي وهو لنا سبب المحل لا المراد نغطم امر القيمة
فالكبرى ليس على ظاهره اذ لا يبعد الطامة حينئذ
حتى يكون واحد منها اكبر ما عداها فالكبرى حينئذ

قوله من اقسام الدلالة اي الوصفية مطابقة وفضتها والتماسا والطبيعية والعقلية على ما ذكره
 على ما ذكره بعد من التفصيل فكيف يرتبط به فالواجب فيه ان الجواب مجازا مطلقا للمادة المذكورة فخصيصة له ان قلت فكيف لم لا يجوز
 ان يكون العهد غير التفصيل ليدل على الاضمار على شرط التفسير في نحو هذا صفة في ذلك تكرار لاجل التاكيد لا لاجل التوضيح
 كضرورة عدم اتفاق النقاد في الهمزة في نحو هذا صفة ولا ضرورة هنا

قوله من اقسام الدلالة اي الوصفية مطابقة وفضتها والتماسا والطبيعية والعقلية على ما ذكره
 على ما ذكره بعد من التفصيل فكيف يرتبط به فالواجب فيه ان الجواب مجازا مطلقا للمادة المذكورة فخصيصة له ان قلت فكيف لم لا يجوز
 ان يكون العهد غير التفصيل ليدل على الاضمار على شرط التفسير في نحو هذا صفة في ذلك تكرار لاجل التاكيد لا لاجل التوضيح
 كضرورة عدم اتفاق النقاد في الهمزة في نحو هذا صفة ولا ضرورة هنا

بسم الله الرحمن الرحيم

يوم تذكروا فاجواب تذكروا لا معنى له ظاهرا اذ لا معنى
 لقولك يوم تذكروا فاجواب تذكروا ما سعى تذكروا ما سعى تذكروا
 المعنى يوم تذكروا تذكروا تذكروا تذكروا تذكروا تذكروا
 قال الزحشرى يوم تذكروا تذكروا تذكروا تذكروا تذكروا تذكروا
 اعماله مدونة في كتابه تذكروا تذكروا تذكروا تذكروا تذكروا تذكروا
 التذكروا لاجل الجواب تذكروا تذكروا تذكروا تذكروا تذكروا تذكروا
 فاذا فعل البيضاوي من ان مراد الزحشرى جعل
 تذكروا جوابا لفراد قوله محذوف لعلية الى اخره بضم الجاء
 لما ظنه كلام الزحشرى والاولى تذكروا اذ لا معنى له
 ظاهرا مع وجود ما يصلح للجواب ظاهرا قبل في تفسيره
 مدلول يوم تذكروا يعني يرى عمله وبعاث بالجحيم لسوء
 عمله وينجو بحسن عمله اقول معنى يرى عمله يرى جرائه
 كقوله تعالى ويرى اعمالهم فقوله وبعاث تفصيل
 نفسير ليرى لكونه لالة التذكروا على المجازاة خارج
 اقسام الدلالة قوله واللام فيه مسند الاضافة
 يعني يفيد مفادة التعريف وذلك لا يكون الا جملا
 على العهد الخارجي ولما لم يسبق ذكر الماوى ادعى

اذ للعلم به بمنزلة المذكور وهي حاصل قول للعلم بان
 صفا الماوى هو الطاع ولعل وجه ذلك انه المعلوم في
 الشرع ان لكل انفسا ماوى في الآخرة ولما ذكر الطاع
 بتوجه الدهن الى ماواه فاللام اشارة الى معانيه
 في الدهن من اقسام مطلق الماوى وقرينة المسحى
 لعهد الدهن ان ذلك اشارة الى قسم منها غير معين
 معروف حقيقة لا تشخصه والفصل في قوله بان صفا
 الماوى هو الطاع لفصل المسند اليه على المسند نحو الكرم
 هو التقوى وان كان اغلب استعمال الفصل لفصل
 المسند على المسند اليه كما ذكر في المطول لكن الظاهر
 ان يقول في التعليل للعلم بان الطاع له ماوى
 قائل ونقطن وقال الزحشرى وليس الا لافعالهم
 بدلالة الاضافة ولكن لما علم ان الطاع هو صفا
 الماوى تركت الاضافة ودخل حرف التعريف
 في الماوى لانه معروف انتهى يعني ان التعريف
 للجحش يعني لاجل الحاجة الى حمل اللام على العهد الخارجي
 ليفيد مفاد الاضافة لا استغناء عن الاضافة للقربة

قوله بان صفا الماوى هو الطاع
 فان الجحش هو الماوى وذكر الماوى في قوله لا تذكروا
 لما علم ان الطاع هو صفا الماوى والماوى في
 قوله الجحش بان الطاع في ماوى الماوى في قوله لا تذكروا

قوله وان كان اغلب استعمال الفصل لفصل
 المسند على المسند اليه كما ذكر في المطول

لازمة وصف الطاعن لا يتوعد غيره كما ذكر في حذف الضمير
عن قولك البراكر يستبين درهما باذبايع البر لا
يسفر غيره قال السعدي قوله للعلم باز صا لما ذكر
لا يدل على ما ادعاه فانه لو نكر الماوى كان هذا
العلم بحاله وليست اللام عهدية لعدم سبق الذكر
انتهى قول كان نظرا لان اللام في العلم ~~فصل~~ البيضا
للفرض يعني بحمل اللام على العهد الخارجي ليحصل العلم
صفا الماوى هو الطاعن **وتوضيح** الاستدلال بحمل
اللام على العهد الخارجي امر مطلوب لانه يفيد ذلك
العلم الذي هو امر مطلوب بفتح الكبرى بانه لما يلزم
انه يكون امرا مطلوبيا بسبب افادة هذا العلم اذا لم
يحصل هذا العلم بدون و هذا العلم ثابت بقرينة
تقدم ذكر الطاعن ثم منع صحة حمل اللام على العهد
الخارجي وقد عرفت صحة هذا كما قال في المطول
وقد يستغنى عن تقدم ذكر المشار اليه باللام لعلم
المتأخر به بالقرائن كقولك انه دخل البيت اقلق الباب
لكن الظاهر ان اللام المذكور للتعليل على انه عليه لو

لوجوب حمل اللام على العهد الخارجي اول صحة حمله عليه
النظر الرابع الثاني لان اللام انما يحمله على العهد الخارجي
اذا سبق ذكر مدح قوله لفظا واما اذا لم يسبق بل كان
في حكم المذكور لامر ما فيصح حمله عليه ولا يجب ان يكون ذلك
ان الجاهلي جوز كون لام الكلمة للجنس والعهد الخارجي
ليكون اشارة الى الكلمة المذكورة على التيسر النجاة ان
قلت لم عدل البيضاوى عما سلك اليه لم يخشع
قلت لان حمل اللام على العهد الخارجي يؤكد توجه الدهن
الى ان الماوى للظن وذلك لا سبق ذكر الطاعن افاد ذلك
لتوجه الدهن الى ما رواه عند ذكره الماوى مع قطع
النظر عن حمل اللام على العهد الخارجي ثم يجعل اللام اشارة
الى ما رواه حصل توجه آخر الى ما رواه قوله لعله بالمبدأ
والمعنى الاول هو دية والثاني قيام بين يديه وهذا
التقليل ليس للاحتراز اذ لا يمكن خوف مقام به بدون
وذلك العلمين فيثبوت ذلك العلم هنا فيقبل اقتضا
النص المعروف في اصول الفقه قوله لعله بانه مرد
احترازه الذي عنه بدون ذلك العلم فانه لا يدخل في

حد التقوى فان منهنى نفسه علم الزنا حذرا عن ضرر
 ديني لا يثاب عليه لكن في قوله العلم اجازة واصل الكلام
 في نفسه عن خوفه عقاب ربه وانما خاف كذلك لعله
 بان ذلك ينسب اليه عقابا ان قلت يشعر كلام البيضاوي
 ان الهوى كدود وليس كذلك فان الحلال المذلل ليس
 مع انه مما يهوى النفس وكذا قال الزنجشري ههنا عن
 الهوى المردى تخصيصا للهوى بالمحرمة قلت لعل الزنجشري
 نظر الى عموم لغة الهوى والظن ان مخصوصا بالمحرمة وكذا
 لم يقيده البيضاوي قال انما ايان مرسيها يعني بقوله
 ايان مرسيها وهذا بنا واستنباف جوابها فان يقول
 وفيه بنا الجنس المسؤل لان السؤال يحتمل ان يكون عن
 وصفها وعن قولها قوله ايا قاصتها وانما لها قال في
 الصحاح قام الماء جمد وقامت الدابة وقفت نهري فلما قال
 ههنا ياد والاشياء والمناسبات لاختصار المصير كما ههنا
 كما ترك في سورة الاعراف ولا يبي رسا بغيره قام ضد
 القعود والاضطجاع حتى يحمل الائمة عليه قوله لا تشربها
 ومستقرها يحتمل ان يكونا اسمي زنا واسمي مكان

فترك زكاه اى ترك اقامتها لا ذرسا
 يعني ثبت فالله الصالح رسا التي
 يسونيت بجبال راسا في دور
 السفينة زسور سواد رسواي
 وقفت على البحر انتهى م

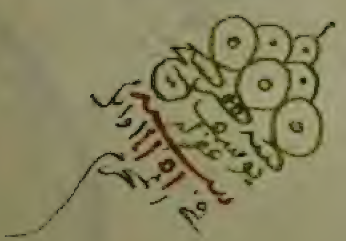
لكن

لكن قول الزنجشري ههنا وقيل ايان مرسيها ومستقرها
 كما ان مرسي السفينة مستقرها حيث انتهى اليه قول
 البيضاوي من مرسي السفينة وهو حيث انتهى اليه قوله
 في يشعر ان انهما اسمان كما في قول بان المراد ايا رسا ههنا
 في مرسيها وقالا الزنجشري في سورة الاعراف عند قوله
 ايان مرسيها رسا وههنا ووقت رسا ههنا قال السعد
 ههنا وكلاهما يعني مرسيها ومستقرها اسمان زمان
 لكن اظاهرت زيادة الزنجشري قيل ههنا وون سورة الاعراف
 ان ما ذكره ههنا غير ما ذكره في سورة الاعراف قال عصام
 قوله او مرسيها ومستقرها جعل اليوم المتباعد كالشخص
 المتباعد الساكن الذي لا يمكن الوصول اليه لم يستقر فعل
 وقت در اكر مستقره انتهى بربان انباء الارسل للغة
 استعارة تخيلية يخيل لك انك شخص ساكن وهذا
 قرينة على ان العتاشيرت بالشخص الساكن اقوال ايل الظاهر
 ان القاصحة بشرت بالسفينة الجارية مع ما فيها من الانا
 لا الارسل بعد الجريا ظاهرا في السفينة متعارف فيها
 كما يشعر به كلام الزنجشري كما ان مرسي السفينة م

يعني ظاهرا متعارف
 بالنظر والعقل انما في

فقول اي عليهما مرسيها اسم مكان
 لان المكان لا يستعمل في زمان

ايدى المعنى





الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى
ربنا اننا فيك رجا ورحمة وهى لنا من
امرنا رشدا **وبعد** فيقول البائس الفقير
محمد المرعش المدعو بسبا جفلى زاده اكرم الله
سبحا بالفوز والسعيا **اعلموا** معاشر الطلبة
اصح الله اموركم ومدا عماركم واحيا بكم رسوم
الدين وهدى بكم قوما حزين انه كان يوجد
في قرون من القرون الماضية من هذه الامة
طائفة من العلماء المؤلفين والاعلام
المحققين وخلا الآن من امثالهم اجواب
وخلفا لا سود في غاباتها الارباب يزون

ان ذان خواص لادبته وعلية البلاوة على طباع
او اخر هذه الامة بل المنقول من سيرهم والمتبادر
من كلامهم في مؤلفاتهم لهم تناولوا متون
الفنون المعصرة وهى مسائلها المشهورة
قَالَ الكشاف اعلم ان متون كل علم طبقات العلماء
فيه متدانية ان سبق العالم العالم لم يسبقه الا
بخطى بسيرة وانما الذى تبينت فيه الرتب
عظم النفاضل والتفاوت الى ان عدا الفبول
ما في العلوم من غوامض الاسرار ومحاسن النكت
انتهى مختصرا فسال الى تنجا ويف صدورهم من كل فرد
جدول فصار ملتقى الجداول بحرا وما زالوا يزيدون
الى الفنون فوائد فانشاوا ستر وحالها وادرجوا
فيها تلك الفوائد ومتونا طويلة وجعلوا
للسروح حواشي دقيقة حتى صار لبعض المتون
حاشية على حاشية على شرحه ونظم اصحابهم كثيرا
من تلك المتون والشرح والحواشي في تلك المذاكرة
فقل الحيل وطالت المساحين قل الزاد وهزلت

الراحلة قال امر الطلبة الا اذا تركوا بعض الفنون المختارة
راسا ومن بعضها ثلثا او نصفها والباقي يريدون تناوله
اولا مع الشروح والكواشي فلا يفرغ اذ هم منهم من تخيل
المباحث المشعبة والاحتمالات المنشئة والاقوال
المضطربة لفهم المسائل المشهورة وجعلها في الحركة
وهذا خلافا عما عليه السلف قال في تعليم المتعلم
كانا المشايخ يختارون للتبدي صغارا لم يسرطة
لان اوتى اليه الفهم والضبط والبعد من الملهة واكثر
وقوعا بين الناس انتهى ولا يفهمون كثيرا من الكواشي
فذهب فطنهم لما في تعليم المتعلم ينبغي ان يجتهد
المتعلم في الفهم فاذا نهاون ولم يفهم مرة او مرتين
يعتاد ذلك فلا يفهم الكلام اليسير وفيه ايضا ^{اللفظة} الكتب
المتعلم شيئا لا يفهمه فانه يورث كلال الطبع ويذهب
اقول فاطنك باستماعه لما لا يفهمه نعم ينبغي
الاشتغال بجاشية بعض الفنون بعد فهم اصول
مسائل واحاطتها ويغاط بعض الطلبة في ترتيب
الفنون والقدرا لا يثق من السعي لكثير فيشرع في

بعض

بعض الفنون قبل تحصيل ما يتوقف فله عليه قد لا يتم
لهم في نبذة الحاجة اليه ويطلب البحث فيما لا يكثر
الا حقيقا اليه وامثال هذه التدبيرات الردية مدار
نزلهم وعدم وصولهم الى مقاصدهم فادرك ان
انتمكم معاشرة الطلبة بحيز من ذلكم وادلكم على تجارة
تجربكم بما اردكم به انشاء رسالة تفضلهم مقدمة و
مقصدين وتزييدا وخاتمة المقدمة في تعداد
الفنون النافعة وتقسيمها الى شرعي وغير شرعي و
تقسيم احكام الاشتغال بالفنون **المقصود الاول** في
تزيينات الفنون النافعة وبيان التدبيرات الردية
المقصود الثاني في بيان الترتيب اللائق للمبتدئ في
الاشتغال بتلك الفنون وبيان مراتب العلوم
والتدريس في مدح القرآن والخاتمة فيما يتعلق
بالفلسفة وتسميتها ترتيب العلوم ان اريد الآ
الاصلاح ما استطعت وما توفيقى الابا لله عليه ^{كلت}
والبيان **اما المقدمة** ففيها فصول **فصل** في
تعداد الفنون النافعة نفعاً بعدد به منها بعض

العلوم العربية وهو علم اللغة والتصرف **والأخلاق**
والخط العربي والنحو والعروض والقافية والبلاغة
والمخاضات **ومنها** بعض العلوم العقلية وهو علم
الميزان والمنظرة ومبادئ علم الكلام والرياضيات
اعني الهندسة والحساب والميتة **ومنها** العلوم المأخوذة
من الكتاب السنة وهي علم العقائد والأخلاق والتصرف
والموعظة وعلم الفقه واصوله **ومنها** العلم
اللدني **ومنها** علوم القرآن وهي علم نظم وتجويد
وقفه وابتداءه ومرسوم مصاحفه وقراءته وتفسيره
منها علوم الحديث وهي علم متنه ومعانيه واحواله
من القوة والضعف **بمخلاف** احوال نقلية ويستحق
علم احوال علم اصول الحديث **ومنها** علم التشريع
وعلم الطب وعلم الفرائض وعلم تغيير الرويا وعلم اللغة
الفارسية وكيفية تراكيها فتم تعداد الفنون
النافعة اذ ما عدا المذكور **اما** مضر كالفلسفة
والسحر وعلم احكام النجوم ولا ينفع علمه نفعا يعتد
ولا يضر جملة كما ذكر في الاحياء ان النبي صلى الله عليه

من

من اجل والناس محققون عليه فقال عليه السلام ما هذا
فقالوا رجل عاتمة فقال عليه السلام بما ذا قالوا بالشعر
وانت انما العربي فقال عليه السلام علم لا ينفع ويحمل لا يضر
فصل اعلم ان لكل علم من المذكور فائدة وللك
الفائدة فائدة اخرى لان ينتمى الى الفوز بسبعة الدارين
كما قال في شرح التواقيف غاية فوائد علم الكلام هي الفوز
بسبعة الدارين فهو شري الاغراض وغاية الغايات اقول
لكل العلوم الشرعية اربعة ذلك الفوز من العلوم الالهية
واعلم ان كل منفعة ترتب على فعل شئ فائدة من حيث
ترتبها عليه وغاية من حيث انما على طرف الفعل وغايتها وغرضا
من حيث ان الفاعل فعل ذلك الفعل لاجل حصوله وكتب
كلما طويلا متعلقا بالفائدة لكنه تركه عند التبيين
خوفا من الالة **فصل** 2 نفهم العلم الى شئ غير
شئ وبطابق علم العلم الشئ الى العلم الذي لا يتناهى الدين
والشرعية بالذات **اعلم** ان العلم الشئ محي على ثلثة
معا الاول ما ذكر في الاحياء ان العلوم تنقسم الى شرعية
وغير شرعية اعني بالشرعية ما يستفاد من الانبياء

صلوات الله عليهم ولا يرشد اليه العقل مثل الحسن ولا
 التجربة مثل الطب ولا السماع من غير الانبياء مثل اللغة
 انتهى فادان ما نطق به النبي ان كان شئياً من هذه
 الثلاث لا يعد علماً شرعياً وبالجملة اذا العلم الشرعي على
 ما ذكره ما لا يعلم الا من الشارع والمعنى الثاني ما يستفاد
 من الشارع او يستمد منه المستفاد من الشارع مختصاً
 اي لا يستمد منه غير المستفاد من الشارع وهذا المعنى
 اشار اليه الخنيزي في حاشية تفسيره أيضاً وهذا المعنى
 اعم من الاول لانه لم يقيد بقوله ولا يرشد الى آخره ويد
 فيه ما يستمد منه فيدخل فيه علم اصول الفقه ولا يدخل
 في المعنى الاول واما العربية فلا تدخل في شئ من هذين
 المعنيين اذ لا يخص مددها بالعلوم الشرعية
والمعنى الثالث ما قاله ابن الخنيزي في شرح الاربعين
 كونه المنطق علماً شرعياً اذ هو ما صدر من الشارع
 او توقف عليه الصانع من الشارع توقف وجود كعلم
 الكلام او توقف كمال كعلم النحو والمنطق انتهى فلم
 يعتبر لاختصاص المعبر سابقاً في المعنى الثاني فدخل

في هذا المعنى جميع العلوم الآلية واما لا يدخل فيه مثل
 الطب والتنجيم ومعنى توقف الوجود ما ذكره شارح
 المواقف لولا بثوت الصانع بصفاته لم ينصور علم
 التفسير والحديث ولا علم الفقه واصوله انتهى فيشرح كلام
 ابن الخنيزي علم الكلام غير صادر من الشارع مع ان المسائل
 الاعتقادية كلها ما صرح به الشارع او اشار اليه لكن
 بعضها يستقل فيه العقل وهو بثوت الصانع بصفاته
 بالنظر الى المصنوع وبثوت نبوة النبي بالنظر الى المعجزة
 فإدراك علم الكلام هو هذا الباب فقط ولما ارشد اليه
 العقل لا يعد مستفاداً من الشارع وان نطق به الشارع
 كما في المعنى الاول **فصل** اعلم ان اسماء العلوم
 كالنحو والصرف والمعاني والفقه وغيرها مشتركة
 بين المعاني الثلاثة وهي المسائل وادراكها والملكة
 الحاصلة من تكرار تلك الادراكات **وتلك** الملكة هي القدرة
 على استخراج كل مسألة كلية من مسائل العلوم من
 يد عليك جزئياً جزئياً موضوع تلك المسئلة
 وقادرة ذلك الاستحضار استنباط حال تلك الجزئيات

ثم ذلك الحكم كاذب عليك ريد في ضرب يد فتستخضر
 كل فاعل مرفوع فتفكر في نفسك ان ويدا هنا فاعل
 وكل فاعل مرفوع فمرفوعان ريدا مرفوع وتسمى هذه
 الملكية ملكة الاستحضار ثم ان تذكر ذلك الاستنباط
 تحصل ملكة الاستنباط وهي القدرة على استنباط احكام
 الجزئيات من المسائل الكلية كما عرفت مثاله والملكية
 الثانية هي ملكة المطالعة فلا بد لحصول ملكة المطالعة
 من معرفة القواعد الكلية ثم تذكر معرفتها اعني تذكر
 تذكرها ثم من استنباط احكام بعض جزئيات موضوعاتها
 منها ثم تذكر ذلك الاستنباط ويختلف مراتب
 الاستنباط في تلك الملكية واعلم ان اضافة لفظ
 العلم الى النحو والصرف والفقه وغيرها من اسماء
 العلوم من قبيل شجر الاراك واسماء العلوم هي المتألف
 اليها **فصل** في احكام العلوم وهي على ما
 ذكره ابن نجيم في الاشباه فرض عين وفرض كفاية
 وسند وبه حرام ومكروه ومباح اقول لمدار هذا
 التقسيم انقسم العلوم كذلك اذ قيل ان العلم

تابع

تابع للعلوم وهنا نظر لان من العلوم ما يكون واجبا
 فله واجبا قال في تعليم المتقدم ان ما يتوسل به الى اقامة
 الفرض يكون فرضا وما يتوسل به الى اقامة الواجب يكون
 واجبا انتهى قول فاهم العلوم ما هو فرض عين على المكلف
 قبل كل شيء وهو علم التوحيد والصفات ثم ما فرض عليه
 بعد ذلك فكل وقت لمعرفة فرائض الاحكام ومحرماتها
 ثم ما فرض عليه عينا في بعض الاوقات كعلم الصلوة
 والصوم عند بلوغ المروء الى وقت فرائضها ثم ما
 فرض عليه على الكفاية عند عدم وجود القائم به ثم
 مستحبا للعلوم ومن مستحبا العلوم تحصيل فروع
 الكفاية عند وجود القائم بها واستعرف تفضيل ذلك
 ان شاء الله سبحانه فيفترض هذا الترتيب في تحصيل
 العلوم ومن اخطأ الترتيب فقد ظلم لا يفيح الظالمون
فصل اعلم ان حكم العلم حكم العلوم فارتكبا
 المعلوم فرضا او واجبا او سنة فعلمه كذلك اذ اتق
 المعلوم على ذلك العلم انما قيدنا به لانه اذا لم يتوقف
 لا يكون حكم العلم حكم العلوم فان تجويد القرآن قدر ما

القرآن غير اللحن الجلي فرض عين لكن العلم المدون المستعمل
التجويد ليس بفرض عين بل فرض كفاية كما صرح به على
القاري وسبب ذلك ان تجويد القرآن لا يتوقف على معرفة
ذلك الفن بل يمكن تحصيله بمشاهدة كشيء الجود وان
كان المعلوم حراما قطعيا او مكروها تحريميا او
تنزيهيا فلهذا كذا ان لم يكن المرء ولا غيره مظنة وقوعه
في ذلك المعلوم وكذا قال في المدارك عند قوله تعالى
ويعلمون ما يضرونهم ولا ينفعهم في الآية دليل على ان
تعلم السحر واجبة اجتناب كعلم الفلسفة التي تجر الى
الغواية انتهى **فصل** وان كان المرء مظنة الوقوع
في الحرام القطعي او المكروه التحريمي او التنزيهي فيفرض
عليه معرفة طريق التجنب عن الاول وتجب عليه معرفة
طريق التجنب عن الثاني ويستحب معرفة طريق التجنب
الثالث لان التجنب عن الاول فرض عن الثاني واجبة
الثالث مستحب **ولما** توقف معرفة طريق التجنب
شيء على معرفة ذاته ذلك الشيء لما قال في تعليم
المنعم في بيان حكم الاخلاق ولا يمكن التبرع بها

الابصار وعلم ما يضادها فيفترض على الانسان
علمها انتهى يفترض عليه معرفة الاول والحرام القطعي
ويجب معرفة الثاني ويستحب معرفة الثالث كانه وقع المرء
بين السحرة او الفلاس وخاف ان يفعل السحر ويعتقد
الفلسفة فانه يفترض عليه معرفة السحر والفلسفة
ليتجنب عنهما وكذا اذا باشر التجارة فانه مظنة الوقوع
في الربوا فيفترض عليه معرفة طريق التجنب عن الربوا
وهي توقف على معرفة نفس الربوا وكذا اكل من باشر امر
بجناح وان يقع في محرما او مكروها وكذا انزله عضو
سليم يفترض عليه واجب معرفة محرما ومكروها يخاف
ان يفعلها به فاعرف **فصل** وان كان مظنة
الوقوع في الحرام او المكروه كثيرا من الناس فعلم ذلك
الحرام او المكروه تحريما او تنزيها فرض كفاية او واجب
او مستحب كفاية على من لم يكن مظنة الوقوع فيها وفرض
عين او واجب عين او مستحب عين على من كان مظنة
الوقوع فيها فان علم البعض في بلدة فيها مظنة الوقوع
سواء كاذب ذلك العالم مظنة الوقوع او لا بسقط

عز الباقين الذين ليسوا بمظنة الوقوع لا غير الباقين
الذين هم مظنة الوقوع فان جعلنا اهل تلك البلدة جميعا
اغوا في ترك الاولين واساوا في ترك الثالث مثال
ذلك اننا اذا باشر التجارة كثير من اهل بلدة فعرفة
بحركات التجارة ومعرفة طريق التجنب عنها فرض عين
المتجربين وفرض كفاية على غير المتجربين فان قام به
واحد من المتجربين او غير المتجربين يسقط عن الباقين
الغير المتجربين لا غير الباقين المتجربين فانه فرض عين
على واحد منهم فاعرف **واما ان كان مظنة**
الوقوع في الحرام او المكروه قليلة من الناس فادرا
فعدم ذلك الحرام او المكروه تحريما او تنزيها للبشر
كفاية ولا واجب كفاية على احد بل فرض عين او واجب
عين او مستحب على ذلك المظنة لما قال قولنا حمدا
في حاشية الخبث فرض الكفاية هو القيام بما يحتاج
عامة الخلق من جهة المعاش والمعاشرى وكلام
الغزالي في الاحياء بشعر بذلك وتعلل وجه ذلك ان
في التكليف بالقيام بما يحتاج اليه قليل من الناس

حرجا

حرجا عظيما ومعرفة مقدار الكثرة والقلّة هنا هو كوك
المعرف للناس والله اعلم **فصل في** **وان كان حرجا**
ان يقع كثير من الناس فيه من المحرمات لا يؤمن من ان يجز
من يعلم الى العوامة مثل السير وشبهات القلة والفرق
الضالة فلا يجوز ان يقوم به الا من يابى نفسه ان يفعل
السير او يقع في شبهات القلة والفرق الضالة لا صرح به
الغزالي في جواز الاشتغال بمجاد لا لفرق واستغفله
في بيان علم الكلام وشرطه السبكي في جواز الاشتغال
بالفلسفة وبالجملة ان لا يضر اصابة الضرر عند
مباشرة دفع ضرر الغير لا يجب عليه مباشرة دفعه
ثم ان كان الضرر دينيا فلا يجوز تلك المباشرة
فصل في فرض العين من العلوم وهو علم ما كلفه الله
عبده في الحال الذي هو فيه وما كلفه ثلثة انواع
اعلنا د وفعل وترك كذا في التاثيرات قبل فرض
العين من العلوم علم الحال ومعناه علم ما كلفه الله
عبده في الحال الذي هو فيه فعلم الحال معرفة مسائل
الايان وما فرض من الاخلاق والافعال وما حرم منها وما

وتفصيل ذلك ما قال في التارخانية اذا بلغ الانسان
في صورة النضال يجب عليه معرفة الله بصفاته بالنظر
والاستدلال وتعلم كل متي الشريعة مع فهم معانيها
ثم ان عاش الى وقت الظهر يجب عليه ان يعلم الطهارة
قبل تعلم صلاة الظهر ثم تعلم علم الصلوة وهلم جرا
الى آخره ثم ان عاش الى شهر رمضان يجب عليه تعلم
كيفية الصوم وما يقوم به وما يفسده فان استفاد
ما لا يجب عليه تعلم كيفية اداء الزكوة ونضارها وان
بلغ استطاعة الحج وجب عليه تعلم المسافة الى مكة و
احرام الحج ومناسكه في مواطنها هذا ان عاش الى
اشرايح وهكذا التدرج الى علم سائر الافعال الواجبة
التي هي فرض عين واما التارك فيجب عليه تجديد الحال
وتختلف باختلاف الاستحاضة التي كيف يحرم التكلم
بالفواحش والنظر الى السوءات للصحيح ولا يجب ذلك
على اديكم والاعمال هنا **قوله** اذا بلغ بتمامه
انه لا يجب عليه معرفة الله قبل البلوغ وهذا قول
كثير من مشايخنا وقال الشيخ ابو منصور في الصبي

انه يجب عليه معرفة الله وهو قول كثير من مشايخ العلماء
كما قاله على القاري في ذيل شرح الفقه الاكبر **قوله**
بالنظر والاستدلال يريد بالنظر في خلق السموات
والارض والاستدلال الاجمالي بحيث تطنش به نفسه
لا يريد ادلة اهل الكلام لان ذلك فرض كفاية لا فرض
عين **قوله** وتعلم كل متي الشريعة مع فهم معانيها
نظرا لا يجب تعلم الكامنين بل تعلم معانيها ومضمونها
بأي طريق كان ويدخل في الاعتقاد برساله النبي صلى الله
عليه وسلم اعتقاد حقيقة جميع ما جاء به **قوله** ثم ان عاش
الى وقت الظهر يجب عليه معرفة مناداة لا يجب عليه
من العلوم غير التي انما الى ان عاش الى وقت الظهر وفيه نظر
لما قال في تقديم المتعلم وكذلك اي كايضة من على المكلف
علم ما يقع في حاله بفرض عليه علم احوال القلب والحوال
والانابة والخشية والرضا فانه واقع في جميع الاحوال
انه **قوله** وهكذا التدرج الى علم سائر الافعال الواجبة
التي هي فرض عين كما اذا اجب عليه معرفة كيفية الغسل
واذا تزوج يجب عليه معرفة حقوق الزوجية **قوله**

وأما الذي ذكره فيجب ما يتجدد في الحال
 فربما شر التجارة بغير علم ترك الربوا والتحرز عنه
 فيجب عليه علم التحرز عنه ولا يجب في حال عدم مباشرة
 لها قال في تعليم المتعلم وكان اشتغل بغيره
 عليه علم التحرز عن الحرام فيه انتهى **م** **أعلم** ان زور وض
 العين الاستدلال العقلي على وجود الصا و وحدته
 ودراسة صفاته المتواترة كما اشار اليه المنقول
 التامار خاتمة **وأما** سمعنا اركان الايمان فظني
 انه لا يفتقر الاستدلال العقلي عليها يؤول الى ذلك
 ما في تعليم المتعلم ويعرف الله بالدليل فان ايمان المقار
 وان كان صحيحا عندنا فكريا انما يترك الاستدلال
 انتهى **وأما** الاستدلال الشرعي اعني به ان تؤخذ
 العقائد من الشرع اما بمطالعة الكتاب والسنة او
 باخبار علماء الشريعة انما اخبر به الشارع ففرض
 عين البينة سواء كانت العقائد مما يستقل فيه العقل
 كوجود الصانع بصفاته التي تفرق بالنظر الى المصنوعات
 او مما يستقل فيه العقل لما قال في شرح المواهب

ان العقائد يجب ان تؤخذ من الشرع لبعثها وان
 كانت مما يستقل فيه العقل انتهى **فصل** **اعلم**
 ان العاقل البالغ لا يعذر بالجهل بخالفه وان
 لم يبلغ اليه خبره من جهة الرسول قال علي القاري في
 دليل شرح الفقه الاكبر ذكر الحاكم الشريفي في
 حنفية انه قال لا يعذر لاحد في الجهل بخالفه لما رى من
 خلق السموات والارض وخلق نفسه عليه من انما
 اهل السنة والجماعة يعني ان من ما يدون معوقا
 قبل ان يبلغ اليه خبره من جهة الرسول يعذب قال الاشرقي
 لا تجب عليه يعذر بجهله اذا لم يبلغ اليه خبره من جهة الرسول
 لقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ونظام الكلام
 في شرح علي القاري **وأما** سمعنا ما شرط في الايمان
 وهي نبوة النبي ووجود الملائكة ونزول الكتب واحوال
 الآخرة وفوضي الصلوة وحرمة الزنا وغير ذلك مما
 علم ضرورة بحج النبي به من عند الله فلا يفتقر عليه
 تصديقها بمجرد العقل قبل ان يبلغ اليه خبره من جهة النبي عم
 بطريق النوار اذا لا يستقل فيها العقل فيعذر بجهلها

قبل البلوغ اليه **واما** بعد بلوغها اليه بطريق التواتر
 فلا يتم ايماننا الا بتصديقنا **فضله** **واما** علم
 ما اجمع عليه اهل السنة من العقائد مما لم يكن ضروريا
 الدين فلا يفترض طلبه عينا بل كفاية فقط وذلك
 كقول القرآن غير مخلوق وان الله مرئي في دار الآخرة
 وان النبي صلى الله عليه وسلم افضل من الملك قال علي
 الفارسي في شرح الفقه الاكبر ذكر السبكي في تأليفه
 لو مكث الانسان مدة عمره ولم يخطر بباله تفضيل
 على الملك لا يسأل الله عنه وقال في التارخانية
 لو لم يخطر بباله اذا القرآن مخلوق او قديم او ان الله
 مرئي او غير مرئي فهو مات على الاسلام **واما** بعد
 الخطور والسما فلا بد من معرفة ذلك انتهى **قوله**
 من على الاسلام يعني لا يعذب الله تعابه ولا يكفر بجهله
قوله **واما** بعد الخطور والسما اي بعد فهمها معا اذا
 بالسماع التام بطريق التواتر انه ما اجمع عليه اهل السنة
قوله فلا بد من معرفة ذلك يعني يفترض عليه تصديقه
 وقبوله ولا يتم بحده نقل الدواني عن اهل النظر الى المنكر

الجمع

رزق الله من ضرورياتنا
 لا يكفر من غير ما يجمع عليه

الجمع عليه ما اجمع عليه اهل السنة بعد الصحابة اذا ما اجمع
 عليه الصحابة بكفر منكره عند البعض اذا بلغ اليه بطريق
 التواتر اجماعهم على ذلك كما عرف ذلك في اصول الفقه
 وتبين ضروريات الدين غير المسائل الاجماعية وغير
 الاجماعية غير الاخلاقية وهو ما اختلف فيه اهل السنة
 ليس لهذين ومن اطالع على شرح الفقه الاكبر لعلي الفارسي
 مع دليل شرحه اطلع على عامة المذكور او ذلك كثر عظيم
 جزاه الله تعالى عن الرقي والنعيم المقيم **فضله**
 فرض الكفاية من العلوم وفرض الكفاية مطلقا هو
 بما يحتاج اليه عامة الخلق من جهة المعاش والمعاد كما عرفت
 وفرض الكفاية من العلوم المدونة على ما ذكر في الاحياء
 علم القرآن الصحيحة وعلم تفسيرها وعلم تجويدها
 وعلم الاحاديث اي الصحيحة قياسا على الفرائد في
 احاطة كلها حرجا عظيما وعلم معانيها وعلم اصول
 الحديث وعلم الاخلاق يعني ما عدا علم التصوف وعلم
 الفقه واصوله وعلم الكلام والمراد بالكلام هنا مقاصد
 وهي العقائد مع ادلتها المختصرة التي صنفها المتكلمون

ويدخل فيه ما اجمع عليه هل السنة مما ليس ضروريا
واما ما اختلفوا فيه وهو ما اختلف فيه
والمازنية فيستحب معرفة وترجيح راي المازنية
والله اعلم ولا يدخل في الكلام هنا مجاداة الفرق الصا
والفلاسفة اذ هي ليست بفرض كفاية مطلقا بل في
اقطار خفاف يقع كثير من الناس في عقائدهم كما
ستنقله عن القراني واما مبادئ الكلام وهي بحث
الادراكات وغير هانز مبادي الجواهر والعرض فداخله
استقصا الكلام كما سنقله عن القراني في بيان مراتب
العلوم وفرض الكفاية من العلوم هو رتبة الاقتصاد
بالدال كما سيجي في الفصل الآتي واما قيدنا الادلة
بالمختصرة لما سنقله عن القراني في بيان مراتب العلوم
ان من الخارج غير رتبة الاقتصاد بالدال في العقائد زيادة
اسئلة واجوبة وذلك استقصا لا يزيد الاصلاح
وتجمل في حق من لا يقنعه قدر الاقتصاد بالدال انتهى
اراد بقدر الاقتصاد الادلة المختصرة من غير تفوق كما
صرح به القراني في الاحياء وستنقله ايضا في بيان مراتب

العلوم

العلوم وفرض الكفاية في المذكرة في الاحياء
علم الحسب وعلم منزل اللغة وعلم الخوريد بالخو
معنى يشتمل الصنف كما ستعرف في ذلك قال في الاحياء
لانها اي اللغة والخوالتان لعلم كتاب الله سنة
رسولا قول وهذا التقليل على كون علم النبوة فرض
كفاية ايضا وعلم الطب فرض كفاية عند القراني ^{يستحب}
عند الجمهور اقول والحق ان كل بلد غلب فيه الامراض يكون
علم الطب فيه فرض كفاية ثم اقول وينبغي ان يكون حيا
الادلة من المنطوق فرض كفاية لانه من مبادئ اصول الفقه
ولذا جعلت جزءا من بعض كتبها كمختصر المنها ^{واما}
علم المناظرة فلا شك في استحبابه واما الشك في
كونه فرض كفاية والنظر الغالب كونه فرض كفاية اذ
كثرت الحاجة اليه في العلوم الآلية وينبغي ان يكون
فروض الكفاية علم مرسوم المصالح اقول السبوط
في الاتفاق لا الامام احمد تحرم مخالفة خط مصحف غما
رضي الله وقا في المقتنع مسئلة ما لك هل يكتب المحقق
على ما احدثه الناس من الهجاء فقال لا الا على الكتبة ^{الاول}

ولا يخالف له علماء الامنة انتهى **فصل في ان قلت**
 لكل علم مدون ثلث مراتب فقصار بالبراء واقصا
 بالدال واستقصا كما ينبغي بيانها ويقال للمرتبة
 الاخيرة التبرؤية هذه المراتب من العلوم المذكورة
 في الفصل الثاني فرض كفاية قلت لعل تلك مرتبة
 الاقتصا بالدال لان مرتبة الاقتصا بالبراء لا ينبغي بانها
 الحاجة العامة قال الاستاذ وشي في الكراهة وحاشا
 بلوغ المراء درجة الفتوى وبها الحلال والحرام بين الناس
 فرض كفاية انتهى وبلوغ درجة الفتوى لا يحصل
 الاقتصا بالبراء في الفقه وقال الغزالي في الاجا
 الاقتصا ريع بالبراء في علم الكلام معرفة عقائد
 اهل السنة بلاء استغال بالدليل واما الاقتصا
 فمعرفة ما بادل نفلية او عقلية بحيث يتمكن من
 مناظرة المبتدع مع عدم **الثالث** تعا باقوال
 المبتدعة ورد ادلتهم لانادوا انتهى ولا يخفى ان
 لم يشغل بادل العقائد لا يقدر على دفع شبهات
 الناس في العقائد فلا يندفع الحاجة العامة لمرتبة

الاقتصار بالارادة الكلام اقول وفسر على الفقه والكلام
 باقي العلوم واما **الثاني** استقصا ففي كونه فرض كفاية
 مرجع عظيم وقال الغزالي في الاجا بعد بيان فرضية
 علم الحساب على الكفاية واما العمق في دقائق الحساب
 فهي فضيلة لا فرضية وقال ابن نجيم في الاشباه والنظائر
 في الفقه وعلم القلب صند وباليه قول ففسر على هذه الثلاثة
 ما عداها فتعين ان فرض الكفاية مرتبة الاقتصا
 بالدال **فصل في ان قلت** ما كيفية تحصيل مرتبة
 الاقتصا بالدال بحيث يتم بها فرض الكفاية قلت قال
 الغزالي في الاجا واما الحديث فالاقتصا بالبراء تحصيل
 ما في الصحيحين من الاحاديث بتصحيح نسخة على رجل
 خبير يعلم متن الحديث بحيث يقدر على طلب ما يحتاج
 اليه وقت الحاجة ولا يلزم حفظ مسون الحديث كالا
 بلزم حفظ اسامي الرجال واما الاقتصا في فان
 تصنيف الاصحاحين الاحاديث المذكورة في المسند
 الصحيح انتهى فلم يشترط في مرتبة الاقتصا بالدال
 الحفظ كالم يشترط في مرتبة الاقتصا واما شرط

الأول العلم لفظا ومعنى مع نصيح الشفحة على رجل
 عالم بمنزلة الاحاديث والثاني القدرة على طلب ما يحتاج اليه
 من الاحاديث وقت الحاجة اقول والثاني قلما يكون بدو
 كتب الفهرست وقس على الحديث ما عداه من الفنون
 وانما لم يشترط الحفظ الا ان فيه حرجا عظيما **فصل**
قال السيو في الانفا ان من وفوا الكفاية على الامة
 حفظ قوم منهم يبلغ عددهم حد التواتر كل القرآن
 وتعليمه ايضا فرض كفاية وهو افضل القرب انتهى
 بلوغ العدد الى حد التواتر فيه اختلاف والصحيح ان العدد
 ليس بشرط في حد التواتر بل حده عدم تجوز العقل
 قواطيم على الكذب قوله على الامة يشتر ذلك ليس
 بفرض كفاية على اهل كل بلد بل على جميع الامة فيسقط
 الفرض عن جميعهم بحفظ قوم منهم وفيه نظر لان معنى
 ذلك فرض كفاية شيئا القرآن غير التحريف والشك فيه
 وامكان ان يرجع اليهم من يشك في شيء من كلام القرآن
 او حروفه واعني بامكان المراجعة اليهم القدرة المبصرة
 اذ معنى كذا الشيء فرض كفاية دفع الحرج عن الناس

بحسب

بحسب المعاش والمعاو في مراجعة من في اقصى بلاد المشرق
 الى في اقصى بلاد المغرب حرج عظيم فالظاهر ان يفرض
 كفاية وجود حفاظ يبلغ عددهم حد التواتر في اقطار
 بحيث يتيسر المراجعة اليهم من كل بلد من بلاد **مسلم**
 كل القرآن معناه جميع القراءات الصحيحة ولا يكفي حفظ
 رواية داود واحد او قراءة شيخ واحد كما يشير اليه قول
 الجعفي نقل القراءات السبع فرض كفاية لانها لبعض
 القرآن انتهى ثم في اشتراط الحفظ هنا نظر بل يكفي
 نصيح قوم منهم يبلغ عددهم حد التواتر مصاحفهم على
 حفاظ لا يشك في صحة حفظهم وعلى مصاحف لا يشك
 في استقامتها وكونهم بحيث يقدر على طلب ما
 يحتاج من الايات قياسا على ما قاله الغزالي في افضاد
 الحديث كما نقلناه **قوله** وتعليمه ايضا فرض كفاية لا
 يختص بالقران بل جميع وفوا الكفاية من العلوم
 تعلمها فرض كفاية وذلك ظاهر واما ما كان على فرض
 عين فتعليم فرض كفاية بالطريق الاولى **فصل**
 وكما يتوزع بعض العلوم واجبة عين وهو يقع في حا

ما
 لا

المرء من الواجب والمكروهات التحريمية كذلك يكون
 بعضها واجبة وكفاية وهو علم ما يقع في حال عالم الناس
 من الواجب والمكروهات التحريمية **فصل في المندوب اليه**
 عينا وهو علم التصوف والاعتقاد في العلوم التي
 هي فروض كفاية تسوي الاستقصاء في علم الكلام لما
 قال الطبيب في شرح المشكاة قال في السنة اتفق العلماء
 السلف من اهل السنة على ان في الجرد والخصومة
 في الصفات والرجوع الخوض في علم الكلام ان في وقال
 في الخلاصة تعلم علم الكلام والنظر فيه والمناظرة وراء
 قدر الحاجة من في عن ان في وقد راجع الحاجة ما بقدر رتبة
 اثبات المذهب في دفع الخصم كما في البرازية وهو مرتبة
 الاقتصار بالدال كما سبق ومن المندوب اليه يعلم ما هو
 فرض كفاية في العلوم عند وجود القائم به ومن المندوب
 تعلم المراد السنن والمكروهات التذرية الواقعة
 في حال وعالم الطب مستحبة عند الجمهور وفرض كفاية
 عند الخراف كما سبق اقول ولا يبعد ان يكون من المندوب
 تعلم الفارسية لمساس الحاجة اليها في بعض كتب

القضايا

القضايا ومن المستحب معرفة القراءات الشاذة اذ
 لا معنى لكونها فرض كفاية والله اعلم وكذا معرفة ما عدا
 الصحيح من الاحاديث اذ لم يكن مقطوع الرضخ **واعلم**
ان علم السنة على الكفاية سنة على الكفاية كالكفاية
 في العشر الاخير من رمضان وكذا علم السنن والمكروهات
 التذرية الواقعة في حال عامة الخلق ثم اعلم انه ينبغي
 ان يكون علم تغيير الروايات مستحبا لا النبي صلى الله
 عليه وسلم غير روايات نفسه روايا اصحا وقال في المدالك
 في قوله تعالى ويعلمك من تاويل الاحاديث اي تغيير الروايات
 وتغييرها تفسيرها وكان يوسف النبي صلى الله عليه وسلم
 اعبر الناس للروايات ان في فيستحب الاطلاع على مؤلف
 في معتقد كتاب التغيير لابن سيرين **فصل في**
الحكم في العلوم وهو علم الحرام الذي لا يقع في حال
 احد ولا يخاف وقوع اكثر الناس فيه وهو تعلم السحر
 الفلسفة في قطر لم يقشها فيه ولا يخاف على اكثر
 الناس وقوعهم فيها ومنه الاستقصاء في ادلة
 علم الكلام ومنه مجادلة الفرق الصالحة الاسلامية

والفلاسفة في فطر لم يفش عقائدهم فيه ومنه الاشتغال
بعلم احكام النجوم وهو على ما في بعض الرسائل علم يعرف
به الاستدلال بالمشكلات الفلكية على الحوادث السفلية
قال في الكتاب المسمى بالنوازل الاستدلال بسائر النجوم
وحركات الافلاك على الحوادث بقضاء الله وقدره جاز
كاستدلال الطبيب بالنقص على الصحة والمرض ولو لم
يعتقد بقضاء الله او ادعى عالم الغيب بنفسه يكفر
انتهى يعني بكفر اذا اعتقد تاثير النجوم بالذات لا بواسطة
جبري عادة تتعالى خلق الامر عند سببها وكذا يكفر
اذا ادعى انه يعلم الغيب عنده لا بالعلامة ومنه علم
الموسيقى وعلم الشعبة وعلم الحرف كما ذكره ابن نجيم
في كتابه اما الموسيقى فهو علم يبحث في غر النغمات
وقد وضعت الفلاسفة واما الشعبة وبرايدف
الشعورة بالواو بدل الباء ففي آراءه الشني في ذل
العين بعينها على حقيقة بسبب خفة حركة يد
المباشر لذلك الشيء كما في القاموس فيجزم علمه
لحب ما علم الحرف فهو علم الجفر كما في كتاب الجفر

لا

لابن العربي وهو علم يعرف بذكر حروف الهجاء الحقيقية
ذكرت في كتاب الجفر وغاية الاطلاع على الغيب الآتية
وتستخرج الناس فهمهم قال ابن العربي وضع هذا العلم
على رضى الله وموضوعه حروف الهجاء وجعفر الصادق
هو الذي غاص في اعماق هذا العلم وصنف فيه الحافية
وهذا العلم لا يطلع عليه الا صاحب كشف عظيم وذوق سليم
انتهى قول فطر ان الاشتغال به يجرى لرضا الكشف العظيم
والذوق سليم وقليل ما هم ويحرم غيره لانه يتخطط
ويكذب بسببه وقال في الاجبا ويذم علم السحر والطلسمات
يعني يحرمها وقال الطبي في شرح الكشاف ويتفاوت
درجات تحريم العلوم المحرمة اقول والظاهر ان كل العلماء
اذا شذها تحريمها الفلسفة الطبيعية والالهية
خصوصا الالهية لا اكثر اغايط افلاقيها كما ذكر
في رسالته المنقذ للفر الى **فصل في** **قال** في الاشياء
بعد النصريح بتحريم الفلسفة ودخل في الفلسفة
المنطوق يعني انه من مبادئها وهذا يشعر بتحريمه كالفلسفة
وفي نظر الاحتياط الفلسفة مع انه فرض كفاية

وبالحكمة ان ما يتوقف عليه الحرام لا يكون حراما بل ما يؤدى
الى الحرام يكون حراما وبينهما فرق عارف قال ابن حجر في
شرح الاربعين المنطوق الذى يكون حراما هو المنطوق
المخلوط بعقائد الفلاسفة واما المجرد منها كما
هو المتداول اليوم فلا وجه لتعريبه انتهى اقول ومن
فوائد الاشتغال به تشييد خاطر قال القرالى في
رسالة المنقذ خاطر آله الدين كالسيف آله آلهما
وتشييد خاطر كبحر يد السيف ولا يجوز تشييد خاطر
بالعلوم المحرمة لان فيها مضرة ولا خاطر بتشيد
بالعلوم الشرعية ولا يباحق منها مضرة انتهى اقول
اشعران تشييد خاطر مستحب قول بل هو فرض كفاية
والله اعلم لا خاطر آله الدين كما صرح به ولا يباحق
يفسد الدين فيستحب ان يفرض كفاية ورأه بعض
النسخ المرفقة من العلوم الشرعية والآية على
وجه يحصل به تشييد خاطر على عالم مدق بخوض
في الدقائق وهو غرض الكبرياء الاحمر واول النسخ
للاشتغال به لتشيد خاطر شرح الكافية المفضولة

على الاسئلة والاجوبة الموجزة وقد يوجد في وجه ورقة
واحدة من عشرون سؤالا وعشرون جوابا لكن
ينبغي ان يكون الاشتغال به بعد تعلم المنطوق والمنظرة
فصل في حكم علم الرجل في المصاحح وروى
عن معاوية بن الحكم قيس بن النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم
رجال يخطون قال عليه السلام كان بنى من الانبياء يخط
فروا في خطه فذاك قال النبي في ذلك النبي
اذ ريس عليه السلام والمشهور ان خطه بالنصب فيكون
الفاعل مضراى وافق خطه خطه وروى بالرفع فيكون
المفعول محذوفاً ومعنى قوله فذاك اذ ذلك الذي وافق
خطه مصيب قبل معنى فروا في خطه لا يوافق
خط احد خط ذلك النبي لا خط ذلك النبي معجزة هذا
زجر ونهي وقيل معناه يوافق خط بعض خطه وهو
ذلك البعض من قوة الفراسة والكمال في العلم
وخط بعض لا يوافق خطه فالمعنى على هذا زجر
ليس له قوة الفراسة والكمال في العلم عنه قال ايضا
الزبانة هو علم معروف وللناس فيه تضائيف كثيرة

وهو ممول إلى الآن وكيفية خط العرب أن الرجل
منهم إذا قصد شغلا يأخذ خشبا ويخط على الرمل
على العجلة خطوطا كثيرة بلا حنث ثم يحو خطين خطين
فإن بقي روج فهو علامة الحيرة وإن بقي فرد فهو علامة
البحر سنة انتهى ما قاله الطبيب رحمه الله أقول لعل وجه
تسمية علم الرمل ما في الصحاح الرمل خطوط تكون في
قوائم البقرة الوحشية تخالف سائر لونها انتهى
وقائدة علم الرمل التحيز بالمغيب كذا قاله طاهر
كبرى زاده في مفتاح السقايع يعني لغز النبي الذي هو
معجزة فإنه يفيد البقين له **فصل** فيما يكون
تعلية مكروها كراهة تحريم وهو على ما في الأغنياء
الشعار المتعلقة بعشق النساء ومثاله ما بيني
غير سخافة العقل وقال قاضينا وأما قراءة أشعار
العرب بما فيه ذكر الفسق والخمر والغلام فكروه لأنه ذكر
الفواحش انتهى يقول الفقيه هذا إذا ذكر شيئا منها على
طريق الحقيقة وأما إذا ذكر على طريق تمثيل أحوال
السالكين إلى الله فلا يكره ذلك للمساكين لا يحرمها

ولا تزيها لوقوعه في بعض أشعار المشايخ كما نقل الفقيه
غير بعضهم فأسكر القوم دورا سر وكان سكرى من المذير
قول قاضينا فكروه يجب أن يفيد ما إذا لم يكن قراءتها
تبعن إذ قراءتها بالتغني حرام كما ذكر في الأجناس لا نها
حينئذ تحرك شهوة الحرام فتفضي إليه ما يفضي إلى الحرام
حرام وقد فصلنا ذلك في رسالتنا في بيان التغني
فصل فيما يكون تعلية مباحا مثل أشعار التي
ليس فيها ذكر الفسق بل ذكر الأشياء الباطنة مثل الجبال
والوطى والفراق وكذا النعم الحذرة وتواريخ الأحياء
وما يجري مجراها كذا في الأجناس **أما** المقصد الأول فنية
فصل الفصل الأول في الكلام المتعلق بكل فن **أما** علم
اللغة فهو علم الأوضاع الشخصية للمفردات كذا في
بعض الرسائل وهذا العلم هو الذي اشتهر به فضل
ادم عليه السلام على الملائكة وأحقته للخلافة والأرض
والوضع الشخصي أن تلاحظ اللفظ بشخصه وتضعه
لمعنه ويقابل الوضع النوعي وهو أن تلاحظ اللفظ
بأمر كلي وتضعها لمعنه كوضع المشتق والمركب والمجاز

والوضع النوعي يعرف في النحوي والبلاغي كان نقول
اسم الفاعل معناه ذات قام بها ماخذ الاشتقاق وذلك
كضارب فانه اجتمع فيه وضع موضع مجسدة وهي الضرب
وهو الوضع الشخصي فيقال الضرب معناه وقع شئ على
وذلك يعلم في علم اللغة ووضع مجسدة وهو الوضع
النوعي فيقال الضارب معناه ذات قام بها التصرف
صيغة اسم فاعل ويعلم ذلك بعلم النحو وكان نقول
المركب سادى معناه اثبات امر لآخر وذلك كزيد قائم
فان معناه اثبات القيام لزيد وكان نقول المجازنا
يراد به ما يناسب مع حقيقة معقبة ما نفع عارادة
معناه كالغيث في رعيها الغيث فانه يراد به لادمة الذي
هو النبات فاذا الغيث موضوع اولاً بالوضع الحقيقي
الشخصي للمطر وثانياً بالوضع النوعي المجازي للنبات
فالوضع في اهل البلاغة المجاز هو الكلمة المستعملة في
غير ما وضعت له هو الوضع الحقيقي اعلم ان اللغة
هي صوتا يعبر بها كل قوم غرضهم كذا القاموس
اقول هذا بعم الاصطلاح واما اللغة التي تقابل الاصطلاح

فهي اللفظ المرصوع بالوضع الاول وفي تعريف اصطلاح
الفنون مؤلف ينسب الي السيد الشريف قدس سره
ينبغي ان يستصحب الطالب ثم اعلم ان علم اللغة قد يطلق
على جميع العلوم العربية والاسم المخصوص معرفة اوضاع
المفردات هو علم من اللغة كذا في المطول وهذا الفن
مبا ومقاصداً ما لبدي في معرفة احوال الوضع كما
صرح به القوشجي في كتابه المسمى بعنقود الروا هر
رثبة ثلثة عقود الاول في الوضع والثاني في الاشتقاق
والثالث في التصريف وينبغي للطالب ان يستصحب نسخة
منه اذ لم يزل يظفر في الفنون الثلاثة ومن المؤلفات
فيها الرسالة الوصيفة لعبد الدنوزر المؤلفات فيها
العقد الاول بعنقود الروا هر واما المقاصد
فهي معرفة معاني المفردات ومن المؤلفات فيها منظومة
ابن روضة وصحاح الجوهري ومن اجمع المؤلفات القاموس
ومن المؤلفات فيها الاساس والفاثق كلاهما للرخشي
اما الاساس فيميز فيه حقائق اللغة عن مجازاتها وبين
في صلا الافعال واما الفاثق فمخصص ببيان غرائب القاموس الحديث

وحق علم اللغة ان يقدم فعلة على تعلم الكتب المؤلفات
 بتلك اللغة فينبغي للسيد ان يحفظ لغة ابن فرشته
 قبل الشروع في التصريف والنحو واما استعمال لغة
 الاخرى فهو يناسب المبتدئين ولا ينبغي ان يقول علما
 النحو واما علم الصرف فيسمى علم التصريف ايضا فهو
 علم باحث غرضه بيان الكلام التي ليست باعر ^{قوله} ليست
 باعر يخرج علم النحو وقوله غرضه بيان الكلام يخرج علم
 الاشتقاق لانه ليس باخا غرضه بيان ^{قوله} اشتساب
 بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية واما التصريف
 المعروف نحو بل الاصل الواحد الى امثلة مختلفة فليس
 اسما للعلم كما صرح به النقاد في شرح كتاب عزالدين
وبالجمل ان للتصريف معنيين اصطلاحيين
 ايضا فلفظ العلم الى الاول والثاني وفي هذا
 الفن مؤلفا مشهورة منها الشافية والعقد الثاني
 زعفران الزاهر وهو انفع ما راينا من المؤلفات
واما علم الاشتقاق فهو علم يبحث في كيفية
 اخذ الالفاظ المناسبة ترتيبا ومعنى بعضها عن بعض

ورد بعضها الى بعض كذا في عنقود الزواهر **قوله**
 ورد عطف على اخذ وهذا ترفيق للاشتقاق الذي
 هو اسم للفن وقد يطلق الاشتقاق على معنيين اصطلاحيين
 غير الفن وهما ما ذكر في المنهج الاشتقاق بفسر تارة
 باعتبار العلم فيقال هو ان تجد بين اللفظين تباينا
 فاصل المعنى والتركيب فترادفهما الى الآخر فالمراد
 مشتق والمرتد ودالية مشتق من تارة باعتبار العمل
 فيقال هو ان تاخذ من اللفظ ما يناسب في حروفه الاصوات
 وترتيبها فجملته الاعلى معنى يناسبه فاما اخذ
 مشتق واما اخذ منه مشتق منه **قوله** باعتبار العلم
 معناه ان من وجد بين اللفظين التباين المذكور يعلم
 ان احدهما مشتق من الآخر اعني يعلم ان الواضع وضع
 احدهما والآخر اخذ منه الآخر ووضع المعنى آخر يناسب
 اللفظ الاول ويغيره بوجه ما واللفظ الاول في
 الاغلب المصادر وقد يكون اسم عين كالمسيح وعيسى
 ابن مريم فان الاول مشتق من المسيح سمي به لانه مسيح
 الاذن بالمشي ولم يقم في موضع او مسيح جبرائيل عم

وقال في العيس وهو يضر نعلوه حرة سمي بالونه
 كذلك وهذا المعنى للاشتقاق اشير اليهما في
 تعريف الاشتقاق الذي هو اسم الفن فالأخذ إشارة
 الى المعنى الثاني والرد الى المعنى الأول والرد الى البحث
 تعريف هذا الفن هو البحث على الوجه الكلي ولذا قال
 في بعض الرسائل اشتقاق علم يبحث فيه عن المفردات
 على الوجه الكلي من حيث اشتقاق بعضها الى بعض بالاصالة
 والفرعية انتهى اقول فلا يذكر في علم الاشتقاق اشتقاق
 لفظ بعينه الا على طريق المثال **قال في** عنقود الزواجر
 افراد الاوائل كل واحد من علمي الاشتقاق والصرف
 بالندوين لاختلاف مباهرتيها وميزوها في التعريف
 والمتاخرين لما راوا شدة الارتباط بين مسائلهما
 لا كلاهما يبحث عن الكثرة وان اختلفت جهة البحث
 فكل منهما خلطوها في الندوين وادرجوها في تعريف
 واحد كما فعل ابن الحاجب في اول الشافية حيث قال
 الضريف علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلام التي
 ليست باخر قول في تعريف الاشتقاق انتهى ولم ارمفدا

بالندوين في الاشتقاق سوى العود التي من عنقود
 الزواجر ونعم المؤلف ذلك والسيء الشريف قسم علم
 العربية وبني تقسيمه على تمييز الاشتقاق عن الصرف
 حيث قال في شرح المفتاح اعلم ان علم العربية المستفي
 بعلم الادب علم يختص به غير الكل في كلام العرب لفظا
 او كتابة وينقسم على ما صرح به الى اثني عشر قسما
 الى اخر ما قال في علم اللغة والصرف والاشتقاق والنحو
 والمعاني والعروض والقافية والخط وفرض الشعر و
 النشاء النثر والمحاضرات وقال في المحاضرات النواحي
 وقال واما البديع فقد جعلوه دليلا لعلم المعاني
 لا سيما براسه انتهى **قال في** الصفا فرضت الشعر اذا
 قلته قال بعض الفضلاء بعض هذه الفنون الادبية
 لا يستمد منه التفسير وهو العروض والقافية و
 فرض الشعر والخط والنشاء انتهى اقول ولعل المحاضر
 لا يستمد التفسير منها ايضا الا باعتبار اشتغالها
 على التواريخ **واعلم ان** الادب في اللغة ما حسن تناوله
 كما في القاموس واما علم الخط العربي فهو علم يبحث فيه

عز كيفة كتابة اللفظ العربي وهو احد العلوم العربية
ويستد الى الحاجة اذ من جهل بخط في كتابة اللفظ
العربي وقراءته اذ في الخط العربي زيادة على اللفظ و
نقصا عنه وابدال ملفوظ بما ليس بملفوظ خصوصا
في المهرات ومن المؤلفات في آخر الشافية وهذا الفن
غير خط المصا وسمي بذلك واما علم النحو وسمي
علم الاعراب ايضا فهو علم يبحث في احوال الكلام عربيا
وبناء كذا في التلويح وهذا تعريف باعتبار موضوعه
وقد يعرف بانه قوانين يعصم مراعاتها اللسان عن الخطا
في التكلم وهذا تعريف باعتبار الغاية وشامل
لفظ التعريف فللتحرر معينا احضرا علم قال الرخشي
في الكشاف ولا يضبط هذا الا اهل النحو وقال
عصم اراد بالنحو ما يشتمل الصرف اقول لكن علم ال
لا يراد في الا المعنى الاخص وبما جملة ان النحو النصيب
يحددان في الموضوع وهو اللفظ المفرد ويختلفان
محمولا المسائل ومن المؤلفات في النحو الكافية وقد
قاتها نصف النحو والنصف الاخر اشتمل على معنى

اللب

اللبيب في فاته فقد فاته نصف النحو وسمي بانه
دخل في تلك المذاكرة في مصر المحروسة قال السيد
الشريف في شرح المفتاح ان تمام علم النحو بعلم
المعاني والبيان لانها بحر يات منه مجرى الدبح القشر انتهى
واعلم ان شرح الجاهي للكافية لا يقدر على تعلمه
الا اذكياء الطلبة بعد تحصيلهم بضاعة الميزان و
المناصرة وكثير من لا يقدر على فهمه يستغل به رسته
او اكثر لتضييع اوقاته وتسميته ببلادة والشرح
المسمى بالموسط يقرب من فهم المبتدئين وقد كان
اوائل الطلبة يهتمون بقراءة المفضل للنسخة
كما يظرون النظر في نسخة العتيقة وذا حقيق بذلك
ومنذ ما تراءى طلبة الرضا مسالكنا وانما علمهم
يصلوا الى درجاتهم لكن الاشتغال به لا يغني ايضا
عن الاشتغال بمعني اللبيب واما علم العروض فهو
علم يعرف به اوزان المكمات الموزونة وهذا الفن
مع صغره وسهولة تحصيل له اصطلاحا كثيرة
يشين جهلها العالم المدرس ومن اشهر المؤلفات

الربيع

مختصر الاندلسي لكن فاته بعض المباحث ومن المرفقات
 فيه الكافي وهو كاسم ومشتغل على مسائل القافية
 ايضا واما علم القافية فهو علم يعرف به احوال تناسل
 اواخر المربكات الموزونة واما علم التجويد
 يسمى علم الاداء ايضا فهو علم يبحث فيه عن مخارج
 الحروف وصفاتها وقد يعرف بان ملكة يقدر بها
 على اعطاء الحروف حقوقها وذلك لاسماء العلوم
 قد تطلق على الملكات الحاصلة من ادراكات مسانها
 كما انما تطلق على نفس المسان وعلى ادراكاتها واما
 التجويد المعروف بانواع اعطاء الحروف حقوقها من الخارج
 والصفاء فليس الذي هو اسم للفن بل هو صفة
 للقارئ المجود **فالتجويد** معني اصطلاحيا
 قيل موضوعه الكلمات القرآنية اي حروفها وفي نظره
 البحث فيه عن مطلق الحروف فلعله بعض علم التصريف
 وكذا اشتمل عليه بعض كتبه كالشافية ولما كان
 غرض من افوزه عن التصريف معرفة احوال الكلمات
 القرآنية اعتبر موضوعه الكلمات القرآنية قال على

القادر لاختلافه في ان علم التجويد فرض كفاية والعمل به
 فرض عين اقول فيه نظر لا العلم تابع للمعلوم كما صرح
 فلو ان يكون علمه فرض عين ايضا والجواب ان كون العلم
 تابعا للمعلوم فيما اذا توقف تحصيل المعلوم عليه
 العمل بالتجويد قد يحصل بالاختزال فواء مشايخ الاداء
 بل ذلك هو العدة لكن بمعرفة قواعد ذلك الفن يسهل
 الاختزال فواء المشايخ وبها يعرف غلط الاساتذة
 وبضا الماخوذ عن التحريف والشك ويزيد المهاراة
 قال مكي في الرعاية من لم يعرف قواعد التجويد واقصر
 على السماع فواء الاساتذة فذلك وهن ضعيف
 لا يثبت ان يشك ويخرف انتهى وفي هذا الفن مؤلفات
 لا تحصى فهو فراهتم به اسلاف العلماء وقال ابن الجوزي
 في التمهيد ازاو ما قدم من علوم القرآن معروفة بتجويد
 اقول وقد تركت هذا المجال لهذا الفن في زماننا ولذا
 شاع غلط كثير في السنة القاريين مثل قراءة الضاء
 المعجمة كالطاء الملهمة مع ان حقا ان تقرأ كالطاء
 المعجمة كما صرح به في مفضلة كتب هذا الفن من اکتفی

بمثل مقدمة ابن الجوزي رحمه الله عليه لا يطلع على حقائق
 صفات الحروف الا ان يشتغل ببعض شروحه المطبوعة مثل
 شرح علي القاري والبا شل الفقير ترتيب سألته حاوية
 على عامة مسائل هذا الفن وسميها جهد المقل وشيها
 وسمي الشرح البنيان وما اطلع على ما فيها يستغني عن
 اكثر المؤلفات فيه ويصير رحلة في هذا الفن
 قول علي القاري والعمل به فرض عين مستأدما هو
 عين هو تجريد الحروف عن الحركات الجلي وتفضيل هذا
 في رسالتنا المذكورة واما علم الوقف والابتداء
 فالظاهر كلام السيوطي في الاتفاق انهما علم واحد حيث
 قال النوع الثامن والعشرون في الوقف والابتداء
 افرد به بالتصنيف خلافاً لمزعم ابن الانباري والدان
 والسجما وندي وهو فخر جليل يعرف به كيف اداء القرآن
 قال ابن الانباري من تمام معرفة القرآن معرفة الوقف
 والابتداء انتهى كلام السيوطي قول هو علم يعرف به
 مواضع الوقف والابتداء من القرآن وقول السيوطي
 يعرف به كيف اداء القرآن يصح بان هذا الفن داخل في

التجويد وقوله افرد به بالتصنيف يشعر بذلك لا الظاهر
 ان معناه افرد به علم التجويد فذا شتمل عليه اكثر
 كتب التجويد وفي تمهيد ابن الجوزي سؤال علي رضي الله عنه
 معنى قوله تعالى ورتل القرآن ترتيلاً فقال انه يربط التجويد
 الحروف ومعرفة الوقوف انتهى وقال علي القاري قال ابن
 الجوزي ان في اسم علي رضي الله عنه دليلاً على وجوب تعلمه
 انتهى يعني تعلم الوقف وقال ابن الجوزي في التمهيد قد
 صنف العلماء في اقسام الوقف كتاباً مذكوراً وذكروا
 فيها اصولاً مجملة وفروعاً في الاى مفصلة انتهى قول
 اما اصولها المجمل فاشتمل عليها اكثر كتب التجويد
 والبا شل الفقير ادراجها في جهد المقل بحيث لا مزيد عليها
 واما فروعها في الاى مفصلة ففيها مؤلف ابى عمرو
 الداني ومؤلف ابن الانباري والترم الكواشي الاشارة
 الى مواضع الوقف في جميع القرآن واما علم منسوم
 فهو علم يعرف به كيفية رسم المصا الائمة اي خطها
 اقول الائمة صفة المصا والمراد منها المصا التي كتبها
 الصحابة بامر عثمان رضي الله عنه في زمن خلافة قال الداني

المقنع ارسل عثمان رضي الله عنه الى زيد بن ثابت والى عبد الله
 بن الزبير وسعد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث ومرومهم
 ان ينسخوا مصفا ففعلوا فبعت عثمان رضي الله عنه
 الحفل اقول بمصنفه تلك المصا الى كتبهها واكثر
 العلماء على ان عثمان رضي الله عنه لما كتب المصحف جعله
 نسخ وبعث احدهم الى الكوفة والى البصرة اخرى الى
 الشام الثالثة وامسك عند نفسه واحدة وقيل
 انه جعل سبع نسخ ووجه منها نسخة الى مكة
 ونسخة الى اليمن ونسخة الى البحرين والاولا صح
 وعليه الاثمة انتهى **قوله** لما كتب المصحف معناه لما امر
 بكتب المصحف كما هو ظاهر سابق كلا وانما اضيف
 المصا ورسومها الى عثمان رضي الله عنه لوقوعها بامر
 كقولهم بنو الامير المدنية وانما وصف تلك المصا
 بالاثمة لان كل واحد منها استنسخ من مصف
 لا يخصي فصارت ائمة اقدى برسمها المصا
 فاذا قيل رسم الامام يمكن ان يراد به الامام المصحف
 الامام وان يراد عثمان رضي الله عنه واذا قيل كذا في

الامام يراد به المصحف البتة قال الرخشي في الكشاف
 قد اتفقت في خط المصحف اشياء خارجة عن القيا
 التي بين عليها علم الخط يعنى علم الخط العربي قال
 السيوطي في الاتقان قال الامام احمد تحرم مخالفة
 خط مصحف عثمان رضي الله عنه في واو واو واو الف او غير
 ذلك انتهى فعلم هذا الفن ضرورة كفاية قال في بعض
 شرح الراية ان خطوط مصفا الصفا كانت
 بلا نقط ولا شكل مختلفة لجميع القراء التي يقول عليها
 وهذا النقط والشكل الموجود في المصا اليوم محدث
 وقالوا لا بأس به انتهى وقال السيوطي غير النور ان
 نقط المصحف وشكله مستحبة لانه ضياء له من الحسن
 التحريف انتهى والمراد من الشكل هو رسم الحركات
 والسكون والتشديد والمد اقول وعلى النقط والشكل
 يختص المصحف ببعض القراءات ومصاديقا منقولة
 ومشكلة على قراءة عامم ورواية حفص عنه ومن المرو لقا
 في بيان رسم المقنع للداني والراية للمشاجبي وطابع
 الكلام **واعلم** ان بعض مسائل القراءات متوقف على

معرفة بعض مسائل هذا الفن كالوقوف على مرسوم
الخط ومن جهل هذا الفن يتخير عند مقابلة المصحف
بعضهم ومن جهله يغير خط المصحف القديم الى ما احدثه الناس
اليوم فنامن ان خط المصحف القديم غلط وبعضهم
يقروا ولا الاحكام بالواو وما ورد في الاعراف وما
واحدة الى غير ذلك من الاغلاط **واما علم القراءات**
فمعلوم من هذه الائمة في قراءات نظم القرآن والقراءات
ابحاض القرآن لكن تنقسم الى مشهورة وشاذة
والمشهورة هي الصحيحة المعتمدة والشاذة هي
الضعيفة والمراد من المشهورة هي المتواترة نقلها
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن جرير في النشر كل
قراءة وافقت العربية واحدى المصنفات الثمانية
وصح نقلها عن النبي صلى الله عليه وسلم فهي صحيحة
لا يجرد لها ويوجب على الناس قبولها سواء كانت
من قراءات الائمة السبعة او من قراءات غيرهم وتبي
اختل احد هذه الاركان فهي ضعيفة شاذة وان
كانت من قراءات الائمة السبعة انتهى **قوله** صح

نقلها

نقلها العلم بمعناه تواتر نقلها فالتى ثبتت بخبر ائمة
شاذة **قال** ابو شامة اكثر العلماء اقتصروا في
تصانيفهم على ذكر قراءات الائمة السبعة لكن الصحيح
المجمع عليه في قراءتهم وبعض ما نسب اليهم غير مجمع عليه
انتهى **اقول** والمجمع عليه هي المشهورة وغيره شاذة
وفي الاطاع هذا اشكال الا الظاهر ان معناه
اجمع عليه الائمة القراء وقراءة بعضهم بخلاف قراءة البعض
الاخر منهم فيلزم ان لا تكون مجمعا عليها كقراءة ملك
قراه بعضهم بالالف وبعضهم بلا الف مع ان كلنا القراءتين
مجمع عليهما **والجواب** ان اخلافة الائمة القراء ليس في الصحة
والثبوت بل في الترجيح فكل الائمة يسلم بثبوت قراءات
الاخرين وهذا بخلاف اختلاف المجتهدين فان اختلافهم
على طريق التذافع والرد قال الجعفي ان الخلاف في
وجوه القراءات ليس كالاختلاف في الاحكام لا كلامه وجوه
القراءات الصحيحة حق في نفس الامر واما كل من وجوه
الحكم المختلف فيه فهو حجة باعتبار الاجتهاد والحق
في نفس الامر واحد منها انتهى والمراد من الائمة السبعة

نافع المدي و ابن كثير المكي و ابو عمر البصري و ابن عامر
 الشامي و عاصم و حمزة و الكشي الثلثة كوفيون و اغلب
 و ان هذه الائمة مشهورة بصحة محج عليها و اقتصر
 الشاطبي على ذكر قرائتهم و زاد بعض المصنفين قراءة
 يعقوب البصري و ابى جعفر المدي و خلف البغدادي
 لكن اغلب قرائتهم مشهورة بصحة ايضا **ان قلت** خلف
 راوى حمزة فامنع زيادة قراءة **قلت** له فواتان
 احدهما رواه حمزة و الاخرى ما رجعها بنفسه و صار
 بما رجع شيخا وله باعتبار دواة كسائر الائمة
 اعلم ان ردي في القرائات المتواترة كفر بخلاف
 غير المتواترة فمن لم يعلم القرائات المتواترة قدس في
 ما سمعه منها قال السيوطي و هي ما صنف في القرائات
 المشهورة النشرة في القرائات العشرة و تقريب النشرة
 لابن الجوزي انتهى **ثم اعلم** ان علم القرائات انما هو العلم
 لانا المقصود الاول معرفة اختلاف الائمة في نفس
 او في صفاتها و المقصود الثاني معرفة حقائق
 صفاتها و مع قطع النظر عن الخلاف فيها مثلا يعرف

في بيان حقيقة التفخيم كذا و حقيقة الترفيق كذا
 و يعرف في القرائات ان هذا الحرف في حرفها فلا و رقتها
 فلا و لهذا يندفع ما عسى ان يقال علم القرائات يتضمن
 مباحثا صفا الحروف كالأدغام و الاظهار و المد و القصر
 التفخيم و الترفيق و هي من مباحث علم التجويد قال الجعفي
 نقل القرائات السبع فرض كفاية لانها ابعاض القرآن انتهى
 اقول لا ينحصر القرائات الصحيحة في السبع كما عرفت
 فالظاهر ان يقال لنقل جميع القرائات فرض كفاية و من العجز
 العلوم المتعلقة بنظم القرآن المجيدة القرائات و التجويد
 قد وجدنا هاهنا حمزة في امثال ابيادنا تجد اكثر من
 يحمل فرق رأسه العامة الكبرى لا يدرون اشهر مسائل
 القرائات و الاداء و يقرؤون القرآن كالنساء و اهل القرى
 غفلوا عنها و ان تحصيلهم فمن متعلمهم رباستهم
 هبناهم غير تعلم علومهم الجلوس بين ايدي شيوخهم
 لتصحح حروفهم و معرفة وجوه قرائتهم ثم يفتخر بعض
 اولئك بما يتفوه به من اصطلاحات الفلاس و لعل تلك
 العادة دبت اليها من بلاد الشيعة اخوان الفلاسفة

المبرزين عن طريق اهل السنة **واما المنطق** ويسمى
 الميزان ايضا فهو قوانين يعرف بها صحيح الفكر وسره فاسد
 فهو يعصم الذهن عن الخطا في الفكر كما ان النور والصرف
 يعصم البصيرة عن الخطا في الكلام قال ابن حجر في شرح
 الحديث الاربعين للنووي ومن آيات الشرع في تفسير
 وحديث وفقه المنطق الذي بأيدي الناس اليوم فانه
 علم مفيد لا محذور فيه واما المحذور في المنطق المخلوط
 بالفلسفة المناهضة للشرعية ولذا قال العلامة الاوفاق
 بفقده من لا يتمنطق بغيره لا يعرف المنطق واما بالسليقة
 كالمجاهدين او بالعلم كمن دوزهم وقول ابن الصلاح
 غيره بتعميم محمول على المنطق المخلوط بالفلسفة
 المناهضة للشرعية انتهى كلام ابن حجر بغيره واما المنطق
 المتداول اليوم فهو قوانين عقلية خالصة عن ذكر
 عقائد الفلاسفة اقول المنطق داخل في الكلام والفلسفة
 لانه مباديها اما دخوله في الفلسفة فلا يوجب
 حراما اذ الفلسفة ليست بجميع اجزائها حراما واما
 المحرم منها الاثبات والطبيعيات الا ترى ان الحساب

داخل

داخل في الفلسفة كما ستعرف ان شاء الله تعالى
 صرح بان الحسن فرض كفاية **واما** دخوله في الكلام فيقتضيه
 كونه فرض كفاية عنده من يقول بان الكلام فرض كفاية وفيه
 بحث سنيا وقد سبق ان الظاهر ان بحث الادلة من
 المنطق فرض كفاية لكونه من مبادي اصول الفقه واما
 يمنع من المنطق البليد الذي لا حصه له منه وكذا الذي
 غرطول الاشتغال به بحيث يتلقى به عما هو اهم منه
 فلا تفرق عادات المسلمين المستغنيين بامثال هذه
 الفن عن علوم الانبياء والمرسلين مع ان بعض مباحثه
 قليل الجدوى جدا وهو تفاصيل الكليات المحسنة والموجبات
 فالأول ان يصرف عنان الفكر عن الخوض فيها فان العلم
 كثير والعمر قصير لا ينبغي زما التحصيل منه بالقدر الاهم
 من العلوم **فيل ما** حوى العلم جميعا احدا لا ولو مارسه
 الفسنة واما العلم منيع غوره فخذوا من كل علم
 احسنه ومنه سؤدد يربط به هذا الفن اشتغالهم
 بشرح الفوائد مع حاشية قول احمد بعد انما شرح الحساب
 الكافي والمبتدئ لا يغفروا قبل انما شرح الشمسية

وتمسؤن بديهم بدء شرح الشمسية مع حاشية
السيد بل مع حاشية فوه داود فان الاشتغال بفرا
الفن قبل فهم مسائله الواضحة يمنع من فهم ذلك الفن
فلاولى ان يبذل المنطق بشرح حسام كافي ثم بالشمسية
الى تمام تصديقها بمجردها عن الشرح ثم بشرحها و
تقديم قراءة متن من المناظرة على الشرح ثم الطالب
مخير ان شاء اكتفى بذلك الفن لهذا القدر و
شأنه اشتغال ببعض الحواشي مثل حاشية قول احمد
طريق المباحثة ودرر الدقائق وذلك انما يكون بعد
معرفة طرق المناظرة واما علم المناظرة وبيانها
علم آداب البحث وصناعة الترجمة فهو قوانين يميز لها
الموجه من الابحاث غير الموجه وموضوعه الابحاث
لانها بحث في غير اعراضها وهي كونهما موجهة وغير
موجهة ومن ليس له بضآنه هذا الفن لا يكاد يفهم
ابحاث العلوم وهذا الفن يقارب ما ذكره الاصوليون
في باب القياس لكنه ليس عينه اذ هذا الفن
منطبق على الدليل المنطقي وما ذكره الاصوليون

منطبق

منطبق على القياس الفقهي مع ان بينهما تخالفا في
بعض الاصطلاحات ولفظ العالم ليس جزءا من اسم الفن
فاستم الفن هي المناظرة واداب البحث وقد يطلق المناظرة
في الاصطلاح على صفة المناظرين ايضا وهي بهذا
المعنى يعرف بالمناظر الجانبيين وعامة طلبه زماننا
يشغلون بالشرح والحواشي من نسخ هذا الفن
مدة مديدة ولا يحصلون منه بضاعة وذلك لعدم
افادتهم المتن بالدروس ولم يصادقوا في هذا الفن
متناجا معا يقرب الى الفهم والفقرات الشارحة عامة
مسائله في رسالة سماها تقرير قوانين المناظرة
ثم اختصرها واقتصر على الاهم منها في رسالة سماها
ولدية **فصل** وهذا الفن يخالف في الجدول لأن علم
المناظرة علم يقدر ربه على معرفة الصور ففرض المناظر اظها
الصور وعلم الجدول على ما عرفت الشارح المسعودي
علم يقدر ربه على حفظ اي وضع كما وهدم اي وضع
كان انتهى قول يريديني اني النعيم للحق والباطل
وقال في التلويح الجدلي اما مجيب يحفظ وصفا او

معتز يهدم وضعا اقول لعل المعنى ان الجدل
 اما مغلل بحجبه مجمله غير اعتراض السائل فيحفظ
 مدعا او سائل يعترض بمجمله على دعوى المغلل او
 دليله فيهدم دعوى المغلل ودليله فقوا عد
 الجدل جيل ومغالط لا ينبغي ان يقابل بها الا الخصم
 المستغنى ولا يختص في الجدل بحفظ مسألة فن معين
 الا ان الفقهاء تصرّفوا في الجدل فاوردوا المجادل
 العامة على المسائل الفقهية حتى توهم ان علم الجدل
 اختصاصا بالفقه كذا يعرف من التلويح وذكر في
 آخر ادا بحمد السمرقندي مسألة من في الجدل ولعل
 هذا الفن هو المراد بما في تعليم المتعلم واياك وان
 تشتغل بالجدل الذي ظهر بعد انقراض الاكابر فانه
 بعيد عن الفقه ويضيع العمر انتهى فالمراد منه المجادل
 الواردة على المسائل الفقهية وهي المراد من الخلافات
 في قول بعض الفقهاء في ذم طلبه زمانا يشغلون
 بخلافها وكيفية اى ضعيفة ووجه ضعفها انها مغالط
 كاذبة يمكن ايرادها على وجود الشيء وعلى انتفائه
 كقولهم ان الشيء الذي يلزم من وجوده وعدمه ^{المطلوب}

اما موجود او معدوم وايا ما كان يلزم ثبوت
 المطلوب وتسمى علم الجدل الذي تصرف فيه الفقهاء
 علم الخلافة وعرف المسعود في بعض منه وانه علم الخلافة
 بعلم الاخلاق الواقعة بين المجتهدين اقول وكانت
 بعضا من العلماء الحقيقية اثبتوا مجتهدا في حيلة
 بمغالطة علم الجدل وبطلانها اقول ان خالفه فيها
واما علم الكلام يسمى ايضا علم اصول الدين
 فهو علم يقدر به على اثبات العقائد الدينية بايراد
 الحجج عليها ودفع الشبه عنها وقد يعرف بانه علم
 يبحث فيه عن ذات الله وصفاته واحوال الممكّنات المبدأ
 والمعاد على قانون **الاسلام** وقوله على قانون **الاسلام**
 يخرج الفلسفة الالهية والطبيعية فان الاولى يبحث
 فيها عن ذات الله وصفاته والثانية يبحث فيها
 عن الممكّنات لكن كلا الباحثين على قانون عقول ^{سابقة} الفلاسفة
 وافوا الحق وخالفه كذا في شرح المواقف وغيره
 بعض مسائل الكلام عقلي يستقل بمعرفة العقل يا
 لنظر في الموضوع وان نطق بها الكتاب السنة

وهو وجود الخالق بصفات يعرفها العقل وبعضها
سمي كجث النبوة والمعاني لكر قال في شرح المواقف
ان العقائد يجب ان تؤخذ من الشرع بعينه من الكتاب
السنة ليعتد بها وان كانت مما يستقل فيه العقل
انتهى قول ولم يتيقن معنى ليعتد بها ولعله بمعنى
ليثاب عليها فمن لم يصادق شريعة من شرائع الانبياء
وبلغ بدليل عقلي الى الباري ووحدة وسائر صفات
المعلومة بنظر العقل كما هو الحق فهو مؤمن عند الله تعالى
عليما ومؤمرا صادف شريعة من شرائع الانبياء ولم يدخل
فيها فلا يعتبر ايمانه الحق الذي بلغ اليه بدليل عقلي
فلا يثاب عليه **واعلم** ان لهذا العلم مبادئ ومقاصد
اما المبادئ فهي المسائل العقلية كسب الادلة ومباحث
الجواهر والاعراض واما المقاصد فهي المسائل الاعتقادية
تفصيل اعلم ان المسائل الاعتقادية تدور على
ثلاث مراتب **المرتبة الاولى** الاقضية على ذكر المسائل
مجردة عن الادلة ومجادلة المخالفين ومن المؤلفات
في هذه المرتبة الفقه الاكبر لابي حنيفة رحمه الله عليه

نظم

نظم الاما الى العقائد النسفية ومن اوعى المؤلفات
في هذه المرتبة شرح على القارى للفقه الاكبر مع ما
ذيل به ذلك الشرح لا بد لكل عالم ان يستصحيه ويستفي
المدون في هذه المرتبة علم التوحيد والصفاء لما ان
ذلك اشرف مما كان في شرح العقائد للتفتا زاني
فلا يسمى المدون في تلك المرتبة كلاما الاجازا المزينة
الثانية ذكرها مع الادلة بلا استقصاء فيها وبدون
ذكر مجادلة الفرق الا نادرا ومن المؤلفات في الرسالة
القدسية للقراني قال التفتا زاني في شرح العقائد
سموا اما يفيد معرفة العقائد عن الادلة بالكلام
هذا القسمين على الادلة القطعية يعني العقلية
المؤيدة كبرها بلا ادلة السمعية انتهى قول هذه المرتبة
الاقضية بالادال والمرتبة الثالثة **الاعتقادية**
الادلة مع زيادة مجادلة الفرق المخالفة وهذه مرتبة
الاستقصاء وانقسم الكلام في هذه المرتبة كما صرح
في شرح العقائد **الكلام** القدماء وهو الذي معظم
خلافا ترمع الفرق **الثالثة** خصوصا المعتزلة ومن

المؤلفات في كتابه ^{قوله} في استحقاق كتابه بكر الباء
 كما ذكره السبكي ^{في} في كلام المتأخرين وهو الذي
 على ذلك خلط الفلسفة والرد على الفلاس قولون
 المؤلف في المواقف والمقاصد وهما يتضمنان ايضا
 مبادئ الكلام وهي بحث الجواهر والاعراض وهي داخله
 في استقصاء الكلام فاستقصا الكلام قسمان
 وسنينا نقلنا عن النعماني في فضل مراتب العلوم وقوله
 التفنن اني مبني على الادلة القطعية في نظر لما قال
 على القاري في اوائل شرح الفقه الاكبر ان ادلة المتكلمين
 لا تشق عليها ولا تروى عليها فاما لها الى الخيرة ونقلنا
 الامام الرازي لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج
 الفلسفية فما رايتها تشق عليها ولا تروى عليها ولا
 مزجرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي انتهى قوله الى كلام
 المتأخرين هو ما قاله السبكي في كتابه معيد النعم ولقد
 حصل ضرر عظيم على المسلمين بمزج كلام الفلاسفة
 بكلام المسلمين وما كاد ذلك الا في زماننا هذا
 وقبله يسير منذ نشأ نصير الطوسي ونزاجه لا

حياهم الله ولم يجد اضر على اهل عصرنا وافسد
 لعقائدهم من نظرهم في الكتب الكلامية التي انشأها
 المتأخرون بعد نصير الطوسي انتهى قول الطوسي
 هذا من رؤساء الشيعة استوزره الملك الكافر فجا
 بذ لك الملك الى بغداد وامره يقتل الخليفة وقتل
 علماء اهل السنة وفقهائهم واستبقى الفلاسفة
 والمجتهدين فلهذا رحم الله عظامه لا عظم الله من عظمه
 قال الشافعي لا يلقى الله العبد بكل ذنب مالا السر
 خير من ان يلقاه بشئ من الكلام ولا شك ان ما قاله
 الشافعي هو كلام القدماء وقال خسر وبعد نقل
 كلام الشافعي فاذا كان علم الكلام المتداول في زمانهم
 هكذا فما ظنك بكلام المخطوط بهذا يا نا الفلاسفة
 المغورين ابا طيله لم خرقه انتهى قول فما ظنك
 بالفلاسفة الخالصة قال الامام المستور رحمه الله وليجدد
 المبتدئ مجده ان ياخذ اصول دينه من الكتب التي تحشت
 بكلام الفلاسفة واولع مؤلفوها بنقل ما هو كفر صريح
 من عقائدهم الى سنة وانجاساتها باصطلاحات

في ذم الطوسي
 بيان عقائده

وعبارته **عليه** من الناس ككتب الرازي في الكلام
وطواله البيضاء ويمنحها في ذلك وقلان
يفتح من أوله بصحة كلام الفلاسفة ويكون له نورانيا
في قلبه وليس إلى آخر ما قال أقول ولما المواقف
المقابلة لم يحد واحدوها إذاها وأن نقلا عقائد الفلاسفة
لكنها لم يسترها ولم يدسها بين عقائد الإسلام
بل صرحا بالنقل عنهم وعقبها بالرد عليهم **ثم أعلم**
أن تمام استقصاء علم الكلام قسمين مبنا وهي
مبنا النظر ومبنا الأمور العامة من الجواهر والأعراض
الأدراك والعناصر والأفلاك وقسم مقاصد
مباحث الألبان والنبوات والمعانيير والادلة
العقلية والنقلية ومجادلة الفرق المخالفة والكل
يشملها مثل المواقف والمقاصد والآب للعالم المدرس
أن يستصحب شرح المواقف وقد اقتصر في بعض الرسائل
على بعض عقائد الكلام كعقائد الإمام النسخي والعقائد
العضدية واكتفى بشرحها طلبية الزمخشري **ثم أعلم**
مبادئ علم الكلام فغفلوا عن القواعد العقلية الكلامية

وضوا

وظنوا أن تلك القواعد إنما تظليخ كتب الفلسفة
فالقوا بإيديهم إلى التهلكة وصرخوا شطرا أعمارهم
إلى ما يؤدى بهم إلى الخيبة **فصل** في مؤلفات
بعض مشايخ الكلام رسالة اثبات الواجب للذات ولها
شرح وحاشية على الشرح يشتغل بمدارسها بعض
الطلبية مقدار سنة ومضمونها مسألة واحدة هي
للعالم أنها واجب الوجود مع أدلة طويلة وأهية و
مجادلة كثيرة لا ينتج الاستغفار لها إلا توهين العقيدة
وأبرار الوساوس المهلكة ومن شك في الله سبحانه
في الله شك فاطر السموات والأرض فغيره لا اليقين
من تلك الرسالة بل الاستغفار بها يورث شك لا ريب
اليقين ويريد شك الشاكين **وَأَعْلَمُ** أن الاستغفار
من النفي ليس بإثبات عند الحقيقة بل نفي الحكم عما عدا
المستثنى والمستثنى في حكم المسكوت عنه واعتراض
عليهم بأنه يلزم حينئذ أن لا يكون كلمة التوحيد **جدا**
تماما إذ لا دلالة فيها حينئذ على وجود الله **فأجابوا**
عنه بأن معظم الكفار أشركوا وفي عقولهم وجود **الآلة**

ثابت فثبتت كلمة التوحيد لمقتضى الغير كذا في الأصول
 وذلك كما قال تعالى في وصف مشركي زماننا وثاني الفترة
 ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله
 وقال في الأحياء ما مختصرة إذا نظره في عجائب
 خلق الله لا يخفى عليه أنه لا يستغنى عن صانع يدبره بل
 تكاد فطرة النفوس تشهد بذلك وقد قال تعالى
 افي الله شك فاطر السموات والأرض ولذا بعث الأنبياء
 كلهم بالدعوة إلى التوحيد ليقولوا لا اله الا الله
 لا يقولوا لنا اله اول للعالم اله فانه ذلك كما محبوب
 في فطرة عقولهم انتهى قول رابث بحث اثبات الواجب
 الموافق مع شرحه في مقدار ودرجتين من قطعة
 نصف الطبقة وهو أطول كتب الكلام فالعجب طلبية
 الزمان يستغلون بدراسة دسائس اثبات الواجب الشرعي
 والحاشية قريبا إلى تمام سنة مخوضون في المجادلات
 الطويلة التي حيث لا يدرون في بعض المسائل ما المنجر
 الكلام إلى اثبات الواجب إلى منع ثبوتها واكثر يستغل
 بها من لا يحسن فهمها ثم انهم بكثرة ما يتجاولون رب

رب الغرة جل جلاله على العلل واول سلسلة الأسباب
 برفل من صدورهم تعظيم رب الأرض ورب السموات فيا
 خسرانهم وبأسفاه عليهم لم يكن لطلبية العلم من خير
 الامم يقيين كيقين مشركي زماننا الفترة في الخلق
 الا له ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن
 الله **قارن** اول تلك الطلبية ان كنتم من اولي الألباب
 فلكنم في خلق السموات والأرض آيات وان لم تكونوا منهم
 فكيف تفيدكم تلك المجادلات الواهية ثم لا شك في حرمة
 الاشتغال بتلك الرسا لانها استقصا في مسألة
 كلامية لم تشع مخالفة من خالفها وهو من عنده كما
 سبق في فصل مندوبي العلوم وشيئا **فصل** قال في
 الأحياء ما مختصرة اختلفت الأقوال في حكم الاشتغال
 بالكلام يعنى مع مجادلة الفرق الإسلامية فقال بعضهم
 فرض على الكفاية وقال بعضهم بدعة وحرام وإلى
 التحريم ذهب الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل وسفيان
 وجميع اهل الحديث من السلف والصواب ان كل بلد
 لم يشيع فيه عقائد اهل البدع لا حاجة فيه إلى الكلام

فلو اتفقوا اذا اعتقدوا البدعة يدعي الحق بادلته
ما خردوا من القرآن والحديث فانه انفع له مراد له
المتكلمين وكل بلد شاع فيه عقائدهم بصير لقيام
بهذا العلم فرض كفاية فيه لكن ينبغي ان يختص بتعليمه
له تلك خصال الاولي احرص على التعلم كيلا يفتر عن
ازالة الشك اذا عرض والثانية الذكاء فان البليد
قد لا يفهم سبيل الخرد عن شبه المبتدعة والثالثة
ان يكون في طبعة صلاح الديانة ولا يكون مغلوب
الشهوة فان الفاسق ينحصر عن الدين بادي شبهة
ولا يحرص على ازالة الشك بل يغتنمها ليتخلص عن اعباء
التكليف انتهى اقول ولا شك في حرمة الاشتغال
بالكلام المخلوط بمجادلات الفلاس ولا يكاد يوجد
شاع فيه عقائدهم قوله لاحاجة فيه الى الكلام
معناه يحرم الاشتغال به في ذلك البلد تأمل
وقوله والى التحريم ذهب الى آخره هو ما قاله الطنجي
شرح المشكاة نقلا عن محيي السنة اتفق العلماء
السلف من اهل السنة على النهي عن الجدال والخصومة

في الصفات والخوض في علم الكلام انتهى **واما علم البلاغة**
فهو علم يعرف فيه مطابقة الكلام الفصح لقتضى الحال
فقصص الكلام شرط لبلاغة واقتضا تعلم بالاطلاع على
علم اللغة والصرف والنحو وعلم البيان وتعلم لمطابقة
المدح كونه بعلى المعنى والبيان فعلم البلاء ليس فنا
مستقلا بل ينقسم الى فنون خمسة وهي اللغة والصرف
والنحو والمعنى والبيان والاخير ان يتضمنها التلخيص
والايضاح لكن وقع الاصطلاح باطلاق علم البلاغة
على علمي المعنى والبيان فقط والتفصيل في المطول
حاشيه **واما علم البديع** فهو خارج عن علم البلاغة
وتابع له بمعنى انه يبحث عن اشياء قد يحسن الكلام
البليغ وقد جرى عادة العلماء بجمع المعنى والبيان
والبديع في مؤلف وذكر في وبياجة الكشاف
لم يكن بارعا في فن المعنى والبيان لا يستأهل لذلك
حقائق علم التفسير وان برع في سائر الفنون وقال
السكا في المفتاح التويل كل التويل لمعنى التفاسير
هو فيما راجل انتهى ولا بد لطالب هذين الفنون

انه يقدم عليها ^{الاشتغال} بالقسم الاول من الكلام
 لا بعض مباحثها يتوقف على معرفة كجث الوصل
 الفصل من المؤلفات في الفنون الثلاثة المذكورة
 تلخيص المفتاح للخطيب ثم عمل الخطيب متنا آخر وسمي
 ايضاح التلخيص وقال في ديباجة جعلته كالشرح للتلخيص
 فوضحت معانيه الجملة وزدت عليه ما تضمنه المطول
 فاستخرجت زبدة كلها وهديتها وربيتها حتى
 استقر كل شيء منها في محله واضفت اليها ما ادى
 اليه فكري انتهى وقد شرح الايضاح القطب العلا
 فليت شعري ما الداء للناس الى ترك المذهب **واما**
علم اصول الفقه فهو العلم بالقواعد الكلية التي
 يتوصل بها الى الفقه اليه اي الى الفقه وادلة
 الفقه اربعة الكتاب والسنة والاجماع والقياس
 يقال لتلك الادلة الاربعة اصول الفقه بالمعنى
 اللغوي لا الفقه يبتني على هذه الاربعة لكن اصول
 الفقه في الاصطلاح هو العلم بالقواعد المذكورة
 ويطلق على نفس تلك القواعد ايضا ومن تلك القواعد

قولهم

قولهم كل امرئ ^{وجوب} يفيد ذلك الشيء ^{وجوب} في هذه القاعدة
 يتوصل بقوله تعالى **فيموا الصلوة الى ان اقامة الصلوة**
واجبة بان يقال ان قوله تعالى هذا امر باقامة الصلوة
 وكل امرئ ^{وجوب} يفيد وجوب ذلك الشيء فقوله تعالى
 هذا يفيد وجوب اقامة الصلوة واذا كان الامر كذلك
 فاقامة الصلوة واجبة قال في بعض الرسائل ^{الغرض}
 من هذا الفن حصول ملكة استنباط الاحكام الشرعية
 مراد لها انتهى **فان قلت** التوصل الى الفقه
 الى الفقه هو عمل المجتهدين وقد انقطع الاجتهاد ^{فقد}
 كل طائفة مجتهد فما فائدة الاشتغال بهذا الفن
قلت يستمد من هذا الفن علم التفسير ^{وسمى الحديث}
 ويتوقف عليه معرفة مسائل الفقه بالادلة كما
 تضمنتها الهداية واما **المراد** الكوارف غير
 منحصر فيما ذكر في المدة وقات فقد تحددت مسألة
 لم تسرها يد واحد من المجتهدين فيقدر على الحكم في
 تلك المسألة صا هذا الفن في غير ذلك من الفوائد
 ويستمد هذا الفن من النجوى والمعاينة اشد استمدا

ومن مباحث الادلة ايضا ولذا جعلت جزءا من مختصر
المشترى ومن معرفة نفس الاحكام الشرعية الفرعية العملية
يستمد منها للتشيل والتوضيح واما معرفة تلك
الاحكام بالادلة فهي تنوقف على تحصيل هذا الفن
فمن اراد الاشتغال بمثل الهداية وشرح صدر الشريعة
للقوات فلا ينبغي له ان يشتغل بالابتداء تحصيل
الفن **وبالجملة** ينبغي ان يشترط طالب هذا الفن في
مختصر القدوري وفي سائر ما يستمد منه قبل تحصيل
هذا الفن ثم بعد تحصيل هذا الفن يشترط في الهداية
او في شرح صدر الشريعة وهذا صراط مستقيم
فصل واعلم ان هذا الفن طويل عميق لا
يحصى منه الا في مدة متطاولة باشتغال مثل
التفحيط وشرح وحاشية لكن اكثر المشتغلين
الثلاثة لا يحصل البضاعة من هذا الفن الاضطرار
سوق المتن والشرح وقد اصلح ما بين الكمال لكن
لا يؤهل الصلة الى منافع كثيرة وما راينا في هذا
الفن متنا احسن واجمع من الوجيز ليوסף الكرم

لكن

لكن لم نزله شرحا **واما علم الفقه** فهو العلم بالاحكام
الشرعية العملية زادتها التفصيلية فلا يسمى في
الاصطلاح علم نفس الاحكام الاغراض لثبوتها فقرا والدليل
التفصيلي للحكم هو الدليل الخاص بكقوله تعالى فيموا
الصلوة فانه دليل خاص بوجوب الصلوة والعملية يراى
بها عمل الجوارح في احرازها واعتقادية والاطلاقية
وتسمى هذا الفن الفقه المصطلح لا الفقه في اللغة
مطلقا لفهم كما في قوله تعالى قد فضلنا الايات لفهم
يفقهون ثم خص بعلم الشرائع مطلقا عليها او اعتقاديا
او اخلاقيا وبهذا المعنى قال ابو حنيفة رحمه الله عليه
الفقه معرفة النفس ما لها وما عليها وبهذا المعنى
سمى ابو حنيفة ما صنفه في العقائد بالفقه الاكبر
ثم اصطلح المتأخرون على تخصيص الفقه بمعرفة الاحكام
الشرعية العملية زادتها التفصيلية فسمى هذا
بالفقه المصطلح احترازا عن الفقه بالمعنى الاعم وتسمى
معرفة الاحكام الشرعية العملية بدون الادلة علم
الاحكام كما يفهم من كلام الفقهاء في شرح العقائد

فلا يسمى تلك المعرفة فقرا إلا بما زادها من المؤلفات
في علم الاحكام مختصر القدر ومناسبت لطباع المتدربين
معروف بالبر والبركة لكن يستحقه بعض من تبارى
الطلبية وغلبت عليه الشقوة ومن المؤلفات في الفقه
الهداية ونعمت هي ذات عبارات منيرة فخر المذهب
حينئذ ولا ينبغي للطلبية ان يستغنوا عنها بغيرها
ورحم الله بعض السلاطين بنى مدرسة وشرعها
لمن يدرس فيها الهداية مع شرحها الاكمل لكن لا يستأهل
للاطلاع عليها الا من برع في اصول الفقه وقرن الفقه
اصعب الفنون وطولها وهو علم الامنة المجهد يزو
اغلب ما يحتاج اليه العالمون بحربي لا بغوص فيه الذي
اوحدى ما هو في اصوله ولا تحصل البضاعة فيه الا
بسعي بليغ في مدة مديدة بجهة عالية بدراسة
مثل كتاب الهداية مع شرحها الاكمل واما التبحر فيه
فهو يكاد ان يستغرق العمر وكاشف المشكلا
فيه اعزها الكبريت الاحمر ولا تحصى مسائله التي
تختار فيها العلماء نقل ان ما لكارحمد الله سئل

عزربعين مسئلة في الفقه فقال في سنت وثلثين لادري
والعجب بعض الطلبة انه يهل الاشتغال به زعامة انه
هين يتحصل بادي في سعي فان كان رغبة هذا حين يطلع
عليه اصلا فاعذر وان بعد اطلاع ما فاعلموا ان العالم
كلها هين على مثاله ثم ان ما تضمنه مثل الهداية
فهو المسائل المعروفة التي يغلب قوعها واما نوادر الفقه
فهي التي تضمنها مثل فتاوى قاضية والحجة والمؤلف
الذي تضمنه نوادره يسمى في عرف الناس كتاب الفتوى
احسن ما تضمنه النوادر وادقه كتابه شهاب النظارة
لابن النجيم وهو قس ان يكتب بالتبوا لآخر على صفحات
النسب والقرا ليدان يستصحى ويطلع عليه كثر انصت للرب
عز استفتاء العامة **فصل** اعلم ان الرسوخ في
الفقه واصوله والعلم بدقائقها لا يكون الا بعد معرفة
النحو والمعاني فالراسخ فيها يحكم في على التفسير الحديث
فاذا ذكر العالم فليذكر ذلك واذا افتح احد بعلم
اخرى باز يفتخر لانه هو العالم الحكيم والطور العظيم
لكن قلما يوجد ذلك الراشح في مشارق الارض و

وبعضه لا يقدر على الخوض فيها يخوض في مثل الجنس و
 الفصل والهيئة والصورة والدور والتسلسل بطرائق
 إليها نفسه ويتم بها عمره وإذا ذكر في مجلس علوشان
 العلماء ورفعة درجاتهم يهترو ويحتر بشرة من السرور
 لما انفسه تحذنه بانه منهم مع انه ليس بشيء يذكر
 في جنسهم **واما علم الفرائض** فهو باب في الفقه افرزه
 العلماء منه ليعظم الاهتمام به لكثرة الاحتياج اليه
 كما افرزوا كتاب الصلوة وهو علم يجتنب فيه عن احوال
 فسمي التركة بينا الورثة وهو صعب ابواب الفقه
 صعوبة احد وجوه تسمية نصف العلم ومن اقر
 المؤلفات فيه السراجية وخر احسن شرحها شرح الشافعية
 والباثني الفقير رتب في هذا الباب رسالة سماها
 تسهيل الفرائض وشرحها سماها الاسهل بقرينها ولما
 للبتريين والماهر في هذا الفن يعظم الناس و
 يرغبون فيه وان خلا عن معرفة سائر الفنون
واما علم القرآن فقد سبق تجويده ودرسه ^{حفظ} ^{نقاه}
 وجوه قراءته وبقى علم تفسيره فعلم التفسير في

عرف

عرف العلماء ببيان معاني القرآن كما في كشاف الخشي
 وموضوعه نظم القرآن والغرض منه الاطلاع بقدر
 الطاقة على ما اراد الله بكلامه لكن ينبغي ان يكون
 علم التفسير علما متضمنا بقواعد كلية يستخرج بها
 معاني القرآن وما ذلك الا العلوم العربية كاللغة
 والتصريف والنحو والمعاني اصول الفقه ايضا لكن
 الاصطلاح وقع على انه التصريح بمعاني القرآن كما في
 كتاب الكشاف قال ايضا وى علم التفسير يربط بين
 معاني القرآن ورئيس العلوم الدينية لا يليق للتكلم
 الا بربع في العلوم الدينية كلها اصولها وفروعها
 وفاق في الصنائع العربية بانواعها انتهى قول علم
 العقائد والفقه وان لم يتوقف علمها على علم التفسير
 مما يستنبط منه لكن ينبغي ان يقدم ما عليه ليكمل
 تحصيله فعلم التفسير يستمد من العلوم الدينية
 كلها ومن بعض العلوم العربية وهو ما عدا علم العروض
 والقافية وفرض الشعر والنشاء والنثر والمحاضرات
 زماننا هذا زما يمد يده الى علم التفسير تعلما

او تعلم ان ليس له هيلة له غير نكير واحد ومن
اعظم ما يتوقف عليه هذا العلم الذكاء والفرم ^{فب}لنا
نرى لم يستأهل للاطلاع على جليات الفنون يد
مثل تفسير البيضاوي وتعليل منه لا يحسن فهم
النورج الرخشي وتعليل من شرط السناد ارتفاع
شرائط التعليم والتعلم ليرتفع العلم **فضل**
والنورج في بعض كتب التفاسير في بيان معاني القرآن
على المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم وغير الصحابة و
التابعين كابن عباس وقادة كفسير زاد المسير ^{للإمام}
الجزيري وفي بعضا على ما يسهل العلوم العربية
وان خالف المنقول لما ان تلك المنقول لا خبر آحاد
لا يفيد اليقين كفسير الرخشي والبيضاوي
ثم ان تفسير محمود الرخشي المعزى هو كما قيل
ان التفاسير في الدنيا لا عدد وليس فيها علمي
مثل كشاف ان كنت تبغي الهدى فالزم قراءته
فاجعل كالداء والكشاف كالشفا وهو تفسير
مستعمل على الفوائد والدقائق تداولة ابدى العلماء

وعلموا

وعلموا عليه حواشي لكن قال بعض العلماء ان صاحب
الكشاف فسر معظم آي القرآن براهية الفاسد ^{بعضه}
ظاهر وبعضه مخفي وبسبب الغل وشتم بعضا اهل
السنة وسفرهم وجهدهم ورواهم بوعوعة ^{جماعة}
الكلب وقال انهم خرموا كفة الى غير ذلك فلا يجوز
استعماله الا انه اكبر من نفعه انما قول ينبغي ان
يجوز استعماله لم يعرف ما دسبه من الاعتزال و
يقدر على التلخيص **قرأ قول** وتفسير عبد الله
البيضاوي مختصر الكشاف ومع ما فيه من الرياء اولذا
اختاره المتأخرون لكن لما غلب على طبعه الفلسفة
دس في تفسيره كثيرا من عقائد الفلاس مما ينبغي
الشرعية فلا يجوز استعماله الا لم يعرف ما دسبه
من الفلسفة ويقدر على التلخيص عنه ^{دسبه} ثم ان ما
من الفلسفة اصترماده من الرخشي من الاعتزال
كما يظهر من عرف ما دس هذا من الفلسفة وما دس
فالمعرف للاعتزال ترى بعض من لا يميز عقائد الفلاس
عقائد المسلمين يدرس تفسير البيضاوي ويمر

على مائة من عقائد الفلاسفة ويطن انه من عقائد
المسلمين فويل له ثم ان علم التفسير هو البحر الكبير والشمس
المنير معترك جنود العلماء المدققين ومنه سلك
الطالبين بحمد دون مدة مديدة وسنين كثيرة
في تحصيل فنون آية ويقفون الغربة ويقاسمون
الكرية في اسفار بعيدة بآفة عالية لتحصيل بضاعة
الاطلاع على فائق علم التفسير فاذا انتهى سلوكهم اليه
فتم من لا يتم منه كتاب بل لا يشتغل به سنة كاملة
وقد افراد بعض العلماء ببناء اعراب القرآن ووجوه
كالكتاب المسمى بالفريد في اعراب القرآن المجيد في اربع
مجلدات لابن العربي الشافعي طولي لم يظفر به منه وقد
جمع في كتابه علوم القرآن في كتاب المسمى بالانفاذ في
كل عالم ان يستصحبه كانه جعله مقدمة لتفسيره
بجمع البحرين ومطلع البدرين قال في الانفاذ كان التفسير
المعول عليه هو تفسير الامام ابى جعفر الطوسي في احوال العلماء
المؤلفون على انه لم يوافق مثله واما علم الحديث
فينقسم الى علم رواية وهو معرفة الفا الحديث و
ظاهرة

معرفة نظم القرآن وموضوع هذا العلم ذا النبي صلى الله
عليه وسلم اذ يبحث فيه عن اقواله واحواله **والى علم** رواية
وهو ينقسم الى معرفة معانيه ونظيره علم التفسير
موضوع هذا العلم حديث النبي صلى الله عليه وسلم من حيث
الدلالة والى معرفة احواله القوة والضعف بحسب اختلاف
احوال نقله والآخر هو العلم المسمى باصول الحديث
وموضوعه ايضا فصل الحديث لكن من حيث النبوة ومنه وعي
المؤلفات في الفقه العراقي ومن اخرها النخبة
للعلامة وآشهر المؤلفات في من الحديث صحيح البخاري
ثم صحيح مسلم ومنها ما مشكاه المصنف وله شرح واق
للطبي ينبغي لكل عالم ان يستصحبه وقد اشهرت الاجازة
في الحديث الحديث لما انشأ منه اهلية لافادة الحديث
قال في السيرة والاثقان شرط جواز افادة الحديث
الاهلية والاجازة وانما اصطلح الناس على الاجازة
لانها كالشهادة من الشيخ بالاهلية ويحرم على الشيخ
الاجازة لم يعلم عدم اهلية لافادة الحديث انتهى مختصرا
اقول في ليس له اهلية لافادة الحديث لا يجوز اخذ الحديث عنه

وكما جازله شيوخ الدنيا جميعا ومن له اهلية لتلك
يجوز اخذه عنه ولو لم يجز لجد نعم قد يكون شخص اهلا
لافادة الحديث رواية فقط بقوة حفظه لفظ الحديث
ولا يكون له اطلاع على معانيه فيجوز للشيوخ الاجادة له رواية
ما حفظه منه بدون التعرض الى معناه والعجب
بعض من ليس له اهلية لافادة الحديث لادواته ولادواته
يضاق شيوخ شيوخ الحديث فيقترح عليه الاجادة
له بافادة الحديث فيكتب له رسالة يشهد له فيها
بالاهلية ويرتكب المشاهدة الكاذبة والاجادة المحرمة
فيشرع ذلك المجازلة بافادة الحديث ظاننا من ان تلك
الاجادة صيرته اهلا للافادة مع ان الاجادة
لم توثق بشيء والا لارتفع من الدنيا مؤنة التحصيل
نعم من كان له اهلية لافادة الحديث ينبغي ان يترك
باجازة الشيوخ الحديث المجازلة واشبهه ان يتنزه الى
مخرج الاحاديث كالبخاري ومسلم واما علم الاخلاق
ويسمى علم احوال القلب فهو علم يبين فيه الاخلاق
الفاضلة وكيفيات اكتسابها والاخلاق الرذيلة

وكيفية

وكيفية اجتنابها وموضوعه الملكات النفسانية والعرض
منه الخلق والخلق الرذيلة والخلق بالاخلاق الفاضلة
واما علم التصوف فالظاهر من كلام العلماء انه بعض
علم الاخلاق وهو علم يبين فيه كل مراتب الاخلاق
الفاضلة ككل مراتب التوحيد والتوكل والرضا بالقضاء
وغيرها وان اشعر كلام صا التوضيح اتحادها قال
السيوطي في النقاية التصوف تجريد القلب الى الله اقول
فعلم التصوف علم ذلك التجريد وقال القشيري نفرد
خواص اهل السنة الحافظون قلوبهم عن طوارق الغفلة
باسم التصوف وقال السبكي في كتاب معبد النعم
للتصوفين اوصافا وخبايا شملت عليها كبرهم انتهى
اقول ومن كبرهم رسالة القشيري وعوارق المعارف
ثم اقول ولا اكسنا كل مراتب الفضائل الا يكون الا بعد
النضج بما دونها قال بعض المشايخ التصوف الذي
في خلق مني والخروج عن كل خلق في **فصل**
اعلم ان بعض علم الاخلاق فرض عين وكلها فرض كفاية
ما عدا علم التصوف واما علم التصوف فليس يفرض

وهو ظاهر ولا فرض كفاية اذ لا يجزئ من احوال المتصوفين
على احد في حال ما يلزمه مستحبة **وقائده** الاطلاع
على احوال المتصوفين لئلا يردوا الاقدا بهم معرفة
تقصيره في السلوك قال الفشير في الحديث
من نظر في سيرة السلف عرف تقصيره وتخلقه غردت
الرجال وكذلك الفرق اصطلاحا يشبه العالم المدرس
جهلها كالتجمع والفرق والفناء والبقاء والستر
النجلى والشرب والرى والسكر والصحو الى غير ذلك
قال الفشير هذه الطائفة يستعملون الفاظا فيما
بينهم قصدوا بها ستر معانيهم عن غيرهم غيرهم
على اسرارهم ان تشيع في غير اهلها انتهى قول
فوجب فنعتقد ان ما يفهم من ظاهر كلامهم ما يخالف
المعلوم من الشرح لانه لا يدل على ان ذلك المعلوم
واما العالم الذى وهو غير علم التصوف كما ستعرف
وتسمى ايضا علم الباطن وعلم المكاشفة وعلم المروجة
وعلم الاسرار والعلم المكنون وعلم الودانة وعلم
الحقيقة فهو ما قاله الرازى في التفسير الكبير الصوفية

سموا العلوم الحاصلة بطريق المكاشفة العلوم الدينية
انتهى بغض اخذ من قوله تعالى وعلمناه من لدنا علما قال
الكراشى في تفسير هذه الآية هو علم الباطن وهو العلم
الذى وفي المدارك انه الاخبار بالغيوب انتهى قول
يعنى ما علم الله الخضر لا مطلق علم الباطن كما ستعرف
قال في التارخانية علم المكاشفة لا يحصل بالتعليم
التعلم وانما يحصل بالمجاهدة التي جعلها الله مقدمات
للهادية حيث قال تعالى والذين جاهدوا فبنا لنهدينهم
سبلنا وفي الحديث من عمل بما علم ورثه الله علم بالرب العالم
انتهى ويقابل علم الشريعة والعلم الظاهر وعلم المعاملة
والثلاثة عبادة عما يتلقى من الانبياء وهو علم الكتاب
وعلم ما يستنبط منها قال في الاحياء الشريعة عبارة
عن الظاهر والحقيقة عبارة عن الباطن وقال في علم الآخرة
فسموا علم المكاشفة وعلم المعاملة انتهى ولعل وجب
تسميتهم علم الشريعة العلم الظاهر كونه متلقى من القو
المسبوع **واما علم الباطن** فهو قسمان قسم منه ما القا
الله في القلب من علم الغيوب والقائه اما بلا واسطة

الاطلاع على ما رآها كعلم الحضرة عليه السلام سبب
خرق السفينة وقتل الغلام وعلما اكثر الذي تحت
الجدار وعلما فائدة اقامة الجدار واما بواسطة الاطلاع
على ما رآها التي خفيت لانها عليها كعلم تاويل
الرؤيا وعلما بعض الاشياء بالفراسة وكالاتقال
من النصوص الى اشياء مناسبة ما بالكاشفة لا
بقواعد العربية كما ذكره البيضاوي عند قوله تعالى ذلك
يجي الله الموتى وقسم منه علم الانس الاحوال التي
وهي القائله بعد الطمان كاحوال الحاصلة لادب
مجاهدة النفس والسيطان وهي ما سماها الصوفية
بالذوق والشرب والرى والسكر والصحو والفناء
والبقاء والتجلي الى غير ذلك وهذه الاحوال لا يمكن
التعبير عنها حقاً نقراً واما يعرفها من ذاتها كذات
الجماع فما قاله الطبيب فقلنا من بعض العالم للذي
وجداني لا يفي بنطقه المقال انتهى محمول على بعض
اقسام العالم للذي نجلا وما قاله المتأخر راجعة
فان ما يحصل بالمجاهدة اعم من ان يفي بنطقه المقال

بعد حصوله كاعلم الحضرة عليه السلام ان **قل** انفس
فذين تلك الاحوال في كتب التصوف كرسالة القشيري
قلت ذلك البيا تقريبات الالهام بدون الاقتران السلام
فان السكر مثله لا يعرف حقيقة الانس سكر كما لا يعرف
لذة الجماع بكل بيان لانه مجامع وبالحكمة ان علم التصوف
ليس على العالم للذي ولا بعض اقسامه بل يعرف بعض
اقسامه كما تعرف لذة الجماع وحلاوة العسل ثم ان معظم
علم الباطن في الانبياء ثم في الائمة والامثلة والله اعلم
فصل في الاجابة قال اذا الباطن يخالف الظاهر
فهو الكفر اقرب منه للايمان انتهى يريد الباطن ما ينكشف
لعلماء الباطن من كل بعض الاشياء لهم مع ان الشارع
على عبثاً مطلقاً فيجب ان يقال انما انكشف حله لهم
لما انكشف لهم من سبب خفي يحمله لهم ويخرجهم الشارع
ذلك على عبثاً مقيداً بانتفاء انكشاف السبب المحلل
لهم كسر الشارع حرمة على عبثاً على الاطلاق وترك
ذلك القيد لندارة وقوعه مثاله انكشاف محلل
خرق السفينة وقتل الغلام للحضرة عليه السلام فحاله

بذلك الانكشاف والخرق والقتل وحلها له مخالف لاطلاق
 ما في النبي عليه السلام منه غير الضرر وغير قتل الصبي لكنهما
 مقيدان عند الشارع فالأول مقيد ومخصوص لم يعرف
 ان ذلك الضرر يتسبب في دفع ضرر أعظم منه من الضرر
 والثاني مقيد ومخصوص لم يعرف ان الصبي سيصير
 طاعنا يحمل قتل لكن الشارع ترك ذنبك القيد من لئلا
 وقدرهما اعتمادا على فهم الراسمين في العلم ابائهما
 وقد عرف الخضر عليه السلام بالما كشفة ان خرقة كسفينة
 يؤذي الى عدم غصها وان العلم سيصير كما في طاعنا
 وأما من قال ليس لما انكشف لاهل الباطن حلهم من
 المحرمات على العباد على الاطلاق سبب فيهم بحلله لهم
 ويوافق حلهم بذلك السبب القيد المذكور في تحريم
 الشارع اياه على الاطلاق فيكفر لانه ادعى نسخ بعض
 الاحكام في بعض العباد بعد النبي عليه السلام وهذا
 هو القول بمخالفة الباطن الظاهر **فصل** قال
 الامام الباقر في روض الرياحين ان ما جاز الصوة
 مما يخالف العلم الظاهر ما انهم فعلوه في حال السكر

والغيبه

والغيبه عن احساسهم فهم غير مكلفين في ذلك الحاد
 اوله تاويل في الباطن يعرف علماء الباطن كما في قصة
 مورو الخضر عليها السلام انتهى قوله ما يخالف العلم الظاهر
 اي مخالفة حقيقة كما فعلوه في حال السكر ومخالفة ظاهر
 كما فعلوه بتاويل قوله ما انهم فعلوه في حال السكر وذلك
 كما لو كسر احد هاتين العير بمصادمة قدمه في حال السكر
 والمكره فذلك خطأ لا ياتم به بل يلزمه الضمان قوله اوله تاويل
 في الباطن اي سبب خفي بحلله ويوافق بذلك السبب القيد
 المذكور في العلم الظاهر قوله يعرف علماء الباطن قول
 فلك المعرفة بحلله لهم والشارع انما حرمه على من لم
 يعرف السبب المحلل ومن هذا الباب ما حكى ان الشبلي رحمه
 الله عليه لما استشعر نفسه البخل التي في البحر خمسين
 دينار له لما عرف ان القاءه في البحر يزيل عن نفسه
 البخل وتوفي النبي عليه السلام عن اصابة المال خصوص
 لم يعرف ان اصابة تزيل عن نفسه مرض البخل
 فانك لو صرفت خمسين ديناراً لداواة مرض الجسم
 لا يدم عليك ومرض القلب حق بالمداواة فليحترز

حسب الدهن القاصر عن اطالة للنسب الاكابر **فصل**
واما قول النسفي والنصوص تحمل على ظواهرها اي
ان امكن والعدول عنها الى معانيها اهل الباطن
الحق انتهى فالمراد من المعاني التأويلات التي تخالف الظاهر
المعلوم للمسلمين بخالفة حقيقية ولا يمكن تطبيقها
ومراد اهل الباطن ليس بباب السلوك والمجاهدة
بل قوم من الملاحدة يسمون القرامطة الباطنية لا
دعاهم ان النصوص ليست على ظواهرها بل لها معان
باطنية لا يعرفها الا المعلم يريدون بالمعلم شيخهم
المضل **قال** تقي الدين ابو العباس مؤلف له ان
الباطنية يزعمون ان هذه النصوص لها تأويل وباطن
يخالف الظاهر المعلوم للمسلمين فالصلوة عندهم
معرفة اسرارهم والصوم كتمان اسرارهم والحج زيارة
شيوخهم وامثال ذلك انتهى **والقول** المقدر للنسفي
ان امكن معناه ان لم تصرف القرينة عن ظواهرها
وقوله يدعيها اهل الباطن يفهم منه ان ليس كل
العدول عن ظواهرها عند احكام الحمل على ظواهرها

الحاد

الحاد بل الاحاد هو المعاني التي تخالف شيئا من ضروريات
الدين كالتي يدعيها الباطنية ولذا قال النسفي ان
في تعليل كونه الحاد الكونه تكريبا للنبي عليه السلام
فيما علم بحجته به بالضرورة انتهى لا كلاما يخالف ظاهر
اللفظ او عرف الشريعة وقد سمعنا من بعض من يثبت
لهذا يقول ان تأويل البيت والكلمة في قوله عليه السلام
لا تدخل الملائكة بيوتا من كنيت بالقلب والخلق الدميم كفر
بناء على المنقول عن النسفي قول قوم للجاهل كل الرجل
لأن ذلك التأويل لا يخالف شيئا من ضروريات الدين على
مراد ذلك المؤلف بمحمل تجويز ذلك التأويل والمجاز
بعد تسليم حمله على ظاهره او يريدان فيه إشارة الى
وتفسير الكتاب شرح السنة مشهور بالتجويز للمعاني
المجازية المناسبة للمعاني الحقيقية الظاهرة بعد الحمل
الظاهر بدون قرينة صارفة عن الحمل على الظاهر اذا
لم يكن الظاهر ضروريا قاطعا للدين واشتراط اهل المعاني
لارادة المعنى المجازي القرينة المانعة عن الحقيقة انما
هو لحر الحقيقة والقطع بالمجاز لا يشك في ذلك

من تتبع التفاسير وشروح السنن **فصل قال**
الاجتيازية المعاملة المكاشفة وغاية المكاشفة
معرفة الله ولست اعني بتلك المعرفة الاعتقاد القليل
ولما يحصل بمجاهدة المتكلمين بل فروع يفهمون
الله في قلب العبد انتهى قول ويشير الى ذلك قوله تعالى
وكذلك رزيناهم ملكوت السموات والارض وليكون
من الموقنين ثم انه يريد بالمعاملة الشريعة الظاهرة
لما قال في الاجتياز علم الاخرة قسم علم المكاشفة وعلم
المعاملة فمعنى كلامه غاية المجاهدة على وفق علم المعاملة
هي المكاشفة وهي حصول الاحوال الذوقية مثل الاش
والهيئة والسكر والصحو والفناء والاطلاع على الامور
الغيبية مثل الاطلاع على احوال المرقى وغير ذلك
وغاية تلك المكاشفة هي المعرفة البقينية به تعالى
وهنا عبارة اخرى وهي غاية الشريعة الحقيقية
وغاية الحقيقة المعرفة **فصل قال** الطبى نقل
عن ابى طالب المكي علم الظاهر وعلم الباطن لا يستغنى
احدهما عن الآخر كالجسم والقلب انتهى فيه شمر بن

نكر

نكر عدم استغناء علم الباطن عن علم الظاهر ظاهر
لا يحصل علم الباطن الا بعد المجاهدة على وفق علم
الظاهر واما عكسه ففيه خفاء اذ كم من عالم بالشرعية
الظاهرة لا يعرف الباطن فلعل المراد بالعكس توقف
الكمال كما اذا القلب لا يكون الا بالجسم والجسم بدون
نكر لا يكمل الا به واعنا الجنب في الكلام لاني لم اعثر على
مؤلف في كشف القناع عن هذا الباب والحمد لله
الصواب واما الرياضيات فهي كما قال طاهر كبرى زاده
في مفتاح السعيا العلوم الباطنة غر امور يصح تجزئها
عن المادة في الذهب فقط وينحصر في اربعة اقسام الهندسة
والحساب والهيئة والموسيقى انتهى جميع الرياضيات نسبة
الى الرياضة سميت بها لارتباط الذهب اي انقياده
بسبب شغلها الى ذلك المعقولات كما في شرح
اشكال التأسيس المتعارف ومنها الهندسة والحساب
والهيئة اما الهندسة فهي علم يبحث في غر احوال
المقادير اى الكم المتصل وهي الخط والسطح والجسم
التقليبي وما هيئت هذه الثلاث تعرف في كتب الكلام

كالواقف والمقاصد قال السيد الشريف في حاشيته شرح
المطالع يتوصل بمسائل الهندسة الى حيا الهيئة وشرح
الغزالي في الاجيا بابا حة في اشتغالها وقيل ان معرفة
بعض مسائل الفقه تحتاج الى معرفة الهندسة كما قيل
ان رجلا استاجر آخر بان يحفر له حوضا عشرة اذرع
في عشرة بعشرة دراهم فحفر خمسة في خمسة ورفعا
الامر الى فقيه لا يعلم الهندسة فافتي بان الاجير يستحق
خمس دراهم والى فقيه يعلم الهندسة فافتي بان يستحق
دريهين ونصفا وهو الحق لا عشرة في عشرة مائة
ذراع وخمسة في خمسة خمسة وعشرون ذراعا وهو
ربع المائة فيستحق ربع الاجر قال طاش كوبري زادة
مفتاح السعيا نفقوا على ان اقوى العلوم برهاننا
هي علم الهندسة واما الحاشيا فهو علم بقوانين يستخرج
بها المجزئات العددية من معلوماتها فوضويعه الكم
المفصل وهو العدد وهذا الفن مقدمة لبعض
الفقه كالفرائض والوصية فقبل ان يدخل العلم الى
نصف الفرائض وهو نصف العلم ومن احسن المؤلفات

١٧٥
فيما نزهة وشرحها واما الهيئة اعني الهيئة التي
دونتها القلا في علم بحيث يميز هذه الاجرام العلوية
والسفلية على ما دللت عليه اصادهم وتخييلهم قال في
شرح الواقف ان علم الهيئة ينكشف لها احكام الافلاك
والارض وما فيها من دقائق الفطرة وعجائب الحكمة
بحيث يجيز الواقف عليها في عظمة مبدعها قائلا
دنيا ما خلقت هذا باطلا وهذه فائدة جلييلة ينبغي
ان يعتنى بشانها انتهى ومن فوائد علم معرفة القبلة
ومواقيت الصلوة قال في خلاصة الفتاوى تعلم علم النجوم
قدما يعرف به مواقيت الصلوة والقبلة لا باس به و
الزيادة حرام انتهى والهيئة من علم النجوم لما قال بعض
الفضلاء علم النجوم قسمان اصو وهي العلم المسمى بال
الهيئة وفروع وهي علم احكام النجوم وهي حرام اقول
فالمراد بالقدرا ما يعرف به المواقيت والقبلة علم الهيئة
والمراد من الزيادة علم احكام النجوم وقد سبق الكلام
على حرمة في بيان احكام المعلوم وفي بعض الرسائل
علم احكام النجوم علم يعرف به الاستدلال بالمشكلات

الفلكية على الحوادث السلفية **قال** في الاحكام
 النجوم تخمين محض لا يدرك يقينا ولا ظاهرا وهو يشبه
 استدلال الطبيب بالنسب على ما سجدت من المرض فالحكم
 بعلم النجوم حكم بجهل ولقد كان ذلك معجزة لا دريس
 عليه السلام ولقد اندرس ذلك العلم وما اصابه النجم
 على نذوره وتوافق لانه قد بطل على بعض الشعوب ولا
 يحصل المستبعب فيها الا بعد شوط كثيرة ليس في
 قدرة البشر الاطلاع عليها فان تفوق ان قدر الله يقينية
 الشعوب وقعت الاضواء والاختلاف انتهى **واما قلنا**
 التي دونتها الفلاحة اذ اعماذ ونه علماء اهل العلم
 من هيئة السما والارض وما فيها وما بينهما على ما دل
 عليه الاخبار وهذا يسمى الهيئة الاسلافية ككتاب الهيئة
 على طريق اهل السنة للسيوطي وليس العرض من تدوين
 هذا مغرقا القبله والاولى ان لا تعرف ارباب العرض
 منه الاطلاع على عجائب الخلق وانكشاف بعض ما اجملته
 الايات الاحاديث وبعض ما ذكر في الهيئة الاسلافية
 بخالف ما ذكر في هيئة الفلاحة كما سماها فانه اكرية

محيط

محيطه بالارض على ما ذكره الفلاحة وخيمته مقبلة على جبل قاف
 على ما ذكره السيوطي بقوله ابن عباس فان كان ما ذكره افلاحة
 بدلالة الحس وبالدليل القطعي في اول المنقول اليه الظن
 ان ما ذكره الفلاحة هو الواقع في ارض ابن عباس والله اعلم
 انها في حقل البصر كذلك كما قيل في قوله تعالى حتى اذا بلغ
 مغرب الشمس وجدها تجري في عين حمئة **قال** في بعض
 كتب الكلام اذا نقل اذا خالف الدليل العقلي اليقيني قول
 الى معنى لا يخالفه **واما** ان لم يكن ما قاله الفلاحة سفة
 مدلول الحس لا مدلول الدليل اليقيني بل تخميننا محضا
 فالاعتماد على ظاهر المنقول ولا يتوكل كقولهم بتماس
 سطوح الافلاك فانه يخالف الحديث القاطع بانقضاء
 بعضها عن بعض ودليل الفلاحة مبني على نفى القادر المختار
 لعينوا بما قالوا واعلم ان **في** اقاليم الارض
 وهيئة بلداتها وسكانها ومجاذرها وجزائرها و
 جبالها وانهارها مؤلفا مستمى في السنة الثامن
 بحمد الله العجايب قال طاش كيري زاده مفتاح السعادات
 علم جغرافيا علم يتعرف منه احوال الاقاليم السبعة

ضميمة السماع
 اصول اهل السنة

مدنها وجبالها وبرايها ومجاورها وانهارها الى غير ذلك
من احوال الربيع المور **واما علم الطب** فهو علم يبحث فيه
عن احوال بدن الانسان من الصحة والمرض **واما البحث** في الادوية
والاغذية فراجع الى البحث عن البدن **وهو مرجع** هذا
ينفع البدن وهذا يضره وفي تعليم المتعلم حكمي
الشافي **وهو الله عليه** انه قال العلم علما علم الفقه لادراك
وعلم الطب لادراك وما عدا ذلك فهو بليغة مجلس
ادارة الفقه المعنى الاعم وهو معرفة النفس ما لها
وما عليها اعتقادا وعلا والبلغة بضم الباء وسكون
اللام بمعنى الكفاية **واعلم** ان ما يستمد منه الفقه
فهو ملحوظه **والاشتغال** بهذا العلم فرض كفاية عند ^{الغزالي}
ومستحب عند الجمهور اقول ولعل الحق التفضيل في كل
بلد يكمن في اهل الامراض **وهو الاشتغال** به فرض
كفاية وينبغي للمسلم ان يستحب كتابا معتبرا منه
كتاب ابن الشريف وتذكرة داود ليستغنى عن غيره
نفسه الطبيب الكافر والجاهل **واما علم الشيخ**
بالجيم لما قال في القاموس تشرح اليم بالشيم فدخل

انتهى

انتهى فهو علم يبحث فيه عن اعضاء الانسان وكيفية تركيبها
وهو مبادئ علم الطب ولذا صدر مختصر القانون به
ومن فوائده معرفة حكم الخالق الاله وحسن تدبيره
قال الله وفي الارض ايات للوقنين وفي انفسكم ايات تبصرون
قال شرح المواقف قد بلغ المدونة الحكيم والمصالح
في اعضاء الحيوان خمسة الالف وما لا يعلم منها اكثر ما علم
قال في مفتاح السعيا وكتب التشرح اكثر من ان يحصى
ولا انفع تصنيف ابن سينا والامام الرازي **واما**
الموعظة فهو علم يجمع فيه ما هو سبب الانحجار عن
المزينة او الانزعاج الى المأمور ^{سبب} الامور الخطابة المشا
لطباع عامة الناس كذا في بعض الرسائل اقول الموعظة
مصدر رديها هنا القول المرهب والمرغب **قال** في القاموس
وعظه يعظه وعظا وموعظة ذكره ما يلبس قلبه
الشوا والحق انتهى وقال في الصحاح اعطاي قيل الموعظة
يقال السعيادة **وعظ** بعينه والشقي من اعطاه بعينه
انتهى ولا يبعد ان يقال ان موضوع هذا العلم المأمور
والمنهي عنه كانه يبحث فيه ان عاقبة المأمور به كذا و

عاقبة المرنى عنه كذا ولا يبعد ان يكون الاستغناء هذا العلم
فرض كفاية ومنه المؤلف في النذرة للقرطبي والتنبيه
لاي الملتب وأغلب ما ألف في الموعظة مشهور بالحكايات
الكاذبة والاحاديث الموضوعة ينقلها بجملة الواعظين
فيوقعون امثالهم الجملية في ضلال امين **واما علم**
المحاضرات فهو علم يحصل منه ملكة بآداب كلام منها
للقام من جهة معناه الاصلى ومن جهة تركيبه الخاص
الغرض منه تحصيل تلك الملكة كذا قال طائفة من زاده
في مفتاح السعيا **واقول** توضيحه ان هذا العلم على ما
يفهم من النظر في كتبه علم جمع فيه ما يطيب بذكره المجلس
يتعجب منه الحاضرون بسبب ما فيه من الغرابة من جهة تركيبه
كقول البعض تكا كاتم على تكا كنكم على دى حنة افرنقوا
او من جهة معناه كقول بعض الاكابر العجى غردك الادراك
ادراك او بسبب كونه حكاية امر غريب ويكون بعض ما
جمع فيه من العقائد وبعضها من الاحكام العلمية
وبعضها من المراءى وبعضها من احاديث الحكماء
والمحاضرات جمع محاضرة وهي الحضور والمكاملة ومنه

المؤلف

المؤلف في ربيع الاردار للمختصر ومحاضرات الراغب
الاصغر ومحاضرات القرية باغي **قال** في مفتاح السعيا
ومن كتب المحاضرات حيوة الحيوان لجمال الدين الدمي
لها كبرى وصغرى **واقول** لا يبعد ان يكون من كتب هذا
الفن كتاب كيلة ودمنة وقد نقل عنه ذلك الكتاب الرازي
في التفسير الكبير فخره كان معتبر في الشرح لان
ما ذكر فيه ضروريا مثال وكذا كتابها يونس نامة **واما**
علم التواريخ فهو تعيين اوقات الحوادث الماضية
وهذا الفن بعض من المحاضرات كما صرح به السيد الشريف
شرح المفتاح **قال** على الفارسي في حاشية شرح النخبة
التاريخ الاعلام بوقت الوقائع انتهى **اقول** هو مصدر
ارخ **قال** في الصحاح ارخ الكتاب بيوم كذا انتهى
يعني عاين وقته بيوم كذا او يطلق الكتاب المشتمل على
الفصل بكتاب التواريخ لما فيه من تعيين اوقات الفصول
بقالذ كما وقع في زمن بني كذا او ملك كذا والزمان
عند اهل السنة متجدد معلوم للخاصة بقدرته متجدد
غير معلوم له كما تقول قديم زبدحين قدم عمر واذا

كان قدوم عمر ومعلوما للمخاطب بخلاف قدوم زيد وكما
نقول عكس ذلك اذا كان علم المخاطب على العكس وتواريخ
الرواة يحتاج اليها مخرج الحديث وبعض القصص
العبر كقصص الانبياء والانتقاء وبعضها يفيد
تحريضا على الغزو ككتاب الغزوات وبعضها من قبيل
لهو الحديث ككتاب شاه نامة **قال في** مفتاح السعادة
موضوع هذا العلم احوال الاشخاص الماضية والآنية
والاولياء والعلماء والصالحين والملوك وغيرهم
الغرض منه الوقوف على الاحوال الماضية وفائدة
العبرة بتلك الاحوال والتستريح بالانبياء قوله وفائدة
اي فائدة الوقوف المذكور **قال في** ذكر كتب التواريخ
تاريخ الطبري وتاريخ ابن خلدون وتاريخ جلال
الدين السيوطي واما علم الفراسة فهو على ما في كتاب
الارثية ومفتاح السعادة علم يتعرف منه الاخلاق
منسوبة بسبب الاستدلال بالخلق الظاهر على الخلق الباطن
الخلق الاول بفتح الحاء المعجمة والثاني بضمها **قال الرازي**
في التفسير الكبير بدله هو الاستدلال بالاشكال الظاهرة

على

على الاخلاق الباطنة **اقول** وذلك كما يستدل بستة اقسام
على سعة الخلق وبصيقه على ضيقه ونحوه نور العينين
بالحاء المعجمة على بلادة صاحبه وبيروق نورها على
قال في الارثية وكتاب الامام فخر الدين الرازي في هذا
الفن خلاصة كتاب رستم طالس مع زيادة اتممة وفائدة
معرفة هذا الفن تقديم الاطلاع على الخلق على الخلق
من يضطر الانسان الى مخالطة من صديق او زوج او مملوك
وهذا علم معتبر في الشرع **قال في** تاريخنا تعرفهم بسيماهم
وقال عليه السلام اتقوا فراسة المؤمن فانه ينظر بنور
الله انتمى **قال في** القاري في شرح الفقه الاكبر الفراسة
لثلاثة انواع ايمانية وهي نور يقذفه الله في قلب عبده
وحقيقته خاطر يجمع على القلب هذه الفراسة على حسب
الايان فكان قوي ايمانا فهو اشد فراسة **قال ابو سليمان**
الداراني الفراسة مكاشفة النفس ومعانية الغيب
من مقامات الايمان وفراسة رياضية وهي التي تحصل بالجوهر
والسهر والتخلي هي مشتركة بين المؤمن والكافر
وفراسة خلقية بفتح الحاء المعجمة وهي الاستدلال بالخلق

الظاهر على الخلق الباطن لما بينهما من الارتباط الذي
 اقتضته حكمتهما انتهى **قول علم الفراسة** اسم للنوع
 الاخير لانه هو المدون المكتوب ومدار هذا النوع
 التجربة كما صرح به في مفتاح السعيا **قول** المراد من
 التجربة هنا الاستقراء المتأخر فلا يفيد الا النظر
 والنوع الاول لا غير مدونين لانهما لا يدخلان تحت
 ضابطه وانما مدارهما المكاشفة ولا يختص بالمدون
 بالخلق الظاهر على الخلق الباطن كما يعلم من النظر في باب
 الفراسة من زوسا القسري **وبالحكمة** ان معرفة الشيء
 بالفراسة قسمان احدهما بالمكاشفة والاخر بالاجتهاد
 وكلا القسمين انتقال من المحسوس الى غير المحسوس
 واما القاء **العلم** في قلب العبد من المعرفة بدور واسطة
 حسنة فليس من قبيل الفراسة **وبالحكمة** الفراسة اسم
 لانتقال الدهن من محسوس الى غير محسوس **وقال** البيضاوي
 في قوله تعالى ان في ذلك لايات للمتوسمين المتفكرين
 المتفكرين وقال القسيري في تفسير هذه الآية
 اي العارفين بالعلامات التي يهديها على الفريقين من

اولياءه واعداة انتهى فتعريفه في سبيل الدار في تعريف
 بالاعم فاما **قول** على القاري خاطريهم على القلب قلنا ان
 في التفسير الكبير وهذا لا يعرف له سبب هو ضرب من الالهام
 قوله لا يعرف له سبب يعني لا يعرف للانتقال من المحسوس الى
 غير المحسوس مناسبتيهما **واما علم** بتعبير الرؤيا
 اي علم تفسيرها وبنها مدلولها فقد يكون بالعلم المكاشفة
 وقد يكون بالاجتهاد ودلائلها عقلية والدال اما نفس
 المرئي ولفظه بمناسبتيهما وبين المعبر به والاول
 كقول النبي صلى الله عليه وسلم رايت امرأة سوداء نائرة
 الراس خرجت من المدينة حتى زلت من ريعة فتأولتها ان
 وباء المدينة نقل الى محبته وهي الحجة **والعلم** كقوله
 رايت ذات ليلة فيما يرى النائم كأننا في دار عقبة
 بن رافع فاوتينا برطب بن رطب ابن طاب فاوتنا
 الرفعة لنا في الدنيا والعاقبة في الآخرة واذدنيا
 فطاب ثم ان معرفة مدلولها اما بالوحى وهو
 النبوي وهو يفيد اليقين البتة او بالالهام او بالاجتهاد
 وهما يكونان للنبي وغيره والاخير هو المدون ولا يفيد الا الظن

قال في المدارك عند قوله تعالى وقال للمدى ظن اننا جئنا
انظروا يوسف عليه السلام ان كانا وليه بطريق الاجتهاد
وان كان بطريق الوحي فالظاهر هو الشارح ويكون الظن
بمعنى اليقين انتهى ونرى المؤلف في هذا الفن كتاب
التعبير لابن كثير رحمه الله عليه ينبغي للعالم ان يستعمل
تعبير الرؤيا سنة ثم ان التعبير بالاجتهاد يحتاج الى
حدس كامل ودوق سليم وقد نخطي وقد لا يحتاج
الى التعبير بان يكون المرئي عين الواقع لادليله كقوله
عليه السلام راي في المنام انه اهاجر من مكة الى ارض لها
نخل فذهب على المارها البامة او هجر فاذا هي المدينة
يترقب قال التوريشي لو هل يسكنها الها الوهم وقد
لا يصلح الرؤيا للتعبير بان تكون اضعاف احلام وهذا
ليس محل التفصيل **واما تعلم اللغة الفارسية**
فلا بد منه اذا تاملوا اكثر كتب الفقاوي عن التعبير بعض
المسائل باللغة الفارسية خصوصاً في باب الفاظ الردة و
الطلاق وقد ألف بها كثير من الكتب النافعة فلا شك في
استحباب تعلمها لكن ليجذر الطالب عن الخوض فيها الزجر

الى نظم الكشاد السخيفة والنفق في العلوم النافعة و
غاية ذلك هو الالة السفراء والظلة ورقة الدبابة
الفصل الثاني في فضل القصص الاول في بيان
التدبيرات الردية منها سلوك من لم يورثه الله
حدة الدهن مسالك الادب كما فكم من طالب لا يقدر الا
على تحصيل جلياً لعقائد والفقه يشتغل بالفسخ
المغلقة والفنون الدقيقة فيدع السعي فيما يمكن
له تحصيله ويصرف ايامه في التوب الى ما لا يصلح
يده فيحرم عن جميع المطالب العلمية ويكون في النهاية كانه
بدا او لمة وهذا الضلالتان من استنكا في البليغ
ترك السلوك المسالك الادب كما او من هبله بمرتبته
نفسه قال في الاحياء ينظر كل احد انه اهل كل علم دقيق
فماز احدا الا وهو راض عن **تفصيل** في ما عقله انتهى
اقول فيجب على العالم المدرس ان يمتحن استعداد الطالب
في شدة الى ما يسا استعداده ويمتعه عما لا يصلح
يده لكن لما كان عرض كذا المدرسين في زماننا الرباء
والافتقار بكثرة اهل مجلس ودرهم اهلوا تلك النصيحة

خشية ان لا يحضر الطالب الفاضل مجلس درسه فلو ان
ذلك الفاضل اشتغل في ايام تحصيله بما يتيسر له من
العلوم النافعة لحصل له سعة الدنيا والآخرة
ومنها ان من سارع في قراءة النسخة المتضمنة لافاق
ذلك الفن كالحوائج والشرح لا يتضح له مقاصد
ذلك الفن قال في الاحياء وظيفة المعلم ان ينعى المتعلم
من الغشاغل يعلم حتى قبل الفراغ من الجلي وقال في ينبغي
ان يتحيز الخاضع في علم في مبدأ الامر عن الاصغاء الى
الوجوه والاختلافات فانه ذلك يدعش عقله ويحير
ذهنه وفي تعليم المتعلم ينبغي ان يبتدىئ بنبذة من
العلوم يكون اقرب الى الفهم انتهى اقول ونشأ ذلك
بما اراد بتأنيث فوضع حجرا في صلبه وينقشه
ثم آخر كذلك فيقال له اتم بناء البيت جردا ثم ان
ساعتك بضاعتك على التفتيش ولم يعفك عنه
عائقا فعاد ذلك ثم اقول المبتدئ يقتدى بعبادات
اسلافه وعادة اهل الزمان كذلك لكنها ليست
العلماء المعاصرين ومنه ما حدثت تلك العادة

فقرت الطلبة غدا ذلك الفنون ولم يأت منهم مثل الاولين
ومنها ان بعض المدرسين يقرر على الطالب المبتدئ
الامثلة والاجوبة الدقيقة ويذكر قواعد الفنون شيئا
من المناسبة والطالب المبتدئ لا يفهم كثرتها ويمر أكثر
الكلمات على اذنيه كاصوات الرحي وبأخذ الناس
يذهب نشاطه ويكدر ذهنه والقدر الذي يفهمه ويحفظه
ينسى أغلبه قبل ان يقوم من مجلس الدرس ثم ان بعض
المبتدئين من الحقا بمذريس كذا يعجبه تدرسه فيمده
ويعشق اليه من لم يره ولا يدري ان ذلك المدرس ضيع
ارقائه وسقم بلائته قال في الاحياء من وظيفة المعلم
ان يقتصر بالمعلم على قدر فهمه فلا يبلغ اليه الا يبلغه
عقله فينفره ويخططه عقله وقد سبق النقل عنه
ان المبتدئ في علم ينبغي له الاختراز عن الاصغاء الى
الوجوه والاختلافات وقال العلامة السبكي في كتاب
معيد النعم حق المدرس ان يحسن لقاء الدرس
تفهمه للحاضرين فان كانوا مبتدئين فلا يلقي عليهم
ما لا يناسبهم من المشككة بل يدرجهم ويأخذهم بالاهول

فلا هوون الى ان يتهوا الى درجة التحقيق وان كانوا
منزلهين فلا يلقي عليهم الواضحة بل يدخلهم في المشككة
انتهى قول بعض الناس بظن ان الاول ان يلقي على
المبتدئين الدقائق والمشككة ليحدد ذهنه ويقوى كذا
اقول كلا ثم كاد وهل يحمل الطفل الصغير ما يحمل الاقوياء
ثم اقول فوجب لا يشترك المبتدئ والمنتهى في درس
كذا الذي والبليد وفي تعليم المتعلم عدوى البليد
لجلد سريعة كالحجر يوضع في الرما فيحترق ومنها
تزيين الطالب طواف نسخة درسه بترقيم حواش
ليريد المراد بها ومسا الحاجة اليها ولم يميز صحيحها
سقيمها وبعض الطلبة يحصر على ذلك حتى لا يبق في
اطراف نسخة درسه موضعاً فارغاً مفقداً ما
انما ويظن ان ذلك علامة فطنة ودقة لكنه علامة
بلادة قال في تعليم المتعلم لا يكتب المتعلم شيئاً الا
فانه يورث كلال الطبع ويذهب لفطنة ويضيع اوقاته
وقال فيه ويترك الحاشية الا عند الضرورة انتهى
فينبغي للطالب ان لا يكتب الحاشية في اطراف نسخة

درسه الا بعد معرفة معناها ومقصدها ومسا
الحاجة اليها وذلك المعرفة تنوقف على تحقيق الدرس
ومنها اطالة الاستعمال فنحن نجيب بعوق عنه
تحصيل فربسا وبه في الحاجة وهو هم منه قال في الاجا
لا تستغرق عمرك في فرا واحد طالبا للاستقصا
فيه فان العلم كثير والعرف قصير وقال فيه ايضا زينة
طالب العلوم ان لا يدع شيئاً من العلوم المحمودة الا
ينظر فيه نظراً يطلع به على مقصده فان العلوم متعاقبة
وبعضها مرتبط بالبعض ثم يشترع في طلب التبحر في
الاهم فلا هم انتهى قبل ما حوى العلم جميعاً احد لا ولو
مارسه الفسنة انما العلم منبع غوره فخذوا
من كل علم احسنه اقول ثم اقول الاخرى للشيخ الفقه
واصوله واكتبر فيها اعز الكبريت الاخرى
مباحثها ودقة مسا لكما لكن جرت عادة القضاة
على جعل هم الناس مختلفة في التبحر في الفنون
انظام امر العالم انما يكون بان يوجد فضل من يتبحر
فيه وهم واحد في الفقه وهم آخر في العربية وهكذا

فيوجد في الدنيا مرجع استكشافه فائق كل فن فلو كان
هم الجميع في فن واحد اختل نظام العلم ونظيره ذلك
اختلافهم في صناعات الحرف **والاستقصاء** في
جميع الفنون لواحد فهو مستعذر او متعسر كذا في اوتل
شرح المواقف ويذهب للطالب بقصد التبحر فيما
يليق بطبيعة العلوم المزمعة وقاما يتبينه الطالب على
ما يليق بطبيعة فينبغي **الاستقصاء** ان يبينه على ذلك
كما روى ان محمدا بن اسمعيل البخاري رحمه الله عليه
بذل كمال الصلوة على محمد بن الحسن تليد الي حقيقة حجة
الله عليها فقال له محمد بن الحسن ادعني وعلم علم الحديث
لما راي ان ذلك العلم اليقيني بطبيعة فطلبه فضا في مقدما
على جميع ائمة الحديث كذا في تعليم المتعلم **ومنها**
عجلة بعض الطلبة الى الفراغ غير مشقة التحصيل
تلك العجلة على تطويل قدر الدرس وعلى قراءة نسخ
متعددة معا فوق طاقة وعلى ترك بعض الفنون
المزمعة قبل اتقانها بل قبل اتمام نسخها منه وامثال
هؤلاء لا يبالون الكمال في العلم اذا كمال فيه لا

بنا

بنا في الامم والافهام وذلك ظاهر قال في تعليم المتعلم
ينبغي للطالب ان يثبت على استاذ وصاحب له لا يتركه
ابتدو على فريضة لا يشتغل بفن آخر قبل ان يتقن الاول
الى آخر ما قال وقال فيه فهم حرفين جدير حفظ وقرب
منها عدم صبر بعض الطلبة على السكون الى ان يتم
تقريب **الاستقصاء** فيتمكلم في انشاء تقريره وفي ذلك اذنه
للاستقصاء واختلال الافادة **الاستقصاء** قال في الوصايا القدسية
وبترك الطالب الساطع العرفه قبل مجلس **الاستقصاء** في اوجبه
بالقاء السمع وحضور العقل الى ما يقرره **الاستقصاء**
فيما طالع وفهم ما ليس بمراد المصير والشارح ولا يمكن
الاستقصاء من التقرير والتحقيق فمثل هذا المتعلم لا
ينتهي بل ربما يراجع انتهى اقوال والحقائق الطلبة
نقسم الى سبكت وهؤلاء هم على **الاستقصاء** الى مكثاد
يتكلم مع الاستاذ ويجاوب عن الشكوك ويعترض
على كلامه قبل فهم مرادهم ويتكلم بالظاهر البين
وقد يتكلم بكلام اذا استفسر قد غمراده به بغير ولا يدرك
ما ذا يقول فمثل ذلك الطالب يقضب المعلم الحكيم بذلك

المعلم الغضوب ويطفي حدة اذها شركا ففعل **الاستغناء**
اذ ليس كنه فالزم يسكت بطرده عن مجلس الدرس وانما يريد
الاحتفاء بذلك اظهار الذكاء والطالب الذي يجوس سيرة
في الغالب الاصغاء للحكم **الاستغناء** بالتدبر والتغافل
اقوال الشركاء فلا يتكلم الا عند الحاجة واذ **الاستغناء**
يجوز واذ اعت الحاجة يسكت فايده الله واظفوه
بقصوه قال في تعليم المتعلم اذا تم عقل المرء قل **الاستغناء**
وابقى بحق المرء ان كان مكثرا وقال علي رضي الله عنه
اذا تم العقل نقص الكلام وقال برزخه اذا رايت
الرجل يكلم في الكلام فاستيقن بمجنونه انتهى ما في تعليم
المتعلم من ان تجاوبوا شركا فديودى الى التعاضب
بين يدي الاستاذ وفي ذلك اذية عظيمة له يعرف من
يتبلى به فاني يفلحون **ومنها** اذ بعض الطلبة يكون
معظمهم الفضل والمرايا لا تحصيل العلم في طلب حاشية
على نسخة درسه فيحفظ منها اعتراضا وجوابا عنه
فيورد الاعتراض على **الاستغناء** على انه من مخترعات فكره فقد
يعجز الاستاذ عن جوابه فيجيبه او يبقيه او يحفظ

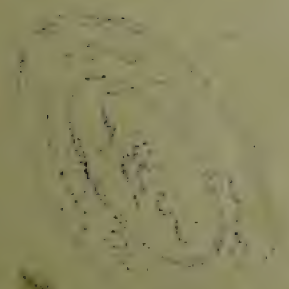
منها نكتة فيقررها على الامتسا على انها من مخترعات
فكره كل ذلك لاظهار ذكائه وقوة حواسه وقد لا يفهم ما
في الحاشية فيضطرب بكلمة ولا يفهم مراده فيقع **الاستغناء**
في مشقة وامثال هؤلاء يفتضحون كثيرا فلا يعقدا
الاستاذ والشركا كما يمتنون ثم انهم لا يفلحون
منها استسكا المعلم ان يقول لا ادري فيقوة بما
لا يدري ويتكلف للجواب عن كل ما يسئل عنه فيستعذب **الاستغناء**
او القول الذي ليس بجواب هوها انه جواب اذا اخطا
في التقرير ونهيه عليه بعض فلا مدته بخجل ويستكف
قبوله فيتكلف لتصحح غلطه بمغالطة وكلمات مجهولة
الحاصل وذا انما من الكبر والرياء ومن علاج ترك معرفة
احوال السلف قال في الاحياء قال الشافعي في شريعت
مالك اسئل عن ثمان وادبعين مسألة فقال في اثنين
ثلاثين لا ادري ومن يريد غير وجهه بعينه فلا تسبح نفسه
يقرب نفسه بانه لا يدري وسئل رجل عن عليا رضي الله عنه
عن شئ فاجاب فقال اسائل ليس كذلك يا امير المؤمنين
ولكن كذا وكذا فقال علي رضي الله عنه اصبحت واخطأت



وقرئ كل ذي علم علم وقال الشعبي لا ادرى نصف العلم انى
 ولعل وجه كونه نصف العلم ان من جهل شيئا وجعل جهله
 به كان مجرولا امرين وهذا هو الجمل المركب قال لا ادرى
 علم جهله بربوبية الله بذلك الامر وفي بعض الكتب سئل
 على رضي الله عنه عن شيء على المنبر فقال لا ادرى فقيل
 ليس هذا ممكا الجاهل فقال هذا ممكا الذي يعلم شيئا
 ويجهل شيئا واما الذي يعلم ولا يجهل شيئا فلا مكان له
 وسئل ابو يوسف عن شيء فقال لا ادرى فقيل تاكل من
 بيت المال كل يوم كذا درهمها فقوله لا ادرى فقال كل
 بقدر على ولوا كل بقدر جهله ما كفاه ما في الدنيا
 جميعا ومنها طول نظر الطالب فيما لا سبيل له الى
 فهم نظر السامع الى بيضها وذلك اما بان يكون متعلق
 بنظره من اصطلاحه في لم يعثر عليه ولغة لم يعرف
 معناها فطول النظر فيه ونصب المرفق عليه لا ينجح شيئا
 بل طريق فهمه ليس الا ان يستفسر عنه يعرفه او يراجع
 كتاب يفسره فكذلك تعريفات اصطلاح الفقه لا تسد
 وكتاب الصحاح للجوهري واجاب بان يكون متعلق بنظره



مجله يفسره ما بعده او فشره ما قبله وقد فاته درسه
 او نسيه فلا يكاد يتكشف قبل العثور على مفسره
 فينبغي للطالب ان يشرع في مقالة ان يلاحظها الى
 منتهى ما ملاحظه خفيفة فيطلب معرفة معناها
 وكيفية تركيبها والاطلاع على تمام حاصل تلك المقالة
 اطلاقا في الجملة في يشرع في المطالعة العميقة ^{والمتعلقة}
 الوجود الحقيقة وإثارة الأسئلة والأجوبة واجاب بان
 في متعلق بنظره ساقطا وزائدا ومحرق فظروف
 الانكشاف حينئذ مقابلة النسخة بنسخة مصححة فيجوز
 الطالب ان لا يطالع الدرس الا بعد المقالة والتصحيح
 علم هذا فاعلم انه انما يفيد التأمل في فهم استمر
 المراد به لضيق العبارة وخفاء مرجع ^{المرجع} او بعد
 المتعلق او تقديم ما حقه التأخير او بالعكس وطى
 بعض مقدما الدليل وما يشبه ذلك مما شأنه ان
 يعرف بالتأمل حينئذ يرجي الانكشاف بالنظر واما
 الناس في متفاوته تفاوتها عظيما ^{وقد} يطالع
 الطالب ما يرجي انكشافه لكن لا يتكشف قلبه حينئذ



ان يقتل الى ذكر الله والصلوة على نبيه ويقول حسبي الله
 ونعم الوكيل على الله توكلت متوجهاً بقلبه اليه مستمداً
 منه تعالى ويقول رب زدني علماً سبحانه لا علم لنا الا
 ما علمنا انك انت العليم الحكيم ويدعو بما استطاع
 فان لم ينكشف بعد ذلك يرجع الى الشرح واثابه
 ان ينظر الى الشرح قبل الميأس من معرفة المتن اذ من فعل
 ذلك قلما تحصل ملكة المطالعة قال في الوصايا
 القدسية يطالع متن الكتاب قبل الشرح مراراً فان
 فهم كالمين من المتن خيراً من فهم سطرين من الشرح
 ثم اعلم ان الطالب لا يستعد للمطالعة بعد تحصيل
 والتصريف والنحو الا بعد تحصيل المنطق والمنظرة
 والكلام والمنطق واصول الفقه فينبغي للطالب ان
 لا يشروع في قراءة المؤلفات الدقيقة لتحصيل ملكة
 المطالعة الا بعد تحصيل ما ذكره من الفنون ولا
 اريد بالكلام المسائل الاعتقادية فقط بل مباحث
 الجواهر والاعراض ايضاً كما تضمنها مثل المقادير والمواضع
 وطلبية الرمز لما هيروا تعلم تمام علم الكلام

اكتفوا

اكتفوا عنه ببعض رسائل العقائد طلبوا مباحث الجواهر
 والاعراض من كتب الفلسفة فغفلوا عن تحقيق التكاليف
 في المسائل العقلية وينبغي للطالب الذي بعد تحصيل
 ذكرناه ههنا من الفنون ان يقرأ درس المطالعة
 على اهلها على طريقة المباحثة وايراد الاسئلة والاجوبة
 فلو توقف ذلك على جعل سطر واحد رثلاً واحداً و
 يومين او ايام يفعل به كذلك ولا يستعمل لانعام النسخة
 اذ ليس المقصود من قراءة الكتاب المطالعة الاطلاع على القوة
 بل تشييد الذهن وقد صادف شرحاً موجزاً للكتاب
 مشحوناً بالاسئلة والاجوبة المرجحة الدقيقة الخفية
 للتفنازاني وقد يوجد في احد وجهي ورقة منه عشرون
 سؤالاً وعشرون جواباً وارى ان اولى المؤلفات للمدارسة
 على طريقة المطالعة والمنظرة ثم اقول طلب تشييد
 الخاطر وتحصيل ملكة المطالعة يكاد ان يكون فرض كفاً
 فان الامور يفسد الدين لكون لا يجوز طالب ذلك بمثل تلك
 بالفنون المحرمة كالفلسفة والتعمق في ادلة الكلام
 لا الخاطر يشهد بذلك شتاً ببعض نسخ الفنون الآتية والشرقية

منها ان بعض يقرأ الكتب الدقيقة لتحصيل
ملكته المطالعة بطول قدره درس ويطلب تمام النسخة
ولا يهتم بتدقيق النظر فيها ومثل ذلك الطالب
يرجع كتابه او بالجملة ان عرض الطالب امران احدهما
معرفة قواعد الفنون والآخر تشييد الذهب
وبعض الكتب يقرأ المعرفة القواعد فينبغي للطالب
ان لا يطلع عند قراءة نه الوجهه الدقيقة بل يعوقه
عن اتمامه عن فهم اصول مسائله وبعض الكتب يقرأ
لتشييد الذهب فينبغي للطالب ان لا يطلب اتمامه
بالدرس بل يطلب الغوص في اعماقها واعمال فوته الشا
بدرك الوجوه الخفية فان قراءة كراس منه الى تمام
سنة خير من قراءة جميعه الى تمام السنة **ومنها**
ان بعض الطلبة يقصر درسه في اوان زمانه تحصيل
العلوم الآلية املا تحصيل العلوم الشرعية في اواخر
اوقاف تحصيله او فانيا تدريسه بدون التعلم
اعتمادا على قوة فهمه لكن هذا من سوء التدبير ووسا
الغرور لاما اخره ان كان زرفوض العين فذلك

الطالب في راي مربي وانهم كل حين ترى بعض
من وصل درسه الى المنطق والمناظرة لم يصح اداء
القران قدر ما يجوز به صلاحه ولم يعلم فرايض العقائد
والاخلاق والطهارة والصلوة فهذا من ترك الكبيرة
ومع دونه الفسقة فكيف يظفر بالنعمة وان
كان ما اخره زرفوض الكفاية فلا ياتم بتاخير
عند وجود القائم به لكن لا ياتم ان يحدث عائق
غير تحصيله بعد تحصيل العلوم الآلية فينبغي ان
تركها راسا فهو يصير كاحد العلوم الجهرية وشاهدنا
بعض من كان كذلك وان شرع في تعليمه بدون سبق
تعلما فلا يتيسر له ذلك ولا يخلص درسه غير تعلم
الكذب الطالب البصير يكون له درسا في كل حين
درس العلوم الشرعية ودرس العلوم الآلية
ويعظم الاول ويهتم به فوق تعظيم الثاني والاهتمام
به ولقد صادفنا من الطلبة من عكس هذا فلو سئله
عن درسه لايذكر الا درسه الآلي وقد يذكر درسه
الشرعي بعد ذلك ذكر الشئ الحقير وما ذلك الا

لجهدهم بحقيقة مفاهيمهم فإن ذلك إمارة عدم
فلاحهم **وَأَمَّا الْمَقْصِدُ الثَّانِي** ففقيه فضله
الفصل الأول في ترتيب الفنون لما أراد
تخصيها فالمبتدئ يلقن أولاً الأيمان على قدر فهمه
فإن كاصبها يؤمر بعد بتعلم القرآن ثم تعلم
صحيح الاداء الى ان يحقه ثم يؤمر بتعلم تفصيل الأيمان
وعقائدها كالسنن والقدر المفروض من علم الأخلاق
وعلم الصلوة ثم يؤمر ان كاصبها بتعلم لغة ابن
فرشته وحفظها وإن كان بالغاً يؤمر بعد تلقين الأيمان
على قدر فهمه بتعلم الفاتحة وسور قصصاً ثم يؤمر
بتعلم ما ذكره ثم يؤمر بتعلم جميع القرآن ثم يؤمر
بتعلم لغة ابن فرشته وحفظها وبعد تعلم لغة ابن فرشته
صحبياً او بالغاً يؤمر بتعلم الصرف ثم النحو ثم علم
الاحكام ثم المنطق ثم المناظرة ثم الكلام ثم المعاني
ثم اصول الفقه ثم الفقه ولا ارى بالافقه بخلاف علم
الاحكام العملية بدون الأدلة كما تضمنه مختصر
القندوري بل معرفتها بالأدلة كما تضمنه الهداية

وَأَمَّا

وَأَمَّا مختصر القندوري وما يقوم مقامه علم الاحكام
فيتعلم بعد تحصيل الصرف والنحو اذ لا يتوقف فهمه على
معرفة قواعد اصول الفقه بخلاف فهم مثل الهداية ولا
اريد بالكلام مجرد المسائل الاعتقادية بل ما تضمنه مثل
المقاصد من مباحث الجواهر والاعراض والمسائل
الاعتقادية مع أدلتها والرد على المخالفين ثم بعد ذلك
يؤمر بتعلم اصول الحديث ثم الحديث رواية ودراية ثم
التفسير **وَأَمَّا تعلم علم التجويد والقرآن** ورسوم
الحفظ فيتعلمها الطالب متى قدر قبل تعلم التفسير **وَأَمَّا**
الحسنة والهندسة والهيئة والعروض فيحصلها متى
قدر لكن ينبغي تقديم تعلم الحسنة على تعلم علم الاحكام
خصوصاً الفرائض **الفصل الثاني في بيان مراتب**
العلوم قال الغزالي في الايجام ما من علم الاولة في تصاد
بالراء واقتضاء بالادال واستقضاء وتخصير اليها
في التفسير والحديث والفقه والكلام لتفيسن بها
غيرها فلا اقتضار في التفسير ما يبلغ ضعف القرآن
اي مثله في المقدار كالوجه للواحد والاقصا

ما يبلغ ثلثة أضعاف القرآن كالوسط للواحد أيضا
 وما وراء ذلك استقصا **وأما الحديث** فالأقضا
 فيه تحصيل ما في الصحيحين من الأحاديث بصحيفة
 على رجل خير يعلم من الحديث بحيث يقدر على طلب ما
 يحتاج إليه قس الحاجة ولا يلزم حفظ سنن الحديث
 كما لا يلزم حفظ أسامي الرجال **وأما الاقتضا** فيه
 فإن تصفيف ما في الصحيحين الأحاديث المذكورة
 في المسندات الصحيحة **وأما الاستقصا** فما وراء
 ذلك الاستيعاب لكل ما نقل في الضعيف والقوي
 معرفة أحوال الرجال وأسماهم **وأما الفقه** فالأقضا
 فيه ما يحويه مختصر المرقى والأقضا ما يبلغ
 ثلاثة أمثال ذلك المختصر وما وراء ذلك استقصا
وأما الكلام فالأقضا فيه معرفة عقائد أهل
 السنة المنقولة عن السلف لا غير بلا اشتغال بالدليل
 وهو القدر الذي وردناه في الفصل الأول من كتاب
 قواعد العقائد من الأحياء **وأما الاقتضا** فيه معرفة
 معتقدا أهل السنة مع أدلة نقلية وعقلية

بحيث يتمكن من مناظرة المبتدع ونزع شبهته عن
 قلب العاقل وهو القدر الذي وردناه في الفصل
 الثالث من كتاب قواعد العقائد من الأحياء **والأقضا**
 فيه على ما حررناه لأهل القدس وسميناه الرسالة القدسية
وأما الخلاصة التي أحدثت في هذه الأعصار المتأخر
 وأبدع فيها من المجادلين لما لم يمهده مثله في السلف
 فأياك أن تخوم حوله واجتنبه اجتناب السامع القابل
 فإنه الداء العضال وأقبل هذه النصيحة من ضيق العمر
 فيه زمانا وزاد فيه على الأولين تحقيقا وتصنيفا
 وجلا لأثر الفقه ومشرقا واطلعه على عيبه فحججه انتهى
 وكلامه هنا يحتاج إلى شرح فاقول قوله ضعيف القرآن
 بمعنى مثله قال في الصحاح ضعفا الشيء مثله وضعفا
 مثله وأضعافا مثاله ثم أقول لا ظهر من كلامه أن
 الضعفاء ابتداء مرتبة الاقتضار في التقصير وإنما
 القدر الذي زيدت عليه كلمة يصير المجموع ثلاثة
 أضعاف القرآن ويقاس على هذا أن يكون المرتبة
 الاقتضا فيه ابتداء ولهاية فقوله وما وراء ذلك

استقصا فيه نظم آخر لم يكن في تلك المراتب في شرح
الاحاديث لكنها تقاس على تلك المراتب في التفسير ^{والله اعلم}
وسكت ايضا عن تلك المراتب في معرفة نظم القرآن فلعل
الاقتضا فيه معرفة رواية واحدة متواترة عن الائمة
المشهورين كرواية حفص عن عاصم ^{والاقتضا} في رواية
بجميع الروايات المتواترة عن الائمة المشهورين ^{والاقتضا}
فان يضم الى ذلك معرفة القراءة الشاذة ولا يلزم
الحفظ في هذه المراتب بل يكفي تصحيح المصحف على رجل
حافظ خبير وتعلم كتاب ينظم القرآن ويصحح على رجل
خبير قياسا على ما قاله في مراتب الحديث ثم ان ما
سمناه في مراتب الفقه هو المؤلف في مذهب الشافعي
واما الاقتضا في المؤلف في مذهب حنيفة فهو مثل
مختصر القدوري والاقتضا مثل الهداية وما وراء
ذلك استقصا مثل قراوى قاضى ^{والاقتضا} والحدود وقوله
في بيان مراتب الحديث بحيث متعلق بقوله تحصيل ما في
الصحيحين واردة من الادلة العقلية في اقتضا الكلام
هو الادلة المختصة بغير تحقق صرح بذلك في الاحياء

قبل

قبل شروعه في رسالة القدسية التي جعلها جزءا
من الاحياء ولا اشتغال في هذه المرتبة بذكر احوال
المبتدعة وردّها الانادراكا بظهور النظر في رسالة
المذكورة وقوله ^{والاقتضا} واما الخلافة في المرتبة ^{والاقتضا}
ومؤلفات في هذه المرتبة الموافقة والمقادير قوله
من المجادلات ^{والاقتضا} المراد به مجادلات المخالفين من الفرق ^{والاقتضا}
فقط اذ خلط الفلسفة مع ردّها بالكلام لم يكن الا
منذ ما نشأ نصير الطوسي واتباعه ^{والاقتضا} كاصح ^{والاقتضا}
في كتاب معيد النعم ^{والاقتضا} واما القرأى قبل زمان الطوسي بكثير
واقول كما هي القرأى الكلام كذلك هجرته وبراءات ثبت
منه الى الله الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات
واسئل الله ان لا يحشرني يوم القيمة مع المتكلمين
هذا القول من بعد اشتغال بالكلام وتأليف فيه
نشر الطواع والآن اتمنى ان اجمع نسخة المنشورة
واحررها بالانوار لئلا يبقى من اثر في الكلام لكني
لا اقدر على ذلك قال القرأى في سائر قواعد العقائد
ما مختصرة من الخارج غير مرتبة الاقتضا بالذات في العقائد

قسمها احدهما بحيث غير العقائد كبحث الاعتمادات
 والادراكات الى غير ذلك يعني مبدا الجواهر والاعراض
 والآخر زيادة تقرير لادلة العقائد وزيادة امثلة
 واجوبة وذلك استقصا لا يزيد الاضلا ولا وجهلا
 في حق من لا يقنعه قدر الاقتصار بالذات انتهى **قوله**
 والآخر زيادة تقرير وهو في السلف غير الاستقصا
 في علم الكلام يعني ان يختص بهذا القسم ويقال له
 غير القسم الاول انتهى وغير القسم الاخير تحريمي في القسم
 الاول مباحث الادلة والوجه للمزى عنه احلا
 قال صلاح الدين في حاشية شرح العقائد الاشتغال
 بتفصيل ادلة علم الكلام يقا القلب **قوله** اذا ترى اكثر
 طلبته تادكي الصلوة ومركبة الحرام ومضيق المع
 فيما لا يعينهم انتهى **قوله** الفقير اما قسوة القلب
 فقد وجدناها بلا شك عند الاشتغال بها فنقل
 الله ان يقللنا عشراتنا ولعل الاقتصار في علم
 البلا مثل التاخير والاقتضا مثل الابصار وما
 على ذلك استقصا كما تضمنه الشرح والاقتضا

مرتبة المنطق
 من الاقتضا
 وغيره

في المنطق ايضا عوجي مع شرح **قوله** والاقتضا
 فيه الشمسية مع شرح للقطب وما زاد على ذلك استقصا
 والاقتضا في النحو مثل الامتزج والاقتضا في الكا
 بل قول لا بد لبلوغ مرتبة الاقتضا في تحصيل ما تضمنه
 معنى اللبنيضا ونرفاة فقد فاته نصف النحو
 زاد على ذلك استقصا وبالحكمة الاقتصار في
 ما تضمنه المنون المختصرة والاقتضا ما تضمنه
 المنون المتوسطة وما زاد على ذلك استقصا ولا تحدد
 تلك المراتب الا بالقرينة في اجمال في تحديد هذه
 المراتب هو ان احاطة اشهر مشا القراقتصار
 الرتبة عليه باحاطة مشهوراته ايضا اقتضا والزيادة
 عليه باحاطة نوادره ايضا استقصا والله اعلم **قوله** اعلم
 انه ليس المراد من تحصيل تلك المراتب حفظ ما تضمنها
 من الكتب بل تصحيح نسخها والاطلاع على ما فيها اما
 بالتعلم واما بمجرد النظر والمطالعة بحيث يقدر على
 طلب ما يحتاج اليه من تلك الفنون وهذا قد صرح
 الغزالي في مراتب الحديث كما سبق نقله ففليس على ذلك غيره

فصل في اقسام العلوم من حصل مراتب من تنقضا من كل فن
من الفنون الشرعية والآلية ينسجى كاملا في العلوم
او تكميلا وقليل ما هم ويجوز اطلاقه على من حصل مراتب
الاقتضا بالذات من كل فن منها باعتبار ان مرتبة الحكماء
قريبا من ذلك مجاز بعبارة الاول كما يستحق
قبل الشرب مسكرا واما اطلاقه على من لم يمش
بعض الفنون المعبرة وحصل بعضها مرتبة الاقتضا
بالذات ومن بعضها مرتبة الاقتضا فلا يجوز ذلك
لاحقيقة ولا مجازا الا ان يراد كماله في فروع معين
بلغ منه مرتبة الاستقضا او الاقتضا بالذات او قد
يسمى في زماننا بعض الطلبة تكميل المواد ومعنا
انه كامل في تحصيل العلوم الآلية والآلية العقلية والنقلية
اقول ومن العلوم الآلية اصول الفقه واصول
الحديث وعلم التجويد ومبادئ الكلام مثل مباحث
الجواهر والاعراض وما تضمنه مفتي البين في النحو
وما تضمنه الشافية في التصريف ترى اكثر من
يستون تكميل المواد في زماننا لم يحصل اكثر

العلوم

العلوم الآلية وانما يسمون كذلك لان المادة عند
الجملة اسم لبعض نسخ المنطق والفلسفة واولئك
الطلبة درسوا نسخها المتداولة ورأى بعض التكميل
في زماننا لا يقدر على قراءة القرآن نظرا وما قرأه
لا ينجح به الصلوة لما فيه من الاحكام الجلية ولا يعرف
اصطلاحات الفقه ولم يحصل بضاعة من اصول الفقه
وهكذا بل يفهم اكثر ما اشتغل به من الفنون فلا يقدر
على افاخرها وانما مدار كونه تكميلا تسمية استاذ
اية تكميلا واذنه له بتدريس ما شاء والباسه اياه
رداء العلماء ووضع على راسه العمامة الكبرى
فدفع التعلم ويتصدى لتعليم ما لا يفهمه واذا
صادق ما هرا في فن لا يعرفه لا يتعلم منه لظنه
انجا ومرتبة التعلم الى مرتبة التعليم ولانه يلحقه
المعرفة ونقصا الدرجة حتى انه لو لقي القطب
العلم لا يتعلم منه لظنه انه صار علامة مثله او
للا يظن الناس انه في العلم دونه وانا **امثل**
ذلك التكميل بغير ذي عيال اعياء تعيب الكسب

فقد رغينا ليعطيه قدر ما يغنيه غدا لكسبه فلما آتاه
اعطاه شيئا قليلا لا يغنيه غدا لكسبه لكنه سماه
غنيا واليسه شيئا من لباس الاعتياء واذن له
بالاستراحة واكل الاطعمة الطيبة والتوسيع على
العباد والاجرة فجع ذلك الفقير مسرورا بما تأمله
من الاستراحة والحياة الطيبة واهله ينتظرونه
بالسرور فاذا جاء اهله لا يجد الا ضحكة للناس
فاعتبروا يا اولي الالباب قذيل **القرآن**
لترسيح نشاط الطالبين ليرغبوا فيه وفي العلوم
المتعلقة به فنقول القرآن كلام من تصاغر كل شيء
لكبريائه وتذلل كل شيء لغرته واستسلم كل شيء لقدرته
عطاياه من الارزاق لا بدولة ابرة من بحار رحمة و
ملكوته كالهياخنة من خزان قدرته ولو ان ما في
الارض من شجرة اقلام والبحر مائه من بعدة مسبعة
البحر ما نفدت كالماء شرح عظمت قدرته تعالى مدحه
يقوله وانه لنزول رب العالمين نزول الروح الامين
على قلبك لتكون من المنذرين وانك لتلقى القرآن

نزلن حكيم عليم وانه لكنا عزيز لا ياتيه الباطل من بين
يديه ولا من خلفه نزل من حكيم حميد وانه في ام الكتاب
لدينا العلي حكيم كتابا حكمت اياته ثم فصلت من لدن
حكيم خبير فلا افسم بمواقع الجحيم وانه لقسم لقوم
عظيم انه لقرآن كريم ففي كتاب مكنون لا يمتسه الا
المطهرون نزيل من رب العالمين تبارك الذي نزل
القرآن على عبده ليكن للعالمين نذرا قل انزله
الذي يعلم السر في السموات والارض انه كان عفوا رحما
نزلنا من خلق الارض والسموات العلى قل ان اجتمعت
الاسن والجن على ان ياتوا بمثل هذا القرآن لا ياتون
بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا بل هو قرآن مجيد
في لوح محفوظ الى غير ذلك من الايات الكثيرة التي مدح
الله فيها القرآن **فصل في اسمائه التي**
سماه الله تعالى وهي على حكيم كتاب حكيم كتاب عزيز
كتاب مبارك كتاب مبين كتاب مبين بشير نذير روح
نور موعظة نذيركم وشفاء لما في الصدور ربنا عظيم
هدى ورحمة وبشرى للمسلمين كتاب الله كلام الله

جل الله ذكر حكيم ذكر للعالمين ذكر مبارك قرآن
عجب قرآن عربي عجز عن عوج قرآن حكيم قرآن مبين
قرآن عظيم قرآن كريم قرآن مجيد قرآن نبيا لكل شيء
تفصيل لكل شيء احسن الحديث تنزيل العزيز الرحيم
تنزيل رب العالمين تنزيل حكيم حميد **فصل في**
مدائح الواقعة في الحديث وهو كذا ايضا ومن شاء
فليستظر الكتاب فضائل القرآن من مشكاة المصابيح
قال في الرعاية عن عثمان رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان افضلكم من تعلم القرآن وعلمه
وكان ابو عبد الرحمن يجلس لآراء القرآن ويقول
هذا الذي اجلسني هذا المجلس يريد الحديث الذي
ذكرناه وعند عليه السلام انه قال من جمع القرآن فظن
ان احدا اغنى الله فقد حفر عظيمًا وعظم حفيرًا
انتهى **قال الامام الجعفي** في شرح الشاطبية
قال حرة يعني احدا من القراء رأيت في منامي كأنه
عرض علي الله فقال يا حرة اقرأ ما عليك فوثبت
فانما فقال لي اجلس فاني احب اهل القرآن فقرأت

حتى بلغت سورة يس فذعا بسوار من ذهب فسود في به
فقال هذا بقرآنك القرآن ثم دعا بمنطقة فنطقه
بها فقال هذا بصومك ثم توجهني تاج فقال هذا بأفرائك
الناس القرآن يا حرة لا تدع تنزيلا فانه انزلته انزلا لا
ازهي يقول البائس الفقير قد راينا بعض من يسمى بالكنيل
لا يقدر على قراءة القرآن فدر ما يجوز به صلاة وهو قد
يتصدى للفقير وقد هدم التقوى من اساسها ويتورع
عن الشربا ويفسد الصلوات كل يوم خمس مرات ويتخذ
من القرآن وردا يريد ان يعبد الله بالسبب ثم انه
يستحي الناس ان يقعد مع العامة الكبرى ورواء
العلماء بين يدي معام من اهل الاداء اذ ذلك من وظائف
المبتدئين وهو قد صار من المدرسين الفضلاء
اولئك قاولي ثم اولئك قاولي **قال الله** ساخر
عن اياتي الذين يتكبرون في الارض بغير الحق وبعضهم
لا يقدر على تلاوة القرآن على شريطة التجويد والطلبة
المستغلبين على الصرف والنحو والمنطق او الفلسفة
اذا خضعت على تعلم القرآن من ايشي الجود يتعلل بان

وفي لا يفضل عن درسي هذا اعتذار ينبغي ان يتأمل
 فيه خاتمة ما يتعلق بالفلسفة وفيه فصول
فصل في بيانها قال ايضا غائبة اللفظ الفلسفة
 معناها محبة الحكمة والفيلسوف اصله فيلسوف
 اي محبة الحكمة ففيلسوف هو المحب وسوف هي الحكمة
 والحكمة نوعان قولية وفعلية فالقولية قول الحق و
 الفعلية فعل الصواب والفلان سفيتم جنس لم يحب الحكمة
 انتهى **اقول** بعض الفلاس جمع فلسفي معناه منسوب الي
 محبة الحكمة في علم فلاسفة كاشاعرة وبيا هذا
 الجمع في شرح الشافية ثم قال وقد صا اسم الفلاسفة
 في عرف كثير من الناس مختصا بمن خرج عن ديانا الانبياء
 ولم يذهب الى ما يقتضيه العقل في رغبة وان في
 عرف المتأخرين اسم لا تباع ارسطو وهم المشاؤون
 خاصة وهم الذين هذب ابن سينا طريقهم يعني
 في كتاب الشفاء وغيره ثم قال اول من عرف عنه القول
 بقديم العالم ارسطو وكان مشركا بعيد الاصنام
 وله في الالهيات كلام كل خطأ من اوله الى آخره وقد

نقته

نقبه بالرد عليه طوائف المسلمين انتهى **اقول** ثم صا
 الفلسفة اسما للفن قال في الاخيار واما الفلسفة
 فهي ليست علما براسها بل هي اربعة اجزاء احدها الهندسة
 والحساب وهما مباهج والثاني المنطق وهو داخل في الكلام
 والثالث الالهيات وهي بحث غزوات الله وصفاته وهي
 داخل في الكلام والاربع سفة انقروا فيها بمذاهب
 بعضها كفر وبعضها بدعة والرابع الطبيعية وهي
 بحث غزوات الاجسام الطبيعية بسيطة وهي الافلاك و
 الفاضل ومركبة وهي المعادن والنبات والحيوان وبعض
 مباهج الطبيعة مخالفة للدين الحق انتهى **اقول** والطبيعية
 ايضا داخل في الكلام ومعنى دخولها فيه ان الكلام
 باحث غزوات الاجسام الطبيعية البسيطة والمركبة
 على وفق العقل والشرع وكذا باحث غزوات الالهيات
 على وفقها وتقييد الجسم بالطبيعي احذر ان غزوات الجسم
 التعليمي وهو عبارة عن مقدار له ثلثة ابعاد
 طول وعرض وعمق لاذا يبحث عنه في الهندسة
 والجسم الطبيعي عينا عما قام به ذلك المقدار وجعل

الغزالي الفلسفة في كتاب المسمى بالمنقذ من الضلالة
 ستة اقسام وجعل الخامس السياسية وهي بحث
 عن المصالح المتعلقة بالامور الدينية والادارية
 والسادس خلقية بضم الخاء المعجمة وهي الجنة والافلاك
 قال وجميع كلامهم فيها يرجع الى حصر خلق النفس
 ذكر اجناسها وانواعها **وكيفية** اكتساب فضائلها
 واجتناب رذائلها وانما اخذوها من كلام الصوفية
 المتألهين المتأثرين على ذكر الله تعالى ومخالفة
 النفس والهوى ومزجوها بكلامهم توسلا بالجمال
 الى ترويح باطلهم ولقد كان في عصرهم جماعة من المتألهين
 اتباع الانبياء انتهى وقد ذكر في المنقذ الرياضيات بدل
 الهندسة والحساب وهي شمل لشمولها الهيئة وقال
 في المنقذ ان كلام الفلاس في الرياضيات برهنا وفي
 الالهيات تخميني وقال فيه واما الالهيات ففيها اكثر
 اغايلطهم ومجموع ما غلطوا فيها يرجع الى عشرين
 اصلا يجب كفارهم في ثلثة منها وتبديهم في سبعة
 عشر وقد ابطالنا جميعها في كتابنا المسمى بها

المتأثرين
 المتأثرين

الفلاس واما الثلاثة فقوله بان الاجسام لا تحترق
 وان الله لا يعلم الجزئيات بل الكلية فقط وان العالم
 قديم الى اخر ما قال يقول الفقير واشد ما يجب
 اكفارهم فيه قوله بالعقول العشرة واسناد جميع
 المخاوف الى العقول العشرة قالوا ان الله لم يخلق
 الا العقل الاول لعنوا بما قالوا فهم في قوله بما
 لعقول المذكورة اشده كما في عبدة الاوثان اذ عبدة
 الاوثان لا يعتقدون للاوثان خلقا ولا يجادوا
 وانما يعتقدونها شفعا عند الله فيعبدونها
 شفاعةهم وقال في المنقذ لما كان كلام الفلاس في
 الرياضيات امورا برهانية لا سبيل الى مجدها
 ربما يطر الناظر فيها ان كلامهم في الالهيات كذلك
 فيعتقدونها ويكفر بالتقليد المخض ولهذا ينبغي
 زجر كل من يشرع في الرياضيات عن الخوض فيها وقل
 من يخوض فيها الا ويخالع من الدين ويخالع من راسه
 لجام السقوى وقال فيه واما المنطقية فليس فيها
 ما ينبغي ان ينكر بل هو من جنس ما ذكره المتكلمون

في مباحث النظر واما بفارقهم ببعض الاصطلاحات
 وزيادة استقصاء الفلاسفة فيها انتهى قوله كلام
 الفلاسفة في الرياضيات برهاناً في نظر البعض كلامهم
 الهيئته تخميني كما قال البيضاوي عند قوله تعالى فتش
 سبع سموات ان قيل ليس ان اصحاب الارض اثبتوا
 تسعة افلاك قلت فيما ذكره شكوك الى اخرها قال
 راعى عرضها الموضع على كثير من ادلة الفلاسفة على
 الهيئته ودفع هذا النظر ان هيئة الفلاسفة
 كما في الاول بجناح الدوائر الموهومة وهي الهيئة
 المخيلة وادلتها برهاناً البتة وهذا مراد القائل
 ثم جعل متأخر الفلاسفة الهيئة بجناح الاجسام
 العلوية والسفلية وهي الهيئة المجسمة وبعض
 مسائلها تخميني **فصل** في نقل ما ذكره العلماء
 في ذم الفلاسفة والفلاسفة والاراد من الفلاسفة هنا
 هي الطبيعية والالهية خصوصاً الالهية لان اكثر
 اغاليطهم فيها كما سبق نقلها عن الغزالي فيقول اول
 مذم الفلاسفة هو الله تعالى قال تعالى فلما جاءتهم

١٩٨
 رسلم بالبينات فرخوا بما عندهم من العلم وحق
 بهم ما كانوا به يستترون واحد وجوه تفسير
 هذه الآية اذ يراد من العلم علوم الفلاسفة والدينيين
 بنه يدرك وكانوا اذا سمعوا بروحي الله دفعوه وصغروا
 علوم الانبياء الى علمهم وغير سقراط انه سمع بموسى عليه السلام
 وقيل له لوها جرت اليه فقال نحن قوم مهذبون فلا
 حاجة الى مزيجنا كذا في الكشف والعداوة وقال
 النقاش في ردا الفصول ان الفلاسفة السقراطيين
 الكفرة الاشقياء المنكرون للشرائع والنحل والجا
 لتفاصيل الادب والملا القائلون بانها نواميس
 مؤلفة لانتظام امور الوري وحيل من خرق لا حقيقة
 لها كغنى الله عليهم والملائكة والتاسر ترى انتهى
 وقال الطيبي في حاشيته الكشف قال الشيخ شهاب
 الدين التوريشي في وصيته لبعض اصحابه اوصيه
 يستدسمعه غرابا طيل الفلاسفة فضلا عن الاصفا
 اليها فانما لم تنزل مشيئة على اهلها ولم تخرج
 كلمة منها الجبر لمرجته ثم انها لا تثمر الا الهوان في الدنيا

والخزي في الآخرة لغو ذلك انتمى وقال صاحب
المواقف بعد نقل خلافا الفلا في المحجة الغرض نقل
هذه الاخلاق ابداء ما ذكره من الخرافات ليحقق
ويتبين للعاقل الفطن انه لا يثبت لهم فيما يقولونه
ويعتقدونه ولا معقول على ما ينقلونه من اولادهم
وانما هي خيالات فاسدة ومثوبات ياردة بظن ضعفا
باوائل النظر في البعض البعض يعتبر انتمى وقال القائل
في المنقذ وجبا الحكم بكفر استنسا ليس قبله الفلا
كافلاظ وسقراط وعندهما وكفر متبعين من
الاسلاميين كابرزينا والفارابي وامثالهم انتمى
ان قلت منون امثالهم قلت هم الذين يحبون
الفلسفة ويحسون فيها ويسمونهم حكماء على طريق
التعظيم مثل ما يعظمون علوم الشريعة ويعظمون
الفلا ويسمونهم الحكماء تعظيما لهم كتعظيم مشايخ
الدين او كتعظيم النبيين ويفتخرون بما حصلوه
من الفلسفة ويستجربون من غيري عنها من علماء الشريعة
فوزب السماء والارض ان هؤلاء هم المتفلسفون الكفرة

وقد

فان تعظم
الاسم
في السيرة
الاولى

وقد وجدنا امثالهم في عصر اخي جلي فقال فيهم في
ديانة حاشية كابر صدر الشريعة ان الفقه قلت
الرغبة اليه عند المتفلسفين الذين ليس لهم في الآخرة
الا النار جهنم يصلونها وبئس القرار انتمى يقول
البائس الفقير جامع هذه الرشا وعلل المتفلسفين
في عصرنا اكثر منهم في عصره ان قلت من انزل العلم
باز ليس المتفلسفين في الآخرة الا النار قلت من قول
وتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم ولقد علموا المزاشره
ماله في الآخرة من خلاق المراد ما يضرهم السحر قال في
المدارك وفي الآية دليل على ان السحر واجب الاجتناب
كعلم الفلسفة التي تجر الى الغواية انتمى والآية نزلت
في اهل التوراة اشتغلوا بكتب السحر وقل التفاتهم
الى التوراة ومعنى اشتراه استبدلوه بكتاب الله
والخلا في معنى النصيب كذا في التفاسير ان قلت
ليس قد قال السيد الشريف في شرح المواقف ان الفلا
هم لاذكبا قلت نعم لكن قال الامام الجوزي في كشف
الناموس كان للفلا قطنة فاستخرجوا بفطنهم
علوم الهندسية ومنطقية ولما تكلموا في الالهيات

خطوا اذ لا سبيل للعقل اليها وتلك اختلفوا
فيها ولم يختلفوا في مثل الهندسيا انتهى قول وكذا
خطوا في بعض مواضع الطبيعية كما سبق في الغزالي
وقول اذ لا سبيل للعقل اليها الى جميعها اذ بعضها
يستقل فيه العقل كوجود الصانع القديم ووحدته
وسائر صفاته المعلومة بدليل العقل لكن الفلاسفة
خطوا في صفاته تعالى وقال البيضاوي في قوله تعالى
ام نامهم احلامهم بهذا فان الكاهن يكون ذا فطنة
ودقة نظر انتهى قول والكاهن مشهود عليه بالكذب
الخبث فظهر ان الكافر قد يكون ذا فطنة الا ترى ان
الا فوج يستخرجون بفطنتهم ودقة نظرهم صنائع
يتخير فيها العقول الكثرهم يقولون ان الله هو المسيح
مريم ويقولون المسيح ابن الله **فضل** في ذلك
المفلسيين وقد عرفت منهم قال انتقار في ذلك
المسماة بردا الفصوص ولا يصدق تلك ايات الله ودين
الاسلام ولا يصرفك عن اتباع هؤلاء الانبياء خوض
بعض المتفلسفين في زى الفقراء في هذه الزندقة

الحادثة

الحادثة لدين محمد وملة الانبياء فانه انسلخ من الدين
فاتبعه الشيطان فكان من الغاوين وصار ائمة الكفرة
في صورة العلماء المسلمين فاضل في زى الجاهلين و
من طلبه العلم المذنبين انتهى وقال السبكي في كتاب
معبد النعم ونزلنا من طائفة تبعت طريقة ابن نصر
الغاري وابي علي بن سينا وغيرها من الفلاسفة الذين
نشوا في هذه الامة واشتغلوا باباطيلهم وجهالاتهم
وسموا الحكماء **الحكمة** ولقبوا انفسهم حكماء الاسلام
وهم اخوان يسموا سقها جهلاء ان يسموا حكماء
اذ هم اعداء انبياء الله ورسوله عليهم السلام والمحرفون
لكلمة الشريعة غر مواضعها عكفوا على دراسة ترها
هؤلاء الاقوام وسموها الحكمة واستجروا امر عري
عنها ولا تكاد تلقى احلامهم يحفظ قرأنا ولا حديثا
غير سنن الله صلى الله عليه وسلم ولعمري ان هؤلاء اضر
على عوام المسلمين من البهوت والنصائح لانهم يلبسون
لباس المسلمين ويترجمون انهم من علماءهم فيقصدون
هم شعروا انفسهم بالاسلام الا لصود ما هم

ان لا يسألا فباقون المناكر في نشاط وياتون
 الصلوة وهم كسالى فالحذر الحذر منهم وقد افنى
 جماعة من ائمتنا بخرم الخشعة بالفلسفة انتهى
 وقال ابو حفص السروردي في كتابه المسمى برشف
 النصائح الالبانية وكشف الفضائح اليونانية انما
 الكبري والفئة العظيمة ابطوا الكفر واشبهت غشوا
 بجلايب الملة واظهروا انهم من الامة وامتزجوا باهل
 الاسلام ودرسوا علوم الفلاسفة والدرهية وادعوا
 الحذق فيها واستزلوا بواطن بعض طلاب العلم فادعوا
 انما يبشرون اليهوليات العلم والحكمة فافسدوا
 قلوبا ساكنة مستقرة في دعة الفطرة ازجوها
 عن استقرارها واوردوها عنان اوزارها فمجل
 الشيطان وقبيل المشاككة له في الاغواء والاختفاء
 كما قال الله ان يريكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم
 الى اخر ما قال وقال الشيخ في شرح عقيدته
 وقال ان يفلح من اول بصحة كلام الفلاسفة او يكون له
 نودا بما في قلبه وليسوا وكيف يفلح من والى حاد الله

ورسوله ثم قال ولقد خذل بعض الناس فتيده يشرق
 كلام الفلاسفة للمعومنين ويشرق الكتب التي تعرضت
 لنقل كثير من حقايقهم لما تمكن في نفوسهم بالسنو
 من حب الرياسة الى اخر ما قال وقال السيوطي في الاتقان
 قوم غلب عليهم الجهل وطغى واعمالهم حب الرياسة
 واصغرهم قدر كبير من علوم الشريعة ولسنوه واكبوا
 على علوم الفلاسفة وتدارسوه يريدون ان ينالوا
 ويأبى الله الا ان يزيدوا خيرا ويبغوا العز ولا علم
 فلا يجدوا ليا ولا نصيب انتهى قوله نكبوا اي عدلوا
 يقول الفقير وكانهم يدخلون في قوله تعالى المرء الى الذين
 بدلوا نعمة الله كفرا واحلوا قورمهم دار البوار **فصل**
قال في اغانة الفقهاء لما قبل بنو اسرائيل على علوم
 المعطلة اعداء المؤمنين السلام وقد موها على نصوص
 التوراة ساط الله عليهم من ازال ملكهم وشردهم من
 اوطانهم وسبي ذرايرهم كما هي عادة سبحانه وسنته
 في عباده اذا عرضوا عن الحق ونقضوا عنه بكمالاتهم
 المعطلة من الفلاسفة وغيرهم كما ساط على بلاد العرب

لما ظهرت فيها الفلسفة والمنطق واشتغلوا بها فاستولت النصارى على أكثر بلادهم واصادوهم رعية لهم وكذلك لما ظهر ذلك ببلد المشرق سلب الله عليهم عساكرهم فابادوا أكثر البلاد الشرقية واستولوا عليها وكذلك في اواخر المائة الثالثة واول الرابعة لما اشتغل اهل العراق بالفلسفة وعلوم اهل الحجاز سلب الله عليهم القرامطة الباطنية فكسروا عساكر الخليفة عدة مرات واستولوا على الحجاج واستعصمهم قتلة واسراوا شددت شوكرهم انتهى قولها فاعلم بنوا اسرائيل هو في قوله نقا ولما جاءهم كتاب من عند الله بنذروهم ان لا يذروا الكتاب كتاب الله وراه ظهورهم كانهم لا يعلمون واتبعوا ما تنالوا الشياطين على ملك سليمان الانبياء وقوله والمنطق يريد به المنطق المخالط بالفلسفة كما هو كذلك في الاوائل واما المنطق المتداول اليوم فانه علم مفيد لا محذور فيه تخلو عن خلط الفلسفة كما صرح به ابن حجر في شرح الاربعين **فضلا**

فابادوا اي ضربوا اي

في حكم الاستغناء بالفلسفة قد سمعت من السيرة القول باقتناء جماعة من ائمة بحجة الاستغناء بالفلسفة ثم ان قول العلماء بان العلم تابع للمعلوم يقتضي حرمة الاستغناء وقد سمعت من حضرة المحدث في الآية المذكورة انها واجبة الاجتناب والمراد من الوجوب الافتراض القطعي وقال ضياء الكشاف وفي الآية دليل على ان اجتناب تعلم السحر اصل في تعلم الفلسفة التي لا يؤمن ان تخرج الى الغواية انتهى وقال خسر وحاشية تفسير البضاوي واما ضياء الكشاف فقال ان في قول ضياء الكشاف كن تعلم الفلسفة ما يبرئك ان هذا الاجتناب غير تعلم السحر واجبا تباطا والى كما لا يحرم تعلم الفلسفة للنصوب للذبح غير الدين برة الشبه وان كان اغلب احوال التعميم كذلك السحران فرض فتوة في ناحية واريد تبين فتا لهم ورجوعهم الى الحق وهذا الاينافي اطلاقهم القول بتحريم تعلم السحر انتهى قولهم ان فرضه على ان عدم حرمة تعلم الفلسفة للنصوب للذبح انما هو

ان فرض فسق عقائد الفلاس في ناحية واريد تبين
 فسادها لهم ورجوعهم الى الحق لكن الفلاس انقضوا
 والفلسفة اندرست ولا يفيدوها الا مدهوسوها
 المتفلسفون فلو فرض انهم بطررون فانما بظهور
 ما ينسونه ثم ان السبكي قال في باب معبد النعم
 انما يجوز النظر في علوم الفلاس كاستبحر في العلوم
 الدينية القادر على دفع شرها ثم الداحضة القلوب
 من نفسه على ان لا يرعزها رباح الا باطل اقول
 فلا يصلح ان يكون منصوبا للذنب لا قليل من العلماء
 فينظر ذلك العالم المتبحر الى الفلسفة نظرة الى
 العدو ويمس كتبها مستر الجيفة القدرة قال
 الغزالي في رسالته المنقذ من الضلالة ولعمري
 لما غلب على اكثر الخلق طرهم بانفسهم كمال الفضل
 والحداقة والبراعة في تميز الحق من الضلالة وجب
 الباب في زجر الكافة عن مطالعة كتب اهل الضلالة
 ما امكن انتهى ثم اعلم ان حرمة الاستغفال بالبحر
 الاحياط كما صرح به صاحب الكشف فكذلك حرمة

تعليم

تعليم الفلسفة وتعليم الحرام ولذا قال حنا الكاشاني
 كتعليم الفلسفة التي لا يؤمن ان تجر الى الغواية وفي
 المثل يسمع بخلاف في شرح المواقيت الجاهل
 الذي هو من رؤساء المعتزلة كاذب البلاء قد طالع
 كتب الفلاس وخصها عقائد ذائغة وان الاستغفالية
 المستمالة القرامطة الذين هم اجت افتراق الضالين
 خطوا كلامهم بكلام الفلاسفة قصد الا بطلان
 الشريعة بالتاويل الباطلة ونفلسفوا ولم
 يزلوا مستمرين بالنواميس الدينية والامور
 الشرعية انتهى اقول ولقد رأينا وسمعنا من العلماء
 المعاصرين المنتسبين الى الدين من تيار ذي بدع
 الفلسفة والفلاسفة وهذا هو دليل على
 تفلسفهم واستحسانهم الفلسفة ومن نظر في باب
 الفاظ الكفر واما رد الارتراد من كتب الفتاوى ولا
 يشك في ارتداد هؤلاء يثبت الله الذين امنوا
 بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ويضل
 الله الظالمين ويفعل الله ما يشاء اللهم

يا مفكك القلوب ثبت قلوبنا على ديننا آمين
ولكنتم الرثا بما قلنا في المتفلسفين نظا وثرا
أما النظم فهو قلنا ليجوى وجيفا الفلسفة
مآلكم في ذي المقالات السفة

قل لكم مزدون ويرا المصطفى
نفس ارتاب وكانت في وله
تلك نفس لقيت في قذرة
مرجبا تظهيرها في مغسلة

يا لئام القوم انتقم من سوء
وبل فاحطونكم ما اكفره
مراض الله بظلم شرعه
يهلك الاعمار فيما ليس له

في الشفاء داء لقوم يبتغيه
والامثار انزنت في الحامية
ما لهم الا ذفيرا وشهب

اذ تيرهم ككبوا في الهاوية
ساقموا حصلوا في هذه ضل عنهم سعيهم في المدة

كما

كما قيل انتموا خيرا لكم
تسمع الاذان منهم سفسة

كما قلنا ارجعوا من ذلكم
ادبرونا مثل حمر القسوة
اعين نحي قلوب غافلة

قد اقاموا في سواء المهلكة
قل لكم ميعاد يوم شره
ليس مصر وفاخر المشاكلة

وأما النثر فهو ومن الناس من يفرحون با
لفلسفة ويوالون الفلاس ويرتطون بانفسهم
في الكفر والضلالة ويصدون عن سبيل الهدى
طائفة من الطلبة الكنا براؤ منهم وما يخذون

بداييننا وبينهم العداوة فحسبنا ما انزل الله
وما بلغنا عن رسول الله انا نحن المحدثية نسعى
في تحصيل العلوم الا حقبة والحكم النبوية وهي
مع اصولها وفروعها ومبادئها وسماتها بحار
منيرة اغوارها والقواعد العقلية قد احتوت

واما الشك الثاني

اوله صمد فباله صمد و لا ضرر ولا ضرار
بل ضرر و نفع و نفع و ضرر و نفع و ضرر
اولدی اوله صمد فباله صمد و لا ضرر ولا ضرار
خاصیتیک بری کبری اولور سید قید

واما الشك الرابع

بل سکر و نور شکل و بعد ضرر و نفع
ثالثه سادسی ثانیه شرط اوله و ثانیه
ضرر ثانیه و دوم ضرر و نفع و ضرر
خاصیتیک اوله شرط ثانیه هم ضرر
ایکی اوله ضرر و نفع و نفع و ضرر و نفع
رابعی خاصیتیک ثانیه و نفع و ضرر
هم بد نفع و نفع و نفع و ضرر و نفع
اولیه ثانیه ضرر و نفع و نفع و ضرر
عکس ضرر و نفع و نفع و ضرر و نفع
ثالثه ضرر و نفع و نفع و ضرر و نفع
رابعی ضرر و نفع و نفع و ضرر و نفع

اولین

اولین فرق و در کبر سید صادق دوم
سادس کبر سید و در کبر سید صادق دوم
اون یک کبر سید و در کبر سید صادق دوم
هم اوله ضرر و نفع و نفع و ضرر و نفع
ضمانتیک اوله و نفع و نفع و ضرر و نفع

مکمل
۶۰۶۱
سوی

King Saud

مؤرخة المجلد

University 1957

جامعة الملك سعود

في شرح المواقف والالهام على تقرير ثبوته لا يابن صاحبه
 انه من الله فيكون حقاً ومن غيره فيكون باطلاً الا
 بعد النظر وان لم يقدر على تقريره وتحريره وكذا الحال في
 التصفية الا ترى ان رياضة المبطلين من اليهود والنصارى
 يؤذيهم الى عقائد باطلة فلا بد من الاستعانة با
 بالتقرير انتهى وقال قدس سره ايضا في حاشيته على
 شرح التجرید عند ذكر الوجودية وردتهم عن طيف المتكلمين
 ان تلك المشاهدات والمكاشفات على تقدير صحتها مولة
 بما يوافق العقل انتهى ايضا وقال قدس سره في الحاشية الى
 المنقولة عنه هناك على قوله على تقدير صحتها يعني في
 صحتها بحث لا لئلا يسهل الكشف الرجحاني بالتسويل الشيطاني
 كثير انتهى ايضا وقال مولانا التفات الى في شرح المقاصد
 الالهام فالانه لا يثق به صاحبه ما لم يعلم انه من الله تعالى
 وذلك بالنظر وان لم يقدر على العبارة عنه وانما تصفية
 الباطن فلا تله لا عبرة بها الا بعد طمأنينة النفس وذلك
 بالنظر انتهى ايضا وقال صدر الشريعة في تعديل العلوم
 ثم الالهام الانبياء يقيني بلا شبهة بخلاف الالهام الاوليا
 انتهى ايضا وقال الامام الديوبندي في تقويم الاصول الالهام

التي يدعيها الوجودية اتخذ لهم الله تعالى
 مسلكاً

ما حرك

ما حرك القلب يعلم يدعو الى العمل به من غير استدلال
 بآية ولا نظرية فالجمهور العلماء انه خيال لا يجوز العمل
 به الا عند فقد الحجج في باب ما يبيع عمله بغير علم انتهى
 ايضا وقال الشيخ الحافظ جلال الدين السيوطي في كتاب
 تاييد الحقيقة العينية وتشهيد الطبيعة الشاذلية ان
 الصوفية نصتوا على ان الخواطر غير معصومة وانها لا
 من عندها على الكتاب والسنة وانهم لا يدينون تقدم
 الاشتغال بها كما قال ابو سلمان الدار الشرحية الله تعالى
 النكتة في قلبه من تكلمت القوم ايا ما فادوا قلوبها الا بشئ
 عدلين الكتاب والسنة وقال ابو حفص الحداد من لم يزن افعا
 واقواله في كل وقت بالكتاب والسنة ولم يترهم خواتمه فلا
 في ربوان الرجال وقال الجنيدي بطريق كلها مسدودة على
 الخلق الاعلى من اقق انار سوا الله صلى الله عليه وسلم
 وقال من لم يحفظ القرآن ولم يكتب الحديث لا يقدر به في
 هذا الامر لان علمنا هذا امقيد بالكتاب والسنة وقال
 مد مناهد امشيد بجديت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انتهى ما قاله الحافظ السيوطي ثم قال قال العلامة في الاحياء
 في باب الغزلة ان من اعترل قبل التعلم فهو في الاكثر مضيع
 اوقاته بنوم او فكري في هموس وغايته ان يستغرق الاوقات

باوراد يستوعبها فلا ينفك عن انواع من الغرور بحيث
 يتعبه ويبطل عمله من حيث لا يدري ولا ينفك في
 اعتقاده في الله تعالى وصفاته عن اوهام يتوهمها عن
 خواطر فاسدة تعتريه فيها فيكون في الكثر احواله ضيقة
 للشيطان وهوى نفسه من العبادة فالعلم هو خير
 فلا خير في غلبة العوام والجهال وقال في باب الالهام رغم قوم
 من اهل الصوف ان الطريق في حصول الالهام اما لا تقطع
 علائق الدنيا بالكلية فيفزع قلبه عنها ويقطع عنه غم الام
 والمال والولد والوطن وغم العمل والولاية والجاه ويضيئ قلبه
 الى الحالة يستوى فيها وجود ذلك وعدمه ثم يخلو بنفسه
 في رواية مع الاقتصار على الفرائض والرواتب ويجلس فارغ
 القلب لا يفكر في غيره بقلته قرآن ولا بالانامل
 في تفسير ولا يكتب حديثا ولا غيره بل يجتهد ان لا يخطر
 شيء غير ذكر الله تعالى بذكر في الخلوة قول الله الله الله على
 الدوام مع حضور القلب الى ان ينتهي الى حالة يترك فيها
 ويرى كان الكلمة جارية على اللسان ثم يصير على ذلك الى
 ان ينجلي اثرها عن اللسان فيصاف قلبه مواضبا على الذكر
 يواظب الى ان يضيئ من القلب صورة اللفظ وحروفه وهيئة
 الكلمة ويبقى معنى الكلمة مجرد في قلبه حاضر فيه كانه لا

له

له لا يفارقه وله اختيار في استدامة الحاجة يدفع الوسوس
 وليس له اختيار في استجلاء رحمة الله تعالى هو متأكد
 قد تعرض لنفحة الرحمة ولا يبقى الا الانتظار لما يفتح الله
 من رحمته فعند ذلك اذا صدقت ارادته وصفة الله
 وحسنت مواظبته ولم تجاربه شوائبه ولم يشغله
 حديث النفس علائق الدنيا تلمع لوامع الحق في قلبه
 ويكون في ابتداء تلك البرق الخاطف لا يثبت ثم يعود وقد
 ينلخر وان عادت فقد ثبتت وقد يكون مختطفة
 ان ثبتت فقد يطول ثباتها وقد لا يطول وقد تنظام
 امثالها على التلاحق وقد يقتصر على فن واحد ومن اراد
 اولياء الله تعالى فيها الاختصاص فاعلم انه قد رجع هذا
 الطريق الى تطهير من جانبك وتصفية وجدك ثم
 استعداد وانتظار فقط واما النضار وزو والاعتبار
 فلم ينكره ووجود هذا الطريق وامكانه وافضاه الى
 المقصد على الدور ولكن استوعبها واستبسطها ثم
 واستبعد الاجتماع شروطه وقالوا ان محو العلائق
 لذلك كما تعدد فان حصل في حالة فثباته ابعده منه
 اذا بدى وسوس وخاطر مشوش القلب قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قلب المؤمن اشد تقبلا من القدر ان يجتمع

غلبنا وقال عليه وسلم قلب المؤمن بين اصبعين من الرحمن
 وفي اثنا هذه المجاهدة قد يفسد الزاج ويختلط العقل و
 يمرض البدن وادام تقدم زيادة النفس وهذا بها
 بحقائق العلوم تثبت بالقلب خيالات فاسدة تظن
 النفس الهامة طويلة الى ان تزول والعمر يقضي دون النجاة
 فيها فكم من صوته سلك هذا الطريق ثم بقي في خيال واحد عشرين
 سنة ولو كان هذا قد بقي العلم من قبل ما يفتح له وجه التيسر
 ذلك الخيال في الخيال والاستغفار بطريق التعلم او ثق وافر الى
 الغرض وقالوا ان ذلك ايضا هي الورك الاستانعلم الفقه
 وزعم ان النبي عليه السلام لم يعلم ولكن صار فيها بالوحي
 والالهام من غير تكرار وتعليق وزعم انه ربما انتهى الى
 ذلك فقد ضلهم نفسه وضيع عمره انتهى فقال الامام الغزالي
 رحمه الله اقول من نظريين الحق في كلامه هذا اخصر ما
 لا ما ورد من حديثين عرفانه قائل بالكشف والالهام
 ان امكنت حصولها لا يعتمد عليها الا بعد تطبيقها بالالحق الشرعي
 وقال الجلال السيوطي ايضا في كتابنا بيد الحقيقة العلية و
 الطريقة الشاذلية قال الشيخ ابوالحسن الشاذلي رحمه الله اذا
 كنت في درجة الخواص من القاصرين وعرض ذلك في غزلتك
 الوسواس بما يشبه العلم من طريق الالهام والكشف من حيث

التوهم فلا تقبل وارجع الى الحق المقطوع به من كتاب سنة و
 اعلم ان الذي عارضك لو كان حقا في نفسه واعرضت عنه
 الحق بكتاب سنة رسول الله لما كان عليك عيب في ذلك لانك
 تقول ان الله قد ضمن العصمة في جانب الكتاب والسنة ولم يضمنها
 في جانب الكشف والالهام والشهادة فكيف ولو قبلت ذلك
 من طريق الالهام لم يقبله الا بالعرض على الكتاب والسنة فاذا
 لم يقبله الا بها فما بالك تأسن بالوسواس التوهمه فاحفظ
 هذا الباطن حتى تكون على بصيرة من ربك انتهى ايضا فانظر كيف
 نص هذا الشيخ الجليل على ان الالهام والكشف لا يعتمد عليها
 الا بعد عرضها على الكتاب والسنة لعدم العصمة في جانبها
 وقال الشيخ احمد الفارسي في التفتيش راحة تعالى بعض
 الفارسية التي اوصى فيها السالكين بعدم الاعتماد على الكشف
 اوردت بعبارة تدركا وتيقنا سعيها بيدك سر موحى لا
 شريعة عملا واعتقادا بوقوعها بيدك كشوف الهوى وطموح
 اسفل در اثناء راهت بعد از وصول اليها كوتري ميكنند
 وغير از جهالت وعدم يافت مطلقا ديكر في مآندار كشوف
 كوفي چنوي سند كه انجام اخلاص بسيار است ومضنه
 غلط غالب وجود وعدم آنرا مساوي بايستي است البر
 سببست كه در بعضي از كشوف كوفي كه از اولياء الله

صادر میگرد و غلط واقع میشود و خلاف آن بظهور می آید
 مثلا خبر کردند که فرشته بعد از یکماه خواهد آمد و یا آن ستمگر
 مراجعت خواهد نمود اتفاقا بعد از یکماه ازین دو چیز هیچ
 کدام بوقوع نیامد و رجوا گویند که حصول آن مکشوف و مخفی
 میشود بشرط بود است صاحب کشف در آن وقت
 بتفصیل آن شرائط اطلاع نیافته و حکم کرده بحصول آن
 شیء مطلقا و گویند که در بعض اوقات خطای که در بعض
 الوقایع الهامی واقع میشود سبب آنست که بعضی آن مقدما
 ملامه که نزد صاحب الهام ثابت است و در نفس الامر کاذب
 با علوم الهامی غلط میشود بحیثی که صاحب الهام نتواند تمیز
 نمود بلکه مجموع را علوم الهامی می انگارد پس ناچار در مجموع
 خطا واقع شود بسبب خطای بعض اجزای آن و اینها کاهست
 که در کشف و واقعا امور غیبی را می بینند و خیال میکنند که محمول
 بر ظاهر است و مقصور بر صورت یا اندازه آن خیال حکم
 میکنند و خطا واقع میشود بخداوند که آن امور مصروف آن
 ظاهر است و محمول بر تاویل و تعبیر این مقام نیز از جمله
 اغلاط کشفیه است و بالجلال آنچه قطیعت و شایان
 است آنکه کثا و سنت است که بوی قطعی ثابت شده است
 و بر ذمه مالک مقرر گشته و اجماع علما و اجتهاد مجتهدین نیز

راجع

راجع بدین دو اصل است و ما و رای این چهار اصل شرعی
 باشد اگر موافقت باین اصول مقبول و الا فلا انتمی
 و قال العلامة شیخ الاسلام و احد العصر و مرید الفکر ابو العباس
 تقی الدین احمد بن تیمیه نور الله ضریحه کنا المستحی بالفرقان
بین اولیاء الرحمن و بین اولیاء الشیطان و لیس من شرط ولی
ان ینکون معصوما لا یغلط و لا یخطئ بل یجوز ان یخطئ علیه
بعض علوم الشیعیة و یجوز ان یشتبیه علیه بعض امور الدین
حتی یحسب بعض الامور مما المراد به و ینکون مما نهی الله عنه
و یجوز ان یخطئ فی بعض انہام من کرامات اولیاء الله و ینکون
من الشیطان بسببها علیه لیفقد رجته و لا یعرف انہام الشیطان
وان لم یخرج بدلائل عن ولایة الله تعالی فان الله سبحانه و تعالی جاور و فاعده
الامة غلطایا و التنبی افعالا انما من الرسول لا اخر السورة
فقد ثبت فی الصحیح ان الله تعالی استجاب الدعاء و قال قد فعلت
وقد قال تعالی لا جناح علیکم فیها اخطاتم به و لکن ما تعد قلوبکم
و ثبت فی الصحیحین عن النبی صلی الله علیه و سلم محدث ابی هریرة
رضی الله عنه و عمر بن العاص رضی الله عنه انه اذا اجتهد المحدث فاما
فله اجران وان اخطا فله اجر فلم یؤثم المجتهد الخاطئ بل جعل له اجران
على جهته و خطائه مغفور له و لکن المجتهد المصلي لاجران
فهو افضل و هذا لما كان و الله یجوز ان یغلط لم یجب علی الناس

الايمان بجميع ما يقوله من هو ولي الله الا ان يكون نبيا بل لا يجوز
 لولي الله ان يعتمد على ما يقوله في قلبه وعلى ما يقع له من اراء
 الهام او محادثة وخطا با من تلق بل يجب عليه ان يعرض ذلك
 جميعه على ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم فان وافقه قبله وان
 خالفه لم يقبله وان لم يعلم اموافق هو له لم يخالف توقف قد ثبت
 في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قد كان في الامم قبلكم محدثون فان
 فاتهم احد فمروا بالتردد وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 لو لم ابعث فيكم لبعث فيكم عمر وقد ثبت اخرا ان الله ضرب الحق على
 لسان امر قلبه وغريبتن طلق كما تحدث ان عمر نطق على السام والوقال
 ابن عمر ما كان يقول شي اني لا اراكم الا كما يقول وكان عمر رضي الله عنه
 يقول اقر بوا من افوا الطيعين واسمعوا منهم ما يقولوا فانه تجيهم
 امور صادقة وهذه الامور الصادقة التي اخبر عن الخطا انها تجي
 الطيعين في الامور التي يكسبها الله لهم فقد ثبت ان لا ولياء الله
 مخالفا ومكاشفا وفضل هؤلاء في هذه الامة بعد علي بن ابي طالب هو
 عمر بن الخطاب فان خبر هذه الامة بعد علي بن ابي طالب عمر رضي الله عنهما
 وقد ثبت في الحديث الصحيح تعيين عمر بانه محدث من هذه الامة فاق
 محدث مخاطب في حق امه محمد صلى الله عليه وسلم فغير فضله ومع هذا
 فكان عمر يفعل ما هو لوجب عليه فيعرض ما يقع له على ما جاء به الرسول
 صلى الله عليه وسلم ففارة بواقعه فيكون ذلك من فضائل عمر كما نزل القرآن

موافقة

بموافقة غيره ووافق ربه غير مرة وتارة يخالفه فجمع عمر عن ذلك
 كما هو يوم الحديبية لما كان قد رأى محاربة المشركين والحديث المشهور
 في البخاري وغيره فان النبي صلى الله عليه وسلم كان قد اتم سنة سنة الهجرة
 ومعه المسلمون نحو الف واربع مائة من الذين بايعوه تحت الشجرة وكان
 قد صالح المشركين بعد ما اجعت جربت منهم على ان يرجع ذلك العالم ويعتبر
 من العام القابل وشروطهم شروطا فيها نوع غضاضة بالمسلمين
 في الفاء فشق ذلك على كثير من المسلمين وكان الله وسوا يعلم وحكم
 بما في ذلك من المصلحة وكان عمر حين كره ذلك حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم
 يا رسول الله السن على الحق وعدنا على الباطل قال يا ايها الناس اني قد اقبلت
 في الجنة وقتلاهم في النار قال يا ايها الناس اني قد اقبلت في الجنة وقتلاهم
 عليه ثم اني رسول الله وهو ناصي وليست عصية قال افان كره
 حدثنا اننا ناتي البيت ونظوبه قال يا ايها الناس اني قد اقبلت في الجنة وقتلاهم
 فلا قال فانك ايتهم وتظوف به فذهب عمر الى ابي بكر فقاما مشايخا
 النبي صلى الله عليه وسلم ورد عليه ابو بكر رضي الله عنه مثل جواب
 النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن ابو بكر سمع جواب النبي صلى الله عليه وسلم وكان ابو بكر
 اكمل موافقة لله والنبي صلى الله عليه وسلم من عمر وعمر رضي الله عنهما
 عن ذلك وقال فعلت لذلك لما لا اؤذي الله وما النبي صلى الله عليه وسلم
 انكر موته ولا حتى قال ابو بكر انه ما فرج عمر عن ذلك في قتال ما في
 الركوة قال عمر لا يكره كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

امرت ان اقاتل المشركين حتى يشهدوا ان لا اله الا الله واني رسول الله
 فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم الا بحقها بافقا لا بغير
 ثم يقول لا يحقها فان الزكوة من حقها والله لو منعوني عنها فاكافوا
 يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم على منعها قال عمر
 فوالله ما هو الا ان رايت الله قد شرح صدري بكى للفتاة اقلت
 انه لخلق وهذا نظائر من تقدمه اني بكر على عمر مع ان عمر حدث
 فان مرتب الصديق فوق مرتبة المخدوم لان الصديق يخلص الرسل
 للمعصوم كما يقول ويفعله والمخدوم يأخذ عن قلبه وقلبه ليس
 فيحتاج ان يعرض على مجاوبه النبي المعصوم وهذا كما عرفت
 الصفا وينظرهم ويرجع اليهم بعض الامور وينارعون في اشياء
 فيحتاج عليهم ويحاجون عليه بالكتاب والسنة ويقرهم على
 منارعة ولا يقول لنا محدث منهم مخاطبة فينبغي لكم ان تقبلوا
 ولا تعارضوا في امر الله واني له اخص الله وانه مخاطبة
 على تباعده ان يقبلوا كل بقوله ولا يعارضوه وسلكوا به حاله
 من غير اعتبار بالكتاب والسنة فهو هم خطون في حق الناس
 فغير من خطا في حق الله وهو خير المؤمنين وكما المسلمين يبايعونه ويقررون
 ما يقولون وهم على الكتاب والسنة وقد تفوق سلف الامة واما ما على ان
 كل واحد يؤخذ من قوله ويترك الا رسولا ترصده وكم وهما من الغرور
 بين الانبياء وغيرهم فان الانبياء عليهم السلام اجمعين ما يجرون به

به عن الله جل جلاله ويجب طاعتهم فيما امر به بخلاف الاولياء
 فلا يجب طاعتهم في كل ما يأمرون ولا الايمان بهم مع ما يخبرون به
 بل يرضون امرهم وخبرهم على الكتاب والسنة فما وافق الكتاب والسنة
 وجب قبوله وما خالف الكتاب والسنة كاهله وداوان كما صلبه
 من اولياء الله وكما جند معد ورايما قال له اجر على بغيره اذ كان
 ادخل الكتاب والسنة كالمخطأ وكما من الخطا المغفور انما قد في
 ما استطاع فان الله يقول فاتقوا الله ما استطعتم ثم ما قاله
 العلامة شيخ الاسلام تقي الدين ابن تيمية رحمه الله تعالى فانظر كيف
 بعدم جوار اعتماد الولي على ما يليق اليه في قلبه وعلى ما يقع له
 الهام الا بعد رضاه على مجاوبه صاحب الشريعة صلى الله عليه وسلم
 ثم انظر له ما استدله من حاله من الخطا امير المؤمنين رضي الله عنه
 على ما قرره وبينه وقال النعمان العلامة ابن الهمام في التمهيد
 فادته ما يسمعه من الملك شفاهها او يشير اليه اشارة مفهومة
 هو المريد بقوله ان روح القدس نفث في روعي ان نفسا لن تموت
 حتى تستورق رقا او يلهيه وهو القاء معنى في القلب بلا واسطة
 عبارة الملك او اشارة مفهومة بخلق ضروري انه منه تعالى
 جعلوه وحيث اظاهر ان الملك لابد من خلق ضروري انه هو ولذا
 كالحجة قطعية عليه وعلى غيره بخلاف الهام غيره نالها الحق ان الله لا
 يحجب علمه ولا علمه غير الله ما يوجب نسبته اليه تعالى ثم قال

الذي يابن وظاهر من قوله
 مساهمة

الفاضل مير بادشا في شرح قوله ثالثا اي ثالث الاقوال في الهام غيره
 وهو المختار فيه انه لا حجة عليه اي على الملهم ولا على غيره لعدم ما يوجب
 نسبتة اي نسبة ما الهام اليه تعا فان قيل للوجوب وجود وهو
 العلم الضروري انه من الله تعا قلنا ليس المعصوم من ان يكون ما ينسب
 بالضرورة من الشيطان في نفس الامر فلا يعتمد عليه الا اذا قل له
 حجة في الكتاب والسنة انتهى ايضا قوله ثالثا اي ثالث الاقوال في الهام
 غيره يعني انه في الهام الانبياء عليهم السلام اقوالا لكنه ثالثا الهام
 عند علماء اهل السنة والجماعة واولها انه حجة في حق الاحكام بآية
 في الملهم وغيره فهدى في الميزان مع قوله قومه من الصوفية وذكر
 في تفهيم الاصول انهم الذين لقبوا بالجليلة زعموا انهم اجابوا الله
 عجا بانفسهم وان الله تعالى لقلوبهم ويخبرهم فزاد ذلك
 حجة وتخذوا هوادهم الهة فلم يبق عليهم سبيل للحجة والعجا بالله تعا
 انتهى وقال في شرح التمرينات مدعى بقاء من الرفضية لقبوا بالجليلة
 زعموا انه لا حجة سواء انتهى ايضا وسند كرايتهم ومناقضاتها و
 ثانيا انه حجة على غيره اي يجب على الملهم العمل به ولا يجوز ان
 اليه غير وغره في الميزان العامة العلماء ومشي عليه الامام السهر
 واعتمده الامام الرازي في ادلة القبلة وابن الصباغ في الشافعية
 قال ومن علامته ان ينسج له الصدر ولا يعارضه معترض
 من خطا اخر كما في شرح التمرينات بادشا ايضا اقوال قوله وناه

وغره في الميزان العامة العلماء مخالف لما في تفهيم الاصول للامام السهر
 من ان جمهور العلماء قالوا انه خيال لا يجوز العلم به لا عند فقد
 الحجج في بابنا اي علمه بغير علم ويمكن التوفيق بان ملادة العامة العلماء من
 واقفهم بحجة الاطام على الولي انه يصلح حججا في باب ما يجوز فعله
 وتركه ويجب ترك ما يريه الى ما لا يريه احتياط الدين على
 ما يشهد له قلبه فحينئذ يدخل في الاستثناء الذي ذكره في تفهيم
 واما بعد ما ثبت حله او حرمة على العباد مطلقا بالدليل
 فمعرفة سبب خلافه وتقييد ذلك بالنقص انص الطلق بالهام كما
 على قوله ذلك الرجل المسمى بالحق لم يقبل به احدا من اهل الحق مما
 وعمدة ما ذكره في بطلان مثل كلامه واما هذه المذاهب ان
 العصمة غير ولجة في غير الانبياء فلا يامن صلاحه انه من الله
 فيكون حقا ومن غيره فيكون باطلا لا بعد النظر في الامر الى
 النظر والاستدلال دون الهام فلا يجب حجة في باب النسبة
 الى الملهم الا غيره كما بسطنا في تصحيح العلماء من قبل الهام
 قد يكون من الله ومن الملك وقد يكون من ابيس على ما قال الله تعا
 وان الشيطان ليحزن في الاوليائهم ومن نفس على ما قال تعا ونعلم ما
 توسوس به نفسه ولن يفتح اليه الا بعد نظر واستدلال باصول
 الدين ولا نقول الهام حجة على الولي بخلاف الشرع لم يوافقنا قال
 علا كفر وان قالوا بواقفة فلا تثبت الموافقة الا بعد النظر في اصول

الشرح والاستدلال كما يكون بالقبول ولا نقول لو كان العلم الوحي
 حجة عليه لما از تفسير القرآن برأيه والهام والتأويل فكذا المقدم لأن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في تفسير القرآن برأيه فليست بمقودة النار
 وتفسير القرآن جائز برأي النظر والاستدلال بأصول الدين بالإجماع
 أن المراد به الذي لا ينظر له ولا نقول كيف يكون العلم الوحي حجة عليه
 بحجة به ورسول الله صلى الله عليه وسلم كما يقول برأيه وكما ينزل الوحي
 بخلافه وكما يرجع عنه بقول الصحابة رضي الله عنهم فلما جاز الخطأ
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم والآية اقر عليه كونه معصوما
 عن شرع ما لا يحل كما علم في دونه أجود ولا نقول أن الله أمر
 بمشورة الصديق فلم يأمر بالرجوع إلى قلبه في فصل المشافدين لا يرجع
 إلى قلبه غير الوحي وأحرى فإن قلت أما ذكرت فيما سبق أن العلم الوحي
 يقيني بالشيء فمما معنى قولك أن النبي صلى الله عليه وسلم كما يقول
 برأيه وكما ينزل الوحي بخلافه قلت كون العلم الأنبياء يقينيا
 بعد تقريره بأخبار أو بأشارة من الملك أو بخلق علم ضروري له
 صلى الله عليه وسلم كونه معصوما من أن يكون ما يحسبه من الله
 بالضرورة من الشيطان في نفس الأمر ما قلنا من أنه كان ينزل الوحي
 بخلاف رأيه فقبل هذه المرتبة وأما الوحي فلا يحصل له صفة
 لعدم العصمة فيه ولا نقول أن الله جل جلاله لا يخبر غيره
 أن القرآن وكذلك الآية لا يهد لقوم يتفكرون يتذكرون

ويقولون

ويعقلون يفقهون ولم يقل في موضع لقوم لهمون ولو كان العلم الوحي
 طريق العلم لبيته الله في كتابه فإنه انزل بيانا لطريق العلم ولا نقول
 أن الله جل جلاله قال في كتابه المبين سريهم يا آتائه الأفاق وفي أنفسهم
 حتى يتبين لهم أنه الحق فجعل جلاله تبين أن الله حق غاية لرؤيتهم
 الآيات ولا يلدننا الأبعد لاستدلالهم من نظر عقل ولو كان العلم
 سببا لتبين أنه الحق مثلا أيضا لما جعل التبين المذكور غاية لرؤية
 الآيات فقط فإن قيل أن الله هو رينا الآيات لا يصنع منها فيلهم
 العبد حدود العلم وإن له محدثا هو الله تعالى لو كان المعرفة
 صحيحة على ما يتبينها بدون صنع من الآيات وهو تعالى بالواسطة
 الآيات ما تدلنا على الله تعالى من طريق النظر والاستدلال كالبناء يد على
 البناء والمحدث على المحدث ولما ناول الأضافه لله تعالى معنى أن الله
 هو خالق الآيات النظر والاستدلال وهو موفق لعبد والموفق في قلبه
 هو التفكير في الآيات ويرينا أفول الشمس لا يصنع لتستدل بانقرها
 على أنها ليست برتب وكذلك فليس الله تعالى قصة إبراهيم عليه السلام
 قال لا أحب الأفاضل لأن قال لا يركب مما تشركون ثم قال الله تعالى
 تلك حجتنا آتيناها إبراهيم فذكرت هذه الآية أن لا حجة فوق هذا قوله
 لما فيها إبراهيم عليه السلام وهو خليل الله تعالى فهذا المقال أي من قولنا
 أن الآيات في ردهذين المذهبين لا هناك من يقوم الأصول للآيات
 العلم الوحي رجة عقائده إن المذهب الأول وهو أن يكون العلم الوحي

على أيها ما كنتم
 كما هو مذهب الجليل
 من الأفاضل وثانيها ما كونها حجة على غيره
 دون غيره مما قد يكون أهم من أن يكون عند فقد
 الحج أوله فخير

Copy

King

Saud University

بالنسبة الى الله وغير لكونه احد شقيقه وهو كونه حجة بالنسبة
 الى الله سبحانه وتعالى بل نحن فيه فلا بأس بان نورد ادلة في الجواب
 اهل السنة عنها تكمل الى المقام وتوفيقا للمؤمنين وما التحقيق بيد
 العزيز العلامة فنقول قال الامام القسري رحمه الله تعالى بعض الميثية
 انه بمنزلة الوحي المسموع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واحتج بقوله
 الله تعالى ونفسي وما سويها فالله ما يجوزها وتقولها اي عرفها يا
 بالايقاع والقلوب بقوله تعالى ان يراد الله ان يهديه فنشرح صدره
 للاسلام ومن يرد ان يضلل يجعله صدره ضيقا حرجا وشيئا
 بنور العرفان والمخرج بظلمة الجهل فالله تعالى اخبرنا انه هو المانع
 بلا واسطة ولا صنع في العبد وبقوله او من كما استافا حينئذ
 جعلنا له نورا فالحيوة هو العلم والنور الهدي فالله تعالى اخبرنا
 بلا صنع منا وبقوله فاقم وجهك للدين حنيفا فطر الله الناس على
 فطرته فاعلم ان الناس مخلوقون على الدين الحنيف بلا صنع منهم ولا
 واولينا الامم موسى ان ارضع حتى عرفت بلا نظر واستدلال ان
 موسى في اللقاء في البحر ولم يكن ذلك وجيا بلك تكلم بل بالاهام
 وعلمت بذلك وكما حقا وقال عليه السلام اتفقوا فراسة المؤمن
 فانه ينظر بنور الله تعالى وما الفارسة الا خبر عما يقع في القلب لا ينظر
 في حجة وقال النبي صلى الله عليه وسلم لو ابصرت قدس الله عن البر
 الاثم ضع يدك على صدرك فما حاك في قلبك فدعه وان افناك

في هذا كذا ناه اوله في ابطال ادعائهم
 كانه بطريق العقل والاعتدال فلا
 بأس لنا ان نطلب بطريق العقل
 فاعرف
 مسهل

الكل

الناس واقول جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادة قلبه
 بالجنة والجن الفسوق عن حجة وقال عليه السلام اني كن في هذه
 الامة محدثا فهو عمر اهل الامة كانه يوحى اليه ويحدثه ربه او
 للملائكة وروى عن الصادق عليه السلام في النقص واكثرها عن
 عرض الله عنه بالاهام فكما حقا وانسخ بها ما كان وجيا
 نزل خلاف ما كان الا ان الله لم يمتني خالف النقص برأيه
 اليوم ر عليه لانه لا نسخ بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فبين بالغلط انه محروم من نور الاهام من الله تعالى وقال
 الامة فيمن اشبهت عليه القبله قصدا بغير تحريفية الظاهر
 انه لا يجوز واذا اصله بغير تحريفية اجزئة وقلم ان صلوة تحريمه
 وان خالف حجة الكعبة بغيره واذا اصله بالجملة بلا تحريمه
 وان اصله الكعبة وكذلك الحم الحلال اذا اختلط بالحرام والحلال
 غالب لم يحل كله لغلبة الحلال بالاخبار لا بغير القليل ثبت
 ان الاهام حق من الله تعالى وانكر كرامة ليعظم ادم وانتهى بياطين
 الاله اذ اصي ربه وعلم بهواه حرم تلك الكرامة وسلط عليه
 الشيطان فصار الوحي منه قال الله تعالى ان عبادي ليس لك
 عليهم سلطان الا من اتبعك وقال انما سلطاني على الذين يتوفون
 فثبت ان الادي معصوم قبل المعصية عن وحى الشيطان الاعلى سبيل
 الاستدلال فانظر على العبد وشال هذا الاستدلال قد يقع للشك

بالجواب واليمين بالذي قست ان الالهام باقن ابواب الحج والعمرة
عن تمسكهم بقوله فالجهم بالجور ان قأوبله والله اعلم عرفها
بطريق العلم وهو الايات والحج على ما قرئ في قوله سديهم بانبا
في الافاق الاية وكذلك شرح الصدر بنور التوفيق حتى ينظري
الحج وكذلك اجابته بالادلة وما اراده من الايات فلا اعتناء للعبد البعد
هداية الله تعالى ذلك بطريقين جهاد العبد كما قال الله تعالى والذين
جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وقال ويهدي الله من يشاء وهو
الذي الدرجتين والاعلى بالا صطفاء والاجتهاد كما قال الله تعالى
يحبني الذي يشاء بروح القدس وكما نور العقل وركا الطينة
والتوفيق واردة للحج كرامة ابتداء حتى يصير مؤكدا على النظر
في الايات فيسأل انه الحق كما ينبغي للكافة يوم القيمة وممر
الانبياء والصدوقين ويهدى في سبيله اليه بالارادة
الايات والتوفيق رحمة وجزا حتى ينظر في ما يفرعها انما يهدى
تاويل الاضافات الى الله تعالى واما الفطرة فتأويلها ان الاله
يخلق وعاليه امانة الله التي قبلها ادم عليه السلام فيكون
على فطره الدين ما لم يحن في اعاليه الا ما وكا على عذر في ترايا
عن عوي ما ينشأ في باب حمل الامانة واما وحى النحل فما هو
في نفسه انما انكر ناذك في علم خطيبك بكتيبته واما وحى موسى
نقول وبينا ان اموى خاف علمه القتل فرعون على ما ظهر من

دم طاق

ومخاف على نفسه لئلا يحل له لقاء نفسه في الجحيم وركب
السفينة اذا ابتلى بالحريق حل له ركوب لوح في البحر وانه في الاما
العمل به عند الضرورة بلا علم ولان ما ابتلى بشيء لزمه اختياره
امون ما يدعي عقلا وشرا على انها ما عرفت ان الالتقاء في الجحيم هو الا
فقد كانت عرفت بطريق النظر ان رالكبح من بخور راسه بالاوليد
لا يجوز في الاعلى في عيون فام تعرفه بالقاء الله تعالى علم ذلك في قلبه بالانظر
ولكن كماله الله تعالى ذكرها هذه الطريقة لطيفة موسى
صلوة الله على نبينا وعليه وكذلك من اشبهت عليه القبلت سقط
الامر عندنا باصابة جبهة الكعبة على الحقيقة الحجرية هي جهة الكعبة
تجري قلبه للضرورة على ما ينشأ في موضع وكذلك ما خبره بخبر
في باب المعاملات وانت لا تعرفه فانك تحكم بقلبك وتعمل به لان
في العمل باخبار الناس في باب المعاملات عدلهم وفاسقهم ضرورة
لا يستقيم امر الناس دونهم فسقط الامر بالعمل بشرط اصابة الصدق
حقيقة دفعا للحج والشرع الى قدر المحكم من الصدق وهو ما
يشهد لك قلبك به وكذلك الحلال اذا اختلط بالحرام والحلال في الغالب
لان اموال الناس قلما تخلو من الحرام فلو لم يبح الا بشرط الحلال
لما حاله لضافا الامر على الناس فسقط الامر عند غلبة الحلال في الغالب
عن الحرام الا بقدر ما يخرج فيه من شهادة القلب بانته حلال في الحجة
اخرى فمعرفة بها والاد في انفس فيه فحلال قيام ما بالحج والعمرة

لا يجوز العلم به بدون العلم بها على الحقيقة فهو معرفة الله تعالى
بصفاته واما حديث وابصة فقد ورد في باب محله وتركه
ما يربطه بالارضية احتياطاً بالدينه على ما يشهد له في اقامته
بدليل في الجوز تحريمه بشهادة القلب وكذلك ما ثبت حرمة فلا يعمل
تناوله بشهادة القلب واحديث غير رضى الله عنه فيه انه كان محضاً
وغيره لا ينكر هذه الكرامة وانما اشكر انما الشرح به وعمر رضى الله عنه
ما كان يعمل في الشريعة والآيات الله وسنة رسوله ثم رأى نظره و
استدلاله وما كان يدعي الناس له ما في قلبه واما كرامة الفراسة
فلا ينكرها اصلاً ولكن لا يجعل شهادة القلب تحت علمها انما
من الله تعالى او من البشعة واما اقوال الصغار رضى الله عنهم فقد
ذكرنا في اولها في ما مضى ولم يثبت منهم قول الا عن نظر واستدلال
وانما الجواز عن العصمة فانها لم تثبت لغير الانبياء عليهم السلام
على التيقن فلا يمكن البناء عليه ولا يتصور العصمة لمن لم يعرف
الحق ولم يستدل بالآيات وزعم بعض الناس ان العامة لم تعرف
ربها الا بالالهام وانه غلط فامن على الا وهو مستدل بالآيات
يستجيب ربه راي كسوف او امها لا يعجز عنه البشر الا انه لا يريده
الحاجة بها واولها قال الله تعالى لن سائرهم من خلق السموات والارض
ليقولن الله فمعرفةهم بعجز الاصنام عن التحليق يعرفون ان الخالق هو الله
قال القاصي الامام فحصله اتبع قلبه وقد بلغ حجة له بناء على انه

خلق

خلق على نور الفطرة جهلاً بهوى نفسه واتخذ الله هو الخالق
القليل له خشياً فلهذا ارفع قدره جهلاً وهذا اوضح قدره
جهلاً فلهذا وما هو الا امر وعرف قدره من راء الاحترار عنهما
فليس امره على الكفا والخبر ثم الاستدلال والنظر وما التوفيق
الا بالله انتهى كلام الامام الدتوسى في التوقيف رحمه الله تعالى
ما ذكر من اول البحث لانه هو الكلام على معنى قوله في الزعم
الكلام على كبره وهو قوله وكل من ينكشف له السبيل الشئ
المرمى على ابعاد مطلقاً محله ذلك الشئ المحرم عليه فهو ان عليه
ظاهر ايضا كيف ولو كان ذلك محل على الوفاء رخص السفر فقيماً
اذ انكشف له انه حصل له في الاقامة المشقة التي تحصل بسبب
السفر السبب المحل في الحقيقة هو المشقة لكن التام باطل با
لاجماع فكذلك المقدم ولان المشقة كانت صفة باطنية وليس
وسمنا الوقت على الباطن الا بدلالة ظاهرة لا يجعل الباطن حجة
اصلاً في حقنا وسقط اعتبارها في حق العمل والعلامة جميعاً فاقم
السبب الظاهر أي السفر مقام السبب الباطن وهو المشقة وان لم تكن
المشقة وانما بالاقامة وان لحقته فيها مشقة السفر تسير
على عباده بزوال كلفة التأمل وكذلك الاستبراء يجب صيانة
اليام عن الاختلاط في الاصل وسبب الاخطا في الاماء استدل
في الاجباء في كتاب السلام ابو حامد النراقي
الدين الرازي في كتاب العلم وابتدع الشيخ زين
المطابرات الواردة في الشرع
بغير نظر وعقل كما زعم هذا
الشيخ الرازي المقر براه

الذي ذكره الخضر النون
مرادى من السبب الخفي
السبب غير الشرعي كالشفقة امر في كذا في الاصول لكن
الخفي في كلامي على السبب غير الشرعي بناء على ان
يقض الى امره قال النبي على حمل السبب
على على الوجود كذا في ذلك
الذي ذكره الخضر النون
مرادى من السبب الخفي
السبب غير الشرعي كالشفقة امر في كذا في الاصول لكن
الخفي في كلامي على السبب غير الشرعي بناء على ان
يقض الى امره قال النبي على حمل السبب
على على الوجود كذا في ذلك

قوله بالاجماع ذلك الخ العلامة ابو الحسن ابراهيم الباقى
في كتابه المشي بتيته الغني عن الامام ابا علي الكوفي
قد حكي الاجماع في كتابه على العوام فيما يتعلق
بعدم الكلام على عدم جواز صرف العوام فيما يتعلق
ظواهرها بغير اعتناء بنقله صاحب الاقطار عن
وبغير ضرورة عقيدة تتعالى ذلك قال في الشرع
بأن قضاء ذلك بطلان الثقة بالاعمال
وحققة حجة الاسلام ابو حامد النراقي
في الاجباء في كتاب العلم وابتدع الشيخ زين
الدين الرازي في كتاب العلم وابتدع الشيخ زين
المطابرات الواردة في الشرع
بغير نظر وعقل كما زعم هذا
الشيخ الرازي المقر براه

ملك الوطى ملك اليمن والماء امير اطن والاباحة بسبب ملك اليمن
 امر ظاهر فاقم هذا السبب الطاهر مقام الماء واريد الحكم فقهياً
 استدل الرجل ملك الوطى ملك اليمن لم يحل له الا بالاستبراء سواء
 كانت الامة بكرا او ثيباً وطئت عند الاول اوله توطأ وكذلك
 خطا الله تعالى تعلق باعتدال العقل وانه امر باطن والبلوغ
 ضرر على ما عاين بالجملة بل افة فعلق الشرع الخطا بالبلوغ الذي
 هو سبب ضاهر واقامه مقام اعتدال العقل الذي هو اصل فيه تيسيراً
 فاسقط حقوقه عن الصبي وان اعتدل عقله كانه لم يعتدل
 وخاطب البالغ وان لم يعتدل عقله بخلقه كانه اعتدل كالبالغ في
 الاصول هل الاحد المسلمين ان يقول ان الولي اذا عرف بالكشف الامر
 الذي هو محال في ارادة الشارع وهو المشقة في المسئلة الاولى التي
 ذكرناها في الصفح الماضية يجوز ان يفطر ويقتصر الصلوة في الاقامة
 بسبب شهادته ومكاشفته مشقة السفر الذي هو سبب محال في
 الباطن ثم هل الحدان يقول في المسئلة الثانية ان الولي اذا انكشف
 السبب الباطن الذي هو انقضاء الماء في رسم الامة يجوز له ان يطأها
 بعد استئذان ملك اليمن بلا استبراء ثم هل الاحد من يقول لا اله
 الا الله محمد رسول الله ان يقول ان الولي اذا عرف بمكاشفته عدم اعتداله
 عقله الذي هو سبب محال لجميع المعرف في الاصل وحسب الباطن محال له
 جميع ما حرم الله سبحانه الله هذا سفسطة في فمطة وفتح باب الخلاف هو قد

من الذين

من الذين مروق السهم من الضياد والله المستعان والى التكاليف
 وأما ما فهم الزاعم من قصة ابن عباس رضي الله عنهما وجد الضرورى
 تعلق به في انكاره من قوض بالتخالف بالاجماع كما سمعت انما
 الفقيهية الاصولية والملازم تلك القصة غير ما فهمه وان كنت في
 ريب من ذلك فاسمع لما تنقلوا عليك من نصوص العلماء الاعلاء قال
 الشيخ المافظ جلال الدين السيوطي في كتابه البها في حكم النبي صلى الله
 عليه وسلم بالباطن والظاهر ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث
 ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله
 عليه وسلم ذكر قصة اجتماع موسى بالخضر وما وقع الخضر من قتل الغلام
 وانكار موسى عليه وان الخضر قال له يا موسى اني علمت علم الله
 علم الله لا ينبغي لك ان تعلمه وانت على علم من علم الله علمه الله
 لا ينبغي لي ان اعلمه قال الشيخ سراج الدين البلقيني هذا قد يشكل
 فان العلم المذكور في الحديث كيف لا ينبغي علمه قال وجوابه ان
 العلم على تقييده والمعنى لا ينبغي لك ان تعلمه لتعلم به لانه مناف
 لمقتضى الشرع ولا ينبغي له ان اعلمه فاعلمه فاعلم بمقتضاه لانه
 مناف لمقتضى الحقيقة قال فعلى هذا لا يجوز للولي التابع للنبي صلى الله
 عليه وسلم ان اطلع على حقيقة ان ينفذ ذلك بمقتضى الحقيقة وانما
 عليه ان ينفذ الحكم الظاهر انتهى وقال الشيخ تقي الدين السبكي ما
 فعله الخضر من قتل الغلام لكونه طبع كافر فهو مخصوص بذلك لان
 الهدايات من

فان قلت ان ما ذكرت من الاسباب المحللة في السند
 المذكور انما هي بحسب الاصول وعلى وفق ارادة الشارع
 فانما تركت واقع مقامها لاسباب الظاهرية بتسببها
 الان لا ما تركت في الاصول وراى انما في الاسباب المحللة
 قلت ان ما تركت فله بعض ما ذكره سند اللغة المذكور
 يكون الاسباب المحللة المذكورة سند اللغة المذكور
 حمله من انك المرفقة انما تعرف بالكتاب المذكور
 وما كانت الاسباب المحللة في العلم الذي ينادى بان
 قلت هذه الاسباب حفية باطنة ولا رية فان
 انكشف الاسباب المحللة في اذن حكمه بان الولي اذا
 المسائل الاجل ما حرم على العباد بحسب الظاهر
 صرحوا في قولهم انما حيث اتفقوا على ان لا يجوز
 او نقل من صاحب الشريعة كما انقضاء لان الاجماع على ان
 الى علي بن خنيسل الكوفي كونه في هاشم للورقة التي
 فان قلت فان تقول في حكايات الصوفية في انما
 هذه قلت الحكايات لا تقارن القطعيات على ان
 يحمل ان يكون من الكذبات المفريات وليس في
 له بدليات ومنهايات فلهذا ان هذه النوعات
 نقل عن كثير منهم وروى عنها في النزيات
 الهدايات من

العلوية في الشريعة انه لا يجوز قتل صغير لا سيما ابن ابوين مؤمنين
 ولو فرضنا ان بعض الاولياء اطلعت الله تعالى على جنسي كما اطلع الخضر
 اخرج فله على ما تقتضيه الشريعة وان كان قد وقع رد من ابن عباس
 عنهما لما كتب بخذ الخواري اليه يسأله عن قتل الصبي فكتب اليه ابن عباس
 رضي الله عنهما ان كنت للخضر تعرف المؤمن من الكافر فاقتلهما وانما قصد
 عباس رضي الله عنهما بذلك دفع محاجة بخدة واحالة على شيء لم
 يمكن وقطعه عن الاحتجاج بقضية الخضر وليس مقصوده انه ان حصل
 ذلك يجوز القتل لهذه التاقيضية الشريعة لان الكفر ليس بالحق الا
 بل فيما بعد فكيف يقتل بسبب لم يحصل والقطع بان المولود لا يوصف
 بكفر حقيقي ولا ايمان حقيقي وانما تحمل قضية الخضر على ان ذلك
 كاشفها له مستقلا عنده يرى ان الخضر النبي نبي كرام الشك
 يقول الفقير المحرم لهذه السطور وعنده يرى انه وفي فلا يد
 وان يقال ان الخضر عليه السلام لما نزل في هذه الاحكام بنى قاي
 قد جرى سنته وانفذ حكمته بان احكامه لا تعام الا بواسطة
 رساله السفراء بينه وبين خلقه المبينين بشريعة وقد حصل
 العلم اليقيني واجماع السلف على ذلك كما حققه العلامة امير المؤمنين
 في علم الحديث الشيخ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري شرح البخاري
 سقاها الكونز الحارر بخذت الرسالة على يد جامعها

احمد علي في بلدة قسطنطينية سنة ١١٦٢

٢٠

King Saud University



جامعة الملك سعود

Copyright © King Saud University

على الحقيقة والبطالة وقال في المدرك من حرام الشبهة وشرا المصلحة
يعني الحرام الشبهة في رد على الخاطر وأطمئنان النفس وشرح الله
لعدم انقباضه فهو دليل على العار وحق وصحة دليل على انه
باطل دلت الآية بغيرها على انه لم يتق الله لا يجعل له فوقنا والتقى
هو الولد لقوله الا ان اولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون
الذين آمنوا وكانوا يتقون فلا يكون انشراح صدق الولد و
اطمئنان نفس علامة حقيقة ما القى في قلبه ولا يكون صدقة علامة
لبطالة ما القى فانه العاصي ينشرح صدره للعصية ويطمئن بها
نفسه وينقبض صدقه الطاعة ولا يطمئن بها نفس والوارد
اما الحكم مثل الحلال والحرام والعقوبة والفتنة والفساد وما سبى
اما غيرهما كقوله من احد وموتة وفي الآية حيث عادة الله سبحانه
العلامة في قلب الذي عاصدق العار وفي بعد التامل في الدواعي
طمانينة النفس وانشرح الصدر له وذلك كثرية الخليل عليه
السلام في ربه يادع ولده الى ان يطمئن بنفسه فانه لم يطمئن في النفس
بولم ينشرح الصدور فهو غير صادق **الفصل الرابع** في بيان العمل
بالعلم الذي هو العمل بالالهام **اعلم** ان العلم بعلمهم دل عليه دليل شرعي
او عقلي فهو ليس بعمل بالعلم الذي لا العمل حينئذ في الحقيقة عمل بدليل
شرعي او عقلي والعمل بالعلم الذي ليس له العمل بعلمهم لم يدل عليه
شي منهما وانما دل عليه الدليل العادي المذكور سابقا والعمل
بالعلم الذي هو العلم بالالهام والعلم الذي نفعه **احمد** ان يعلم الى الولي حكم شرعي
لم يسبق فيه اجتهاد وقد ذكر بعض ذلك ابن نجيم في الاشباة

فان لم يطمئن النفس
بقوله السابق وهي طمانينة النفس
فان لم يطمئن النفس
بقوله السابق وهي طمانينة النفس
فان لم يطمئن النفس
بقوله السابق وهي طمانينة النفس

فان لم يطمئن النفس
بقوله السابق وهي طمانينة النفس
فان لم يطمئن النفس
بقوله السابق وهي طمانينة النفس
فان لم يطمئن النفس
بقوله السابق وهي طمانينة النفس

وافقه فيه برامه وينما قال في المدرك الحلال الثابت بدليل لا يجوز تجريبه
بشهادة القلب والحرمة الثابتة بدليل لا تزول بشهادة القلب
والاعتماد الدلائل الاربع فالالهام يكون حجة في حق الملهم اليه لا في
حق غيره انتهى يريد الالهام الحق لغيره لا ينشأ كما صرح به في اول كلامه
فالالهام الحق الذي لم يدل على حقيقته دليل شرعي وعقلي هو ما دل على حقيقته
الدليل العادي المذكور سابقا فاد هذا المنقول ان الحكم الملهم ثابت
بدليل عند وجود دليله بالالهام **والنسخ** **التميز** ان يعلم الى الولي حشر
سبب شرعي حكم عقلي يعلم اليه حشر الحلال ليللة الشك والطمأنينة
بغيره فيجيب عليه الصوم لا غير وكما الحكم الملهم الى الغير عليه السلام حشر
سبب حل الحرق والعقل وجوبها كما استعرفه في الفصل الاتي حشر
هذه الاستدلال بدليل شرعي ولا عقلي وانما يدل عليه الالهام
بعد اطمئنان النفس وانشرح الصدر له وان غفل عن ان بعض
الملهم لا يدل عليه دليل شرعي ولا عقلي فلا يعرف حقيقة الهام الا
بدليل عادي قال لا يعتمد على الالهام الا بعد معرفة مطابقتها بدليل
عقلي او شرعي فالعلم بحقيقة الملهم انما يسو باصديها فلا يكون الهام الا
من العلم الذي انشأه وتخصر والعجب انه نقل في رسالته عن شرح التحرير
من علمه ان ينشرح الصدور ولا يعارضه معارضه خاصا لغيره انتهى
يعني علامة الالهام الحق ولا شك ان هذه العلامة لا تعتبر الا عند
فقد الدليل الشرعي والعقلي **اعلم** ان كفى الالهام حجة للولي عند
فقد الدليل الشرعي والعقلي على الملهم انما يفسر في الديانة لا في ظاهرها
الشرع والظاهرية حجة على غيره فلو خرق السفينة او قتل الصبي في الديانة
ع

فان لم يطمئن النفس
بقوله السابق وهي طمانينة النفس
فان لم يطمئن النفس
بقوله السابق وهي طمانينة النفس
فان لم يطمئن النفس
بقوله السابق وهي طمانينة النفس

فان لم يطمئن النفس
بقوله السابق وهي طمانينة النفس
فان لم يطمئن النفس
بقوله السابق وهي طمانينة النفس
فان لم يطمئن النفس
بقوله السابق وهي طمانينة النفس

المطلق بالالهام كما اجتزأ على نقول ذلك الرجل العشي مما يقبل به
 من اهل الحق في اعرفناه انتهى فقد اتى باعجب العجائب لا كلام في اظهر
 في اذنته بقصة الحضرة فهذا افتراء على الرجل العشي والله مولاه **م**
 انه العمل بالالهام بناء على كون قصة الحضرة شريفة لنبينا عليه السلام **م**
 هو قول عامة العلماء خلافا للاقليين من الشافعية كما عرفت ولم **ن**
 في رسالة ترتيب العلوم انه بالاجماع فمن فعل بعض النماذج معار **ن**
 لنا كسبكي الشافعي حيث قال قصة الحضرة مخصوصة به فلا يجوز قول **ن**
 العلماء وان علم بالكنهانه سيصير ما غيبا كما هو في البقيتي وان **ن**
 شافعية ايضا حيث قال يجوز العمل بالالهام فكان ثلث انا ندعي **ن**
 الاجماع على العمل بالالهام وعيا كقول شريفة من قبلنا شريفة لنبينا عليه **ن**
 السلام فلما دعينا الاجماع نفي معارضته بذكر خلاف البعض ولم ننع **ن**
 ذلك غاية الامر اننا كنا نؤمن بمبنى على قول عامة العلماء فيجب حمل **ن**
 على العمل الصحيح مما امكنه وخلص جوابي يساء الى السالبة الجزئية **ن**
 لا تعارض الموجبة الجزئية بل تعارض الموجبة الكلية وليس كلامي **ن**
 تلك الكلية فاعرف ذلك **الفصل الثاني** قال في المنار الاحكام **ن**
 استأنا وقال شارح المردد بالاعتناء العمل الشريعة بما لا يخرجها قال **ن**
 والمن بالاحكام مثل الحل والحرم والوجوب واليأس بما جعل الشارع **ن**
 سببا له مؤثرا في كمال الوقت لوجوب الصلوة والشر لوجوب الصوم **ن**
 والزنا لوجوب الحد والملك لحل التصرف والكساح لحل الوطى الى **ن**
 غير ذلك والمؤثر في الحقيقة هو حكمه تعالى فالله المذكر على **ن**
 مؤثرة مجازا في ذكر السبب في كتب الاصول يراد بالعلل الشرعية **ن**

من قبل العلماء وان علم بالكنهانه سيصير ما غيبا كما هو في البقيتي وان شافعية ايضا حيث قال يجوز العمل بالالهام فكان ثلث انا ندعي الاجماع على العمل بالالهام وعيا كقول شريفة من قبلنا شريفة لنبينا عليه السلام فلما دعينا الاجماع نفي معارضته بذكر خلاف البعض ولم ننع ذلك غاية الامر اننا كنا نؤمن بمبنى على قول عامة العلماء فيجب حمل على العمل الصحيح مما امكنه وخلص جوابي يساء الى السالبة الجزئية لا تعارض الموجبة الجزئية بل تعارض الموجبة الكلية وليس كلامي تلك الكلية فاعرف ذلك

الشرعية كما سبب الحكم قد يكون محسوسا واكثر وقد يكون غائبا
 دل عليه دليل فان ولادة غير المنكوح دليل على زناها وقد يكون غائبا لم
 يدل عليه دليل وانما يعلم باعلام تعالج الحي والالهام كوجود الحمل
 ليلة المشد وكسب وجوه الخرق والقتل في قصة الحضرة على السلام **ن**
 وهو تعارض الصريحين قال البيضاوي في اائل البقرة الغيب الخفي **ن**
 الذي لا يدركه الحس ولا يقتضيه بداهة العقل وسوقه في الاصل **ن**
 عليه وقسم نصب عليه دليل انتهى وقال الزحري هناك المراد **ن**
 بالغيب الخفي الذي لا ينفذ فيه ابتداء العلم لا يطبق الجبر وانما يعلم **ن**
 منه ما اعلنته او نصب لنا دليله على ان انتهى فالمراد من السبب الخفي **ن**
 في قولنا في العلم الذي انما انكشف في هذه لهم لما انكشف لهم من سبب **ن**
 خفي بحملهم هو السبب الشرعي الغائب الذي لم يدل عليه دليل وانما **ن**
 يعلم بالكشف كقول الشرس ليلة المشد وكعارض الصريحين **ن**
 في قصة الحضرة على السلام فان سبب شرعي غائب لم يدل عليه دليل **ن**
 وانما علم الحضرة على السلام بالكشف انما قلنا فان سبب شرعي لا **ن**
 انه كانه نبيا ويوالراجح فهو شارع فما ذكر سببا للحرق والعقل **ن**
 سبب شرعي البتة وان كان وليا فينبغي لكل البعلاء يذكرو لفعول **ن**
 سببا غير معتبر في شرع نبوي فتشيدنا بقصة الحضرة اقوى **ن**
 دليل على ان مرادنا من السبب الشرعي العلم ان قد يجعل الشارع **ن**
 شيئا سببا للحكم كالسفر لحل الاططار وتجدد ملك الامة **ن**
 لوجوب الاستبراء والبلوغ لتوجه الخطاب مع انه العقل بحكمه **ن**
 المنسوب للسببية هنا شئ يغلب وجوده عند وجوده **ن**

قوله اقوى دليل على ان العلم لا ينفذ فيه ابتداء العلم لا يطبق الجبر وانما يعلم منه ما اعلنته او نصب لنا دليله على ان انتهى فالمراد من السبب الخفي في قولنا في العلم الذي انما انكشف في هذه لهم لما انكشف لهم من سبب خفي بحملهم هو السبب الشرعي الغائب الذي لم يدل عليه دليل وانما يعلم بالكشف كقول الشرس ليلة المشد وكعارض الصريحين في قصة الحضرة على السلام فان سبب شرعي غائب لم يدل عليه دليل وانما علم الحضرة على السلام بالكشف انما قلنا فان سبب شرعي لا انه كانه نبيا ويوالراجح فهو شارع فما ذكر سببا للحرق والعقل سبب شرعي البتة وان كان وليا فينبغي لكل البعلاء يذكرو لفعول سببا غير معتبر في شرع نبوي فتشيدنا بقصة الحضرة اقوى دليل على ان مرادنا من السبب الشرعي العلم ان قد يجعل الشارع شيئا سببا للحكم كالسفر لحل الاططار وتجدد ملك الامة لوجوب الاستبراء والبلوغ لتوجه الخطاب مع انه العقل بحكمه المنسوب للسببية هنا شئ يغلب وجوده عند وجوده

ما جعل الشارح سببا في ما مشقة عند السفر واختلاط المتعبد
 بتجديد ملك الامة وكما قال العقل عند البلوغ كذا الشارح لم يجعل هذه
 الامور اسبابا للاحكام الخفائرها وعدم انضباطها بل جعل سببا
 للاحكام امور ظاهرة مضبوطة يغلب عندها وجود ما يناسب
 ان يكون عمله للاحكام كاعرف في الاصول فمن فهم السبب الخفي
 المحلل في قولنا في بيان العلم الذي انما انكشف حله لهم لما انكشف
 لهم سبب خفي يحل لهم ما يناسب ان يكون سببا ولكن الشارح
 لم يجعل سببا خفيا كالمشقة واختلاط المتعبد وكما قال العقل وعقل
 عزاء بعض السبب الشرعي غائب ليدل عليه دليل وكل غائب يسمى
 خفيا كما قلناه في البيضاوي والزحشر وتبطلنا بقصة الحضرة
 اقول قرينة على ان المراد من السبب الخفي السبب الشرعي الغائب
 لان ما ذكره الحضرة سبب شرعي كما عرفت ثم ذكر مفقدا لما فهم ثم قال
 هذا سفسطة في قروطة وفتح ابنا الاحاد بل هو موقوف على الدين
 موقوف السرم من مصاديق الحضرة ما قال فقد رلق وافترى
 علينا افتراء عظيما فلا اراد فوالا في محكمة القيمة يوم لا تنفع
 الرياسة وافوض امرى الى الله عليه توكلت وهو حي ونعم
 الوكيل **فصل السابعة** ان قلت كيف قال اليا فني كما قلناه
 عنه ان ما جاء من الصوفية مما يخالف العلم الظاهر اما انهم فعلوا
 في حال السكر والغيبه عن احسانهم فلهو غير مكلفين في ذلك الحال
 اوله تاويل في الباطن يعرفه علماء الباطن كما في قصة موسى
 والحضر عليهم السلام انتم مع ان هذا التزديد غير صاير

ان يتحمل ان يتعمد والذنب لما قال القشيري في رسالة المشهور لا يجب
 العصمة في العلى فيتحمل ان يصعد من الذنب بلا امر او رجاء وقد
 قيل للجنيد الولى هل يرى فقال وكان امر الله قد را مقدورا استرى
 ويحتمل ان يشبه عليه بعض امور الدين فيحسب الحرام حلالا فيفعل
 قلت تزديده ذلك مبني على حسن الظن بهم وحسن الظن لا يمنع اعتناء
 صدور الذنب منهم وحسن الظن بالولى واجب كما قال في المذرك
 في قوله اجتنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن اثم **قال الزبير**
 يرونك باهل الخير سوءا واما اهل الفسق فانما انظروا فيهم مثل
 الذي ظهر منهم انتمى ما في المذرك فتقول مراد اليا في الصوفية
 هم الذين اشتهروا بين الامة بالولاية كما يريدهم جنيد والشبلي
 وابنا ادم وغيرهم المذكورين في رسالة القشيري وقد اشنى القشيري
 عليهم في اول رسالته بما يجب حسن الظن بهم من نقل عن ابن
 تيمية ليس شرط الولى ان يكون معصوما لا يغلط ولا يحظى بل
 يجوز ان يقع عليه بعض علوم الشريعة الى اخر ما قال وكان يريد
 الاعتراض على حصر تزديد اليا في وقد عرفت جوابه وليكن
 اخر الرسالة الحمد لله الذي بعثه وجلا له تتم الصالحات
 وسبحان زينار العزة عماه
 بصفحة وسلام على المرسلين
 والحمد لله رب العالمين

King Saud University



جامعة الملك سعود

Copyright © King Saud University

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ومجده وصلوة على رسوله سبحانه من ليس له
مكان ولا يجري عليه زمان سبحانه من لا تتركه
العيون ولا يصفه الواصفون يقول الباء
الفقيه المحقق محمد بن عيسى المكنى بسايقلي زاده
ادخله الله سبحانه الجنة بدون ان يجاسبه على ائمة
المسيئة آمين ان قلت ما تقول في مسلم يعتقد
الله تعالى مكانا او جهة وما يتبعها من
الصورة والجوارح والانتقال والقيام والقعود
فما دل عليه ظواهر النصوص ان يكفر ام لا قلت
اضع له رسالة اسمتها رسالة التنزيهات
قال في المواقف وشرحه في مقصدا ان المخالف
للمحق من اهل القبلة هل يكفر ان المسائل التي اختلف
فيها اهل القبلة تكون الله تعالى غير متجه ولا
جهة لم يثبت النبي عليه الصلوة والسلام
عن اعتقاد من حكم باسلامه فيها ولا الصلوة
ولا التابعون وانما نعلم ان الاعراب الذين
جاء اليه صلى الله عليه وسلم ما كانوا كلهم عالمين
بانه تعالى ليس بجسم ولا في مكان ووجهة
وورد الكتاب والسنة بما يتجمله المبطل

معارضاً

معارضاً لما يحتاج به الحق فعلم ان صحة دين الاسلام
لا يتوقف على معرفة الحق في تلك المسائل وان لم يفسرها
ليس قادراً في حقيقة الاسلام والا لوجب ان
يبحث عن كيفية اعتقادهم فيها لكن لم يجر حديث
شيء منها في زمانه عليه الصلوة والسلام ولا
في زمانهم اصلاً فلا يجوز الاقدام على تكفير المخفي
فيها اذ فيه خطر عظيم انتهى مختصراً والخطر العظيم
لزوم ترك النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه والتأثير
صيانة عوام المسلمين عما يكفرون به ولزوم
الكفار غالب المسلمين اذ قل من يعرف الحق في تلك
المسائل قوله بما يتجمله المبطل اذ ورد الرحمن
على العرش استوى اذ منته من في السماء اليه
يصعد الكلم الطيب يخرج الملائكة والروح
البريد الله فوق ايديهم وجادريك وحي يوم
ربك ولتصنع على عيني ام من هو قائم على كل نفس
واشياءها وفي الحديث اذا قلعت على كرسى سيدان الله
خلق آدم على صورة الجوارح لا تكون الا في
الجسم فاثباتها اثباته لكن تلك النصوص يجب
تاويلها لتعارضها بالبراهين العقلية الدالة
على تنزهه تعالى عن تلك الامور قوله ليس قادراً
في حقيقة الاسلام وذلك لان تنزهه تعالى
عن الجسمية والمكان والجهة من ضروريات الاله

بل اجتهاديات الدين وبقينيات العقل حتى
لو كان من ضروريات الدين لكان الخطا فيها
قادحا في حقيقة الاسلام لما قال في النهاية لانزع
في تكفير من انكر ضروريات الدين ولما في المواقف
وشرحه في اخر الكتاب ولا يكفر احد من اهل القبلة
الا بما فيه نفي الصانع القادر الصليم او شره او
انكار النبوة او انكار ما علم ضرورة بحجته صلى الله عليه وسلم
به او انكار الحج عليه كما استدل المحرمات التي اجمع على
حرمتها فان كان كذلك المجمع عليه مما علم ضرورة
من الدين فذا انظر ظاهره داخل فيما تقدم ذكره ولا
والا فان كان اجماعا ظاهريا فلا كفر عما افته
وان كان قطعيا ففيه خلاف واما ما عدا ذلك
فالقاتل به مبتدع غير كاف استمرى قوله ففيه اي
في كفر منكر ما ثبت به والاجماع القطع اجماع الصما
رضي الله عنه اذا تواتر نقل اجماعهم وقد عرفت ان
الصما لم يجز فيهم حديث ان الله تعالى ليس مجسم
ولا في جهة ولا في مكان فضلا ان يجمعوا عليه
لكن خواصهم كانوا يعملون تترهه ثمانية المذكور
قوله واما ما عدا ذلك اي مما اجمع اهل السنة بعد
الجماع على خلافه اذا ما اختلفوا فيه فليس عليه اعتقاد
احد طرفيه بدعة وقد اجمع اهل السنة بعد الجماع على
ان الله تعالى موجود قائم بنفسه ليس مجسم لا
كثيف ولا لطيف ولا جزء ولا ينحى ولا شيء يقوم

باصنام

باصنام وليس له صورة ولا جادة ولا شيء مما هو
من خواص الاجسام وليس في مكان سواء كان بمعنى
ما يمنع الجسم عن النزول او بمعنى السطح الباطن
او بمعنى البعد المحرر وليس في جهة اصلا من جهات
العالم وبعثا في العالم وليس له جهة اصلا اذ الجهة
من خواص الجسم والجزء وما قام بهما فاعتقاد
هما دل عليه ظواهر النصوص من تلك الامور
تعالى بدعة وليس بكفر ان قلت ما قال في شرح
المواقف وان الخطا فيها ليس قادحا في حقيقة
الاسلام ينافي ما في الفتاوى الخفية من كفر
يعتقد الله تعالى مكانا او جهة او جسمية او صورة
او جوارح او قيا ما او عقودا مما دل عليه ظواهر
النصوص كما قال في التاتارخانية من وصف الله
تعالى فوق او تحت كفر وقال في البرازية من
قال دست خدای در آست كفر وقيل ان عني
به الجادة كفر وان عني به القدرة لا وقال في التاتار
خانية لو قال ليس الله تعالى انصافا او قام للانصاف
كفر وهكذا ما قلت في المواقف وشرحه مبني
على اي الا شعري لان صاحب المواقف شافعي
اشعري والشارح وان كان حنفيا لكنه تفرغ
مذهبا لمص وقوله ذلك الشارح وان الخطا
فيها ليس قادحا في حقيقة الاسلام يستلزم
لشككته وهي ان احدا لا يكفر بالخطا فيها سواء

قال

كان من العوام ومن الخواص اطلع على برهان تزيده
تعالى عنها اوله بطلع وبرهانه عقلي وما في الفتاوى
المنقضية مبنى على راي ابي حنيفة رحمه الله عليه ومبنى
اخلاف بينهما في ذلك هو الخلاف في ان الحسن في حق
بمعنى ايجاب الثواب والعقاب هل يعرفان عقلا
اولا قال الاشعري بالثاني فلا يعرف عنده و
شيء ومرتبة الا من جهة الشارح وابي حنيفة بالاول
فيعرف عنده وجوب بعض الاشياء ومرتبتها بالعقل
ومن ذلك عرف وجوب معرفة الخالق بصفات على
قدر الطاقة بدون مرجح اذ وجوب شيء يتوقفه
على القدرة عليه بدون مرجح كما عرف في اصول الفقه
ولا قدرة على معرفة شيء نظري الا بعد معرفة
دليله وبعد القدرة على الانتقال منه اليه ووجوب
الخالق نظري دل عليه المصنوعات واما صفاته فهي
تنقسم الى ما دل عليها المصنوعات وهي الصفات التي
لا يمكن خلق هذه المصنوعات الا بها وهي الحياة
والقدرة والارادة والعلم وسلب ضداتها
والى ما يدل عليها المصنوعات وهي تنقسم الى ما
يستقل في معرفتها العقل بل يتوقف معرفتها على
السمع من الشارح وهي كالكلام والحلم والفقر
والعدل والى ما يستقل في معرفتها العقل بترتيب
المقدمات وهي سلب المكان والجهة والجسمية من
الصورة والجوارح والنوم والنوبة والولادة

تنقسم

الاشعري

٩٠

وعنه لك بما يتوقف على الجسمية ولما كان دليل وجود
الخالق بصفات لا يمكن الخلق الا بها هو المصنوعات
وكل عاقل يعلم المصنوعات ويتصور قدرته بدون
مرجح على الانتقال منها اليه والعقل يعرف وجوب معرفة
الخالق بصفات على قدر الطاقة بدون مرجح عنداني
حنيفة قال ابو حنيفة لا عذر لعاقلة في الجهل بالخالق لما يرى
من خلق السموات والارض وخلق نفسه ولو لم
يبعث الله رسولا لوجب على الخلق معرفته بعقولهم
كذا قاله على القاري نقلا عن الحاكم الشريفي قوله بخالفه
اي بوجوده بخالفه بصفات لا يمكن خلقه الا بها قوله
ولو لم يبعث الله رسولا اي رسولا يبين عن وجود
الخالق بصفات التي يتوقف عليها الخلق وعن وجوب
معرفة تلك الصفات قوله بعقولهم يتعلق بوجوب
ومعرفة على التنازع قال في المنار من لم تبلغ اليه
الدعوة اذا لم يعتقد ايمانا ولا كفرا من اهل النان
وقال شارحه لوجب الايمان بجمد العقل انتهى
يعني لا يتوقف عنداني حنيفة معرفة وجوب الايمان
بالخالق على اخبار الرسل بل يستقل فيها العقل
اما قدرة كل عاقل على الانتقال من المصنوعات الى
الخالق فكما قال في شرح المواقف في مرصدا احسن
تصور امتياز الشيء الى الشيء غيره ضروري
فالاحتياج اليه يسمى قوة والاحتياج معلوق انتهى
يعني احتياج الشيء الممكن واما قدرته على الانتقال

كان

منها الى صفات لا يمكن لخلق الابرار ان يفتقدوا
 في شرح قول الشيخ في القادر العليم السميع الشاهد
 المريد ان براهمة العقل جازمة بان تحدث العالي
 هذا النمط البديع والنظام الحكيم مع ما يشتمل
 عليها من الافعال المتقنة والتفويض المستحسن
 بدون هذه الصفات انتهى الشاهد والمريد مترادفان
 وفي دلالة المصنوعات على السميع نظروا لم يقل
 الا شري بالوجود العقل فائدة المنار وعند لا شوية
 ان غفل عن الاعتقادى بالخالق حتى هلك واعتقد الشك
 ولم تبلغ الدعوة كان مغدورا وقال شارح من المقبر
 عندهم هو السميع دون العقل انتهى يعني ان العقل
 عندهم لا يعرف وجوب معرفة الخالق وحده وان عرف
 بالاتفاق وجوب الخالق بصفاته المذكورة بالنظر في
 في المصنوعات محل واما المكان والجهة والجمية
 وما يتوقف عليها من الصورة والمواد مما دل
 عليه ظهور النصوص فالعقل وان استقل في معرفة
 سلبا عنه تعالى بلا خلاف بين الى ٢ والا شري
 لكن لا بالنظر في المصنوعات اذ هي تدل على سلبها
 عنه تعالى بل بالنظر في مقدمات عقلية قررناها
 المتكلم ولا يقدر قدرة بدون مرجع على عقلها وعلى
 الانتقال منها الى تلك السبل الى الخالق الذي المماثل
 بالميزان اقول والله اعلم فالعوالم اعني الذين لا
 يقدر من على تفعل تلك المقدمات وعلى استنتاج تلك

البخيرة

السلوب

السلوب عنها قدرة بدون مرجع لا يكفرون ولا ديانة
 ولا ظاهرا لا عند الا شعري ولا عند اني ٢ باعتقاد
 بعض تلك الامور اوجيها له تعالى على ما دل عليه ظهور
 النصوص اذ ليس سلبا عنه تعالى من ضروريات
 الدين كما سبق والعقل وان اوجب عند اني ٢
 خلافا للا شعري معرفة الخالق بصفاته بقدر الظاهر
 بدون مرجع لكن العوام لا طاقة لهم بدون مرجع
 فيهم سلبا عنه تعالى اذ لا طاقة لهم بفهم تلك
 المقدمات واستنتاج تلك السلوب عنها ولا يحصل
 لهم انهم بتلك السلوب بمجرد تقليد العلماء
 ببل براهمة الوهم سلبا جهة او الخلق او الجمية ٥
 مطلقا عن موجود قائم بنفسه كما قال في شرحه
 الموافق فيل مرصدا الوحدة الوهم يحكم براهمة ان
 كل موجود قائم بنفسه فهو متميز ومخصوص بجهة
 انتهى اقول وهذا يتعكس بعكس النقيض الى ان
 كل ما ليس متميزا او ليس بمخصوص بجهة فهو ليس
 بموجود قائم بنفسه اقول وكل موجود قائم بنفسه
 متميز ومخصوص بجهة فهو جسم او جزء ينتج هذا مع القضية
 المنقولة عن شرح الموافق ان كل موجود قائم بنفسه
 فهو جسم او جزء وهو يتعكس بعكس النقيض الى ان
 كل ما ليس بجسم ولا جزء فهو ليس بموجود قائم بنفسه
 وباجمله ان الوهم يحكم براهمة ان كل ما ليس متميزا او
 ليس بمخصوص بجهة او ليس بجسم ولا جزء فهو ليس

رضته

بموجود قائم بنفسه وسننقل عن الرازي مثل المنقول
 عن شرح المواقف قول لكن البرهان العقلي دل على شدة
 موجود قائم بنفسه منزه عن تلك الأمور وهو الله تعالى
 فلا يحصل الجزم بسلب تلك الأمور عنه تعالى لا بفعل ذلك
 البرهان فان قدرت على احد لم يطع على برهان تنزهه
 تعالى عن هذه الأمور ولم يستتبع منه سلب جهة مطلقا
 عنه تعالى او سلب الجزم مطلقا او سلب الجسمية مطلقا فلا
 يحصل الا تعقل ذلك السلب بصورة بدون الجزم
 به وهو ليس بشئ معتبر في الايمان لما قال في شرح
 العقايد عند تعريف الايمان بالتصديق وليس حقيقة
 التصديق ان يقع في العقل نسبة الصدق الى الحق او
 المميز من غير اذعان وقبول بل هو اذعان وقبول
 لذلك بحيث يقع عليه اسم التسليم انتهى ومعنى الاذعان
 الجزم وقال فيه في بيان عدد الانبياء ولا عبرة بالنظر
 في باب الاعتقادات انتهى يعني الظن الذي لم يبلغ
 حد الجزم اقول فلا عبرة فيه بالتعقل والتصور بالطرق
 الاولى اقول فالعوام كالا يكفرون باعتقاد هذه
 الامور كما علموا دل عليه ظواهر النصوص لا يجب عليهم
 تمصيل الجزم بسلب هذه الامور عنه تعالى بطلب الاطلاق
 على ذلك البرهان العقلي واستنتاج ذلك السلب
 عنه وان سمعوا بالتواتر اجماع اهل السنة على سلبها
 عنه تعالى اذ في ذلك الطلب مرجع عظيم عليهم ومناط

التكليف

التكليف في القدرة الممكنة بدون مرجع كما عرف
 في اصول الفقه وقال تعالى وما جعل عليكم في الدين
 من مرجع قال البيضاوي اي ضيق بتكليف ما يشتد قيدا
 به عليهم اشارة الى الرخصة في اغفال بعض ما امرهم
 به حيث شق عليهم لقوله عليه السلام اذا امرتكم بشئ
 فأتوه منه ما استطعتم انتهى يعني ما استطعتم بدون
 مرجع واما الخواص وهم الذين ذلك السلب عنه فيجب عليهم
 تمصيل الجزم بسلب هذه الامور عنه تعالى بعد ان اجماع
 اهل السنة على ذلك ولا خلاف بين اني
 ج والاشعري ويكفر منهم ديانة من شك في ذلك السلب
 بعد تعقل برهانه وظاهرا ان كان مظنة تعقل بان كان
 ذلكا ميزانيا مستلزما بكتاب كلاحي اشتمل عليه كالمواقف
 وذلك عند اني ج خلافه لا لشعري اذ لا يكفر عنه
 من شك فيه وان تعقل برهانه لا انه ليس من ضروريات
 الدين بل من اجتهاد ديانة فهو ليس من اركان الايمان
 شرعا لكنه من يقينيات العقل ولا يجب عنده الايمان
 بالتعقل كما سبق فاني الفتاوى الخفية من ذكره من
 يعتقد شيئا من تلك الامور له تعالى فيجب تقييده
 بمن يعتقد بعد تعقل برهان سلبه عنه تعالى وقد
 على الانتقال منه الى سلبه ولا عذر لا تكاد شي من
 اركان الايمان او الشك فيه بعد حصول سبب العلم
 به وهذا هو الكفر ديانة واما ظاهره فيكفر من
 اعتقد شيئا منه له تعالى بعد كونه مظنة تعقل ذلك

البرهان

بدون قدرة بدون مرجع
 على تعقل ذلك البرهان واستنتاج

وقدرة الاثقال منه الى سلبه عنه تعالى بان كان زكيا
 مزاينا اشتغل بكتاب كلا حتى اشتمل على ذلك البرهان
 كالمواقف ونظيرة ذلك ان من انك شئنا من ضروريات
 الدين او شئنا فيه فانما يكفر ديانة بعد ان حصل منه
 سبب علمه من جهة الشارح وهو التواتر فلا يكفر
 ان لم يبلغ اليه من جهة الشارح اصاله او بلغ بالاخذ
 وظاهرا بعد كونه منظمة حصو سبب علمه عنده بان مكث
 في بلد الاصل بعد ان شئنا شئنا افضا عدا ونزهره تما
 عن الامور المذكورة لم يتواتر من جهة الشارح بل انما
 علم بالبرهان العقلي وتواتر اهل السنة لا ينهي الى قول
 من الشارح يفيد اليقين بتلك السلوك بل ينهي الى
 اليقين بالبرهان العقلي والتواتر لا يفيد اليقين ما لم يستند الى
 المحسوس سيما او غيره كما في التنوع نعم قد اشار اليه النظر
 لكن لا يحصل منه اليقين وسند كراشئنا الله تعالى
 فصل في بيان ان هذه السلوك يست ماعلم ضرورة بحج
 الرسول به قال في المواقف الايمان هو التصديق للرسول
 في جميع ماعلم ضرورة مجيبه به اجمالا فيما علم اجمالا وتفصيلا
 فيما علم تفصيلا والكفر عدم تصديق الرسول في بعض ما
 علم ضرورة مجيبه به وقال على القاري في شرح الفقه الاكبر و
 المراد من المعلوم ضرورة كونه من الدين كونه بحيث يعلم العامة
 من غير افتقار الى نظر واستدلال كوحدة الصانع وجوب
 الصلوة وحرمة الخمر ونحوها انتهى قوله يعلم العامة من غير
 اقتقار عنه يعلم من النصوص القطعية التي لا معارض
 لها

فصل

لها كل من يعلم او ضاع الفاظها من افتقار الى اجتهادها
 بان لا يكون في الفاظ النصوص احتمال لعدم دلالتها عليه
 وان كان احتمالا بعيدا ناشئا عن دليل لما قال في شرح المواقف
 في المقصد الرابع من مصاص مقاصد اقسام العالم قال العالم
 الرزقي في المحصل العلوم كلها ضرورية ابتداء ولا رتبة
 عنها لزوما ضروريا فانه ان بقي احتمال عدم اللزوم
 ولو على بعد الوجوه لم يكن علما وقال ناقده اراد بالضرورة
 معنى اليقين دون البديهي المستغنى عن النظر وقد
 يسمى كل اليقنيات ضروريا انتهى ما في شرح
 المواقف انما قال العلوم كلها ضرورية لان العلم
 في اللغة والعرف العام والشرع بمعنى اليقين كما
 في شرح المواقف وقد قيد العلم في تعريف الايمان
 والكفر بالضرورة فالمراد بالضرورة ههنا هو
 معنى البديهة والاستقناء عن النظر والاستدلال
 لا معنى اليقين مطلقا والافعال القيد مع ان ما
 نقلناه عن على القاري صريح في ان المراد بالضرورة
 هنا هو البديهة فالمراد من العلم في تعريف الايمان
 والكفر هو العلم البديهي من النصوص المتواترة
 لا الظن ولا العلم الاستدلالي لعدم اعتقاد ما
 ثبت بالنصوص ظنا او علما استدلاليا ليس
 بكفر شرعا ولم يعلم من نص متواتر تنزهه تعالى عن
 جسمية وجهته والمكان فضلا ان يعلم ضرورة
 ولذا اختلف فيه اهل القبلة ولم يجز عند الاشعري

لانها اما ضرورية
 البديهي

الاقدام على الكفار من اخطاء فيه كما سبق نقلا
 عن شرح المواقف ان قلت ليس يعلم ضرورة
 تنزهه تعالى عن المذكورات من قوله تعالى وربك
 الغني سبحانه هو الغني وان الله لغني عن العالمين
 ليس كمثل شيء لان انشاء شيء منها له تعالى
 يجب افتقاره تعالى وما ثلثة للملوك ان قلت
 ايات الغني ليست نصافي الا ستفراق اعني
 الغني عن كل شيء اذا احتمل التفتيد بمثل عباده او
 الولد لكن المتبادر من الاطلاق في الاستفراق
 فيتمثل الحق عليه وهذا بعيد الظن في الاستفراق
 لا اليقين سوى قوله تعالى لغني عن العالمين فان
 اللوم في العالمين لا يستفراق لكن قال في
 الكشاف العالم اسم لذوي العلم من الملائكة
 والنفيلين وقيل كل ما علم به الخالق من الاجسام
 والاعراض انتهى وقد سبق نقلا عن الرازي
 انه ان بقي احتمال عدم اللزوم ولو على بعد الوجه
 لم يكن علما اقول فضلا ان يكون ضروريا واما
 نفى المثل فليس ايضا نصافي نفى شيء من تلك الامور
 لما في المواقف المثبت عند اهل الحق من المتكلمين
 هما الموجودان المشترك كان في جميع صفات النفس
 وقال شارحه المراد بصفاء النفس مالا يحتاج في
 وصف الشيء بها الى العقل تفعل امر زايد عليه كالا
 كالاتينية والمصيقية والوجود والتبليدية

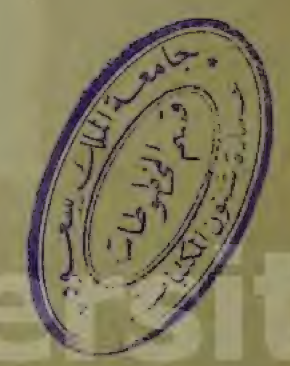
للاثر

للأشياء ويقابلها الصفات المعنوية وهي التي
 يحتاج في وصف الشيء بها الى العقل امر زايد
 على الموصوف كالقائز والمحدث انتهى اقول
 وكالكون في جهة فلاية في معنى رفع الوجود الكلي
 فيكفي في نفى المثل عنه كما تبين تمام جميع اعتبار
 بصفة واحدة نفسية كالحياة او الوجود او الحقيقة
 مع ان الكون في جهة ومكان ليس من صفات النفس
 لكن لما زيد كالمبالغة احتمل ان يراد شدة القهر
 عن جميع اعتبار في بعض صفات النفس وان يراد
 السلب الكلي بان يكون المعنى لا يماثل شيء لا في
 ذاته ولا في شيء من صفاته نفسية او غير نفسية
 وتعل اهل السنة اجمعوا على جملته على الاطلاق الثاني
 ويثبتني على ذلك ما قال الرازي في التفسير الكبير
 ومثبت الجهة يستلزم بقوله تعالى الرحمن على العرش
 استوى والثاني يستلزم بقوله ليس كمثل شيء
 انتهى والثاني هم اهل السنة جميعا ونفي الجهة بهذه
 الآية يتوقف على الاحتمال حملها على الاحتمال الثاني
 لكن هذه الآية يستلزم الاقتناع وبرهانهم
 عليه هو الدليل العقلي **مطل** ان قلت هل يجوز
 للعقل ان يذكر والعوام تنزهه تعالى عن المذكور
 قلت قال الرازي في التفسير الكبير عند قوله
 واخر مشاهرات القرآن مشتمل على دعوى الخواص
 والعوام وطبايع العوام ينسوا في اكثر الامور

عن ادراك المتأيق من سماع من العوام في اول الامر
 اثبات موجود ليس بجسم ومتغير ولا متار الى ظن ان
 هذا عدم ونقي فوقع في التعطيل فكان الاصلح ان
 يجابوا بالفاظ دالة على بعض ما توهموه انتهى
 قوله في اول الامر يعني قبل فهم برهان نبوت موجود
 واجبا لوجود ليس بجسم ولا يتغير ولا متار الى
 وجرهانه على مذكور في كتاب الكلام قوله ظن
 ان هذا عدم وذلك لان بداهة الوهم بنفي وجود
 موجود وكذلك كما ذكرناه قوله فوقع في التعطيل
 العالم الصانع وذا كثر بلا خلاف قوله فكان
 الاصلح يعني فلذا اشتمل القرآن والحديث على ذكره
 تعالى على بعض ما توهمه العوام وهو كونه جسما لطفا
 اكبر من كل شيء في جهة الفوق على العرش تارة
 وقدم وقام وقعود الى غير ذلك مما ورد في ظاهر
 ولم يشتمل على ذكره تعالى على ما هو الحق لثلايق
 العوام في التعطيل لكن رما له وظهر من هذا
 انه لا يجوز للعلماء ان يذكروا للعوام في وصفه
 كما ما يقعون به في التعطيل بل يجب تقريرهم ما
 على ما دل عليه ظواهر النصوص وبجمله ان سنة
 الله ورسوله في ارشادهم تقريرهم على بعض ما
 توهموه في الله تعالى وقد قال صلى الله عليه وسلم
 بالما في عصاة بعد ذكر العرش فوق السموات

ايرتعيل

جسماء صور المكان ووجهه فورد
 ظاهر الكتاب والسنة



على بعض ما توهمون

ثم الله فوق ذلك وانما قال الرازي على بعض ما توهموه
 لان القرآن والحديث اشتملا على نفي بعض ما توهموه
 كالزوجة والولد والسنة والنوم والفضلة لكني اقول
 والله اعلم لو ذكر لهم انه تعالى ليس بجسم ولا في جهة ومكان لا
 يفهمون من نفي جسم الا نفي الكسافة لا نفي المقدار
 والتركيب ايضا ومن نفي جهة الا نفي الانقطاع
 عما لا يفهم الى ما لا يتفهم ومن نفي المكان الا نفي
 المكان العاوي او السطح الباطن ايضا لا نفي البعد
 مجرد ايضا فلا يعقون في التعطيل وكذا لا يعقون
 فيه نفي الصورة واللون والبحارح اما لو صرح لهم بنفي
 الجسم او المكان او جهة مطلقا يقعون البتة في
 التعطيل وبجمله لا يجوز ان يذكر للعوام في وصفه ما
 ما يقعون به في التعطيل لان النبي عليه السلام كان
 ما مورا به ان يكلم الناس على قدر عقولهم كما يساق
 نقلا عن الطيبي فكذلك امته من ان يكرادق العلوم
 لا يميل الناس هذا ما بلغ اليه فكري في هذه المسئلة
 بعد ما مل طوبى وفوق كل ذي علم عليم مصلح ويدل
 على بعض ما ذكرنا ما في المصابيح عن ابن رزين العقلي
 قال قلت يا رسول الله اين كان ربنا قبل ان يخلق
 خلقه فقال في عماء الحديث اقول فاجاب بما يوهم المكان
 تقريره على طنة المكان له تعالى ولم يجبه بنفي المكان
 لثلايق في التعطيل وفي المصابيح قال صلى الله عليه وسلم
 لا عزة اندري ما الله ان عرشه على ستمائة وانه

ليشطبه اطيح الرجل بالركب قال الطيبي نقله عن معالي
 السنن قوله صلى الله عليه وسلم وان ليشطبه ان يدبه
 تقرير عظمة الله تعالى وافهم انما طيب من حيث يدركه
 فهمه اذ كان اعرابيا جافيا لا علم له اشترى يعني افهم
 انما طيب عظمته كما من طريق يدركه فهمه وهو كونه
 به جسميا وفي مكانا وهم له انه تعالى على العرش وان العرش
 ليشطبه من عظمة جسمه لان ذلك الاعرابي لا يفهم عظمته
 كما من غير ذلك الطريق وفي المصباح قال صلى الله تعالى
 عليه وسلم لجارية ابن الله فقالت في السماء قال من انا قالت
 رسول الله قال صلى الله تعالى عليه وسلم لما تكلموا اعتقوا فانها
 مؤمنة انتهى قال الطيبي انما قال هي مؤمنة لان كذا
 العرب كانوا يعبدون الاصنام فلما قالت في السماء فهم
 منها انها موحدة تريد بذلك نفى الهيئته الاصنام
 التي في الارض لا ثبات السماء مكانا ولا انه صلى الله تعالى
 عليه وسلم لما كان ما مورابا ان يكلم الناس على قدر عقولهم
 ويهديهم الى الحق على حسب فهمهم ووجهها تقتقدان
 مستحق للعبودية الى يدبر الارض والسماء الى الارض
 لا الالهة التي يعبد المشركون فنفى منها بذلك
 ولم يكلفها اعتقاد ما هو صفة التوحيد وحقيقة التثنية
 انتهى خلاصة التوجيه الثاني انه صلى الله تعالى عليه
 وسلم فهم منها انها تقتقد السماء مكانا له تعالى في كنه
 لما نفتت مشرك الاصنام فنفى منها بذلك ولم يكلفها اعتقاد
 تفرقه تعالى عن المكان لما ان عقلها لا يبلغ الى ذلك كما

من
 ان

ان تقع بذلك في النقط والنبذ على الله عليه وسلم
 ما موربان يكلم الناس على عقولهم ويرى من التوجيه
 في التوجيه التفصيلي انما بورى لاي شطط التصديق
 بجميع صفات الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم اعترفوا فانها
 مؤمنة بقوله صلى الله عليه وسلم لها ابن الله فقالت في السماء
 اشترى يعني لاي شطط في ايمان جميع المكلفين التصديق
 بجميع صفاته تعالى لان التنزه عن المكان لاي شطط في ايمان
 من لا يقدر على فهمه كذلك الجارية اقوالا وفي عليه سائر
 ما لا يقدر العوام على فهمه تنزهه تعالى عنه مما ورد به ظاهر
 النص وبالجمل كثر في الكتاب والسنة ذكر المكان والمجربة اعني
 جهة العلو والاشغال والجوارح مثل اليد والوجه له تعالى
 ويعلمون انهم مؤمنون وفي المسامحة جبرلة يقتقدون ظاهر
 وانرا على حقايقها فلو كفو بااعتقاد ظواهرها لايستحق
 النبي صلى الله عليه وسلم بيان تاويلها ولم ينقل ذلك عنه
 صلى الله تعالى عليه وسلم في الكتب المغيرة ولم يرد نص صريح
 بنفي هذه الامور عنه تعالى فصل ان قلت قد ذكرت حكم
 الاعتقاد فما حكم التكليم باثبات شيء من تلك الامور له
 تعالى كما دل عليه ظاهر النص قلت ان كان المتكلم عاميا
 جاهلا فلا يكفر لا ظاهرا ولا باطنا بانه عند ابر حنيفة
 رحمه الله لا يكفر عند الاشعري اذ لا يكفر العام عند جميعه
 باعتقاد ذلك كما سبق وان كان من العلماء فان لم يطلع
 على بيان تنزهه تعالى عنه فلا يكفر بانه عند ابر حنيفة
 رحمه الله كما لا يكفر عند الاشعري رحمه الله وان اراد

على اربعة اشياء اولها ان الجوارح من الصفات يقال ان تنزهها

ف

الحقيقة واما ان اطلع فحكمه عند ابي حنيفة رحمه الله في ما انتا
 وفي التجنيح لو قال الله تعالى على السماء او على العرش فهذا الكلام
 على ثلثة اوجه ان اراد بذلك حكاية ظاهرها لانية والحديث لا يقض
 لانه متناول وان اراد اثبات المكان والجبهة يكفر وان قال بهذا
 الكلام بلا ويل وتأثر يكفر وعند الفتوى اشهر في قول بتفصيل
 المذكور في الكفر ديانة عند ابي حنيفة رحمه الله ولم ابيان الكفر
 ظاهرا منها عندة فنقول والله اعلم ان كان القائل من العلماء
 فهو مظنة ان يعلم تاويله ويريد به فلا يكفر ظاهرا لانه لم يظهر
 اعتقاده المكان حقيقة بل قال ما يحتمل التأويل وانما قلنا فهو
 مظنة ان يعلم لان ذلك وقع في القرآن بارادة التأويل والعلم
 مظنة ان يعلم ما في القرآن مع تاويله الذي اجمع عليه اهل البيت
 وان كان جاهلا فلا يكفر ايضا ظاهرا كما لا يكفر ديانة باعتقاده
 ذلك هذا ان ورد في النص نسبة ذلك المكان اليه تعالى
 بارادة كالمذكور وكان قال الله معي لقوله تعالى وهو معكم
 اينما كنتم والا كان قال الله تعالى في بيته او في قلبه او في راس هذا
 الشجر او الجبل فيكفر عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه ظاهرا
 ان كان مظنة ان يعلم برهان تنزيهه تعالى عن المكان بان
 كان عالما مستغلا بعين الكلام ولم تقم قرينة على ارادة التأويل
 التأويل ودبانه ايضا ان اراد الحقيقة وعلم برهان تنزيهه
 عن المكان فهذا باب غامض قول ابي اريد بذلك حكاية ظاهرها
 لانية والحديث يعني ان اراد حكاية ظاهرها مع اعتقاده
 التأويل فقد ولو اجمالاً تأمل قوله وان قال بهذا الكلام يعني
 من عند نفسه واما ان قرأه في الكتاب والسنة فلا يكفر

وان كان لا يؤول وتأمل في كونه على الاصح
 في غير ذلك مما لا يدع حجة على ان لا يحل التحريف فان عارف
 مظنة ان يعلم لان ذلك وقع في القرآن بارادة التأويل والعلم
 مظنة ان يعلم ما في القرآن مع تاويله الذي اجمع عليه اهل البيت
 وان كان جاهلا فلا يكفر ايضا ظاهرا كما لا يكفر ديانة باعتقاده
 ذلك هذا ان ورد في النص نسبة ذلك المكان اليه تعالى
 بارادة كالمذكور وكان قال الله معي لقوله تعالى وهو معكم
 اينما كنتم والا كان قال الله تعالى في بيته او في قلبه او في راس هذا
 الشجر او الجبل فيكفر عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه ظاهرا
 ان كان مظنة ان يعلم برهان تنزيهه تعالى عن المكان بان
 كان عالما مستغلا بعين الكلام ولم تقم قرينة على ارادة التأويل
 التأويل ودبانه ايضا ان اراد الحقيقة وعلم برهان تنزيهه
 عن المكان فهذا باب غامض قول ابي اريد بذلك حكاية ظاهرها
 لانية والحديث يعني ان اراد حكاية ظاهرها مع اعتقاده
 التأويل فقد ولو اجمالاً تأمل قوله وان قال بهذا الكلام يعني
 من عند نفسه واما ان قرأه في الكتاب والسنة فلا يكفر

عند

عند عدم التأويل والتأمل لانه تأمل كمن يكفر عند ارادة
 اثباتها حقيقة قوله وعليه الفتوى داخل فيما قاله الثاني
 وفي النصاب لو اطلق كلمة الكفر لانه لا يعتقد معناه اختلف
 جواب المشايخ والا صح ان يكفر لانه يستخف به بينه انتهى ابي حنيفة
 عند الله تعالى قوله لا يعتقد معناه اختلف لانه ثلث احوال اما ان يقصد
 بها معناه ان يقصد الكذب او يقصد بها تأويلها الذي يخرجها
 عن كونها كلمة كفر ولا يقصد بها شيئا بان قالها بلا تأمل فعلى الاول
 والثالث يكفر على الاصح واما لو قالها سريرا تأويلها فان قصد
 بذلك المزاح فزأكره بل خلاف لانه استخفاف بالدين
 وان لم يقصد بذلك فزأجل قاله للقاء اقتضاه لا يكفر
 ديانة وذا خلاف واما تفصيل الكفر فلهذا فقول كلمة
 الكفر هي الكلمة التي معناها الموضوع له في اصطلاح
 التي طب كفاي علام تصديق الرسول في بعض ما علم
 ضرورة مجيئه من عنده تعالى والمراد من الكلمة هي ليس
 ما هو مصطلح التحريف بل الكلام المصدق فان ظهر قصد قائلها
 المزاح فيكفر ظاهرا بل بتفصيل كما يكفر ديانة بلا تفصيل
 ان قصد المزاح والا فان لم يكن استغلا لكلمة الكفر
 على قصد تأويلها متعارفا بين الناس ولم تقع في الكتاب
 ولا في السنة على ذلك القصد فان لم توجد قرينة اصلا
 على ارادة المتكلم بها التأويل فيكفر ظاهرا كما اذا قال
 شخص كبرت ولم يظن ولم يقم في كلامه قرينة على انه
 يريد الكفر بالباطل فانه يكفر ظاهرا لان الكفر المطلق
 في وضع الشئ عدم تصديق الرسول في بعض

ما علم ضرورة مجيئه به من عند الله ولم يتعارف عند
 المسلمين استعماله على ارادة الكفر بالباطل ولم يقع
 في الكتاب ولا في السنة استعماله على تلك الارادة الكفر
 واما ان وجدت قرينة على ارادة المتكلم بها التناول فان
 كانت خالية بان ظهر اسلامه فمادل عليه مسئلة الثانية
 ان لا تعتبر تلك القرينة فيكفر ظاهر حيث قال في غير ما في
 الفتاوى مسلم خذ اهل الحرب وقالوا له لتفكرن بالله ولتقتلن
 فقال كيف تخوفوني على ان اكفر بالله ولم ازل انا كافرا منذ كنت
 به بذلك الكفر لم يطل لم يكفر ديانته ولا يصدق قضاء استمر
 اي يحكم القاضي بكفر ولا يصدق في دعواه ارادة الكفر بالباطل واما
 لا يصدق قضاء لان الاكراه لم يقع على ذلك القول لما قال في التائيد
 وفي مصباح الدين اذا اتي بالزيادة على ما اكره عليه جعل طائعا
 انتهى واما ان كانت مقالية فان كانت منفصلة عن كلمة الكفر
 فلا تعتبر كان قال كبرت ثم قال بعد زمان بعد انقضاء العرفاه
 بالباطل ولذا لا يصدق قضاء في دعواه ارادة التناول بعد قوله
 لم ازل انا كافرا منذ كنت واما ان كانت متصلة بهما عرفا كان قال
 كبرت والكفر بالباطل لا خير فيه بدون فصل بين كبرت وبين
 ما يتلوه فضلا فلم اعثر على منقول يدل على ان تلك القرينة تعتبر
 اولا لكن القياس على ما ذكره اهل المعاني في الحجاز يقتضي ان
 يعتبر فصل واما ان كانت تلك الكلمة متعارفا بين الناس
 استعمالها على ارادة تناولها كاسناد الافعال الى اسبابها
 العادية فانه تعارف بين المسلمين يقولون انبت الربيع
 البقل والشع الطوام واروى الماه وشبهه بها وكيفية الاسلام
 عن

كذا في نسخة

عن مسلم على ارادة في كماله فانه تعارف بين المسلمين وبعض
 البلاد فان وجدت قرينة خالية على ارادة التناول بان ظهر
 اسلامه في المثال الاول وظهر كونه في بلد تعارف فيها
 ارادة في الكلام من نفي الاستسلام في المثال الثاني او مقالية
 وان كانت منفصلة لا يكفر ظاهرا اما قولنا بان ظهر اسلامه
 فلما اقرهم من التخصيص وشهدوا بالاسناد المجازي ان
 اموا حذا اذ قال انبت الربيع البقل يحمل على التناول بخلاف ما
 اذ قاله الا بهري واما قولنا وظهر كونه الح فلما قال في التائيد
 حكى عن بعض اصحابنا ان رجلا قيل له الست بمسلم فقال لا والله
 لا يكفر لان معناه عند الناس ان افعاله ليس كفعال المسلمين
 انتهى اي لا يكفر ظاهرا لانه تعارف بين الناس في الاسلام
 عن مسلم على ارادة في كماله فيحمل كلامه على عرفهم اقول هذا ان
 ظهر ان ذلك القائل من اهل ذلك العرف واما قولنا او مقالية
 فلما قال في التخصيص استدل على ان اسنادا من اهل جند اللثا
 في قول ابي النجم ميز عنه قنزع عن قنزع جذب اللثا الى ابطي او
 السري مجاز بقوله افناه قيل الله للشمس اطلعي انتهى
 يعني ان ابا النجم لم يظهر من حال اسلامه لكنه اقام قرينة على ارادة
 المجاز واما قولنا وان كانت منفصلة اي زمانا بحيث
 في العرف انفصالا فلا احتمال لا يقول ابو النجم افناه بعد
 زمانا بعد في العرف منفصلا فلما لم يبحث عن ذلك طرأ له
 بشرط في تلك القرينة في هذا الباب الاتصال فلوان ابا النجم
 لم يقل ذلك في شعره لكن ادعى بعده عند القاضي ارادة التناول
 يصدق القاضي والله اعلم واما ان لم يوجد في هذا الباب قرينة

على ارادة التاويل الاحالية ومقالية فيكفر ظاهرا ما قال في التلخيص
 وشيخه ولان مثل قول الجاهل انيت الربيع السبق خارج عن المجاز
 لا شترط التاويل فيه لم يحمل قول الصلتان استنباب الصغير وانني
 الكبير كسر العذرة ومرا العنني على المجاز ما لم يعلم ان اللفظ انه لم يرد ظاهر
 لعدم التاويل بل حمل على الحقيقة انتهى يعني ان الصلتان لم يعلم
 اولم يظن انه موجود ولم يذكر في شفه ما يستدل به ارادة التاويل
 فلا يحمل قوله على المجاز الا ان يوجد في شفه على ارادة اياه كان يقول بعد
 ذلك اريد به المجاز او نحو ذلك فقط واما ان لم تكن تلك الكلمة
 متعارفا استعملها عند الناس على ارادة التاويل لكن
 ذكرت في الكتاب والسنة على ارادة التاويل فان كانت تلك الكلمة
 مما لا يستطيع العوام على فهم شفه تقا عن ظاهرها كنسبة المكان
 اليه تقا فتفصيل الكفر فيه ديانة وظاهرا قد سبق وان لم تكن كذلك
 كنسبة النسيان اليه تقا اذ وقع في القرآن فذوقوا سما نعيم تقا
 يومكم هذا ان نسيناكم فان قال شخص فلان نسبة الله تقا فان كان
 ذلك الشخص يظن الله على وقوعه في النص بتاويل ان كان عالما
 فلا يكفر ظاهرا والا فيكفر ظاهرا قولنا بان كان عالما دل عليه ما في التقا
 التاويل خاتمة تقا عن البعض من اعتقاد الحرام لغوي وحلا لا
 فان عالما لا يكفر وان جازيلا تقوله اعتقد بعض من ظاهرا اعتقاده بان
 تكلم بحل لا يكفر العالم ظاهرا الا انه مظنة ان يعلم حل الحرام لغوي
 من حيث ذاته ويرده فقط ثم ان كل ما ذكره اذا علم المتكلم معنى تلك
 الكلمة فيكفر ديانة على تفصيل سبق او كان مظنة ان يعلم معناها
 فلا يكفر ديانة وان لم يكن مظنة ان يعلم معناها فلا يكفر ظاهرا
 انما قلنا كذلك اذا قال البدر فقلنا عن الفتاوى الصغرى من
 قال

في ظاهرها
 على تفصيل سابق
 واما العلم بالظواهر

قال لاخرى بارخدا من عالما بالمعنى قاصدا به كفر وقال ابو القاسم
 وفي النظر بيرية واكثر المناج على ان يكفر مطلقا علم المعنى اولم يعلم
 فعه اولم يقصد انتهى وقال على القاري وسهلا من كسر لانه اذا سمع
 كلمة عجيبة ولم يعلم معناها واستعملها كيف يكفر مع انه معناها
 انتهى وجب الاستحالة ان الكفر بدون العلم بالمعنى يرجع الى التكليف لم يقصد به
 بما لا يطاق اقول ولعل الحق ان من شرط في الكفر العلم بالمعنى فقط
 يريد الكفر ديانة ومن لم يشترط بها يريد الكفر ظاهرا اذا كان مظنة
 ان يعلم معناها ومن علم معناها فهو مظنة ان يقصد به فقط
 ثم ان كل ذلك اذا كان طائعا في تكلمها واذا كان مكرها فلا يكفر ظاهرا
 البتة واما ديانة فبيان ذلك وبيان هذا الاكراه المبيح للتكلم بها
 في رسالتنا المسماة بتحقيق الایمان مصلح قال فاضحان
 واما الجاهل اذا تكلم بكفر ولم يدرك انه كفر قال بعضهم لا يكفر
 يعذر بالجهل وقال بعضهم يحكم ولا يعذر بالجهل انتهى قوله
 اذا تكلم بكفر اي بكلمة كفر اي بكلمة معناها الوضعية عدم عقاب
 الرسول في بعض علم ضرورة بحجته من عنده تقا قوله ولم يدرك
 ان كفر ان كان المراد لم يدرك معناها فقد عرفت بيانه وان كان
 المراد ان عرف معناها لكن لم يدرك ان معناها ذلك كفر عند الله
 تقا اي مخالف لبعض ما نزل من الرسول وذلك اما بان لا
 ما يكون ما يخالف متواتر اعنده من الرسول وتواتر ذلك عنده
 لكن لم يحصل له العلم بعد التواتر فوجه قوله من قال انه لا يكفر يعذر
 بالجهل ظاهرا فيما بعد الجهل بالخالف وفيما ماعد الجاهل بعد التواتر
 اذ في الجهل بالخالف خلاف بين ابي حنيفة والاشعري فقد فند
 ابي حنيفة لا يعذر العاقل بالجهل بالخالف قبل ان يسقط اليه

الدعوة الى الايمان بمن جبهة الرسول لاستقلال العقل في معرفة وجوب
 معرفة الخالق وفي معرفة الخالق بالنظر في المصنوعات وعند الاشعري
 يعذر بالجبريل قبل ذلك واما في الجبريل بعد التواتر فلا خلاف في ان
 لا يعذر به واما قلنا ظاهر انما يعذر الجبريل لما قال في التلويح بعد ذلك
 قوله حنيقة في الجبريل بالخالق واما الشرايع فيعذر فيها المقيام
 الحجة انتهى يعذر بالجبريل بان تصل اليه بالتواتر من جهة
 الرسول بحمل الجبريل في قول من لا يكفر ويعذر بالجبريل على الجبريل بالشرع
 قبل قيام الحجة واما قول من قال انه يكفر ولا يعذر بالجبريل فبقية نظر
 فاما ان يحمل على ان لا يعذر بالجبريل بعد التواتر وقيام الحجة او يحمل
 على انه يكفر في الظاهر ولا يعذر فيه بالجبريل بعد مكثه في بلد الاسلام
 مدة يغلب على الظن انه يبلغ اليه ذلك الحكم من المسلمين بالتواتر
 وقدرت تلك المدة وبشره ووعده الوجوهين لا خلاف في الحقيقة
 تأمل انما اطنبت في التوضيح لا يتم اعترافه مؤلف يكشف القناع
 عن هذا الباب **فصل** وبغاس على التفصيل الذي ذكره التفصيل
 فيما لو قال ان الله لا يد الا واصفا او قدما او وجهها او صورة او
 صمحا او مجيئا او نزولا او نفا بكون الفاء او بفتحها او قال
 ان الله تعالى غير ذلك مما دل عليها فلو لم يطلوا النصوص على ارادة
 التأويل **فصل** ان قلت قد ذكرت حكم التكليم بهذه الامور له تعالى
 بدون التقيد بنفي التشبيه فما حكم التكليم مع التقيد بنفي التشبيه
 قلت قال في التاتارخانية من انهم قالوا لا كالا اجسام فان مبتدع
 وليس بكافر انتهى لعله يريد ان قوله لا كالا اجسام قرينة على
 انه لا يريد حقيقة الجسم بل يريد به الموجود او لقائه نفسه
 محاذ فلا يكفر ظاهر لكن ان اراد حقيقة الجسم فكيف المتأخر

في الشخص كما يحتمل قوله لا كالا اجسام يكفر ديانة قال
 في نشره في المواقف بعض الكرامية قالوا انه تعالى جسم
 بمعنى انه موجود و بعض آخر منهم قالوا انه تعالى جسم
 بمعنى انه قائم بذاته فلا نزاع معهم الا في اطلاق لفظ
 الجسم عليه تعالى وما دونه التوقيف ولا توقف هنا انتهى
 وقد كونه بدعة ان الشرع لم يرد باطلاق الجسم عليه
 تعالى وان ورد بنسبة ما يلزم له جسمية كاليد والوجه
 اليه تعالى وقال الرواني لا يكفر من قال له تعالى خبير كالا اجسام
 ونسبته تعالى الى محيية كنسبة الاجسام الى احيا زهي
 انتهى اقول يعني لا يكفر ظاهر او لا ديانة ايضا ان
 اراد انه تعالى ليس حال في ذلك المحيية وليس ذلك المحيية
 حاويا له بل كونه تعالى في الجبريل له تعالى قول وبجملته من قال
 تعالى على العرش او في السموات لا يكون الاجسام في امكنتها
 لا يكفر ظاهر ولكن بكونه مبتدعا ايضا وكذا انه تعالى له تعالى
 يد ووجه لا كالا يد ينها ووجهها وفتح على ذلك بل يجب
 نفي التشبيه في اثبات جميع صفاته تعالى له تعالى كما قال
 ابو حنيفة رحمه الله تعالى في الفقه الاكبر وصفاته تعالى خلاف
 صفات المخلوقين يعلم لا كعلمنا ويقدر لا كقدرنا
 ويرى لا كروينا ويسمع لا كسمعنا ويشكل لا ككلامنا
 وهو شئ لا كالا شئ الى هنا كلامه والشئ هنا بمعنى
 الموجود كما صرح به البيضاوي ومعنى كونه لا كالا شئ
 انه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا حادث ولا ضد له
 كما صرح به في الفقه الاكبر اقول وكذا انه تعالى شئ لا

وجوه هنا

ولا مثل له

كحيوتنا فمن اعتقد او قال انه علم الله كاعتقلا او
 او يعضب كعضبنا او يرحم كرحمتنا او ان حيوتنا
 بالروح او النفس بكون الفاء او يعضب كعضبنا
 علم دليل تنازهه الله عنه ومن على ذلك ففضل قال في
 التنازهانية نقلا عن بعض الكتب لوقال جلس الله
 على الانصاف او قال قائم الانصاف يكفر انتهى اقول
 قد ورد النص بالقيام والقعود له قال تعالى فمن
 هو قائم على كل نفس بما كسبت وفي الحديث فيجزي
 في القول المذكور والتفصيل السابق في القول بالبقاء
 وقال في التنازهانية لوقال نه مكانه في ريقه
 ونه قد رهبه مكانه فهذا كنه انتهى يعني القول
 الاول فان معناهما ليس مكانا خاليا عنك وليست
 في مكان لكن ظني ان الجرد الثاني اشارة لكون
 الجرد الاول على التنازل فهو ليس بكفر ظاهرة
 واما الكفر ديانة فينبغي ان يكون التفصيل فيه
 كالقول بالمكان وقد ورد ظاهر النفس النص
 بكون الله تعالى في كل مكان وهو قوله تعالى وهو معهم
 اينما كانوا وتاويله ان الله تعالى يعلم ما تكلم به في كل
 مكان وقال في التنازهانية رجل قال علم خدادهم
 مكانه بهذا خطأ وفي النصيب هي والصواب
 ان يقول كل شيء معلوم لله تعالى انتهى اقول وانما
 لا يكفر بكلماته تاويله وهو ان علمه تعالى تعلق بكل
 مكان اي بما يجري فيه اذ كل واحد يعلم ان الصفة

قوله الله تعالى في كل مكان
 هو في كل مكان لا في كل
 شيء

لا تستقل عن الذات الى محل اخر حتى لو اعتقد انفسا كما
 عن الذات يكفر لا يستلزامه قيام الجهل بذاته تعالى اقول
 وليس قول القائل هنا حكمة الله خطأ اذ ليس من ادراك
 القائل به يكون حكيمة الله تعالى هنا بل المراد من الحكمة لمصلحة
 التي دعاء الله تعالى في الجادة الله تعالى الموجودات وقال
 في البرازية لوقال ادي الله تعالى في الجنة كهزول وقال
 من الجنة لا يكفر انتهى المراد الكفر ظاهره على ان الظاهر ان
 الجنة ظرف الله تعالى على ان الجارية المجوز حال منه تعالى لكن لا ينبغي ان
 ان الجارية المجوز بآية في الجنة طرف للرؤية ولا يلزم من كون
 الرؤية ولا يلزم من كون الرؤية في مكان كون المرئي في مكان
 والالو بغير رؤية الله تعالى اذ لا بد ان يكون الرؤية في مكان البينة
 فاعرف والعجب من مثل البرازي كيف يقول هذا واما الكفر ديانة
 فان ارد كون الجنة ظرفا له تعالى ككفر ديانة والافلا في قوله
 في الفقه الاكبر وكما ذكره بالفارسية من صفات الله تعالى في القول
 به سوى البعد بالفارسية ويجوز ان يقال بروجي خدائي بلا تشبيه
 ولا كيفية انتهى وفي البرازية ومن يخرجه من اطلاق البينة
 فانما ذلك في فتنه الجهلاء واما من حيث الدين فلا بأس به
 ومن قال دست خدائي در است كهزول قيل ان عنى بر الجارية
 كهزول عن القدرة لا انتهى اقول التفصيل في الكفر ديانة قولنا
 اكلم بالكفر فلا تفصيل في النظر الى الظاهر لان قوله در است
 اشارة ارادة الجاهلية ديانة لان معنى در است الطويل والمراد
 من فتنه الجهل انهم الجارية وهو يجري في الوجه والقدم
 ايضا فلا ندري ما الفرق ثم الظن ان الفارسية وغيرهما

لان الرؤية صفة الرائي والروائي في مكان ادم

در است

عبد العرب

سواء الخاتمة فيما يتعلق بسائر التزيمات وفيه مقدمة ومقصود
 المقدمة قال على القاري منكر الاجتهاد ديات لا يكون اجتهاداً على
 الدواعي من كتاب النحل للقراني ان منكر الجمع عليه اذ المكنة
 من ضروريات الدين لا يكفر انتهى المراد اجماع من بعد
 الصبي على ما لم يرو عنه الصحابة اجماع عليه واما ما اجمع عليه
 الصحابة مما ليس من ضروريات الدين وكان اجماعهم
 عليه متواتراً ففيه كبر منكره خلاف كذا في التلويح وقال الجبلي
 قاعدة عدم الكفر يعني بالاجتهاد في المسائل الاجتهادية
 الشيخ الاشعري وبعض متأبعيه واما البعض الآخر فلم يوافقوا
 وهم الذين كفروا بالمتزلة والشيعة في بعض المسائل
 انتهى يعني في بعض المسائل الاجتهادية يعني في بعض المسائل
 هنا اجمع عليه اهل السنة وعنا على القاري من الاجتهاد ديات
 في قوله منكر الاجتهاد ديات لا يكفر اجماعاً الاجتهاد ديات
 التي لم يقع عليها الاجماع فاعرف المقصود باب تنزيهه
 عن الشرك قال السقوسي في عقيدته وشرحه ان قيل
 ان شيئاً من الكائنات يؤثر في آخر ويجد فيه اثره كان
 يقال بتأثيره فلا كان في عالم العناصر وتأثير الطعام
 في الشبع والماء في الاقواء والانيات والتطهير وتأثير
 النار في الاحراق ونحو ذلك مما لا يحيط به فاما ان يقال
 تؤثر بقوة جعلها الله فيها والاول مذهب بعض الفلاسفة
 قال ابن دهاق ولا خلاف في كبر من يعتقد هذا وانما في
 مذهب بعض اخر منهم قال ابن دهاق وقد تبع الفيلسوف
 على هذا اعتقاد كثير من عامة المسلمين ولا خلاف في بطلان

ان تلك الانيات تؤثر في
 بعضها وفيها لا تأثير

من اعتقد بهذا واختلف في كونه والمؤمن الحق لا يؤمن من غير
 الاثبات تأثيراً لا بطبيعاً ولا بقوة وضعت فيها وانما مؤلفان
 عز وجل اخرجى عادته على ان يخلق تلك الاثبات عند تلك الاثبات
 انتهى قوله بطبيعاً اي بانفسها قوله بقوة جعلها الله فيها
 فيها يعني ان المؤثر تلك القوة اقول ولما جردنا في الصفح
 قال في قوله كبر منكره فاضح به من الثمرات رزقا لكم بعد ذكر
 كونه خروج الثمرات بقدره الله تعالى وكونه الماء سبباً عادياً
 او ابداعاً في الماء قوة فاعلم وفي الارض قوة قابلة تتولد من
 اجتماعها انواع الثمار انتهى يقول الفقير اما كونه الاول
 كبراً بالاجتهاد فحاق فلان تلك الاثبات تكون مستقلة
 في التأثير كالله تعالى ويشترط جلي واما كونه الثاني بدعة فلان
 اهل السنة اجمعوا على ان الله تعالى خالق كل شيء بدون واسطة
 ولما قل ان يقول ان قيل ان تلك القوة مؤثرة بنفسها
 قالوا بتأثيرها كذلك كقولنا بتأثير الاثبات المذكورة
 بطبيعتها فهو شرطي وان بقوة اخرى ينتقل الكلام اليها
 وجواب ان معنى كونه القوة مؤثرة بنفسها ان الله تعالى خلقها
 مقتضية للاثر لكن لم يخلق نفس الاثر وليس معنى قولنا القائل
 ان تلك الاثبات تؤثر بطبيعتها ان الله تعالى خلق صفاتها التي
 هي تأثيرها بل معناها خلق النفس تلك الاثبات فاثرت بانفسها
 فظهر الفرق حتى لو اراد ان الله تعالى خلق تأثير تلك الاثبات كما
 خلق ذواتها يكون القول بتأثير القوى المودعة فيها وهذا
 غامض فصل وممن تبع الفيلسوف في ذلك الاعتقاد
 المعتزلة قال في التائيد غاية يجب ان لا يقدح في دعواهم

ان كل فاعل خالق فعل نفسه انتهى والمراد بالتدريجية المعترلة
 قال في شرح المواقف ان افعال العباد الاختيارية واقعة
 بقدرة الله وحده وليس لغيره رتبهم فيها كما يشترط الله تعالى
 عادة بان يوجد في العبد قدرة واختيارا فان لم يكن هناك
 مانع او جبر في فعله المقدور مقارنا لهما فيكون فعل العبد مخلوقا
 له تعالى غير ان يكون هناك منتهى بشئ ومداخل في وجوده سوى
 كونه مخلولا وهذا من ذهب الشيخ اني الحسن الاشعري وقال اكثر
 المعترلة هي واقعة بقدرة العبد وحده وقال طائفة منهم واقعة
 بجميع القدرتين قدرة الله وقدرة العبد لا ينكرون كون
 العبد مخلوقا لله انتهى فتقول فكل فاعل كذا في التدريجية في
 نظر لا نه انما يجب كذا فيهم اذا قالوا لهم باستقلالهم الفاعل في
 التاثير لكنهم يقولون ان المورث خلقها الله تعالى فله الفضل
 في شرع العقائد للتفان في وباجملة ان في كذا فيهم خلافا
 ان قلت اذا لم تستدل الاشياء تاثيرا بنفسها ولا بقوة
 وضعها الله تعالى فيها لزم ان يستوي النار والشمس قلت ان الله
 اودع في النار قوة تسبب للاحراق وفي الحرارة وفي الشئ
 قوة تسبب للبرودة وفي البرودة لكمة وجود الحرارة و
 البرودة في تحاويرهما وهو الذي يعبر عنه المعوام بالسرية
 يتوقف على خلق الله تعالى فيهما في تحاويرهما قال البيضاوي
 في قوله تعالى ولوحده الله لذهب بسببهم وابصارهم فائدة
 هذه الشريعة ابداء المانع لزباب سمعهم وابصارهم مع ما
 ما يقتضيه وهو صوت الرعد وضوء البرق وهو عدم
 التاثير

في قوله تعالى ولوحده الله لذهب بسببهم وابصارهم مع ما يقتضيه وهو صوت الرعد وضوء البرق وهو عدم التاثير

مشية الله تعالى ذابها وعدم تعلق قدرته بهما انتهى مختصرا
 ان قلت من هنا الظاهر موجد قال افرق النار وانما التاثير
 التعلق قلت لا لأن حاله قريبة لا رادة التاثير كما ذكر في
 التخصيص في بحث الاستناد الى زكي فصل في السجود لغيره
 تعالى وهو اما طوعا او كرها فان كان طوعا فهو اما لما اعتاد
 المشركون السجود له كالشعر والقرآن والصلب
 والصنم وغير ذلك كما يكون والآخر كمن ظاهرا جاعلا
 واما ديانته فان قصد به تقطيع تقطيع الله تعالى او اعتقاد
 الوهية بكونه فلا كذا في شرح المواقف مختصرا لكن قوله
 والا فلا فيه خلاف اذ عند البعض يكفر ديانته وانما في مقام
 في خلاصة ومن سجد لهم ان اراد به التقطيع كروان اراد
 به التقية اختار بعض العلماء انه لا يكفر وفي الظاهرية قال
 بعضهم يكفر مطلقا انتهى قوله ان اراد به التقطيع يعني تقطيع
 الله تعالى اذ الحقيقة لا تلوع التقطيع في الجملة وبشيء ما يدل
 عليه نقلنا عن قاضي خان قال البيضاوي الحقيقة الدعا فيجب
 في السلام انتهى يعني ارادة التمية بالسجود وضم موضع
 السلام قوله اختار بعض العلماء انه لا يكفر قال في جامع
 الصغائر الفضولين واذا لم يحضر النية ينبغي ان لا يكفر
 اذ لا عبادة الا بالنية انتهى واما ان سجد كرها فان نية
 العبادة يكون ديانته اذ لا يتعلق الا كراه بالقلب لا فلا يكفر
 ولا باس في نية التمية قال قاضي خان لو قيل سلم السجد
 للملك والافتلان لا باس له ان يسجد سجود التمية والتقظيم
 لا يسجد العبادة انتهى قوله يسجد التمية والتقظيم في الجملة

اي التظيم في الجملة لا كظيم الله كما اذا نش في هو عين ه
العبادة قبل هذا يعني الا متلا في المذكور في خلاصه في الكفر
ديانة عند السجود لا كما د الناس انما يكون اذا سجد كنه يتاني
منه الا كراه مثل الملك عند اني حنيفة او كنه قادر على قتل
الساجد عند الامتناع عن السجود عند اني يوسف ومحمد
واما اذا سجد لغير الله الا كراه على القولين يكفر عندهم
بلا خلاف انتهى قوله بلا خلاف فيه نظر لا لانه سجدة الشمس
بدون اعتقاد الالهية والتظيم كظيم الله لم يكن كفرا
ديانة عند البعض كما تسبق مع ان السجود للشمس في شفا
المشركين فصل قال في التارخانية وفي البشايخ لو قال
الرجل لا قرأت ينبغي لكن ان تسجد لي لا يكفر لان المراد
من هذه السجدة الشكر انتهى يعني لا يكفر في الظاهر من خط
الرجل ارادة سجدة الشكر وسجدة الشكر لغيرة الله كما ثبت
بكفر ديانة لكن لو اراد ذلك الرجل سجدة باعتقاد الالهية
او بالتظيم كظيم الله يكفر ديانة ثم ان عدم كون سجدة
الشكر لغيرة الله كفرا ديانة انما هو عند البعض واما عند البعض
الاخر فهو كفرا كما عرفت سابقا قبل واما غيبيل الارض
يعني لغيرة الله كما فهو قريب من السجدة الا لان وضع الجبين
واخذ على الارض اقباض واقبح من غيبيل الارض انتهى
قال في القاري ووضع الجبين اقبح من هذا فينبغي ان لا يكون
الا بوضع الجبين دون غيره لان هذه السجدة مختصة بالله
انتهى فصل في كلف بغيرة الله في المصايح دوى عنه عليه
السلام من كلف بغيرة الله فقد اشرك قال في المصايح يعني

من كلف بغيرة الله وصفاة مقتداه تظيم كظيم الله كما
فقد اشرك لانه اشرك المخلوق مع الله كما في التظيم المختص
به واما اذا لم يكلف الا في حيث العادة كما يقول في
واحي فلا بأس به انتهى قال الطيبي ان قيل حديث النبي
عن كلف بغيرة الله كما خالف لقوله عليه السلام افلا وابد وجوابه ان
هذه الجملة تجزى على اللز لا يقصد بها اليقين انتهى
ونقل البدر عن المحيط قال على الرازي اخاف على من يقول
يجوزي او يجوزون وما اشبه ذلك الكفر ولو لا ان العادة
يقولونه ولا يعلمون لقلت ان اشرك لانه لا يمين الا بالله
فاذا كلف بغيرة الله فقد اشرك انتهى قوله ولا يعلمون
اي لا يعلمون انه حلف فلا يقصدون به كلف قوله لقلت
انه اشرك اي لو علموا انه يمين لقلت انه اشرك اقول وبعد
علمهم انه يمين لا يكونون مشركين ما لم يعتقدوا المخلوق
به تظيم كظيم الله كما حده تعلقه عن المصايح قال في
القاري ولكن لما كان الحال فاحتمل ان يريد مجرد
التظيم حيوة او حيوة فاطية في الجملة لا على وجه المثل
له كما في التظيم المختص به ما جزم على الرازي يكفر ذلك
الحال ويدخل في قوله وما استبد ذلك لو حلف بالنبى
او دوى النبى وحيوة النبى او بالكعبة او الامانة ومثله
ذلك انتهى قال الطيبي قالوا الجملة في النبي عن كلف بغيرة الله
اذ كلف يقتضي تظيم المخلوق به وحقيقة العظمة مختصة
به كما لا يضاف اليه كما فيها غيره انتهى قوله عن كلف يعني عن
ارادة الكلف اذ التكلم بلفظه من حيث العادة لا يقصد الكلف

لا بأس به قوله يقتضي تعظيم مخلوق به يعني اما تعظيمها في الجملة
 او تعظيمها كتعظيم الله تعالى وانما في شره وكفره ولما احتل
 الخلق ذكره والتعظيم انتهى عنه سدا للباس. ذلك التعظيم و
 قال الطيبي ان قيل قد اهتم الله ببعض مخلوقاته كقوله تعالى
 والصافات صفوا والذاريات ذروا والجواب ان الله
 ان يهتم بما يشاء من مخلوقاته تنبيها على شرفها انتهى
 يعني لا يلزم من صدوره منه تعالى جوازها للعبادة قوله تنبيها
 على شرفها يعني ان الله تعالى لا يقصد بذلك التفضيل
 لتلك المخلوقات كما التفضيل المختص بنفسه بل بنبوة
 به على شرفها وعظمته في الجملة **فصل في** اطلاق اسم
 اسماء الله تعالى على غيره تعالى قال البرد نقلا عن بعض الفناء
 من قال للمخلوق يا قدوس او القيوم او الرحمن او اسم
 من اسماء الخالق كفر انتهى **اقول** اسماءه تعالى تنقسم الى ما
 اختص به تعالى ولم يستعمل في غيره تعالى كاسماء المذكورة
 وكذا الرب بدون الاضافة والله والاله كما في الكشف
 وقيل المراد من الاله ما هو بدون الاضافة لقوله تعالى
 انظر الى السمك الذي ظلت عليه عاكفا وكذا شمسناه كما في
 التاتارخانية وقال الكواشي يمتنع وصف غيره الباري
 بالتقدير انتهى فاطلاق الاسم المختص به تعالى غيره تعالى اما
 باعتبار كونه اسما تعالى واما باعتبار عمومته لفظه فان كان
 اطلاقه بالاعتبار الاول فان اعتقاد الاشراك فهو كفر
 ديانة بلا خلاف وان بدون اعتقاد الاشراك فان
 اطلاقه بغير الكذب او بلا تامل وكفر ديانة على الاصح لما ذكرنا

في التكلم بكلمة توجب معناه الكفر بدون اعتقاد معناه
 وان كان باعتبار عمومته لفظه فان قصد بذلك المراء وكفر
 ديانة بلا خلاف والاصل اطلاق اللفظ اقتضاه فلا يكفر ديانة
 وذا بلا خلاف واما ما هو الجواب فيكون بلا تفضيل والله اعلم
 وقد سبق بيانه قولنا باعتبار عمومته لفظه يستثنى منه
 لفظه الله تعالى على قول من قال انه علم مرسل قال البيضاوي
 انه اصله انه فخذت الهمزة وعوض عنها الالف واللام
 وقيل علم لانه مختص به انتهى يعني قيل انه قيل ليس هو ذا
 من الصفة بل علم مرسل وقال في الكشف الرحمن من الصفات
 القابلة لم يستعمل في غيره تعالى كما ان الله من الاسماء القابلة
 واما قول بني حنيفة في مسيلة رحمان الائمة في باب من
 قتلهم في كراهته انتهى والى ما لم يختص به تعالى بل يستعمل
 غيره تعالى ايضا كالعزيز والملك والمؤمن والملك والرحيم
 والحي والسميع والبصير والولي والمتكبر والجار
 الحكيم والحليم والودود والنافع والضار والمعطى والمانع
 فاطلاقه على غيره تعالى ان كان باعتبار كونه اسما تعالى فهو كفر
 ديانة وتوالت باعتبار عمومته لفظه فلا هو فلا وهذا التفضيل
 في الكفر ديانة واما ما هو الجواب فيكون البقرة قال علي القاري
 من قال في المخلوق يا عزيز ونحوه يكفر الا ان يريد به المفعول
 اللغوي لا الخصوص الاسمي انتهى قوله لا الخصوص الاسمي
 يعني ان لا يريد اطلاقه باعتبار كونه اسما تعالى ونحوه
 يعني في المخلص يستعمل له به من اسمائه تعالى في المثل
 عن بعض الفناء في من قوله او اسمائه اسماء الخالق فالظاهر

ان المراد به الاسماء المختصة به كما اقول والله شفعه و
 شفعون اسمي نقصها مخصوص به كما وبعضها غيره
 مخصوص والتميز بين المخصوص وغيره مخصوص هو
 الى اهل بيتي استغاثتهم في العرب **فصل** قال في
 التائيد رخصة من قال لا مراة انت عندي كما الله عز وجل
 اسمه ان اراد به المباينة في طاعة لها فلا يكفر وان غنى
 بانها مستحق العياة كغير انتهى وكذا التفصيل اذ قال
 له لغير مراة ثم ان هذا التفصيل في الكفر ديانة اما
 الكفر ظاهرا فلا يخفى انه يحكم به املا وظني انه يكفر
 في الظاهر اما ان قال انت عندي كرسول الله صلى الله عليه
 فلا يكفر ديانة ولا ظاهرا ولا يحتمل ان يراد منه الاستغاث
 للعتاة وقال في التائيد رخصة من قال لا مراة انت احب
 الى من الله فقد كفر انتهى يعني المكفر في الظاهر لان
 احب ظاهري الاختيارى وهو هنا اماره عدم اعتقاد
 ان الله خالق ورازقة وما لك امره كله لكن ان اراد احب
 الاضطرابى لا يكفر ديانة لانه لا يدخل تحت التكليف
 صريح به البيضاءوى في قوله كما قل ان كان اباؤكم الى
 قوله كما احب اليكم من الله ورسوله المابة حيث قال المراد احب
 الاختيارى دون الطبيعى فانه لا يدخل تحت التكليف
 انتهى والمراد من المحبة الاختيارى له كما ارادة طاعة
 والتحرز عن معاصيه صريح به البيضاءوى في قوله كما
 فسوف ياتي الله بنوم يحبهم ويحبونه اقول وقد سبق
 من العبد له كما احب الاضطرابى وهو اشتياقه الى لقاء

وعدم

وعدم الصبر عن ذكره ومناجاة كما ذكر تفصيل في كتب التصوف
 وانما قلنا اماره عدم اعتقاد ان الله خالق الى اخره لا اعتبار
 ان تكون غلبة احب الاختيارى لزوجة لا لعدم ذلك الاعتقاد
 بل بسبب كونه احب الاضطرابى لها فان كان سبب غلبة
 احب الاختيارى لها لعدم ذلك الاعتقاد يكفر ديانة والا فلا
 فصل في الرياء قال في التائيد رخصة وفي التائيد قال في التائيد
 بن يوسف لو صلى رياء فلا اجر له وعليه الوزر وقال بعضهم
 يكفر انتهى اقول ظني ان القول بالكفر ليس على إطلاقه بل
 اذا كان قصد الرياء محضا مجردا عن ارادة الثواب من الله كما
 قال الطيبي في شرح المشكوة قال الشيخ ابو حامد درجاء
 الرياء اربع الاولى وهي اغلظها ان لا يكون مراده الثواب
 اصلا كالذي يصلي بين الناس ولو انفرده لا يصلي على رياء
 يصلي في غير طهارة مع الناس فهو جرد فصدته الى الرياء
 فهو الموقولة لله تعالى والثانية ان يكون قصد الثواب ايضا
 لكن قصدا ضعيفا بحيث لو كان في الخلوة لا يفعل ولا يحمل
 ذلك القصد على العمل ولو لم يكن الثواب لكان قصد الرياء
 بحكمه على العمل بقصد الثواب فيه لا ينفي عنه المقت والثالثة
 ان يكون قصد الثواب والرياء متساويين بحيث لو كان
 احدهما خاليا عن الآخر لم يبعث على العمل فلهما اجتماعا غلبت
 الرغبة وطواه الا خبا رتد على انه لا يسلم الارائة برأس
 والرابعة ان يكون اطلاق الناس مرجحا متوقفا على ما يشاء
 ولو لم يكن لا يترك العوبة ولو كان قصد الرياء وصيه
 لما اقدم فالذي نظنه والعلم عند الله انه لا يحيط اصل الثواب

ولكنه ينقص منه او يعاقب على مقدار قصده اليه ونياب
على مقدار قصده الثواب انتهى اقول قوله فالذي نظنه الى آخره
يخالف ما قاله البيضاوي روي ان جنود بن زهير قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اني لاعمل العمل لله كما اذا اطلع
عليه سر في فقال عليه السلام ان الله لا يقبل ما شؤرك فيه فتزل
قوله كما لمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك
بعبادة احد انتهى قال الزمخشري المراد بالنهاي عن الاشراك
بالعبادة ان لا يراني بعبادتي وان لا ينبغي الاوجه ربه خالصا لا يخلط
به غيره انتهى ولعل الغرض يصبره وينجيه عن عذاب تركه لكن
يطلب الثواب لان معنى عدم القبول عدم الاعطاء والافضل
في الاشياء لو صلى مع الناس بحسنها ولو صلى وحده لا يحسنها
فله ثواب اصل الصورة دون الاصل انتهى اقول وذلك لان
اصل الصلوة لم يخلطه رياء فضل قال في التائاد كانه من
قال الرزق من الله كما ولكن اربنه جنبش خواهد فيقتل
انه شرك انتهى يعني فهو كافر ومضاه ولكن الله يريد من
العبد الحركة وظني ان مراده ان هذا كفر ظاهر الان ظاهر
ان حركة العبد مخلوقه لله للعبد وان الله لا يستعمل
في التذيق بل يتوقف تزيينه في الواقع على حركة العبد و
الاول شرك والثاني اثبات الفحشاء كما لكن يحمل ان
يكون مراده تكلل لا بد في عادة الله من كسب العبد
فلا كفر ديانة وظني ان القائل المذكور اذا كان موقفا
على مذهب اهل السنة لا يكون ظاهرا لان حاله قربة على اذ
هذا الاحتمال كما قل في اثبات الربيع البطل انه اذا قال الموقف

يحمل

يحمل على الجواز واذا قاله الزمخشري يحمل على الحقيقة باب تنزيه
عن البحر والسموات الحاجة الى وجود شيء او عدمه قال
ان الله على كل شيء قدير وان الله على العالمين وقدر
البرهان على العقل ان الله كما منزه عن الاحتياج الى شيء
بيانه في كتب الكلام قالت الفلاسفة كل حادث لا بد له من
مادة وهم يزعمون ان مادة الموجودات قديمة وان المادة
هو الصور الواردة عليها وهم يزعمون ان الله كما لا يتبدل
على احداث شيء من غير ما يحكمه دة وهذا كفر لعنوانها قالوا وانهم
يزعمون ايضا ان اخلاصة الله كما الصورة على المادة تنوقف
على استعداد المادة لها بان يوجد شرائط فيضها ويرفع
موانع وهذا كفر ايضا لان الله كما يخلق بعض الاشياء من غير
سبق مادة وان الله قد يفيض الصورة على المادة في الغالب
بدون استعداد المادة لها وان اجري عادة في الغالب
على ان يفيضها عند استعداد المادة من غير ان يحتاج
في فيضها الى استعدادها فضل قال في التائاد كانه من
يجب كفر القدرية في تغييرهم كونه الشر بتقدير الله كما
انتهى يريد من القدرية المعتزلة ويريد من الشر ما
نهى الله عنه افعال العباد وهو الكفر والمعاصي ومن التقدير
الارادة قال في شرح المواقف قالت المعتزلة واما
اقوال القائلين الله كما يريد للمؤمنين من غير كارهه للمعصية
والكفر انتهى قوله كاره اي غير صريح لان الكفر به ضد
الارادة وتعالى في شرح العقايد والمعتزلة أنكروا
ارادة الله كما للشرور والقبائح حتى قالوا انه اراد

فلا يكفر من خالفهم فيه بل يستدع اقول اهل السنة ههنا انما هو في ما لم
 يرد فيه خلاف منه انما هو في ما لا يجمع على ما في التلويح بمنزلة حديث المشهور
 وقال في شرح المنار قال الجصاص وجماعة من اصحابنا ان الخبر المشهور يفيد
 علم اليقين في كفر الكافر والفاسق ايماناً وطاعة لا كفراً ومقصية وقد كان
 يكفر خاصة فيهم فيمسك من الجانبيين بالآيات وباب التاويل مفتوح
 والصحاح انتهى على الفرقين انتهى اقول فكون الكفر والمعاصي بارادة
 جاحدة ولا يكفر الله تعالى بسيرهم ضرويات الدين بل اجترابها اجمع عليه
 انتهى فاقول في اننا اهل السنة على كونها بارادة الله تعالى انما لو كان يكون بارادة
 خاشية مبنية على ما في ذلك من مغلوبة كذا قاله الحاشي وبجمله ان ذلك
 قول الجصاص وحاشي اماره في عدم دفعه ان يجري في ملكه ما لا يشاء واعلم
 من اصحابنا في الحديث ان القضاء والقدر والتقدير والارادة كلها مترادفة
 انتهى وفي الحديث نقود واباه من سوء القضاء قال في المغايب
 انه الصواب اجابوا هذا مثل ما قوله عليه السلام ما قضيت اقول فالسوء بمعنى الشيء
 عليه وتواتر اجابوا اي الشر والقضاء اما بمعنى المقتضى او المراد شر مستبب في
 القضاء قال في جامع الفصولين من قال فلان اصابه
 القضاء الشيء فهو خطا عظيم انتهى اقول هذا ان اراد
 من القضاء المقتضى والافرو كعظيم عظيم وان قال آخر
 وهذا القول قضاء الله تعالى ليس بشيء فهذا مذهب
 القدرية كما في خلاصة اقول يعني ان اراد من القضاء
 المقتضى واما ان اراد الحقيقة فهو مذهب جميع المسلمين
 ثم اقول فتعريف الترتيب في دياننا هذا القضاء الى انما
 الى طاد المصلحة وتغييرهم به عن بعض ما يشكروه اما خلاصة
 عظيم او كثر عظيم فاعرف فصل قال البيضاوي قدرة
 الله تعالى عبادة عن نفي العجز عنه تعالى والقادر هو الذي نشأ
 فعل وان لم يشأ لم يفعل انتهى وقال الله تعالى ان الله تعالى على
 كل شيء قدير قال البيضاوي الشيء في الآية بمعنى ميثاق

علم اليقين في كفر الكافر والفاسق ايماناً وطاعة لا كفراً ومقصية وقد كان
 يكفر خاصة فيهم فيمسك من الجانبيين بالآيات وباب التاويل مفتوح
 والصحاح انتهى على الفرقين انتهى اقول فكون الكفر والمعاصي بارادة
 جاحدة ولا يكفر الله تعالى بسيرهم ضرويات الدين بل اجترابها اجمع عليه
 انتهى فاقول في اننا اهل السنة على كونها بارادة الله تعالى انما لو كان يكون بارادة
 خاشية مبنية على ما في ذلك من مغلوبة كذا قاله الحاشي وبجمله ان ذلك
 قول الجصاص وحاشي اماره في عدم دفعه ان يجري في ملكه ما لا يشاء واعلم
 من اصحابنا في الحديث ان القضاء والقدر والتقدير والارادة كلها مترادفة
 انتهى وفي الحديث نقود واباه من سوء القضاء قال في المغايب
 انه الصواب اجابوا هذا مثل ما قوله عليه السلام ما قضيت اقول فالسوء بمعنى الشيء
 عليه وتواتر اجابوا اي الشر والقضاء اما بمعنى المقتضى او المراد شر مستبب في
 القضاء قال في جامع الفصولين من قال فلان اصابه
 القضاء الشيء فهو خطا عظيم انتهى اقول هذا ان اراد
 من القضاء المقتضى والافرو كعظيم عظيم وان قال آخر
 وهذا القول قضاء الله تعالى ليس بشيء فهذا مذهب
 القدرية كما في خلاصة اقول يعني ان اراد من القضاء
 المقتضى واما ان اراد الحقيقة فهو مذهب جميع المسلمين
 ثم اقول فتعريف الترتيب في دياننا هذا القضاء الى انما
 الى طاد المصلحة وتغييرهم به عن بعض ما يشكروه اما خلاصة
 عظيم او كثر عظيم فاعرف فصل قال البيضاوي قدرة
 الله تعالى عبادة عن نفي العجز عنه تعالى والقادر هو الذي نشأ
 فعل وان لم يشأ لم يفعل انتهى وقال الله تعالى ان الله تعالى على
 كل شيء قدير قال البيضاوي الشيء في الآية بمعنى ميثاق

وجوده فلا يعم ابداً في شأ والمحتجعات فالاية على عمومها
 فالعبرة لما قالوا لشيء ما يصلح ان يعلم ويخبر عنه فيعم ابداً في
 شأ والمحتجعات لهم ثم تخصيص الشيء في الآية المذكورة بالمكن
 انتهى واعلم ان اعظم حقوق واحقه وكذا اكثر مخلوق واقلة
 يستويان بقدرته تعالى فليس خلق الا حق والاقول هو
 عليهم من خلق الاعظم والاكثر ودليل ذلك نقل قوله تعالى وما
 امرنا الا واحدة كلمح بالبصر قال البيضاوي في اليسر والكسرة
 وقال في الصلح لم اذ ايصه بنظر خفيف وقوله تعالى انما امره
 اذا اراد شيئاً ان يقول له كن فيكون فظهر ان مراد كون
 جميع الاشياء قول كره فلا يتصور الفرق بين تكوين
 العظيم والحقيق والكثير والقليل ويشير الى ذلك قوله
 ما خلقكم ولا بعثكم الا كنفس واحدة ودليل ذلك عقله
 ما في الموافاة المقتضى للمقدرة هو ذاته تعالى وامكان
 الممكنات ونسبة الذات الى جميع الممكنات على السواء
 آخر ما قال اقول فمن اعتقد ان خلق الذريرة الحقيقه
 اهلون على الله من خلق العرش العظيم مثلاً يكفر لان
 ذلك يقتضي نقصاناً في قدرته على الوش وهو في قوله
 ثم يقول وينبغي ان لا يكفر بذلك العوام الجهال اذ لا
 يتوانون عندهم الا ان الله على كل شيء قدير فصل
 قال في خلاصة لوقال لو كنت الله اخذت منك مني
 يكفر انتهى قوله لو كنت بغير الله قال في جامع الفصولين
 لان هذا دعوى منه انه يغلب به تعالى وقال تعالى في حق
 لوقال لو كان فلان نبيها استوفى منه حق لا يكفر

اقول

لان النبي عليه السلام يطالب بآء الحقوق ويستوفي
 منه انتهى يعني لا يكفر بدعوى انه يغلب النبي قال في
 جازم الغضولي ان لانه عليه السلام يغلب ويقبض منه
 وقيل لا يكفر في الفصل الاول ايضا اذ يراد بمثله التزوي
 لا التحقيق انتهى ظهر من كلامه ان الخلاف والتفصيل
 المذكور في الكفر ظاهر اقول واما ديانة فان اراد
 التحقيق في الفصل الاول واستحقاق النبي في الفصل
 الثاني يكفر والا فلا فصل قال التاتارخانية هـ قال
 لميت كان الله اخرج اليه منكم كذا انتهى ونقل البدر
 عن قاضيان من قال كان ينبغي الميت الله او لا ينبغي
 كذا انتهى وفيه ان معنى ينبغي لغة ينطلب اي يصير مطلوباً
 ومراداً فالجزء الاول ليس بكفر لان معنى كون
 الميت مطلوباً ومراداً كون قبضه مراداً وكل ما فعله
 الله تعالى فهو مراداً بل الكفر هو الجزء الثاني قال ايضا
 في قوله تعالى وما ينبغي للرحمن ان يتخذ ولداً ولا يليق
 به اتخاذ الولد ولا ينطلب لو طلب مثلاً لانه مستحيل
 انتهى والجواب ان المراد من ينبغي لله ولا ينبغي في
 العرف العام يليق بلفظه ولا يليق وكل منهما كفر
 ظاهر لان ظاهره جزم بالغيث وهو اماراة اعتقاد
 انه يعلم الغيب بنفسه وهذا لا اعتقاد كفر ديانة فذلك
 الذي ظاهره جزم بالغيث اماراة الكفر ديانة فهو كفر
 ظاهر امكن كونه كفر ظاهر انما هو عند البعض لا عند
 الجمهور كما ذكر مثله في التاتارخانية وجه ما قاله

الجمهور

الجمهور ان عادة الناس ان يذكر او ما ظنوه بسبب
 الامارة بصورة الجزم اقول والاظهر ان يقال ان
 ما ذكره قاضيان عرف في دياره في معنى كان يدرفه
 حاجته ولا يدرفه حاجته كما هو بالتركيب كركن اولور
 اولدي كركن اولما زبده اولدي وهذا كفر ديانة بلا
 خلاف لانه قول بان الله تعالى حاجته والله اعلم باب
 تزويده عن الجمل والنسيان قال الله تعالى وان
 الله قد احاط بكل شيء علماً وقال تعالى عن موسى عليه
 السلام لا يضل ديني ولا ينسى قال علي القادي احاط
 بكل شيء علماً من الجزيات والكليات والموجودات
 والمعدومات والممكنات والمستحيلات فهو بكل شيء
 عليم من الذوات والصفات يعلم قديم لم يزل موصوفاً
 به على وجه الكمال انتهى اقول وكذا لا يزل موصوفاً
 به على وجه الكمال والمراد من الجزيات المستحضرات كزيد
 وعمر وهذا الجرم وذلك الجرم والمراد من الكليات المفاهيم
 الكلية المتعلقة بالشئ مثل الجزئيات كفهوم الانسان
 فانه شامل لزيد وعمر ومن قال ان الله تعالى لا يعلم
 الجزئي بشخصه بل بوجه كلي كما قاله الفلاسفة لعنوا
 بما قالوا يكفر بالله تعالى يعلم الجزئي بشخصه وبوجه كلي
 لا يشذ عن علمه وجه من الوجوه الاشياء قولاً على وجه
 من الوجوه الكمال اشارة الى ان بعض الاشياء
 ليس ظهر عنده من بعض اخر فالشمس مثلاً في وسط
 السماء ليست اظهر عنده من الذرة المستورة

في قول الارض وظلها اذا لو كانت الشمس عنده اظهر
 من الزم ان يكون علم تلك الذرة مشوبا بخفاء في كل
 وذا نقصان في العلم والله تعالى منزله عن النقصان في ذاته
 اوفي شيء من صفاته وكذا الشهادة ليست اظهر عنده
 من الذرة الها لكة الما صفة على هلاكها الوفاء مع
 السنين ومن الذرة التي ستحدث بعد الوفاء من السنين
 وما هي في قلب دابة صغيرة جدا بحيث يسترها عن
 العيون سكوتها فمن اعتقد ان الشمس مثلاً في وسط
 السماء اظهر عنده تعالى من شيء من المذكورات يكفر
 لما ذكرناه لكن ينبغي ان لا يكفر به العاقل لما اهل بعد
 ان يعتقد ان الله تعالى بكل شيء عليم واعلم ان علم الله
 تعالى غير متناه كما صرح به البيضاوي عند قوله تعالى
 لنفخ البجر قبل ان تنفخ كل كلمة ذي اقوال فهو تعالى يعلم
 الاشياء الغير متناهية على التفصيل كائناً ما كان سأل عن كنهه
 ونهيم ولا يقاس علمه تعالى على علم المخلوقين وضال
 نقل ليدفع الفتوى الصغرى من قال يعلم الله في
 ضلته هذا وكان لم يفعل كذا انتهى يعني كذا في الظاهر
 ان ظهروا لم يفعل لان الظاهر انه اعتقد الجهل المركب
 له تعالى واما ديانته فان قال هذا وفي ظنه انه فعل لا يكفر
 ديانته واما ان كان يعلم حين القول به انه لم يفعل فان
 اعتقد ان الله تعالى يعلم ان فعله لا يكون بالاتفاق لا عقلاً
 لجهل المركب به وان لم يعتقد ذلك لكنه قال قد الكذب
 كيف في الاصح ان قلت الكذب على الله تعالى هل هو كفرة

من الغفلة في سبيل الله تعالى

مطلقاً

مطلقاً اوفي بعض الامور قلت انما يكون كفرة اذا كان انكراً
 في شيء مما علم ضرورة من الكتاب والسنة كما في المسئلة
 التي لا مطلقاً ولا يلزم ان يكون كفرة حتى قال شافعي
 الله تعالى علمه ان لم يشك وكذا فقير قال ازال الله تعالى
 فافق مع علمه ان لم يزل فافقه وهكذا امثاله ولا اعلم
 احداً قال بان مثله كونه غاية ذلك ان اتم واما قوله تعالى
 ومن الظلم فمن افترى على الله كذباً فمخصوص بالافترائه بما
 يخالف الدين ضرورة كقول المشركين الملائكة بنات الله
 تعالى وان الاصنام شفعاءهم عند الله تعالى وكقولهم ان
 الله تعالى هم هذا لما علم من المدين ضرورة انه خلاف
 كما بين في التفسير وليس المراد مما علم من الدين
 ضرورة المسائل الشرعية فقط بل مطلق ما يدل
 عليه الدليل القطعي من الكتاب او السنة المتواترة
 متى لو قال ان الله تعالى لم يجعل في السماء قفراً يكفر
 لانه انكاد لما دل عليه قوله وجعل القمر فيهن نورا
 نقل البدر عن المحيط من قيل له يا احمق فقال خلقتني
 الله من سويق التخلع وخلقك من الطين وهو
 ليس كالسويق كذا انتهى يعني كذا ظاهر لان ظاهراً
 اداة الحقيقة وقد قال تعالى خلقكم من تراب لكن
 لو ادا في ذلك في قوله تعالى خلق الانسان من علق
 علق لا كفرة ديانته قال البيضاوي كانه خلق منه فطرط
 استجاء لبقولهم خلق زبر من الكلام انتهى وقال في
 المدارك والغريب تقول لمن يكفر منه الكرم خلق من الكلام

عنه

به

انتهى ان قلت فينبغي ان لا يكون ظاهرا لانه قد تدف عند
 العرب بل عند العامة تنزيل الوصف الغالب منزلة مادة
 الخلق فيقال كثيرا فلان خلق من النور او من النور
 او من الفضا او من الكمال او من الكل قلت قوله و
 خلقك من الطين قرينة على ارادة الحقيقة فاعرف فلو لم
 يقوله لا يكون ظاهرا واما علم فضل فضل قال في التنازل
 خاتمة يجب انكار الكليات في اجازتهم البداء على الله
 انتهى قال في الصحيح بداله في هذا الامر بداء ممدود
 اي نشأ له فيه راي انتهى قال في شرحه المواقف البداء
 جودوا ان يريد الله تعالى شيئا ثم يبدوا له اي يظهر
 عليه ما لم يكن ظاهرا له ويلزم منه ان لا يكون الرب عالما
 بعواقب الامور انتهى قوله ثم يبدوا له اي فرج عن ذلك
 الشيء الذي اراده باب امر غامض وهو ان
 ما يستلزم البعد به ايجابا ان علم ضرورة من الدين
 انه لا يفعل لكن العقل يجوز ان لا يفعل كما لقضاء
 بالحق والوقت بالوعد وادخال المتقين الجنة
 والكافرين النار وما يستلزم سلبا ان علم
 ضرورة من الدين انه لا يفعل لكن العقل
 يجوز ان يفعل كما لمواخذة على النسيان والخطا
 وكما التكليف بما لا يطاق وخطا الوعد والوفاء
 بالكفر والمعاصي وكما بخل والظلم بمعنى وضع
 الشيء في غير موضعه وكما دخال النفس في النار
 والكافرين الجنة فان مثل لشك في ان الله تعالى يفعل

قوله الامور

او لا يفعل يكفروا به فظاهر ايضا ان كان مظنة
 الشك وان لم يشك ولم يكن مظنة الشك
 ففقيه تفصيل سياقي وصرح البيضاوي في بعض ما
 صرح في القرآن من الدعاء به من النوعين انه يحل
 دعاءه على التقيد والاسكان والاقتداء بالنعمة اذ
 ليس الداعي مظنة الشك وجاز الدعاء به لاجل ان العقل
 يحرم على الله تعالى خلاف ما يستل فضل قال في التارخاينة
 من قال رب لا ترض هذا الظلم قال في بعض مشايخنا انه
 يكفر والاصح انه لا يكفر وقال بعضهم انه خطأ وقال شمس
 الائمة الاصح عندنا انه ليس بخطأ الا ترى الى قوله تعالى
 رب احكم بالحق وهو لا يحكم الا بالحق وفي المتن يكفر ان اعتقد
 ان الله تعالى قد يرضى بالظلم انتهى يعني وان لم يعتقد لا يكفر
 يعني ديانة فالاعتقاد في الكفر ظاهرا اذ الكفر ديانة يدور
 على عدم اعتقاد انه لا يرضى الظلم كما ذكرنا المنقط فلا
 معنى للخلاف فيه وجب من قال انه يكفر ظاهرا ان ذلك الدعاء
 امارة الشك في عدم رضائه به الظلم لان الدعاء ظاهرا
 في طلب ما لم يعلم حصوله ووجه من قال والاصح انه لا يكفر
 ان مثل هذا الدعاء وقع في القرآن تقلا عن النبي عليه السلام
 مع عدم تنسكه في حصول ما دعاه فيحمل هذا عليه اقول ينبغي
 ان يقال هذا في حق العالم واما الجاهل فهو مظنة الشك
 ان يشك فيكفر ظاهرا ثم قول شمس الائمة وهو لا يقضي
 الا بالحق مبني على ان يرد بالحق ضد الباطل كما في الصحيح
 وعلى هذا ان يكون دعاء بما يفعل الله تعالى كقول المؤمن

مدين

ربنا وانما وعدتنا على امر الوجه وقد يراد به العدل
 كما قال ايضا وى منها افضل بنينا وبين اهل مكة بالعدل
 المقضي لا ينبغي العذاب والتشديد عليهم انتهى ومضى
 العدل المحاذات بالمثل وضده احل ان العفو والظلم
 فيجمل منها على نفى العفو في الدنيا وقال في التاخرية
 وفي السراجية لو قال اي خراى ومة خوة مديح قوله
 فمنه من الفاظ الكفر انتهى معنى دينه البخل ومعنى هذا
 القول بالتركى اى تركى دينك بزه بخل الله والبخل
 منع العطاء ممن يستحقه وهذا ليس بحال على الله عقلا
 لكن الله تعالى سمي نفسه المقوس كديما اكرام والكرام ضد البخل
 ان قلت فهذا الدعاء كقول القائل رب لا ترض هذا
 الظلم وقد سبق خلافه في قوله لا يتركها خلف ظني
 والله تعالى اعلم ان ما لا يفعل الله تعالى مع تجويز العقل
 ان يفعل ان كان صفة مستحقة في العادة يستحق بها
 في العادة موصوفا بها كالنجس والظلم وخلف الوعد
 وانكم بالباطل فالدعاء بتركه كفر ديانة وان لم يشك
 الداعي في عدم اتصافه به وظاهر ايضا وان لم
 يكن مظنة ان يشك لانه ابراهم جواز اتصافه بالبرى
 به بالصفة المستحقة وهذا لا يبراهم استخفاف به
 فقوله رب لا تبخل على كفر بخلاف قوله رب اكرم مع ان
 الاكرام يستلزم عدم البخل وكذا قوله رب لا تحكم بالباطل
 كفر بخلاف رب احكم بالحق وقس على ذلك وباجملة الدعاء
 بنصريح الصفة المستحقة ولو تركها كفر بخلاف
 الدعاء بما يستلزم تركها واما ان لم يكن صفة مستحقة
 كذلك

كذلك فالدعاء بما يستلزم تركه ليس بكفر ديانة ان لم
 يشك في عدم اتصافه به ولا ظاهرا في الاصح ان لم
 يكن مظنة ان يشك فيه كالرضاء بالكفر والظلم لان
 معنى الرضاء ترك الاعتراف كما في المواقف وترك الاعتراف
 على المباح ليس صفة مستحقة بل يعود الى الفضل
 فضل واما ان سأل ربك فعل ما علم ضرورة من الدين
 انه لا يفعل مع تجويز العقل ان يفعل او سأل ربك عدم
 فعل ما علم ضرورة من الدين انه لا يفعل مع تجويز
 العقل ان لا يفعل فالاول ان كان فعل صفة مستحقة
 عادة فدينه ما قال في التاخرية من قال الله تعالى
 يظلمكم كما ظلمتني اختلف المشايخ في كفره والاصح انه
 يكفر ومن قال لا يكفر بخل على معنى جازا ان الله على ظلمكم
 انتهى قوله لا يحل بشعرا ان الخلاف في الكفر بظلمه اوجه
 من قال انه يكفر ظاهرا امران احدهما ان دعاه ذلك امامة
 الشك في انه لا يظلم والآخر انه ظاهر في طلب الصفة
 المستحقة له كما لان الظاهر الحقيقة لا ارادة المحاذرة
 طلبا له كفر ديانة وان لم يشك الطالب في عدم اتصافه
 به بل على الحال ووجه من قال انه لا يكفر ظاهرا ان القول كما
 ظلمتني قرينة على انه اراد من الظلم المحاذرة على الظلم وانما ذكره
 بلفظ الظلم للمشايخ كما قيل في قوله تعالى وجراد سبيبة سبيبة
 مثلهما وجرادوها ليس سبيبة حقيقة حتى لو لم يذكر قوله كما
 ظلمتني فلا خلاف في كفره بل هو كمن الاصح انه يكفر ظاهرا
 لان المذكور ليس قرينة ظاهرا على ارادة ذلك واما

عراض

ك

ديانة فان اراد الحقيقة يكفر وان لم يشك في عدم ظلمه
 وان اراد التاويل لا يكفر وقتل على هذا ما قال الله
 ينزل عليك كما نزلت على اوقال الله يخلف وعدك كما اخلف
 وعدي واما ان لم يكن فكل صفة مستحقة في العادة كان
 قال الله يرضى ظلمك كما رضى ظلمي فان شكك في عدم
 رضائه فظلم يكفر ديانة والا بل تبنى الحال او اراد التاويل
 ويل فلا وما ظاهرا فان كان مظنة الشك في ذلك يكفر
 ظاهرا ولا فلا والثاني وهو ان يسئل ربه عدم فعل ما
 علمه فالانفصيل فيه كالانفصيل في الاول قال في بعض
 الكتب يكفر من دعا بالمغفرة لمن يتقن موته على الكفر
 كانه جيل وفرعون ونمرود اذ قال الله تعالى ان الله لا يغفر
 ان يشرك به فذلك الدعاء يستلزم التكذيب بذلك
 النص وقال بعضهم ومن الكفر ان يقول اللهم اغفر لجميع
 المؤمنين والمؤمنات جميع ذنوبهم اذ دل النص القاطع
 على ان منهم من يدخل النار فليز من ذلك الدعاء تكذيب
 ذلك النص انتهى ما في بعض الكتب وجه ذلك للزوم انه
 لو استجيب لكذب ذلك النص فذلك الدعاء امانة الشك
 في صدق ذلك النص فيكفر الداعي به ظاهرا ان كان مظنة
 ان يعلم النص ان يشك في صدقه والا فلا وديانة ايضا
 ان علم النص وشك في صدقه والا بان لم يعلم النص او علمه
 ولكن لم يشك في صدقه بل دعا بذلك وتبنى الحال فلا
 اذ ليست المغفرة صفة مستحقة في العادة ودليل ما قلت
 انه قال في حق المنافقين استغفر لهم ولا يستغفر لهم

ان يستغفر لهم سبعين مرة لن يغفر الله لهم ذلك بانهم كفروا
 بالله ودسوله قال في الكشف فان قلت كيف خفي على
 رسول الله يعني كون ذكر سبعين للتكثير لا للتخديد
 وهو افضح العرب واخبرهم باساليب الكلام وتمثيلات و
 الذي يفهم من ذكر هذا العدد كثرة الاستغفار كيف وقد تلا
 يقوله ذلك بانهم كفروا بالله ودسوله فيتن الصادق
 عن المغفرة لهم حتى لو قال قد رخص لي ذنبي فسأ ذنبي على
 السبعين قلت لم يخف عليه ذلك ولكنه خيل بما قال اظهار
 الغاية رحمة ورافته على ما بعث اليهم يقول ابراهيم عليه السلام
 ومن عصاني فانك غفور رحيم انتهى قوله خيل اي الى النالك
 بقوله ذلك انه فهم من ذكر سبعين التخديد قوله اظهار اي
 انما دعا الى ذلك القول والتجويل المذكور وقصد اظهار
 غاية دمه وبجمله انه عليه السلام قصد اظهار دمه عليهم على
 وعد الاستغفار للكافرين مع علمه عليه السلام بان الله تعالى
 نص على عدم المغفرة لهم وهو عليه السلام لا يجوز له ان يستغفر
 ما هو كافر من استغفر للكافر لا يكفر ديانة اذا لم يشك في انه
 لا يغفر له غاية انه تبنى الحال والآن قد تبنى الحال الداعي ما
 وفي الحديث ان ابراهيم عليه السلام يلقي اياه يوم القيمة فيقول
 يا رب انك وعدتني ان لا تجزني يوم يبعثون فاي فري اخرى
 من اني لا بعد فيقول الله تعالى حرمت الجنة على الكافرين الحديث
 فابراهيم عليه السلام يشفع لابيئه ان يكون معه في الجنة مع علمه
 انه مات على الكفر وان لم يدخل الجنة بنص الله تعالى لغاية
 رافته عليه وخاصة الكلام ان غاية الرافة يحمل عليه السلام

تمتنى الى فضل من سأل به ان يفعل ما وجب له عقلاً
 او ان يتركه او سأل ان يترك ما سئل عليه عقلاً
 او ان يفعل فان اراد قايلاً لا يكون به واجب ولا محال
 لا يكفر ديانة والا فيكفر بلا شك في دعاء ترك ما وجب
 وفعل ما استحال واما دعاء فعل ما وجب تركه ما استحال
 فلا يجوز بل الادة التاويل كما ظهر من المنقول في اول
 الباب عن البيضاوى وان يكفر ديانة والله كما اعلم وان
 لم يشكر في الفعل والترك لانهما النقصان وهو
 استخفاف به كما ذكر في القوان بزيادة التاويل النظر
 والسمع والنية في قوله ولا ينظر اليهم يوم القيمة
 اى لا يرى صميم اكل سميع الدعاء اى محبة اناسينا
 كم اى ترككم من الرجمة ترك المني في قال قال بزيادة التاويل
 المذكور وب النظر الى او لا تنظر الى فلان او اسمع دعاء
 او لا اسمع دعاء فلان او لا تسمع او لا تسمع فلان لا يكفر ديانة
 واما الكفر بظاهر في هذا الباب فان الكفر كان ما سأل به
 من هذا البناء واقعاً في النص بالتاويل كما المذكور ان وكان
 ان كل من طعن على تاويل لا يكفر طاهر ولا لا يكفر
 نظيره ذكر ما قال في التاويل ديانة من اعتقاد اكرام القطع
 خلافاً في كان ما لعينه يكفر وان كان حراما لغيره لا يكفر
 وقيل الفرق بين اكرام لعينه وكرام لغيره في حق العالم لا
 في حق الجاهل لانه لا يعرف الفرق بين بينهما ففي حقه
 يكفر سواء كان حراما لعينه او لغيره انتهى اقول الكفر
 في تحليل اكرام لغيره في حق الجاهل وعدم الكفر في حق العالم
 اما

انها هو في الظاهر واما ديانة فمن اعتقده من حيث ذاته
 لا يكفر وان كان جاهلاً ومن اعتقده من حيث اتصافه
 بالوصف العارض اكرام يكفر وان كان عالماً وكرام لعينه
 ما دم لا اجل ذاته كالحرم والزنا والميتة والدم المسفوح
 ولحم الخنزير وما ذبح على النصب وكرام لغيره ما حل ذاته
 ودمه لوصف عارض كالحجر المفضول قال في التاويل ديانة
 نقول ان التبرير لوقال الرجل لا يرض هذا نسبه كره انتهى
 يعني كونه طاهر ان لم يكن منطناً ان يعلم تاويل بان كان جالاً
 باب تنزيهه كما يكون خلافاً للحدث قال في التاويل ديانة
 من قال بحدوث صفة من صفات الله كما كره وفي نصاب
 الفتاوى سئل عن قوم ذات بادر كجلى قد رتة محل حدث
 ميكونيد ما حكمهم قال كافر شوندي شكرا انتهى فلو ميكونيد
 فادية بمعنى يقولون اقول المنقول عن نصاب الفتاوى
 هو عيان القول بحدوث بعض صفاته او كلها وسبب
 الكفر في هذه المسئلة اما كونه محل لحدث حادثاً فيلزم
 حدوث ذاته كما وهذا الدليل غير تام كما ذكر في المواقف وشرحه
 واما ان صفاته كما كان فلو قلت بحدوث صفة من صفاته
 كما لزم النقص عليه كما قبل الاتصاف بها والنقص عليه كما
 اجابوا وهذا مذكور في المواقف وشرحه لكن هذا ليس على الإطلاق
 وببإية ذكر ان صفاته كما تنقسم الى صفات ذاتية وإلى
 صفات فعلية قال على القادى الفرق بين هما عندنا ان كل
 ما وصف به البادى ولا يجوز ان يوصف بصفه يفتى كونه
 صفه نقص فهو صفات الذات كالحياة والعقيدة

والعلم

والقوة والفضة وكل ما يجوز ان يوصف به وبضده
يعني عدم كونه الشيء منها صفة نقض فهو من صفات
الفعل كالرافة والرمعة والخط والفضب وقال
ايضا صفاته كما الذاتية قديمة بالاتفاق واما الصفات
الفعلية فمذهب الما تزيدي انها قديمة ومذهب الاشاعرة
انها حادثية والنزاع لفظي انتهى يعني يريد من قال انها قديمة
قدم مبداءها وهو القدرة عند البعض او صفة اخرى
ذاتية عند البعض الاخر وهي التكوين وهو على ما قاله فينا
مبداء اخر المعلوم من عدم الى الوجود وحين قال
بحادثيتها يريد حدوث تعلق القدرة او التكوين قال
في شرح العقايد ان مرجع الكل يعني جميع الصفات
الفعلية الى التكوين فاذا تعلق التكوين بالحياة يسمى
احياء وبالمرت امانات وبالصورة تصوير او بالوزن
ترتيبها الى غير ذلك فكل تكوين وانما مخصوص بخص
التعلقات انتهى والحاصل ان التكوين من الصفات
الذاتية القديمة وانما حادث تعلقها بالمكونات و
المراد من الصفات الفعلية هي تلك التعلقات فاما
الترتيب فتعلق التكوين بالوزن والتخليق فتعلق
بخلق الالمانية فتعلق بالمرت والاحياء فتعلق بميات
وتغيير هذا لتعلقات كاحياء زبد ثم امانات لا يوجب
تغير المتعلق بل اللام الذي هو الصفة الذاتية وهي
التكوين او القدرة على اختلاف فيه فلا يلزم حدوث
الصفة الذاتية من حدوث تعلقها ونظير ذلك ان زيدا

زيدا

زيدا اذا قدر بيا منك فلك تعلق الى زيد بالقرينة
منه ثم اذا بعد عنك وانت ساكن غير متحرك تبدل
وقبر من الى البعد عنه وهذا التبدل لم يوجب في
ذاتك تبدلا اصلا فافهم ثم ان شيئا من التعلقات
ليس صفة نقض وبالمجمل من قال بحدوث صفة من صفات
كها او يكون كما محلا للحادث ان اراد حدوث شيء من
صفات الذاتية فكيف ديانته وان اراد حدوث تعلق
قدرته او تكوينه الى المقدورات والمكونات لا
يكف ديانته لكن كيف يظهر البتة وهو المراد بما في
الفتاوى لان المتبادر ان ظاهره هو الشق الاول
فصل قال في التاخر ذاتية سنل واحدا من العلماء
عنه قال ان الله عالم بذاته ولا يقول له العلم قادره
بذاته ولا يقول له القدرة وهم المعتزلة هل يحكم
بكفره قال نعم لانهم ينفقون الصفات فهو كافر
انتهى قال في المواضع ذهب الاشاعرة الى ان الله
كصفات موجودة قديمة دائمة على ذاته فهو عالم
بهم قاد بقدرة وحريه بارادة وسميع مبسوع و
بصير بصير ومحي بحياة انتهى وهم يقولون صفات
الله ليست عين ذاته ولا غيره وتفصيل ذلك
في شرح العقايد وقال في شرح العقايد ذهبت
الاشاعرة والمعتزلة ان صفاته كما عين ذاته انتهى
قال في شرح المواضع فان قلت كيف تصور
كونه صفة الشيء عين حقيقة مع ان كل واحد من

ومن نفي الصفات

الموصوف والصفة متغايرة لها صفة فقلت ليس معنى ما
 ما ذكروه ان هناك ذاتا وله صفة وهما متحدان حقيقة
 بل معناه ان ذاته كما يترتب عليه ما يترتب على ذات
 وصفة معاشا ذاتك ليس كما فيته في انكشاف الاشياء
 عليك بل تحتاج في ذلك الى صفة العلم التي تقوم بذكر
 بخلاف ذاته كما فانه لا يحتاج في انكشاف الاشياء
 وظهورها عليه التي الى صفة تقوم به بل المفهومات
 باسمها منكشفة عليه لاجل ذاته ومرتج ما قاله المعنونة
 اذا حقق الى نفى الصفات مع حصول شأبها وثمراتها
 من الذات وحدها انتهى وعمة القعدة التي يترصم
 به في شرح المواصف اقول فالعلم يطلع على نفس الانكشاف
 وعلى مبدئه ايضا وكذا القعدة وسائر الصفات
 فمعنى ما في السامارطية قال ان الله تعالى عالم بذاته
 ولا يقول له العلم قال ان الله تعالى انكشف الاشياء
 عليه بذاته ولا يقول له تعالى العلم الذي هو مبدء
 الانكشاف قال الدواني مسئلة زيادة الصفا
 وعدم دبا دقها لسف من الاصول التي يتعلق بها
 كغير احد الطرقات وسمعت بعض الاصفاء قال
 قال لا ادري ما سألني اعني طريق السفي والاشياء
 في هذه المسئلة انتهى قوله لسف من الاصول التي
 يعني لسف من صروف رجات الدين ولا مما دل على
 الدليل المعطى المفيد لليقين بل في الاضواء ديار
 وابو حنيفة لم يصح في العلم الاكبر كما ذهب

